دكتور حامد طه

ثورة ٢٣ يوليو

بين النظرية والتطبيق

١٩٦٩ - ١٩٧٠

الإهـداء

إلى الثائرين فى كل مكان . .

إلى الذين يروون بدمائهم شجرة الحرية على الأرض العربية . .

إلى الثورات العربية العظيمة ، التى هى فى واقع الأمر إنعكاس صادق وأمين لثورة ٢٣ يوليـو الخالدة . . .

دكتور جاد طه

فهرس

صفحة

الباب الرابع

مقدمة

يعيش العالم اليوم فترة من التغيير الثورى الذى يرجح أنه سيبلغ فى عمقه مالم يبلغه أى تغير آخر فى التاريخ الحديث للجنس البشرى . وتكمن طبيعة هذا التغير كما تكمن حتميته فى كل مايتكون منه طابع مجتمعنا فى الوقت الحاضر ، ونستطيع بطبيعة الحال أن ندرك مقدمه وأن نستعد له . وفى هذه الحالة قد نشيد مدنية أغنى وأكثر أمنا من أية مدنية عرفناها حتى الآن ، وقد نختار أن نقاوم مقدمه . وفى هذه الحالة سيبدو للأجيال المقبلة أن عصرنا إنما حاول أن يصد أمواج المحيط لا أن يعارض إرادة البشر .

ولاشك أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت لها تأثيراتها العميقة فى المجالين الداخلى والخارجى . وإن دراسة أى ثورة يجب أن تعتمد بالضرورة على مقارنتها بغيرها من الثورات ، لذلك يحدثنا الباب الأول من هذه الدراسة عن نظرية الثورة ، ويعطينا الأساس النظرى اللازم لعقد هذه المقارنات .

أما الباب الثانى (حتمية ثورة يوليو) فقد سرنا فيه مع التسلسل التاريخى للثورات المصرية السابقة لثورة ١٩٥٢ وأظهرنا كيف أن ثورة يوليو تختلف كل الاختلاف عن الثورات التى سبقتها ، إذ اجتمعت فيها معالم الثورة الحقيقية ، بينما كانت الثورات السابقة تفتقر إلى الكثير من هذه المعالم حتى يمكن اعتبارها تجاوزا انتفاضات وطنية سياسية أو عسكرية ضد حكام مصر ومستعمريها أكثر مما نسميها بثورات . فإن هذه الحركات كان ينقصها الكثير من المقومات التى يجب أن ترتكز عليها لكى يصح تسميتها بثورة .

وقد تميزت ثورة يوليو بأنها ليست ثورة عسكرية فقط كثورة عرابى ، ولا ثورة سياسية فقط كثورة ١٩١٩ ، ولكنها كانت إلى جانب ذلك ثورة إجتماعية وإقتصادية أيضاً .

أما الباب الثالث فى هذه الدراسة فإنه يصور ثورة يوليو بين النظرية والتطبيق ، وقد ركزنا هنا الدراسة عن مرحلة التحول والأهداف الستة ثم مرحلة الإنطلاق التى بدأت بإقرار الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ .

ثم عرضنا للتحدث عن آثار الثورة فى المجالين الداخلى والخارجى ، وكان أهم ماركزنا عليه الدراسة بالنسبة لأثر الثورة فى المجال الداخلى هو الجهاز السياسى . وحتى تكون الدراسة أكاديمية وعلمية ، عقدنا مقارنة من حيث الأهداف والعضوية والتنظيم بين الاتحاد الاشتراكى العربى وبعض الأحزاب السياسية فى العالم مثل حزب العمال البريطانى والحزب الشيوعى الصينى واتحاد الشيوعيين فى يوغوسلافيا وحزب المؤتمر الهندى ، وقد راعينا فى انتقاء هذه الأحزاب أنها تمثل مختلف التيارات السياسية فى العالم إلى حد كبير .

أما الباب الرابع (منجزات الثورة) فقد بينا فيه أن التطبيق العربى للاشتراكية يدور فى نهاية الأمر حول دعامتين هما : مزيد من الكفاية ومزيد من العدل ، ولذا قدمنا دراسة إحصائية تحليلية عن توفير الكفاية ، وعدالة التوزيع . ولاشك أن إرفاق الجداول الإحصائية السليمة وتحليلها يؤدى إلى فهم أوضح وتأثير أعمق .

والله ولى التوفيق

مصر الجديدة
فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٩

دكتور جاد طه

الباب الأول

نظرية الثورة

نظرية الثورة

تعريف الثورة :

الثورة تغير سريع وجذرى شامل فى جميع نواحى الحياة فى المجتمع ، أى أن هذا التغيير يشمل النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية . وعلى هذا الأساس تختلف الثورة عن الانقلاب ، فالثورة هى الوصول إلى السلطة لتحقيق تغيير جذرى فى الأوضاع السياسية والاقتصادية للمواطنين . أما الانقلاب فهو الوصول إلى السلطة من أجل السلطة فقط ، والحكم فى يد الثورة بداية ، أما الحكم فى يد الانقلاب فهو بداية ونهاية معاً ، وهكذا يبدو واضحاً أن الانقلاب لا يعدو أن يكون محاولة لتغيير شخص الحاكم ، أما الثورة فى حقيقتها فهى محاولة واسعة لتغيير المجتمع كله تقدمياً .

وقد تستخدم الثورة القوة ، ولكنها لا تستخدمها كغاية ولكن كوسيلة لبلوغ أهدافها وتحقيقها ، وليس من الضرورى أن ترتبط الثورة بسفك الدماء ، فبعض الثورات تنجح دون سفك الدماء ولذلك تسمى بالثورات البيضاء .

وترتبط ظاهرة الثورة بتكوين المجتمع الذى تحدث فيه ، فإن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذا المجتمع لها تأثيراتها العميقة على ظاهرة الثورة . وليس من شك فى أن الأوضاع السائدة فى المجتمعات النامية والمتخلفة وحكم الاستعمار والاستقلال قد أدت إلى قيام الثورات .

ويمكن أن نميز بين مفهوم الثورة السياسية والثورة الاجتماعية والثورة الوطنية فيما يلى :

الثورة السياسية :

وهى الثورة التى يسترد بها الشعب حقه فى حكم نفسه من يد حاكم مستبد فرض عليه ، أو من جيش معتد أقام فى أرضه .. فثورة ٢٣ يوليو فى مصر ثورة سياسية لأنها قامت من أجل تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ، وكذلك من أجل طرد الإنجليز من البلاد ، والثورة الجزائرية ثورة سياسية لأنها قامت من أجل القضاء على الاستعمار الفرنسى ، وكذلك الحال بالنسبة للثورة العربية فى جنوب اليمن ضد الاحتلال البريطانى .

(ب) الثورة الاجتماعية :

وهى الثورة التى تتصارع فيها طبقات الشعب ثم يستقر الأمر فيها على ما تحققه العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد ، ولا يمكن أن تتحقق الثورة الاجتماعية إلا إذا كفلت لجماهير الشعب الحقوق الاجتماعية الأساسية ، وهى الحق فى الرعاية الصحية والحق فى التعلم والحق فى العمل والحقوق فى التأمينات ضد الشيخوخة .

وليس من شك فى أنه من العوامل الأساسية لقيام الثورة فى مجتمع من المجتمعات أن يحس أفراد هذا المجتمع بالمظالم التى تقع عليهم .

ومجرد كفالة الحقوق السابقة معناه أن الشعب قد حصل على حقوقه الاجتماعية أى حريته الاجتماعية ، وبدون هذه الحقوق لا تصبح للحرية السياسية أو الثورة السياسية أى معنى أو قيمة . إذ كيف يمكن للمواطن المحروم من كل حقوقه الاجتماعية والذى لا يكاد يحصل على لقمة عيشه أن يمارس حريته السياسية أو حقوقه السياسية ؟ إن ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى ، لكن الطريق الاشتراكى بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلمياً وبما يتيحه من إمكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب

طبقاً لمبدأ تكافؤ الفرص . إن الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسياً من حكم ديكتاتورية الإقطاع مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله . إن تحرير الإنسان سياسياً لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء كل قيد للإستغلال يحد حريته . إن الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معاً تستطيع أن تحلق إلى الآفاق العالية التى تتطلع إليها جماهير الشعب[1] .

(ج) الثورة الوطنية (التحررية) :

المقصود بالثورة الوطنية أنها الثورة التى تقوم فى بلد محتل وتستهدف تحرير الوطن من الحكم السياسى الأجنبى المباشر أو غير المباشر الذى تقيمه وتسنده قوات احتلال أجنبية تحتل أرض الوطن ، وذلك بهدف إقامة حكم سياسى وطنى، ونقل السلطة إلى العناصر الوطنية دون تدخل الأجنبى، ولاشك أن الثورة الوطنية هى أحد أشكال الثورة السياسية ، إلا أننا وضعناها هنا تحت عنوان متميز رغبة منا فى توضيح التقسيم النظرى لمفهوم الثورة .

(د) الثورة القومية :

هى الحركة التقدمية التى يقوم بها شعب من الشعوب بقصد تحقيق الوحدة بين أفراده ، فإن بعض الشعوب قد تجمعها سمات معينة مثل التجانس العنصرى ووحدة اللغة والأرض المتصلة والتاريخ والأهداف المشتركة ، إلا أنه لبعض أسباب خاصة خارجية أو داخلية قد تتقطع أوصال الوحدة بين أفراد هذا الشعب . وفى فترة من فترات التطور تبحث الأمة عن تراثها وتحاول تحقيق وحدتها ، وقد حدث ذلك فى الثورات التى قامت فى القرن التاسع عشر فى كثير من بلاد أوربا لتحقيق الوحدات القومية .

---

(١) الميثاق الوطنى ـــ الباب السادس .

(هـ) الثورة الشاملة :

باستعراضنا للمفاهيم الثورية السابقة ، نجد أن هناك الثورة السياسية التى تهدف إلى إحداث التغييرات فى نظام الحكم كما ذكرنا ، وهناك الثورة الاجتماعية التى تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين جماهير الشعب ، وهناك الثورة الفكرية التى تمهد فى كثير من الأحيان بما تثيره من مبادىء وقيم إلى الثورات السياسية والاجتماعية والإقتصادية ، فالثورة الفرنسية مثلا تأثرت بحركة فكرية سبقتها ، فكتابات فولتير وجان جاك روسو ومنتسكيو أثرت بلا شك فى الاتجاهات السياسية التى برزت فى الثورة الفرنسية .

ويمكن أن نخلص من ذلك أن الثورات على اختلاف مفهومها قد تتلازم فى بعض الأحيان أو قد يكون بعضها سبباً أو نتيجة للآخر ، أما إذا تجمعت هذه الثورات كلها كانت ما نقصده بالثورة الشاملة .

ونستخلص مما سبق أن ثورة ٢٣ يوليو هى ثورة سياسية لأنها أسقطت الحكم الفاسد الذى كان قائماً ، ولأنها قامت بإنهاء الإحتلال البريطانى الذى كان موجوداً . وهى ثورة إجتماعية باتجاهها إلى تغيير المجتمع وإعادة بنائه على أسس اشتراكية . ثم هى بعد هذا كله ثورة قومية لأنها تؤمن بأنها جزء من النضال العربى ، وأن مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وفى تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها . إن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته . يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل . ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان . ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير .

وهكذا يبدو واضحاً أن ثورة يوليو هى ثورة سياسية واجتماعية وقومية . أى أنها ثورة شاملة .

أسباب الثورات ودورها فى بناء المجتمعات

يعيش العالم اليوم فترة من التغير الثورى الذى يرجح أنه سيبلغ فى عمقه ما لم يبلغه أى تغير فى التاريخ الحديث للجنس البشرى . وليس هذا التغير ثورة من صنع المفكرين وإن كان بعضهم قد تنبأ بقدومه بل وحدد الخطوط الرئيسية لاتجاهه . وتكمن طبيعة هذا التغير كما تكمن حتميته فى كل ما يتكون منه طابع مجتمعنا فى الوقت الحاضر ، ونستطيع بطبيعة الحال أن ندرك مقدمه وأن نستعد له ، وفى هذه الحالة قد نشيد مدنية أغنى وأكثر أمناً من أية مدنية عرفناها حتى الآن ، وقد نختار أن نقاوم مقدمه ، وفى هذه الحالة سيبدو للأجيال المقبلة أن عصرنا إنما حاول أن يصد أمواج المحيط لا أن يعارض إرادة البشر[1] .

وإذا دققنا النظر فيما يجرى حولنا فى الوقت الحاضر من تغير سريع شامل فى كافة نواحى الحياة لوجدنا أننا نواجه تغيراً مستمراً ، ولعل هذا ما عناه لاسكى فى أن من يريد أن يقف فى وجه هذا التغير هو بمثابة من يريد أن يصد أمواج المحيط . وفى بعض عهود التاريخ ، نادى بعض المفكرين بالمجتمع غير المتغير ، وقد كان الإغريق وخاصة أفلاطون وأرسطو هم الذين قدموا للعالم المفهوم القديم للمجتمع الراكد أو غير المتغير . ولقد استمر هذا المفهوم فى الفكر الغربى حتى استطاع العلم الحديث والثورة الصناعية ذات التأثيرات العميقة فى المجتمعات أن تغير هذا المفهوم تغييراً جذرياً .

ولقد كان التغيير فى نظر أفلاطون وأرسطو عرضياً وتافهاً ، ولذلك كانت النظرة إلى المجتمعات نظرة جامدة ترمى إلى بقائها راكدة لا تتغير . ولقد رأى أفلاطون الذى عاش عصراً تشوبه الاضطرابات والتغييرات أن المجتمع فى حاجة للنظام المبنى على العدل . . . إلا أن مفهوم العدل فى نظر أفلاطون كان بحيث يؤدى إلى ثبات الأوضاع وعدم التغيير .

---

(١) تأملات فى ثورات العصر — هارولد لاسكى ترجمة عبد الكريم أحمد — جامعة الدول العربية . ص ٧ .

ولقد استمر مفهوم عدم التغير وركود المجتمع أثناء العصور الوسطى حتى ظهور العلم الحديث وحتى استطاع دارون أن ينشر كتابه « أصل الأنواع » وظهرت النظريات الجديدة فى كافه العلوم ، وأصبح التغير حقيقة واقعة .

وقد كان لهذه النظرة الجديدة للتغيير أثرها فى إعطاء الفرد أملا فى نتائج مجهوداته بعد أن كان يخضع قبل ذلك لنظام قدرى لا يستطيع تغييره[1] . ومن هذه النقطة كانت هناك الثورات الحقيقية التى ترمى إلى التغيير السريع مثل الثورة الفرنسية والثورة الروسية .

أسباب الثورات :

١ ـ الاحساس بالظلم الاجتماعى :

إن الظلم الاجتماعى لا يعنى شيئاً كثيراً بالنسبة لظاهرة قيام الثورة ، إلا إذا تبعه إحساس به ، فالمجتمعات قد تعيش فى أوضاع فاسدة وأحوال ظالمة ومع ذلك لا تقوم بها ثورة ، وذلك لأن الشعب لم يستطع الإحساس بهذا الظلم ومن ثم الثورة عليه ، والإحساس بالظلم يكون أيضاً نتيجة الوعى الثقافى والتعليمى ، والتعليم يرفع المستوى الاجتماعى وما يتطلبه من مستوى اقتصادى ، وعندما لا يحقق المجتمع لهذا الفرد المتعلم هذا المستوى الاجتماعى والإقتصادى فإنه يحاول بشتى الوسائل تغييره .

فالمجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر ، كان كما قلنا مجتمعاً يعيش أحوالا ظالمة ، ولكنه لم يحس بهذه المظالم ، إلى أن أرسل الوالى محمد على العديد من البعثات التعليمية إلى الخارج ، وسواء قصد الوالى من إرسال هذه البعثات أن يقلل من اعتماده على الأجانب ، أو أنه أراد إشراك أهل البلاد فى العمل على نهضة بلادهم فما لا شك فيه أن هذه البعثات قد حملت

---

(١) د . محمد لبيب النجيحى ـــ ثورة الشعب فى مصر ص ٤٧ ، ٤٨ .

معها إلى مصر أفكاراً جديدة[١] هزت المجتمع المصرى من جذوره . وقد صحب هذه البعثات نشاط فى نواحى عديدة كانشاء الصحافة وظهور جريدة الوقائع[٢] . ولقد أثر ذلك على يقظة المجتمع المصرى ، فقد كانت الوقائع سجلا للحكومة وصدى لنشاط رجالها[٣] . وكل هذه الأسباب ، كانت من الأسس الهامة التى جعلت المصريين يشعرون بالمظالم ، فالمدارس التى أنشأها الوالى والنهضة الأدبية التى صاحبت النهضة العلمية[٤] ، أدت إلى الإحساس بالوعى الثقافى والتعليمى الذى كان بالتالى من مقدمات الثورة العربية.

٣ ـ الاستقلال السياسى :

لقد عانت الدول النامية سنوات طويلة من الاستعمار الأجنبى ، هذا الاستعمار الذى استغل خيراتها وجعلها مزرعة له ينهل مواردها الخام ، ومن ناحية أخرى جعلها سوقاً لتصريف منتجاته . ووضح منذ أول وهلة أن بقاء الاستعمار مرهون ببقاء أوضاع اجتماعية واقتصادية معينة ، يعمل الاستعمار على استمرارها . ولما كان كل تقدم فى المجتمع لا بد أن يقوم أولا وقبل كل شىء على أساس الاستقلال السياسى ، كان هذا الاستقلال هو الهدف الأول لهذه الدول التى قاست من الاستعمار ، ولم يكن من السهل بطبيعة الحال الحصول على هذا الاستقلال ، وبدا أن القوة وحدها هى السبيل إلى الحصول عليه ، وهكذا ظهرت الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة ومؤكدة لنيل الاستقلال ، لأن المستعمر لا يخرج من البلاد التى استعمرها طائعاً

---

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على ص ٤٢٢ ، ٤٢٣.

(٢) Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt, A Study of M. Ali, p. 239.

(٣) د . ابراهيم عبده — تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ص ٤١ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى — الطبعة الثالثة ص ٢٩ .

مختاراً وإنما دائماً بعد هزيمته أمام الثورة الوطنية المسلحة. وهناك أمثلة عديدة على هذا النمط من الثورات كالثورة الجزائرية وثورة الجنوب اليمنى .

٣ ـ مسافة التخلف :

لقد أمكن لبعض الدول أن تسبق غيرها فى مجال التغير الاقتصادى ، والاجتماعى وأطلق عليها بالتالى الدول المتقدمة ، أما الدول الأخرى التى تخلفت عن هذا التطور نتيجة لعوامل مختلفة أهمها الاستعمار ، فإن عليها أن تحاول أن تلحق بركب الحضارة وذلك بالعمل الدائب من أجل تقليل المسافة الاجتماعية والاقتصادية التى تفصل بينها وبين الدول المتقدمة ، إلا أن ذلك لا يكون إلا عن طريق الثورة التى تهيىء للمجتمع الفرصة للانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم فى أقل وقت ممكن .

ولا شك أن ثورة ٢٣ يوليو كانت حتمية ، ففى مواجهة الإستبداد والاستعمار والتخلف تبين أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل . فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ، ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها . فإن عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضى ، وإنما لا بد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً .

والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال . فإن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم . ولا بد والأمر كذلك ، من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة فتحمل هذه المسئولية(١) .

---

(١) الميثاق الوطنى ـ الباب الثانى .

الثورة و نظرية العمل الثورى

إن كل ثورة اجتماعية تتطلب حتماً مخططاً فكرياً يحمل ملامحها ويقيم فسلفتها ويرسم أهدافها ويحدد أسلوبها ويعبر عنها فى جميع مراحلها الثورية ، ذلك لأن الثورة الاجتماعية لابد أن تعايش ثورة فكرية ، ومن هنا تتغير القيم والمفاهيم نتيجة لتغير العلاقات وتظهر أخلاقيات المجتمع الجديد . وعلى هذا فيمكن تعريف النظرية الثورية بأنها إطـــار العمل الوطنى فى حقول السياسة والإقتصاد والاجتماع .

ومن المعلوم أن نظريتنا الثورية هى موضوع ميثاق العمل الوطنى الذى أصدره مؤتمر قوى الشعب العاملة فى آخر يونيو سنة ١٩٦٢ .

والنظرية الثورية تسبق الثورة عادة ، كما حدث فى الثورة الفرنسية والثورة الروسية ، إن هذا هو التسلسل الطبيعى ما دمنا نسلم أن التصور الفكرى يسبق العمل ، فالإنسان يتصور الشىء ثم يعمله ، والعمل الخارجى هو صورة للعمل الذهنى ، ولكن النظرية الثورية قد تأتى لاحقة فى بعض مراحل الثورة . ويحدث ذلك إذا فرضت استراتيجية المعارك النضالية على الثورة أن تخوض معاركها السياسية أولا فى مراحلها الأولى كما حدث فى ثورة ٢٣ يوليو .

ولهذا لم تقدم ثورة ٢٣ يوليو فى أول مراحلها نظرية كاملة ، وإنما رفعت دليلا للعمل الثورى يتمثل فى المبـــادىء الستة المعروفة . وقد رفع الشعب العربى فى مصر هذه المبادىء ليجعل منها معالم على الطريق وهو يحركها بالتجربة والممارسة والتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثراً به وتأثيراً فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها غير المتناهية . أى أنه كان يطور هذه المبادىء ويحركها نحو النظرية الثورية المتكاملة التى صدرت فى صورة ميثاق أملته الإدارة الشعبية فى إجماع يمتد من القاعدة إلى القيادة ،

ومن هنا كان للميثاق صفة الإلزام ، وكان الخروج عليه خروجاً على إرادة الشعب ، ومن هنا تأتى الفوارق بين نظريتنا وبين النظريات الثورية الأخرى ، فمع أن النظريات الثورية الأخرى هى دليل الأعمال الثورية التى تعبر عنها ، إلا أنهـا لم تعرض على الشعوب لمناقشتها وإقرارها كما حدث بالنسبة للميثاق فى مؤتمر قوى الشعب العاملة .

ومن الواضح أن النظريات الثورية ليست واحدة فى كل ثورة ، فهى ليست قواعد عامة تصلح لكل مجتمع ، وإنما هى منهج وأسلوب فكرى عملى يخضع لظروف كل ثورة ويعكس تطلعاتها فى ضوء الواقع والتراث . ونتيجة لذلك تميزت كل نظرية ثورية بخصائص معينة تعبر عنها .

وتبرز النظرية الماركسية كنظرية ثورية هامة ، ويكفيهـا أنها كانت وراء أكبر ثورتين اشتراكيتين عرفهما العالم ، وهما ثورة الروسيا وثورة الصين .

والتعرض لدراسة الماركسية ليس أمراً سهلا ، لأنها نظرية لها جوانب عدة ، فهى فى الأساس نظرية فلسفية بنيت عليها نظرية فى تفسير تاريخ الاجتماع مع كل ما يتصل بهذا التاريخ . ومن هنا فإن التعرض لدراسة الماركسية معناه أن نتعرض لما فيها من جوانب تتصل بالفلسفة وجوانب تتصل بعلم الاجتماع والتاريخ والسياسة والاقتصاد .

والفلسفة الماركسية ترى أن المادة هى الأصل فى الوجود ، وترى أن العالم مادى ، وأن هذا العالم غير مسبوق فى الوجود إذ المادة أبدية .

ويطلق على الأساس الفلسفى للماركسية « المادية الجدلية » وقد تطور الجدل حديثاً على يد الفيلسوف الألمانى هيجل (١٧٧٠ — ١٨٣١) حتى أصبح نظرية كاملة . ونظرية هيجل فى الجدل تبدأ بنقد المنطق الأرسطى الذى يعرف باسم « المنطق الشكلى » فأرسطو مثلا يرى أن هذه القضية

صحيحة : الإنسان موجود يرفض بالضرورة هذه القضية الإنسان غير موجود . هيجل يرفض المنطق الشكلى على هذا النحو ، ويرى أنه يغفل حقيقة أساسية . وهى وجود التناقض فى الأشياء ما لأفكار . . . وإلتقاء النقيضين فى شكل اتحاد يولد نقيضه ليس أمراً قاصراً على الفكر وحده وإنما يوجد أيضاً فى الأشياء المادية ... فبذرة النبات تتضمن الشجرة العالية والشجرة العالية تنسخ البذرة الصغيرة ، وهذا المثال يوضح بجلاء الفارق الجوهرى بين المنطق الشكلى والمنطق الجدلى .

وقد تتلمذ كارل ماركس على يد هيجل فى الجامعات الألمانية إلا أنه انتهى به الأمر إلى رفض مضمون نظرية أستاذه . فبينما كان هيجل يرى أن « الفكرة المطلقة » هى أصل الوجود — والفكرة المطلقة عند هيجل ترادف فكرة الألوهية — فإن ماركس رأى أن المادة هى الأصل فى الوجود . والجدل عند ماركس هو جدل المادة أساساً ، فالمادة هى الجدلية فى الأساس وليست الفكرة ، ومن هنا سميت الماركسية بالمادية الجدلية .

وقوانين الجدل هى التى تحكم حركة المادة ومن ثم تحكم حركة العالم كما قال لينين ، والقانون علاقة ضرورية وحتمية بين ظواهر معينة . والقوانين الأساسية للجدل كما جاءت فى الكتابات الماركسية بصفة عامة ثلاثة :

١ — قانون نفى النفى .

٢ — قانون وحدة الأضداد وصراعها .

٣ — قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية .

ويكشف قانون نفى النفى فى نظر الماركسيين عن الاتجاه العام للتطور فى العالم المادى . إن حلول الجديد محل القديم هو ما تقصده الجدلية بالنفى .. إن الجديد ينفى القديم . ويقول ماركس فى هذا الصدد «لا يمكن لأى تطور

أن يحدث فى أى ميدان إذا لم ينف صور الوجود القديمة » . وتاريخ المجتمعات البشرية يتكون من سلسلة من نفى الجديد للقديم، فإن الإقطاع نفى لنظام العبودية السابق عليه ، كذلك فإن الرأسمالية نفى للإقطاع والاشتراكية نفى للرأسمالية ، وإذا كانت الرأسمالية نفياً للإقطاع فإن الاشتراكية على هذا النحو تعد نفياً للنفى[١] . ويقول كارل ماركس فى هذا الصدد أيضاً « أن الملكية الخاصة المتولدة عن طريق الإنتاج الرأسمالى هى السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الإنتاج الرأسمالى يولد بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير بالقوة التى تسلبه أى تنفيه ، وهذا سلب السلب (نفى النفى) لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة . ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الإنتاج »[٢] .

ويمكن توضيح المقصود من قانون وحدة الأضداد وصراعها بمثال بسيط : إذا أخذت قطعة من المغناطيس ، فستجد أن لها قطباً شمالياً وقطباً جنوبياً ، وهذان القطبان متنافران ومتحدان فى نفس الوقت ، وإذا قسمت قطعة المغناطيس إلى قطع صغيرة فسيظل فى كل قطعة مهما صغرت قطبان متنافران ومتحدان فى نفس الوقت ... وهكذا تتحد الأضداد .

وهذا التناقض القائم فى الأشياء قائم أيضاً فى النظم الاجتماعية ، فالنظام الرأسمالى يقوم على وجود النقيضين : الرأسمالى والعامل ، هذان النقيضان موجودان فى النظام الواحد ، بينهما اتحاد وتناقض فى آن واحد. والمتناقضات مع وجودها فى حيز واحد ، إلا أنها بحكم تناقضها تعيش فى صراع دائم . ويرى الماركسيون أن تاريخ العلم وتاريخ المجتمعات يثبتان أن صراع الأضداد هو سبب التطور .

---

(١) د. يحيى الجمل — الاشتراكية العربية ص ١١٦ — ١١٧ .

(٢) ابراهيم البرايرى — الاشتراكية الديموقراطية التعاونية ص ٢٧ .

إلا أنه إذا كان صراع الأضداد يؤدى دائماً إلى التطور على النحو الذى شاهدناه فى القانون السابق ، فإن هذا التطور يتخذ شكل تغيرات كمية تنتقل فى مرحلة معينة وبصورة مفاجئة إلى تغيرات كيفية ... فالماء يتحول إلى بخار عند درجة حرارة معينة ، كذلك هو يتحول إلى جليد فى درجة حرارة معينة أخرى ، ومعنى ذلك أن الماء فى درجة حرارة ٤٠ ثم ٥٠ ثم ٦٠ كانت تطرأ عليه تغيرات كمية ، أى تغيرات فى الطاقة الداخلية فقط ، ولكن الماء يظل ماء بمعنى أنه لا يطرأ عليه تغير نوعى أو كيفى . ولكن عند درجة حرارة ١٠٠ وتحوله إلى بخار يحدث نوع آخر من التغير . . . تغير كيفى أو نوعى لأن الماء قد أصبح بخاراً .

ويطبق الماركسيون هذا القانون على الحياة الاجتماعية أيضاً فيقولون أن الأنظمة الاجتماعية فى تطورها تمر بتغيرات كمية أى تغيرات فى الدرجة ، وعند مرحلة معينة يحدث تغير جذرى شامل أو تغير كيفى . وهذا التغير الكيفى يحدث فجأة وعن طريق الثورة التى تغير النظام الاجتماعى تغييراً كاملا أى تغييراً كيفياً .

أما المادية التاريخية فى نظر الماركسية فهى نوع من تطبيق المادية الجدلية على التاريخ الإنسانى . فالتاريخ الإنسانى فى نظرهم ليس وليد الصدفة ، وإنما هو يسير وفقاً لقواعد موضوعية تحدد مساره ، وهذه القوانين موضوعية بمعنى أنها لا تنشئها إرادة الناس ، وإنما هى علاقات موضوعية بين مقدمات ونتائج . ومن القوانين العامة التطبيق القانون الأساسى فى المادية التاريخية الذى يقول أن أسلوب المعيشة هو الذى يحدد أفكار الناس ومعتقداتهم . كذلك منها القانون الذى يقول بالأثر الحاسم لأسلوب الإنتاج فى تطور المجتمعات .

وقد طبق ماركس وإنجلز هذه المبادئ الأساسية فى المادية التاريخية على تطور المجتمعات البشرية ، وانتهيا إلى أن المجتمع البدائى كان مجتمعاً

شيوعياً ليست فيه ملكية فردية ، ولما بدأ الإنسان فى استخدام الأدوات المعدنية فإن ذلك أدى إلى تغير أسلوب الإنتاج ، وقد أدت نشأة الزراعة إلى وجود الملكيات الفردية ووجود نظام الرق ، ليقوم الرقيق بخدمة أصحاب الأراضى .

وقد أدى التطور فى وسائل الإنتاج الزراعى والصناعى إلى وجود علاقات إنتاجية جديدة ، وبذلك حلت علاقة الإقطاعى بالقن محل علاقة السيد بالعبد فى المرحلة السابقة .

ومع قيام الثورة الصناعية ، تغيرت علاقات الإنتاج ، فانهار النظام الإقطاعى ليحل محله النظام الرأسمالى ، ولكن هذا النظام الجديد يحتوى على تناقض أساسى : فبينما ملكية أدوات الإنتاج ملكية فردية ، فإن العملية الإنتاجية نفسها عملية جماعية ، وهذا التناقض يتلاشى عندما تصبح ملكية وسائل الإنتاج جماعية أيضاً ، وهكذا ينهار النظام الرأسمالى ليحل محله النظام الاشتراكى .

ويهتم التحليل الاقتصادى الماركسى أساساً بتحليل النظام الرأسمالى وإظهار القوانين التى تحكم سيره ، فالعملية الإنتاجية فى النظام الرأسمالى تتم أساساً من أجل تحقيق الربح للمالكين لوسائل الإنتاج أى للرأسماليين . وعلى هــذا فإن طرفى العلاقة الإنتاجية فى النظام الرأسمالى هما الرأسمالى والعامل ، وهذان الطرفان بينهما تناقض أساسى : إن الرأسمالى يريد أن يزيد من أرباحه ، وهذه الزيادة لا يمكن أن تتحقق إلا على حساب أجور العمال ، والعمال يريدون أن يزيدوا من أجورهم ، وهذه الزيادة لا يمكن أن تتحقق إلا بإنقاص ربح الرسمالى . وهذا التناقض لا حل له إلا باختفاء أحد الجانبين ، ولما كان اختفاء الجانب المنتج — العمال — معناه أن تتوقف العملية الإنتاجية ، فإن المنطق أن يختفى طرف العلاقة غير المنتج أى الرأسمالى ، وبذلك لا يبقى سوى العمال ، وعندئذ يتحقق النظام الاشتراكى ، وهذا التحول لا يتم إلا عن طريق الثورة . وقد رأى ماركس أن القوانين التى تحكم سير النظام الرأسمالى هى

قانون القيمة وفائض القيمة :

إن العمل فى النظام الرأسمالى ليس إلا سلعة تباع وتشترى كغيرها من السلع ، فإن الرأسمالى يشترى قوة عمل العامل ويعطيه الأجر الذى يكفل له معيشته الضرورية[١]، وفى نفس الوقت يلزم الرأسمالى العامل بالعمل مدة أكثر مما يلزم لمعيشته ، فإذا فرض أن العامل يشتغل يومياً ثمانى ساعات ، فإن الرأسمالى لا يدفع له سوى أجر ست ساعات فقط ، وهو الأجر اللازم لمعيشته من وجهة نظر الرأسمالى ، ويمثل ما ينتج فى الساعتين الأخيرتين الزيادة الرأسمالية التى تذهب إلى جيب الرأسمالى ، وهذا هو فائض الإنتاج أو فائض القيمة[٢] وحصول الرأسمالى على هذه الزيادة ، أو فائض القيمة وعدم حصول العامل عليها هو الاستغلال الذى تؤدى إليه الرأسمالية بطبيعة تكوينها وسير نظامها .

٣ ـ قانون التراكم الرأسمالى :

لا شك أن الرأسمالى يسعى دائماً إلى زيادة ثروته وما ينتج عن ذلك من تراكم رأسمالى ، والرأسماليون يتنافسون بشدة ، ويحدث ذلك بالفعل فى الحياة الواقعية ، إذ تقضى المشروعات الكبيرة على المشروعات الصغيرة مما يؤدى إلى زيادة التراكمات الرأسمالية لدى المشروعات الكبيرة .

ووجود الأزمات وهى ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالى ، وما تؤدى إليه من بطالة تحتم الإبقاء على أجور العمال منخفضة نتيجة هذا العرض الزائد لقوة العمل وانخفاض الأجور يساعد بدوره على زيادة فائض القيمة وبالتالى يؤدى إلى زيادة التراكم الرأسمالى .

---

(١) د : يحيى الجمل — المصدر السابق ١٢٢ — ١٢٤ .

(٢) د . جاد طه ـ الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى . صفحة ٤٢ ، ٤٣ .

٣ ـ قانون الافقار المطلق :

هذا القانون يقابل القانون السابق ويتناقض معه ، لأنه إذا كان القانون السابق يعمل عمله فى جانب الرأسماليين ، فهذا القانون يعمل عمله فى جانب العمال . ولاشك أنه فى الوقت الذى تتراكم فيه ثروات الرأسماليين يزداد بؤس العمال بصفة منتظمة ، ويقول ماركس فى بيان هذا القانون أنه « بقدر ما يتراكم رأس المال تزداد حالة العمل سوءاً ... تراكم فى البؤس ليقابل التراكم فى رؤوس الأموال ، فتراكم الثروات فى قطب هو فى نفس الوقت تراكم فى البؤس وآلام العمل والعبودية والجهل فى القطب المقابل » .

٤ ـ الأزمات :

رأى ماركس أن طبيعة النظام الرأسمالى تؤدى حتما وبالضرورة إلى أن تعتوره أزمات دوريه ناجمة عن طبيعة النظام نفسه ، وما يحمله من تناقض بين جماعية الإنتاج وفردية التملك ، وما يؤدى إليه من حدوث أزمات دورية تهز كيان النظام كله .

وإذا انتقلنا إلى الكلام عن الدولة والثورة فى الفكر الماركسى نجد أن الماركسيين يرفضون الفكرة التى تتصور الدولة جهازاً محايداً فى المجتمع الإنسانى ، لأن الدولة — فى رأيهم — فى المجتمع الطبقى لا تقف موقفاً محايداً ، لأنها تعبر عادة عن الطبقة المسيطرة اقتصادياً وتمثل بالتالى مصالحها هى دون غيرها ، والدولة فى النظام الإقطاعى كانت دولة الإقطاعيين الممثلة لسلطانهم . وكانت تستخدم لقهر الفلاحين وتمكن الإقطاعيين من استغلالهم . كذلك فإن الدولة فى النظام الرأسمالى هى دولة البورجوازيين أصحاب رؤوس الأموال ، والممثلة لمصالحهم التى تهدف إلى تمكين سيطرتهم على الطبقة العاملة واستغلالها بكل صنوف الاستغلال .

ويرى الماركسيون أن الثورة الاشتراكية ستقوم على يد الطبقة المستغلة

فى النظام الرأسمالى ، وهى طبقة العمال ، وعندما يتم النصر للطبقة العاملة فإنها تقيم دولتها .. دولة العمال التى تسحق النظام الرأسمالى ودولته لتقيم النظام الاشتراكى ودولته . ولكن النظام الاشتراكى ليس إلا خطوة لتحقيق المجتمع الشيوعى ، وعندئذ يوجد مجتمع بغير طبقات وتذبل فكرة الدولة من تلقاء نفسها[١] . وقد رأى لينين أنه لا بد من وجود فترة ديكتاتورية أطلق عليها ديكاتورية الطبقة العاملة . وذلك قبل تطبيق الاشتراكية[٢] .

ودولة ديكتاتورية البروليتاريا مهمتها الأساسية سحق النظام الرأسمالى وإقامة المجتمع الاشتراكى ، إلا أن هذه الدولة ليست خالدة ، فما هى سوى خطوة فى سبيل تحقيق المجتمع الشيوعى .

هذا عرض موجز بل شديد الإيجاز للنظرية الماركسية حاولنا فيه على قدر المستطاع توضيح الجوانب المختلفة لهذه النظرية ، وقد تعرضت هذه النظرية للنقد الشديد إلا أننا لن نتوسع هنا فى هذه النقطة باعتبار أن موضوعنا الأساسى هو الثورة ، ويكفى القول هنا أن النظرية الماركسية كانت وراء أكبر ثورتين اشتراكيتين عرفهما العالم فى العصر الحديث وهما الثورة الروسية والثورة الصينية .

أما النظرية الثورية المصرية كما جاءت فى الميثاق ، فهى لا تحتم وجود فترة ديكتاتورية قبل تطبيق الاشتراكية ، كما أنها تؤمن بتذويب الفوارق بين الطبقات ، وفى إطار من الوحدة الوطنية ، وسوف ندرس فيما بعد خصائص وتفاصيل نظريتنا الثورية .

وهكذا يتضح أن الثورة لا بد لها من نظرية ثورية تقف دليلا للعمل

(١) د . يحيى الجمل ـ المصدر السابق صفحة ١٣١ ، ١٣٤ .
(٢) د . جاد طه ـ الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى صفحة ٤٣ .

الثورى وتلقى الضوء على كل موقف وتنير الطريق أمام كل خبرة وتمنع من الانحراف ، وتحافظ على الدفع الثورى فى سرعته وعمقه وقوته وإخلاصه .

منطق الثورة ومنطق الإصلاح

إن الثورة كما قلنا عملية تغيير جذرى وسريع فى المجتمع . وبهذا تختلف الثورة فى إحداث التغيير عن طريق التغير البطىء العادى الذى يحدث فى بعض نواحى المجتمع ثم فى البعض الآخر حتى يبلغ التغير مداه بعد فترة طويلة من الزمن .

والثورة تختلف عن الإصلاح إذ أن الإصلاح ما هو إلا تغير فى ناحية من النواحى أو فى جزء من هذه الناحية ، دون إحداث التغيير اللازم فى المبادىء والقيم الأساسية ، بمعنى أن يبقى الإطار الأيديولوجى العام للمجتمع على ما هو عليه دون تغيير .

ولذا يعد الإصلاح دون التغيير فى الإطار الأيديولوجى العام للمجتمع محاولة لتهدئة النفوس وليس لوضع حل جذرى للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . فلقد حاول القائمون على الحكم فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن يهدئوا ثائرة الشعب بمحاولات للإصلاح باء أغلبها بالفشل ، وطبق القليل بطريقة دعائية مظهرية فى محاولة يائسة لامتصاص الغضب الذى حل بمعظم أفراد الشعب .

والثورة كما قلنا تغير جذرى سريع ، ولذا فإنها تختلف عن التغير البطىء الذى يحدث على مدى فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر . والتغير الفجائى السريع لا يخضع لقوانين الحياة العادية ولا يسرى عليه ما يسرى على التغير البطىء ، ولا يخضع لطبيعة الأشياء وإنما له طبيعة أخرى مختلفة .

ولقد استطاعت ثورة ٢٣ يوليو أن تحدث هذا التغيير السريع ، من تغيير نظام الحكم وتغيير فى الإطار الأيديولوجى للمجتمع ، ومن قضاء على الاستعمار والإقطاع ورأس المال المستغل ، وكل ذلك لم يحدث عن طريق الإصلاحات المختلفة أو نتيجة للتطور البطيء ، بل حدث بسرعة ولم يخضع لطبيعة الأشياء وقوانينها العادية .

وليس من شك فى أن خصائص ثورة يوليو هى نفسها خصائص نظريتها ، لأن النظرية هى الجانب الفكرى للعمل الثورى ، وعلى هذا نستطيع أن نضع خصائص نظريتنا الثورية أو ميثاق العمل الوطنى فى النقاط الآتية :

١ ـ الاصالة :

أى وضوح الشخصية والاستقلال الأيديولوجى .. فالميثاق أصيل التعبير عن ملامح هذه الأرض وليس نماذج من الفكر المستورد .

ومع هذا فهو فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

٢ ـ المرونة :

فليس الميثاق أفكاراً جامدة تقيد العمل الثورى ، بل هو دليل للعمل يمنحه المرونة ويجعله قابلا للتطور .

٣ ـ الشمول :

فهو يستهدف الحرية بمفهومها السياسى والاجتماعى .. وتمتد آفاقه من الحرية إلى الاشتراكية إلى الوحدة فى مفهومها الوطنى القائم على تحالف قوى الشعب العاملة .

٤ ـ القومية :

لأننا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، ونضالنا جزء من نضالها ، بل هو

طليعة هذا النضال ، ولذلك يستهدف الميثاق الوحدة بمفهومها القومى ومضمونها التقدمى .

٥ـ الانسانية :

فالميثاق لا يهدر الفرد فى سبيل الجماعة ، ولا يهدر الجماعة فى سبيل الجماعات القادمة ، أى لا يضحى بهذا الجيل فى سبيل أجيال قادمة لم تر الحياة بعد . ومن مظاهر الإنسانية أيضاً فى نظريتنا الثورية أنها فضلت الإنسان على الآلة الصماء ، وفى هذا يقول الميثاق : « لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ولم يعد أحد التروس فى جهاز الإنتاج » .

كما أن النظرية الثورية تتصف بخاصية الإنسانية عندما تتيح للكادحين من العمال والفلاحين أن يكون لهم نصف المقاعد فى جميع التنظيمات القيادية والتوجيهية فى المجتمع ومن هنا أصبح المقياس الحقيقى لا يستند على الثروة أو الجاه أو السيطرة بأية صورة من صورها وإنما يستند أساساً على تكافؤ الفرص الذى يتيح لكل آدمى مجالا لإظهار قدرته ومهارته .

وتتميز نظريتنا الثورية أيضاً بأنها تعمل على تذويب الفوارق الجامدة بين الطبقات ، ولفظ التذويب هنا يعنى أنها لاتقوم بالقوة أوحمامات الدماء أو الدفع غير المتزن ، وإنما يتم التذويب مع خطوات البناء بصورة تدريجية ولكنها صاعدة إلى أعلى دائماً ، بمعنى أن التدريج يأخذ شكل خط مستقيم صاعد يتيح للمجتمع أن تنصهر طبقاته المتعارضة فى مصالحها داخل وعائه .

وإذابة الفوارق بين الطبقات فكرة إنسانية مبتكرة ، معناها أن الطبقة المستغلة أو الرجعية التى تمثل التحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل يجب أن تسقط ويجب أن يسود مبدأ تكافؤ الفرص ، وبعبارة أخرى يجب أن ينتهى عهد طبقة السادة ، ويجب أن تنتهى الطبقة التى ورثت السيطرة نتيجة لملكية الأرض أو المال والتى اكتسبت نفوذها عن طريق هذه الملكية .

إن الوضع الذى كان سائداً إنما هو ديكتاتورية الإقطاع والرأسمالية المستغلة التى سخرت كل شيء لخدمتها وتحكمت فى أصحاب المصالح الحقيقية . إن إذابة الفوارق بين الطبقات كان معناه إسقاط هذه الطبقة وتجريدها من جميع الأسلحة ليسترد الشعب حقوقه ، وكان لابد من سلبها سطوتها وسلطتها سواء بتجريد ملكيتها أو سلبها جهاز الحكم الذى سخرته لخدمة مطامعها ولتأكيد سلطتها فى الاستغلال ، وبذلك زالت طبقة السادة وتحررت الطبقة التى كانت فى خدمتها . وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب فى كل مجالات العمل والخدمات ، وأتيحت فرص التعليم وفرص العلاج وفرص الحصول على الدواء وفرص العمل ، وأصبحت الدولة هى كل الشعب وهى جهاز فى خدمة الشعب كله[1] .

٦ ـ الإيمان بالمقدسات :

وذلك نتيجة لحضارتنا العريقة ، ولأننا — كجزء من الأمة العربية — نحمل تراثاً فكرياً عظيماً منذ قديم الأزل بل وكانت أرضنا مهداً للأديان السماوية الثلاث .

٧ ـ الواقعية :

إن نظريتنا الثورية لاتقوم على إغراق الجماهير فى الأمل وإنما تقوم بالتبصير بواقعنا الاجتماعى وبالصورة الفعلية لطريق الكفاح ، والصعوبات التى يستلزمها العمل الثورى والمشاركة الجماعية الجماهيرية . ولهذا نجد أن الميثاق الوطنى ينص على : « إن تحريك طاقات الشعب إلى العمل يجب ألا يتم عن طريق إغراق الجماهير فى الأمل » .

٨ ـ الاعتماد على الأسس العلمية :

إذا كانت الثورة تهدف أساساً إلى التغيير الشامل ، فإن العلم هو سليوتها

---

(١) د. جاد طه — الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى ص ١٠ — ١١ .

الأساسية لتحقيق ذلك ، وإن العلم وحده هو الذى يستطيع أن يسد الفجوة بين الواقع والأمل فى سرعة ودقة وكفاية .

ويستخدم العلم الآن على أوسع نطاق فى عمليات الإنتاج فى الدول المتقدمة ، وكذلك فى الدول النامية ، فاستخدام العلم والمخترعات العلمية يؤدى إلى إنتاج سلع أفضل بتكاليف أقل ، وبذلك دخل العلم المصانع والمعامل ، بل استخدم كذلك فى تقديم أفضل الخدمات إلى الناس والارتفاع بمستواها .

٩ ـ التفاعل مع العالم :

فالميثاق يرفض العزلة ، لأننا نعيش فى عالم نأخذ منه ونعطى ونتأثر به ونؤثر فيه ، هذا مع عدم الانصياع للاستعمار والسيطرة : « إن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية تعبيراً عن كل مبادئها الوطنية هى :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره .

« والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

« ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء، فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره » .

الثورة المضادة

إننا لن نفهم طبيعة الثورة إلا إذا أدركنا أنها فى قتال مستمر مع قوى الثورة المضادة ، وهذه الحقيقة الأساسية هى ما يجب أن نكيف معه نظرتنا للأمور ، ولا ريب أن الثورة تقاتل فى سبيل الحرية ، وأنها تقاتل أولئك

الذين يحاولون إحداث ثورة فى المجتمع الذى تعيش فيه بقصد تكييف مبادئه وأنظمته المنهارة مع الظروف الجديدة التى أوجدتها الثورة .

وأصحاب الثورة المضادة على الصعيد الداخلى ليسوا مجرد رجعيين عاديين إذ ليس بهم حنين للعودة إلى الأوضاع القديمة ، إذ أنهم ليسوا أقل إدراكا لاستحالة العودة إلى السياسة الرأسمالية وعدم التدخل، أو إلى عودة الألقاب وأرستقراطية الميلاد . وأصحاب الثورة المضادة ليسوا محافظين، إذ لا يتمتعون بذرة من احترام للتقاليد والأوضاع التى تقادم عليها العهد ، ولا يحدوهم إعجاب بالقديم لمجرد أنه قديم ، بل على العكس إنهم على استعداد لاستخدام آخر الأساليب الفنية للعلم الحديث وكل الإمكانيات التجريبية لتحقيق غرضهم ، وهو مواءمة المجتمع الرأسمالى مع ظروف الأساليب الفنية الحديثة والسوق العالمية التى جعلت التنظيم الجماعى للعلاقات أمراً حتمياً .

وأصحاب الثورة المضادة هؤلاء مدفوعين بمنطقهم ذاته إلى أن يأخذوا صورة الديكتاتورية الشاملة ، ولكنهم على خلاف أى ثورة حقيقية مثل الثورة الفرنسية الكبرى أو الثورة الروسية سنة ١٩١٧ أو ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لا يرمون إلى توسيع نطاق القوة لمصلحة طبقة أو طبقات لم تكن تتمتع بهذه الميزة من قبل ، بل على العكس، فإنهم يرمون إلى استمرار قصر الامتيازات على أولئك الذين كانوا يتمتعون بها قبل استيلائها على السلطة . وحتى يتم لها النجاح فى هذا المسعى ، تضطر إلى القضاء على كل من يعترض سبيلها ، فهى محاولة لتحويل مجتمع كامل لتحقيق غرضها ، ومن ثم فإنه منطقى تماماً أنها لا بد أن تحاول تدمير الأشخاص والأفكار والتنظيمات والإجراءات التى قد تعوق هذا التحويل فى المجتمع .

والثورة المضـــادة لا بد أن تكون معادية للديموقراطية ، لأن هدف الديموقراطية أن تزيد عدد أولئك الذين يشتركون فى مزايا الرفاهية المتوفرة بزيادة عدد أولئك الذين يسأل أمامهم الحكام . وهى معـادية للديموقراطية

أيضاً لأنها تظهر على مسرح التاريخ فى وقت صارت فيه علاقات الإنتاج التى تدافع عنها متناقضة بصور قاطعة مع قوى الإنتاج .

والمجتمع الديمقراطى يعمل للسلام ، بينما الثورة المضادة لا بد أن تعمل للحرب ، والمجتمع الديمقراطى عقلى ودستورى ويدفعه منطقه الداخلى إلى وضع الحرية فى إطار المساواة ، بينما الثورة المضادة لا عقلية ولا دستورية وعدوة لكل مساواة خشية أن يقضى ذلك على ادعاء القلة الغنية الحاكمة التى تدافع عن حقها فى أن تحتكر الحرية فى عصر الإنكماش الاقتصادى ؛ وهذا هو السبب فى أن أصحاب الثورات المضادة يقفون إلى جانب القوة ضد الإقناع وإلى جانب القلة ضد الكثرة وإلى جانب العبودية ضد الحرية وإلى جانب الجهل ضد المعرفة وإلى جانب السلطة ضد البحث الحر غير المقيد وإلى جانب اللاعقل ضد العقل. وهذا هو السبب أيضاً فى أنهم يضعون إدعاءات العنصرية فوق مطالب البشرية وأنهم مضطرون إلى غلق أبواب المعرفة فى وجه كل من ينبذون عقائدهم التعصبية الجامدة ، وهذا هو السبب فى أنهم ينبذون الحقائق العلمية الموضوعية مع ما تحظى به من اعتراف عالمى بصحتها ويلجأون إلى ألوان الفراسة الضيقة ، وعلاوة على ذلك ، فإنهم بطبيعة الحال ينكرون تجربة الجماهير والمطالب التى بنيت عليها هذه التجربة ، ونمط سلطتهم حكم قلة أسكرتها القوة التى لا حدود لها ، وليس الرجل العادى فى نظرها سوى مجرد أداة لتحقيق أغراضها ، وقد أنكر عليه الحق فى المشاركة فى تحديد هذه الأغراض ، وليس له أن يفكر فى نفسه بوصفه غاية ، فالتفكير بالنسبة له ترفاً محرماً ، وهم لا يعترفون بخطيئة سوى الضعف ، ولا يعترفون بحقوق سوى تلك التى تؤخذ بالقوة ، ويعتبرون الصراع أصل جميع الفضائل البشرية ، ويرون فى تلك الصفات التى نعتبرها مميزات للرجل المتحضر مثل العدالة والرحمة والتسامح علامات على الضعف الذى يولد الهزيمة .

وبالنظر إلى الهدف الذى تسعى إليه الثورة المضادة ، ينبغى ألا ندهش لوسائل الذين يستغلونها وأفكارهم ، فهى الأسلوب الذى يلجأ إليه أى نظام منهار يحاول أن يعيد فرض سلطته ، فبهذا الأسلوب حاول خصوم الثورة الإنجليزية أن يبعثوا الحياة من جديد فى مذاهب الحق الإلهى للملوك .

والثورة المضادة مرغمة على محاولة فرض الطغيان لسبب بسيط ، هو أنها لا تستطيع أن تحصل على الرضا بأغراضها . إن الدليل الذى له مغزاه لطبيعة الثورة المضادة هو الوسائل التى يستطيع دعاتها بواسطتها أن يوسعوا نطاق سلطتهم ، فهم فى الداخل يلجأون إلى القمع والإرغام بل والإرهاب وفى الخارج يشنون الحرب .. وبعبارة أخرى فإنهم فقدوا كل أمل فى إقناع الجماهير ولجأوا إلى القوة فى إشاعة الخوف بينهم .

على أن الثورة المضادة مبدأ لا تخضع له الجماهير بسهولة ، لأن من طبيعة الإنسان أن يؤكد جوهر ذاته هو ، ويتطلب ذلك المقدرة على التغير المستمر ، وهو الأمر الذى تتناقض معه الثورة المضادة على خط مستقيم ، إذ أن تأكيد المرء لجوهر ذاته هو إعلان بأنه يقف إلى جانب ما يكتشفه فى حياته من معنى ، والثورة المضادة ليست شيئاً بقدر ما هى إنكار لحق الشخص العادى فى التعبير عن ذلك المعنى ، فهى فرض تجربة غريبة على تجربة المرء ، فرض عقيدة جامدة من الخارج على إيمان ينمو فى الداخل ، وهى إيقاف لحركة العقل والضمير فى الفرد من أجل تعليمات جامدة لا بد له من قبولها حتى وإن أدى ذلك إلى إحساسه بالفشل .

إن مصلحة الجماهير هى فى الأمن والحرية والمساواة والمعرفة ، وهذه هى البيئة التى تحتاجها الجماهير إذا أريد أن تتاح لها فرصة الرفاهية المتزايدة ، فحيث تكون المعرفة احتكار القلة ، يقيد جهل الجماهير فرصتها فى الحصول على الرفاهية ، وحينما تقوم الحرب تكون الجماهير أول ضحاياها ، وحينما يوجد عدم المساواة ، تستبعد الجماهير من نطاق المزايا . وهكذا ظلت الجماهير القوة الثورية الكبرى

فى كل مجتمع ، فإليهم لجأ الملوك والأرستقراطية والطبقة الوسطى فى طريقهم الصاعد إلى القوة ، فتاريخياً استغل كل هؤلاء الجماهير بوصفها حليفاً ، ثم حطم التحالف عندما ثبت دعائم قوته . وكانت الجماهير إما أجهل أو أفقر من أن يعهد إليها بأمر البت فى مصيرها . بل الواقع أن فكرة الديمقراطية لم تأخذ مكانها اللائق إلا بعد أن منحت الثورة الفرنسية الكبرى مبدأ سيادة الشعب صك الضمان(١) .

ولا شك أن الثورة تستطيع مقاتلة الثورة المضادة بفكرة ثورية ، ولا يوجد شيء أقل من هذه الفكرة يكفى لجعل انتصارها أمراً واقعياً . إن الفكرة الثورية التى تنميها الثورة وتزيدها وضوحاً فكرياً وتهيء لها الجو الصالح والعناصر السليمه وتطبقها فى المجتمع تطبيقاً ثورياً هى الأساس الذى يقوم على قتال الثورة المضادة ، وبذلك تعتبر الفكرة الثورية السلاح الحيوى لمواجهة الثورة المضادة(٢) .

ولقد قامت بعض التنظيمات السرية فى السنوات الأخيرة ببعض محاولات تتسم بمميزات الثورة المضادة فى جمهوريتنا ، ولكنها لم تنجح لأن الشعب كان متنبهاً لها ولأنه اكتشفها فى الوقت المناسب . ولقد أمكن لثورة يوليو أن تواجه الثورة المضادة على الصعيد الداخلى لأنها واجهتها بفكرة ثورية ، ولم يكن هناك شيء أقل من هذه الفكرة يمكن أن يحقق هذا النجاح ، فقد آمنت هذه الثورة بأن « العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سلمياً إلى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية . إن ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ، ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له . فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى .

---

(١) تأملات فى ثورات العصر — هارولد لاسكى ص ٣٤٨ — ٣٥٨ .

(٢) د. محمد لبيب النجيحى — المصدر السابق ص ١٢٧ .

والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختيارياً لأهداف النضال. إن ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لإعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو ١٩٦١ لا تشكل خطراً على أمن النضال الوطنى، بل إنها صمام الأمان له، فإنهما تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله. كذلك فإن ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائماً إلى الأمام وتخلق قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى[1].

أما بالنسبة للثورة المضادة على الصعيد الخارجى، فإن مشكلة كل حكومة ليست فقط مجرد التعاون مع الحكومات الأخرى وحلفائها فى أوقات الخطر المشترك، بل هى أيضاً أن تبنى فى اللحظ التى يهيىء فيها الهدف الأسمى الذى يوحدها تأييداً عاطفياً مناسباً لهذه المهمة أساساً دائماً للتعاون، لأن التأييد العاطفى لا يدوم، والتعاون الدائم يعتمد على مصلحة متساوية فى نتائجه وإذا لم تكن هناك الظروف التى تؤدى إلى المصلحة المتساوية، فإنه من العسير تحقيق تعاون دائم. فعلى سبيل المثال، فإن الهجوم الألمانى على الروسيا إبان الحرب العالمية الثانية، كان يمثل فى نهاية الأمر اندفاع الثورة المضادة للقضاء على المصدر الرئيسى للأفكار الثورية الاشتراكية. وبانهزام هتلر سرعان ما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية رفيقة السلاح والمتعاونة تماماً مع الاتحاد السوفيتى فى القضاء على النازية، سرعان ما أصبحت الراعى الرئيسى للثورة المضادة ضد الأفكار الثورية الاشتراكية، لأن الولايات المتحدة التى تسيطر عليها المصالح الخاصة الكبرى لم تجد فى التعاون مع الاتحاد السوفيتى ما يحقق مصالح الطبقة الرأسمالية المتسلطة فيها.

وبصفة عامة، فإن الأمن ممكن بين دول عظيمة تتشابه فى تفكيرها فى الهدف ولكن لا يمكن أن يوجد تشابه فى التفكير فى الهدف بين أمم كبيرة

(١) الميثاق — الباب الثانى.

تسعى كل منها إلى هدف اقتصادى مضاد للآخر . وهذا هو الواقع الفعلى ، لأن النظام الرأسمالى فى مرحلة التقلص لابد أن يصير كما رأينا فى السنوات الأخيرة إمبريالياً بصورة متزايدة .

وليس من شك فى أن منطقة الشرق الأوسط هى من أهم مناطق العالم حساسية منذ أقدم العصور ، ويحدثنا التاريخ عن أطماع الاستعمار على اختلاف أجناسه فى هذه المنطقة نظراً لأهمية موقعها الجغرافى وسيطرتها على أهم طرق الاتصال بقارات العالم القديم الثلاث ، وقد ازدادت أهمية الشرق الأوسط نتيجة لا لشق قناة السويس وا كتشاف البترول فى ربوعه المختلفة ، ومن الوجهة الاستراتيجية أصبح الغرب ينظر إلى الشرق الأوسط على أنه حاجز ضخم ومنطقة فاصلة بين مناطق النفوذ البريطانى الأمريكى فى الجنوب والشرق ومساحة روسيا الهائلة فى الشمال .

ولمواجهة الثورة التحررية التى قامت فى يوليو سنة ١٩٥٢ تفتق الذهن الإمبريالى الغربى عن حلف بغداد الذى كان بمثابة التهديد المباشر والثورة المضادة ضد الثورة المصرية ، ويعتبر حلف بغداد امتداد لحلف تركيا — باكستان الذى وقع فى إبريل ١٩٥٤ ثم انضمت إليه العراق وإيران وانجلترا ، إلا أن الولايات المتحدة سيطرت على الحلف بتعهدها للدول الأعضاء بالمساعدات والمعونات العسكرية . إلا أن بغداد خرجت من الحلف بعد ثورتها التحررية التى أطاحت بحكم فيصل ونورى السعيد ، ثم أصبح هذا الحلف معروفاً باسم « الحلف المركزى » .

ثم بدأت الامبريالية الغربية مرحلة جديدة فى ثورتها المضادة ، ضد الثورة المصرية وهذه المرحلة تتسم بتصعيد حرارة الثورة المضادة . فعندما بدأت مصر الثورة فى محاولة جادة لتنفيذ مشروع السد العالى ، تبين أن تكاليف هذا المشروع أكبر من أن تتحملها ميزانية مصر دفعة واحدة . لذلك طلبت الحكومة المصرية قرضاً من البنك الدولى لتمويل المشروع ،

وقد زار مدير البنك الدولى القاهرة فى يونيو سنة ١٩٥٦ ، واعترف بعد زيارته لمصر بقدرتها على سداد القروض التى تحتاج إليها لتمويل مشروع السد العالى .

وفى ٩ يوليو سنة ١٩٥٦ تلقى وزير المالية المصرية خطاباً من مدير البنك الدولى يؤكد فيه عزم البنك على تمويل المشروع .

إلا أنه بعد ذلك بعشرة أيام فقط ، استدعى وزير الخارجية الأمريكية السفير المصرى فى واشنطن وسلمه كتاباً أعلنت فيه الحكومة الأمريكية أنها سحبت عرضها بالمساهمة فى تمويل المشروع . وفى اليوم التالى — أى فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٦ — أبلغ الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السفير المصرى فى لندن بأن بريطانيا كذلك قررت أن تسحب مساهمتها فى تمويل المشروع . وتطورت الأمور بسرعة ، وأعلن مدير البنك الدولى فى نفس اليوم أنه نظراً للقرار الأنجلو أمريكى لم يعد فى استطاعة البنك أن يقرض مصر المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع .

وتعللت كل من الولايات المتحدة وانجلترا بأن هناك تطورات اقتصادية حدثت فى مصر خلال الأشهر الأخيرة دفعتها إلى سحب العرض ، وفى الواقع كان هذا مغالطة من الدولتين ، فخطاب مدير البنك الدولى وحده يعد دليلا على أن انسحاب الدولتين من المساهمة فى المشروع تختفى وراءه أغراض سياسية لا أغراض اقتصادية . ولا جدال فى أن الأسباب الحقيقية لسحب القرض هى أن الدولتين الغربيتين كرهتا أن تفرغ السفن الروسية شحنات ضخمة من الأسلحة الثقيلة فى ميناء الإسكندرية ، وكان معروفاً فى ذلك الوقت أن مصر اشترت شحنات متزايدة من الأسلحة من الكتلة الشرقية ، وأنها كسرت احتكار السلاح بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط[١].

---

(١) سمير صادق — قصة العدوان الثلاثى على مصر ، ص ١٤ .

وهكذا تبلورت الأوضاع ، وتبين أن مصر يجب أن تعتمد على نفسها فى تنفيذ هذا المشروع . لقد تخلت أمريكا وانجلترا عن تمويل المشروع ، ولكننا حكومة وشعباً قد آمنا بفوائده ، لذلك عقدنا العزم على إنجازه معتمدين على اقتصادنا القومى وعلى سواعد رجالنا .

وفى غمرة الأحداث ، نبتت فكرة أوحت بها روح الوطنية الصادقة ، وما فى نفوسنا من غضب من عهود الاحتلال ، أن الشركة العالمية لقناة السويس هى شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية ، لا فرق فى ذلك بينها وبين أى شركة مصرية أخرى ، والدخل السنوى للشركة يبلغ نحو مائة مليون دولار نحن أحق بها ، وهكذا فرضت هذه المعادلة نفسها ، إننا سوف نبنى السد العالى من دخل القناة . وهكذا أعلن الرئيس جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

ومنذ هذه اللحظة ، بدأت المواجهة المباشرة الساخنة بين مصر وقوى الثورة المضادة الخارجية ، وقد وضح منذ أول وهلة أن مصر لم تتخذ أى قرار يخالف التزاماتها الدولية ، واستمر عبور البواخر فى القناة كما كان ، فلم تمنع باخرة من العبور . ومن وجهة النظر القانونية فإن الشركة المؤممة كانت قد منحت امتياز تكوينها من الحكومة المصرية وذلك لمدى ٧٩ عاماً ، وكل ما فعلته مصر أنها أممت الشركة قبل الموعد المحدد لانتهاء الامتياز ، وهذا عمل من أعمال السيادة التى تباشرها الدولة فى إقليمها وهو من صميم شئونها الداخلية . ولم يكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الحجج لإقناع الإستعمار بذلك لأن بريطانيا كانت تعلم أن شركة القناة شركة مساهمة مصرية وأنها تخضع للقوانين المصرية ، فالمسألة إذن ليست خلافاً حول الرأى القانونى بشأن تأميم القناة وليست حرصاً على حرية الملاحة فى القناة ، لأن مصر تعهدت بالمحافظة على حرية الملاحة بعد التأميم . وقد كان العدوان الثلاثى لأسباب ودوافع لا تمت إلى حرية الملاحة فى القناة بأية صلة ، فإن الروح الاستعمارية هى التى أملت

التدخل فى شئون مصر والاعتداء عليها ، فقد كان العدوان بسبب تعامل مصر مع الكتلة الشرقية وشرائها الأسلحة الثقيلة من هذه الكتلة ، وكان هذا إجراء طبيعياً ، لأننا عند ما طلبنا السلاح من الغرب رفض أن يعطينا إياه إلا بشروط تمس استقلالنا .

وعلى أية حال فقد توالت الأحداث بسرعة ، وأصدرت وزارة المالية البريطانية فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ قراراً بتجميد الأرصدة الأسترلينية والأموال المصرية فى بريطانيا ، كما أصدرت قراراً بتجميد ممتلكات شركة قناة السويس فى بريطانيا ، وخضعت مصر لحصار اقتصادى شديد الوطأة من جانب الدول الغربية .

ولم يكتف الاستعمار بالإجراءات الاقتصادية التى اتخذها ضد مصر ، بل أعقب ذلك بمحاولة عرقلة الملاحة وتعطيلها فى القناة ، وذلك بإغراء المرشدين على ترك العمل فى القناة حتى يتخذ من ذلك ذريعة للتدخل فى شئون إدارة القناة .

وقد أعقب هاتين المرحلتين من مراحل العدوان على مصر مرحلة أخرى هى مرحلة التهديد باستخدام القوة العسكرية ، ولم تذعن مصر لمنطق التهديد . ولم تكترث بالمؤتمرات الدولية المختلفة . وهكذا كشفت الثورة المضادة الخارجية القناع عن وجهها القبيح ، وبدأ الذنب الإسرائيلى الاستعمارى بالهجوم على سيناء فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وتوالت الأحداث بسرعة ، وجاء الإنذار البريطانى الفرنسى لمصر بسحب قواتها إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس ، وأن تقبل احتلال القوات الإنجليزية الفرنسية لمدن القناة ، وبالطبع رفضت مصر الإنذار ، وقاوم شعبنا الغزاة ، وإن بطولاتنا الشعبية فى بور سعيد ستظل خالدة مع الزمان ، وإن معركة السويس التى كانت أحد الأدوار البارزة فى التجربة الثورية المصرية لم تكن لحظة اكتشف فيها الشعب المصرى نفسه أو اكتشفت الأمة العربية إمكانياتها وإنما كانت هذه

اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها أن فى نفسها طاقات كاملة لاحدود لها .. وأنها تقدر على الثورة بل إن الثورة هى طريقها الوحيد .

ولم تتوقف الثورة المضادة ضد الثورة المصرية لحظة واحدة ، فقدطالب أيزنهاور فى سنة ١٩٥٧ — وبعد تصفية آثار العدوان الثلاثى مباشرة — طالب الكونجرس الأمريكى بالموافقة على تخويله سلطات واسعة بالنسبة لتقديم المعونات الاقتصادية والمساعدات العسكرية لدول الشرق الأوسط . هذامع ربط المعونات الاقتصادية لهذه الدول بشروط سياسية لاتتفق مع سيادتها واعتبرت الولايات المتحدة تمسك مصر ومن ورائها بعض دول المنطقة بعدم الدخول فى أحلاف عسكرية صريحة مع الغرب سوف يجعل من منطقة الشرق الأوسط ما أطلق عليه « نظرية الفراغ » نظراً لعدم اكتمال سلسلة الحصار العسكرى والاقتصادى التى تحاول الدول الغربية إحكامها حول المعسكر الشرقى .

وقد رفضت مصر الانصياع للثورة المضادة ، ورفضت معها غالبية الدول العربية هذا المشروع الأمريكى الاستعمارى ، وأعلنت أن أمن منطقة الشرق الأوسط يجب أن ينبع من دول المنطقة ، وأن نظرية الفراغ الأمريكى ليست إلا إحدى الوسائل التى تتيح للاستعمار التدخل فى شئون البلاد . وهكذا وقفت مصر فى مواجهة عنيفة أمام قوى الثورة الإمبريالية المضادة .. إن إصرار محاربة الأحلاف العسكرية التى تريد أن تجر الشعوب رغم إرادتها إلى فلك الاستعمار كان صوتاً عالياً بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبهاً ومحذراً .

وليس من شك فى أن عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ، يمثل محاولة أخرى من محاولات الثورة المضادة الخارجية ضد الثورة المصرية ، إلا أن الجماهير

الواعية فطنت إلى ذلك وتمسكت بثورتها ، وبدأت فى صراع طويل وشامل من أجل إزالة آثار العدوان . والقضاء على هذه الثورة الخارجية المضادة .

وسائل نجاح الثورات

إن الثورة فى تاريخ البشرية عموماً هى تغير الشعوب المستعمرة والمستغلة والمغلوبة على أمرها وانتقالها إلى حياة أفضل ، وهى إحساس قبل أن تكون دراسة ، وتفاعل أن تكون إقناعاً . والثورة مزيج من النار والنور ، النار التى تحرق والنور الذى يضىء وبنسبة الاثنين إلى بعضهما تختلف الثورات إحداها عن الأخرى .

والثورة هى « حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها . . كما أنها قفزة عبر مسافات التخلف تعويضاً لما فات ووصولا إلى الآمال الكبرى .

ونستخلص من هذه الكلمات التى أوردها الميثاق فى الباب الخامس حقيقة الثورة . فكونها حركة شعب بأسره يعنى أنها ثورة شعبية قامت بالشعب ومن أجل الشعب ، وكونها قفزة عبر مسافات التخلف يعنى أنها ثورة تقدمية تسعى لإقامة الدولة الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا ، وكونها اقتحاماً عنيداً لكل العوائق يعنى أنها ثورة قوية تجابه المخاطر والمشكلات مؤمنة بأن التصاقها بجماهير الشعب يسندها فى كل مجابهة . وهكذا يبدو واضحاً أن الثورة ليست عمل فرد وإلا كانت عملا شخصياً يائساً ضد الشعب بأسره ، كما أن الثورة ليست عمل فئة واحدة وإلا كانت تصادماً مع الأغلبية[1] . ومن شعبية الثورة تأتى ديمقراطيتها ، لأن الديمقراطية هى حكم الشعب نفسه بنفسه أى وضع السلطة كلها فى يد الشعب وتكريسها لتحقيق

---

(١) الميثاق — الباب الخامس .

أهدافه . ومن هنا كانت الديمقراطية وهى عمل شعبى كامل هى الترجمة الصحيحة لروح الثورة كما يقول الميثاق .

كما أنه من خلال تقدمية الثورة تبرز اشتراكيتها ، لأن الثورة لا تكون إلا شعبية كما أسلفنا أى تعبيراً عن إرادة الجماهير ، وتعبيرها عن إرادة الجماهير يمنحها مضمونها الاجتماعى ، ومن هنا كانت الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدمياً ، فإن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل .. مجتمع العمل وتكافؤ الفرص .. مجتمع الإنتاج .. مجتمع الخدمات . إن الديمقراطية والاشتراكية فى هذا التصور تصبحان امتداداً واحداً للعمل الثورى . وهكذا يبدو واضحاً أنه لكى تنجح ثورة من الثورات لابد أن تتوفر لها مقومات أساسية نقوم عليها وهذه المقومات هى:

١ ـ الشعبية :

إن كل حركة ثورية يجب أن تستمد وجودها من جماهير الشعب ، فالشعب هو المنبع الأصيل للثورات ، ولهذا كان ارتباط القادة بالقاعدة من أهم مقومات النجاح للحركة الثورية ، وإذا لم تكن الثورة تعبيراً عن آمال الشعب فإنها تخرج عن مفهومها العلمى السليم وتصبح حركة لتحقيق مصالح معينة . فالحركة الثوية يجب أن تعيش ظروف الشعب إذا أرادت أن ترتقى صعوداً مع التاريخ وتتحمل مسئولياتها كحركة عقائدية ناجحة تستمد وجودها من مطالب الشعب وأهدافه .

والشعب هو أساس الديمقراطية وقائدها ، ولذلك كان التعبير عن آماله وآلامه من مبادىء الديمقراطية السليمة ، ولما كانت الديمقراطية من الأهداف الأساسية لأية ثورة اجتماعية ،كان الاعتماد على جماهير الشعب من مقومات نجاح الثورات .

وإذا كانت القيادة الثورية قد انبثقت من القاعدة الشعبية ، فإن الثقة

المتبادلة فى الطريق بين القمة والقاعدة لكفيلة بأن تجعل التعاون بينهما مثمراً فإن أى فرد من الشعب هو اللبنة الأولى فى بناء المجتمع السليم ، وبناء على هذا المفهوم تنجح الحركات الثورية بفضل المساندة الشعبية وتسير، فى طريقها المرسوم لتحقيق الأهداف بكل قوتها واندفاعها وإخلاصها معبرة عن تطلعات الجماهير وعاملة على تحقيقها .

٣ ـ القيادة الواعية :

إن قيادة الجماهير لا يمكن أن تتحقق عن طريق الفرض ولو حاول القادة ذلك بمختلف الأساليب ، فالقيادة الثورية الجماعية يجب أن تنبثق من جماهير الشعب ولا تكون دخيلة عليها ، والقيادة الواعية تعبر أصدق تعبير عن إرادة التغيير لدى الشعب ، وترفض أى قيد يحد من حرية الجماهير ومطالبها ، لأن القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول وبالموت[١] .

ويجب أن تكون القيادة الثورية على استعداد لتحويل السلطة من خدمة المصالح الخاصة القائمة إلى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير . ذلك أن سلطة الدولة تكون قبل الثورة فى خدمة طبقة معينة ، وهذه الطبقة ليست هى صاحبة الحق الطبيعى فى المجتمع ، وإنما هى غريبة عنه ومعتدية على حقوقه ، والقيادة الواعية تنقل السلطة من هذه الطبقة المعينة إلى صاحب الحق الشرعى وهو الشعب .

ولاشك أن الوعى العميق بالتاريخ يوضح للثورة وقيادتها الطريق الذى تسير فيه على أساس المقارنات بالطرق التى سلكتها ثورات أخرى وأسباب نجاحها أو فشلها .

---

(١) الميثاق — الباب الرابع .

ويجب أن تتحلى القيادة الثورية بالفكر المفتوح والوعى القائم على الإقناع العلمى النابع من الفكر المستنير والمناقشة الحرة .

٣ ــ نظرية العمل الثورى :

إن كل حركة ثورية يجب أن تستند إلى عقيدة تدفع بها نحو هدفها ، ولتكوين هذه العقيدة يجب أن تبذل جهود فكرية لتوضيح صور الواقع وصور المستقبل المنشود لتكوين الاقتناع الكافى بالفساد المستشرى وبحتمية التغيير ، فالعقيدة بشكلها المجرد من الواقع الحى تظل جامدة عقيمة، لأن الحركة الثورية لا تستمد برنامجها السياسى والاقتصادى والاجتماعى إلا من هذه العقيدة وفق ضرورات الواقع ومقتضياته .

وعندما تعبر الثورة عن آمال الشعب فإنها تتخذ الطريقة العلمية وسيلة لترجمة هذه الآمال إلى نظرية تقود العمل الثورى وتوجهه .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تكن لها نظرية كاملة للعمل الثورى . ولكنها استطاعت فى النهاية أن تضع الخطة الكاملة للعمل الثورى فى الميثاق .

ولقد سبق أن تكلمنا عن نظرية الثورة المصرية وخصائصها ، ولكننا سوف نشير مرة أخرى إلى أن أى ثورة لا بد لها من نظرية ثورية تقف دليلا للعمل الثورى وموجهة له وتمنع الانحرافات وتحافظ على الدفع الثورى فى سرعته وعمقه وقوته .

٤ ــ القاعدة الجماهيرية الواعية :

إن نجاح أى ثورة من الثورات موكول بارتباطها بالقاعدة الجماهيرية وإن حماية مكاسب الثورة لا يكون إلا عن طريق المجهودات الخلاقة من جانب الشعب نفسه ، ولا شك أن وجود تنظيم شعبى يساند الثورة هو بمثابة صمام الأمان بالنسبة للثورة وقد عملت ثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها على

إيجاد هـذا التنظيم الشعبي ، فقامت أولا بتـكوين هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ، ثم الاتحاد الاشتراكي العربي . وسوف ندرس الاتحاد الاشتراكي العربي بشيء من التفصيل في الباب الثالث .

وهكذا نستخلص مما سبق أن كل ثورة تتعرض بطبيعتها للنكسة إذا لم تتسلح بقدرات معينة للنجاح، وقد اعتمدت ثورة يوليو أساساً على شعبيتها، ولم ينتزع الإقطاع أو البورجوازية القيادة من يد الشعب مما أتاح للنضال الجماهيري سنة ١٩٥٢ أن ينتزع السلطة من يد الطبقات الممتازة ، وأن يحول الحكومة إلى أداة شعبية ولاشك « أن أعظم ما في ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التي خرجت من الجيش لتنفيذها .. لم تكن هي صانعة الثورة وإنما كانت أداة شعبية لها . لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التي تحركت في الجيش تلك الليلة الخالدة هي أنها استولت على الأمور فيه ، واختارت لها المكان الذي لامكان غيره . . وهو جانب النضال الشعبي إنها قامت بعملية تصحيح أوضاع بالغة الأهمية والخطر في تلك الظروف متحدية بذلك إرادة كل القوى الحاكمة التي أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبي . إن الثورة تفجرت في تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش إلى مكانه الطبيعي تحت قيادة الشعب وفي خدمة أمانيه . إن الجيش في تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبي ... ومن ثم فتح الطريق أمام إرادة التغيير »[1] . كذلك فإن ثورة يوليو لم تغفل مطالب التغيير الاجتماعي ، بل احتضنت مبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً وفي إطار من الوحدة الوطنية ، كما أن ثورة يوليو وضعت نظرية العمل الثوري كما جاءت في الميثاق ، تحديداً لمعالم الطريق ومنعاً للانحراف وآمنت الثورة وقيادتها الواعية بأن العمل الثوري لا بد أن يكون عملا علمياً ، وأن الثورة إذا تخلت عن العلم ، فإنها لن تعد

---

(١) الميثاق — الباب الرابع .

أن تكون مجرد انفعال صبى تنفس به عن كبتها الطويل ولكنها لن تغير من واقعها شيئاً .

ولقد قدم لنا الميثاق الضمانات الخمسة التى وردت فى الباب الأول والتى كانت السبب فى نجاح العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من إنجازه بثورته الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة ، وهذه الضمانات هى :

أولا — إرادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانياً — طليعة ثورية مكنتها إرادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها عن خدمة المصالح القائمة إلى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثاً — وعى عميق بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقدرة الإنسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعاً — فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية . يأخذ منها ويعطيها . ولا يبعدها عنه بالتعصب . ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامساً — إيمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى إلى الإنسان فى كل زمان ومكان .

الباب الثاني

حتمية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

حتمية ثورة ٢٣ يوليو

لكل أمة من الأمم سجل من التاريخ القومى يحتوى على صفحات من الجهود التى بذلتها والآلام التى عانتها فى سبيل حريتها واستقلالها .

وتحتوى تلك الصفحات على ذكريات لجهاد الماضى، وعبر لجهاد الحاضر وعظات لجهاد المستقبل... فيها بيان لنصيب الأجيال المتعاقبة فى أداء الأمانة القومية ، تلك الأمانة المقدسة ... وديعة السلف للخلف ...

منذ زمان بعيد فى الماضى .. لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية الآن ..

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة . . كما كانت مساهمتها الإيجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعش فى حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائماً بالوعى .. وباللاوعى فى بعض الأحيان تؤثر فيما حولها وتتأثر به . . كما يتفاعل الجزء مع الكل وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والإنسانية الأولى .. كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والإغريقية .

وكان الفتح الإسلامى ضوءاً أبرز هذه الحقيقة وأنار معالمها وصنع لها ثوباً جديداً من الفكر والوجدان الروحى .

وفى إطار التاريخ الإسلامى .. وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم . . قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعاً عن الحضارة والإنسانية ..

وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لمصالح المنطقة كلها ...

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى صدر أول موجات الاستعمار الأوربى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح . . وهى أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية الماديه والعسكرية فى رد غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق واجتازو اجباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الأدبية فى حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة .. وجعل من أزهره الشريف حصناً للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعماراً ورجعية باسم الدين .. والدين منها براء ..

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت — كما يقول بعض المؤرخين — فإن الحملة الفرنسية حين جاءت إلى مصر وجدت الأزهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه إلى الحياة فى مصر كلها ، كما وجدت أن الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة .. والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيق تصاد ما بين الإيمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب وبين إرادة الحياة التى ترفض الاستبداد . ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمرداً مستمراً على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . . وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غالياً فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فإن الشعب المصرى كان صامداً ثابت الإيمان .

على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر ذلك الوقت .

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوربية

بعد أن أخذتها من غيرها من الحضارات . والحضارة الفرعونية والعربية في مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل آفاقاً جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصري[١] .

الثورات المصرية ضد الحملة الفرنسية

ثورة أكتوبر ١٧٩٨ :

لقد كانت الحملة الفرنسية دوراً من أدوار التنازع الذي قام بين فرنسا وانجلترا على الفتح والاستعمار ، ذلك التنازع الذي يرجع عهده إلى القرن السابع عشر ، واستمر خلال القرن الثامن عشر ، ثم اتخذ طوراً جديداً بعد الانقلاب العظيم المعروف بالثورة الفرنسية .

وعلى أية حال ، فقد احتل الفرنسيون القاهرة ووطدوا سلطتهم بها ، ووضعوا أيديهم على كل شيء فيها ، ولكنها لم تكن في يوم من الأيام راضية عن الاحتلال الفرنسي أو مستسلمة له ، وما فتئت تتحين الفرص للتخلص منه ، وعبثاً حاول بونابرت بعد انتصاره الحربي أن ينتصر على ثورة النفوس وأن يجتذب إليه قلوب المصريين .

ولقد ثارت القاهرة في وجه الفرنسيين يوم الأحد ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ . ولم يكن مألوفاً ولا منتظراً أن تثور القاهرة ، تلك المدينة الهادئة الوديعة التي احتملت ظلم حكامها السنين الطوال ، ولم يكن الفرنسيون

---

(١) الميثاق — الباب الثالث .

يتوقعون أن تثور فى وجههم وهم الذين فتحوا العواصم ودخلوا الممالك فى القارة الأوربية .

لكن ثورة القاهرة جاءت عنواناً لنفسية جديدة فى الشعب المصرى ، فإن الحملة الفرنسية قد استفزت فى نفوس الشعب روح المقاومة الأهلية ، وكانت القاهرة مسرحاً لتلك المقاومة ، كما كانت مصدراً لسريان الهياج والثورة إلى أنحاء البلاد .

ومن الواجب قبل أن نسرد وقائع تلك الثورة أن نتساءل لماذا ثارت القاهرة[1] ؟

ذكر الجبرتى أن تقرير الضرائب الفادحة التى فرضها الفرنسيون هو الذى أدى إلى نشوب الثورة ، وهذا صحيح . إذا اعتبرنا تلك الضرائب كالشرارة الأولى التى أشعلت النار ، ولكن فكرة الثورة كانت مختمرة فى الرؤوس من قبل . ولا شك أن سلوك بونابرت مع المصريين خالف فى كثير من المواطن ما وعدهم به فى منشوراته وبياناته . لقد كان ينعى على المماليك ظلمهم وقسوتهم، فإذا به أشد منهم قسوة وظلماً ، فقد روى الجبرتى أنه فى يوم السبت ١٤ صفر ١٢١٣ (٢٨ يولية ١٧٩٨) أى عقب أن استقر بونابرت فى العاصمة ببضعة أيام ، وعقب تأسيس (الديوان) بثلاثة أيام « اجتمعوا بالديوان وطلبوا سلفة خمسماية ألف ريال (مائة ألف جنيه) من التجار المسلمين والنصارى والقبط والشوام وتجار الإفرنج أيضاً فسألوا (أى أعضاء الديوان) التخفيف فلم يجابوا فأخذوا فى تحصيلها[2] » ومما زاد الأمر سوءاً أن الفرنسيين أخذوا يخرجون كثيراً من أصحاب البيوت ويحتلونها أو يهدمونها بحجة تحصين القاهرة[3] . وقرنوا أعمال السلب

(١) عبد الرحمن الرافعى — تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .
(٢) المختار من تاريخ الجبرتى ص ٢٥٧ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى — تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٧٢ .

والنهب بأعمال الإرهاب وسفك الدماء لإخضاع الشعب وحمله على الطاعة والاستسلام للحكم الفرنسى ، يؤيد ذلك ما جاء فى الرسالة التى وجهها بونابرت بعد أسبوع من دخوله القاهرة إلى الحاكم الفرنسى للمنوفية وقال فيها « يجب أن تعاملوا الأهالى بمنتهى القسوة ، وإنى هنا أقتل كل يوم ثلاثة وآمر أن يطاف برؤوسهم فى شوارع القاهرة ، وهذه هى الطريقة الوحيدة لإخضاع الناس ، وعليكم أن توجهوا عنايتكم لإخضاعهم وتجريدهم من جميع أنواع السلاح »[1] .

« كما قام الفرنسيون بهدم أبواب الحارات والدروب فاشتد قلق الناس من هدمها[2] ، وتظننوا بالفرنسيين أنهم عازمون على قتل الناس وهم فى صلاة الجمعة ، ولم يكن الناس واهمين فى ظنونهم ومخاوفهم ، فإن الفرنسيين كانوا يقصدون من هدم الأبواب إخضاع المدينة ومنع كل محاولة للمقاومة ، وقد قال الكولونيل ديترو ا Detroye فى يومياته بتاريخ ٤ أغسطس ١٧٩٨ أن شوارع القاهرة مفصولة بعدد كبير جداً من الأبواب الكبيرة التى تفصل الحارات والأحياء بعضها عن بعض ، ولقد رأى القائد العام أن هذه الأبواب قد تعطل انتقال الجنود فى حالة الفتنة أو الهياج ، لذلك أمر بهدمها » .

ومن المظالم التى أثارت نقمة الناس اعتقال الفرنسيين حاكم الأسكندرية الوطنى والحكم عليه بالإعدام ، وكذلك وصول أخبار الفظائع التى ارتكبها الجنود فى المديريات وحضور الرهائن الذين قبض عليهم من البلاد وحبسهم فى القلعة .

كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت فكرة الثورة تختمر فى الأذهان ، وجاءت الضرائب الجديدة فأشعلت بركانها ، ومهما اختلف المؤرخون

---

(١) د. محمد مصطفى هدارة ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٢٣ انظر أيضاً عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ص ٢٧٤ .

(٢) الجبرتى ، ص ٢٥٧ .

الفرنسيون فى بيان أسباب ثورة القاهرة ، وقد عزاها بعضهم إلى الدعاية الدينية التى كان يبثها رجال الدين ، فإنهم يعترفون بأن فداحة الضرائب كانت من أهم العوامل التى عجلت بها .

وهكذا تكونت للثورة لجنـــة تديرها وتنشر دعوتها وتنظم صفوفها ومقرها فى الأزهر . وفى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ كانت القاهرة فى حالة لم يألفها الناس من قبل ، فكان الناس يتألبون فى الشوارع زرافات ويتهددون ، ويخطب بعض الشيوخ فى هذه الجموع فيشعلون نار الحماسة فى قلوبهم . وكان الناس يتلاقون على غير تعارف ، فيتبادلون الشكوى ويتعاهدون على المقاومة وأخذت سمات الغضب تبدو على الشعب الهادىء الوديع ، وظهرت الأسلحة فى أيدى المتجمهرين فى الشوارع والميادين بعد أن كانت محجوبة عن الأنظار[١]. ويقول الجبرتى أن القوم « أصبحوا متحزبين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من سلاح وآلات الحرب والكفاح »[٢]. كما أقبل الفلاحون وأهل الضواحى إلى القاهرة ، واشتركوا فى هذا التجمهر .

وهكذا احتشدت الجموع فى الجامع الأزهر تهتف بالقتال ، وامتلأت الطرق والشوارع بالناس حاملين الأسلحة قاصدين إلى أحياء الفرنسيين لمهاجمتها .

حدث كل ذلك والسلطات الفرنسية لم تحسب حساباً لهذه الجموع أو تتوقع حدوث ثورة ما ، ولم تتخذ التدابير لمنع احتشاد الجماهير المسلحة فعمت الثورة مدينة القاهرة كلها فى أسرع من لمح البصر ، وأخذ الثوار طريقهم إلى مركز المخافر الفرنسية فقتلوا الجنود والحراس .

لم يقدر الجنرال ديبوى Dupuy — حاكم القاهرة الفرنسى — فى مبدأ

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ٢٧٣ — ٢٧٧ .

(٢) الجبرتى ، ص ٢٧٣ .

الأمر خطورة الحالة ، وجاءته أنباء غامضة عن الثورة ، فلم يحسب لها حساباً واكتفى بإرسال بعض دوريات من الجند ، إلا أنه لم يلبث أن تبين خطورة الموقف واشتداد ساعد الثورة ، فمضى فى كتيبة من الفرسان قاصداً مركز الثورة ، إلا أن الشوارع ازدحمت بالجموع حتى صارت كأنها بحر يزخر بالناس ، وأخذ الجنرال ديبوى يشق لنفسه طريقاً بين هذه الجموع الصاخبة وتساقطت الأحجار على الكتيبة من جموع الثوار . ولم يحسب ديبوى حساباً لعواقب مواجهته هذه الجموع الثائرة ، فهجم عليها على رأس فرسانه إلا أن الثائرين أطبقوا عليه من كل جانب[1]. ويضيف الجبرتى هذا الموقف فيقول إن ديبوى خاف « وخرج من بين القصرين وباب الزهومة ، وتلك الأخطاط بالخلائق مزحومة . فبادروا إليه وضربوه وأثخنوا جراحاته وقتل الكثير من فرسانه وأبطاله وشجعانه »[2] .

ذاع خبر مقتل ديبوى فى أنحاء المدينة كالبرق ، فحمى الثوار وامتلأوا حماسة ، وظنوه سهلا عليهم وقد قتلوا حاكم المدينة أن يقتلوا القواد والجنود فى الشوارع ، وانحازت الجموع الهادئة إلى صفوف الثورة متشجعين بهذا النصر الأول ، فزاد عدد الثائرين وتضاعف ، واشتدت حمية القتال فى نفوسهم ، واستولوا على معظم المواقع المحيطة بالقاهرة ، كباب الفتوح وباب النصر وباب زويلة وباب الشعرية[3] ، « وهدموا مساطب الحوانيت وجعلوا أحجارها متاريس لتعوق هجوم العدو فى وقت المعركة . ووقف دون كل متراس جمع عظيم من الناس »[4] .

ولما بلغت الثورة هذا المبلغ ، أخذت القوات الفرنسية فى التجمع ، ثم بدأ هجومها على الثوار فى الشوارع وخلف المتاريس ، وطفقت جموع

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — المصدر السابق ص ٢٧٧ — ٢٧٩ .
(٢) الجبرتى ص ٢٧٣ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى — المصدر السابق ص ٢٨٠ .
(٤) الجبرتى ص ٢٧٣ .

الثوار تحتشد فى حى الأزهر ، وامتنع بالجامع الأكبر خمسة عشر ألفاً من أشد الثوار حماسة ، ودعموا المتاريس فى الطرق والأزقة الموصلة إليه .

وهنا حضر بونابرت إلى القاهرة ، فإذا هى كالشعلة يضطرم نارها ، وأخذ يعد مااستطاع من عدة لمواجهة هذه الثورة . وأخذت آلاف القنابل تنهال على الأزهر وعلى الأحياء المجاورة له كالصنادقية والغورية والفحامين ، وتنفجر بهول لم يألفه سكان القاهرة من قبل ، فألقت الرعب فى نفوس الناس ، وفى الوقت نفسه أقبلت كتائب الجنود فاحتلت الشوارع الموصلة إلى الأزهر بحيث أصبح الثوار محصورين بين نارين ، نار المدافع من فوقهم ونار الجنود من حولهم ، وأحدثت المدفعية تخريباً فى الجامع الأزهر والبيوت القائمة فى الأحياء المجاورة له ، ويقول المسيو ريبو Reybaud يصف تأثير الضرب : « أوشك الجامع الأزهر أن يتداعى من شدة الضرب ، فتدفن تحت أنقاضه الجماهير المحتشدة فيه ، وأصبح الحى المجاور للأزهر صورة من الخراب والتدمير ، فلم يكن يرى فيه إلا بيوت مدمرة ودور محترقة ، ومات تحت الأنقاض آلاف من السكان الآمنين كان يسمع لهم أنين موجع وصيحات مرعبة ، وكانت الجهات القريبة من الأزهر ولا سيما شوارع الغورية والصنادقية مسرحاً لهذه المشاهد الفظيعة »[١] .

ويقول الجبرتى فى هذا الصدد أن « كبير الفرنسيس أرسل إلى المشايخ مراسلة فلم يجيبوه عنها ، ومل من المطاولة . هذا والرمى متتابع من الجهتين ، وتضاعف الحال ضعفين . . . حتى مضى وقت العصر ، وزاد القهر والحصر . فعند ذلك ضربوا بالمدافع والبنبات على البيوت والحارات . وتعمدوا بالخصوص الجامع الأزهر ، وحرروا عليه المدافع والقنبر ، وكذلك ما جاوره من أماكن المحاربين : كسوق الغورية والفحامين »[٢] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ٢٨٦ — ٢٨٧ .

(٢) الجبرتى ص ٢٧٤ .

وهكذا تغلبت قوة الحديد والنار على مقاومة شعب أعزل لاسلاح معه ، واستهدف سكان القاهرة بعد إخماد الثورة لأشد ضروب الانتقام ، ونزلت بهم النوازل بخطوبها وأهوالها .

وقد قدر الكولونيل ديترو فى يومياته عدد القتلى من الأهالى — الشهداء — بنحو ثمانمائة رجل إلا أن هذا التقدير دون الحقيقة بمراحل ، هذا بالإضافة الى أنه لم يحصى الذين ماتوا تحت أنقاض الدور المتهدمة والمنازل التى ضربت أو احترقت .

أما بونابرت فقد أحصاهم فى تقريره إلى حكومة الديركتوار بعدد يتراوح من ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ قتيل — شهيد — وقدر ريبو عدد ضحايا الثورة من المصريين — الشهداء — بأربعة آلاف ولعله اعتمد فى هذا الصدد على تقدير الجنرال بليار Belliard فى مذكراته ، فإنه قدرهم بهذا العدد وهو أقرب إلى الثقة ، أما الخسائر فى جانب الفرنسيين فكانت نحو مائتى قتيل[1].

وهكذا انكسر الثوار ودخل « الأفرنج المدينة كالسيل ، ومروا فى الأزقة والشوارع ، لا يوجد لهم ممانع . . . كأنهم الشياطين أوجند إبليس . وهدموا ما وجدوه من المتاريس . ودخل طائفة من باب البرقية ، ومشوا إلى الغورية ، وكروا ، ورجعوا ، وترددوا ، وما هجعوا . وعلموا باليقين أن لا دافع لهم ولا كمين . وتراسلوا إرسالا — ركباناً ورجالا — ثم دخلوا إلى الجامع الأزهر ، وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول . وتفوقوا بصحنه ومقصورته ، وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا القناديل والسهارات ، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأوانى والقصاع والودائع والمخبآت بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى

(١) عبد الرحمن الرافعى — المصدر السابق ص ٢٨٨ .

الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ... وشربوا الشراب وكسروا أوانيه ، وألقوها بصحنه ونواحيه »[1] .

ولقد كان لثورة أكتوبر ١٧٩٨ صدى فى سائر البلاد ، حتى اعتقد الفرنسيون أن هناك تدبيراً سابقاً لقيام ثورة عامة فى كل أنحاء القطر ؛ على أنه ليس ثمة تدبير ولا اتفاق ، بل هى القاهرة عاصمة القطر تغذى الأقاليم بأفكارها وعواطفها .

بهذا التفسير يمكننا تفهم الحوادث التى وقعت فى الوجه البحرى فى أكتوبر من نفس السنة ، وقد قامت القوات الفرنسية بالقبض على جماعة من الأعيان ومشايخ البلاد بتهمة الإشتراك فى الثورة وعادت بهم إلى القاهرة فأعدم بعضهم وأعتقل البعض الآخر[2] .

وأن هذه الثورة المصرية فى أكتوبر ١٧٩٨ تؤكد صلابة وصحوة الشعب المصرى فى مواجهة الأعداء مهما كانت قوتهم ومهما كانت التضحيات . لقد عمد الفرنسيون إلى إرهاب الشعب بشتى الطرق ، إلا أن هذا لم يجد نفعاً ، ولم تمض بضعة شهور على هذه الثورة حتى هب الشعب الأصيل بانتفاضة أخرى .

ثورة القاهرة الثانية ٢ مارس ١٨٠٠

تعرف هذه الانتفاضة الجديدة باسم ثورة بولاق ، ذلك أن أهل حى بولاق الذى يقع فى الجانب الغربى هم الذين تحملوا العبء الأكبر فى هذه الثورة .

وقد بدأت هذه الثورة بهجوم الثوار على معسكرات الفرنسيين

---

(١) الجبرتى ص ٢٧٤ — ٢٧٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ٣٠٣ — ٣٠٤ .

ومستودعاتهم ، واستخدموا بعض مدافع العثمانيين التي كانت لهم في المطرية ، ولم تكن بهذه المدافع قنابل ، فاستخدموا كرات الموازين الحديدية التي جلبوها من الوكالات والمحالات ؛ ثم أنشأ الثوار معملا للقنابل ومصنعاً لصب المدافع وورشة لصب الأسلحة ، وانتزعوا من المساجد الحديد والخشب ، وتطوع الحدادون والسباكون والنجارون وغيرهم للعمل في هذه المصانع ، وبلغ عدد الثوار في القاهرة خمسون ألفاً حملوا البنادق والسيوف والرماح وأقاموا المتاريس في الشوارع . . . وفي هـــذا يقول الجبرتي : « وأما بولاق فأقامت على ساق واحدة ، وتحزم الحاج مصطفى البشتيلي وأمثاله وهيجوا العامة ، وهيئوا عصيهم وأسلحتهم ورمحوا وصفحوا . وأول ما بدأوا به أنهم ذهبوا إلى وطاق الفرنسيس الذي تركوه بساحل البحر ، وعنده حرسية منهم ، فقتلوا من أدركوه منهم ونهبوا جميع ما فيه من خيام ومتاع وغيره ، ورجعوا إلى البلد ، وفتحوا مخازن الغلال والودائع التي للفرنساوية وأخذوا ما أحبوا منها ، وعملوا كرانك حوالي البلد ومتاريس . واستعدوا للحرب والجهاد ، وقوى في رأسهم العناد »[1].

وقد اشترك الأتراك والمماليك في ثورة القاهرة الثانية ، وهذا هو الفرق بين الثورتين الأولى الثانية ، فقد اندلعت الثورة الأولى من المصريين وحدهم ، ولكن الثورة الثانية جذبت إليها عدداً من زعماء الأتراك والمماليك . وكان من زعماء الثورة الثانية السيد عمر مكرم من المصريين ، واشترك فيها من الأتراك والمماليك ابراهيم بك والألفي بك ونصوح باشا وناصف باشا وغيرهم .

وقد امتدت الثورة من القاهرة إلى الوجه البحري والوجه القبلي . وأمام اتساع الثورة وعنفها تحرج موقف كليبر ، فاتبع خطة ما كرة ترمي إلى فصم عرى الاتحاد بين عناصر الثورة قبل أن يوجه إلى الشعب ضربته

(١) الجبرتي ص ٣٥١ .

وكانت الثورة كما قلنا ثلاثة عناصر : المصريين والأتراك والمماليك ؛ فقام كليبر بالتفاوض مع زعماء الأتراك وأقنعهم بالتوقف عن القتال ، كما عقد اتفاقية مع زعماء المماليك على وقف القتال ، وبعد ذلك تفرغ كليبر لضرب ثورة الشعب المصرى وتطويق القاهرة تمهيداً لضربها بالمدفعية .

وقبل ضرب القاهرة ، ضرب كليبر ثورات طنطا ودمياط ومنوف وسمنود والمحلة الكبرى. وبعد إخماد ثورة الوجه البحرى ، والاطمئنان إلى هدوء الأحوال فى الوجه القبلى بعد الاتفاق مع المماليك ، تفرغ كليبر كلية لثورة القاهرة ، واستمرت المدفعية الفرنسية تدك حى بولاق حتى هدمته ، وبذل بعض المشايخ وساطتهم لوقف القتال فرفض الثوار واتهموا المشايخ بأنهم ارتدوا وأصبحوا موالين للفرنسيين . ووجه كليبر إنذاراً إلى سكان بولاق بالتسليم فرفضوا بكبرياء وقالوا أنهم سوف يدافعون عن مدينتهم حتى الموت . ويصف مؤرخنا الجبرتى هذه الصورة بقوله « واستمر الحال على ما هو عليه من اشتعال نيران الحرب ، وشدة البلاء ، ووقوع البنبات على الدور والمساكن من القلاع ، والهدم والحرق ، وصراخ النساء من البيوت والصغار من الخوف والجزع والهلع ... مع القحط وفقد المآكل والمشارب ، وغلق الحوانيت والطوابين والمخابز ، ووقوف حال الناس من البيع والشراء ... واستمر ضرب المدافع والقنابر والبنادق والنيران ليلا ونهاراً ، حتى كان الناس لا يهنأ لهم نوم ولا راحة ... وفى كل ساعة تهجم العساكر الفرنساوية على جهة من الجهات ويحاربون الذين بها ويملكون منهم بعض المتاريس ، فيصيحون على بعضهم بالمناداة ويتسامع الناس ويصرخون على بعضهم البعض ويقولون : عليكم بالجهة الفلانية . ألحقوا إخوانكم ... فيرمحون إلى تلك الخطة والمتاريس[1]، حتى يجلوهم عنها ، وينتقلون إلى غيرها فيفعلون كذلك » .

---

(١) الجبرتى ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

وفى الواقع كان هناك فارق هائل بين تسليح القوتين، فالقوات الفرنسية التى قهرت أوربا، والتى كانت مسلحة بأحدث الأسلحة فى ذلك الحين كانت تهاجم جموع الشعب المسلح بالرماح والسيوف وبعض البنادق ، والواقع أن هذا الفارق الهائل بين تسليح القوتين أدى إلى انكسار الثوار ... وفى هذا يقول الجبرتى : « غيمت السماء غيماً كثيفاً ، وأرعدت رعداً مزعجاً عنيفاً ، وأمطرت مطراً غزيراً وسيلت سيلا كثيراً . فسالت المياه فى الجهات ، وتوحلت جميع السكك والطرقات ... والفرنساوية هجموا على مصر وبولاق من كل ناحية ولم يبالوا بالأمطار لأنهم فى خارج الأفنية وهى لا تتأثر بالمياه كداخل الأبنية . . . ثم هجموا على بولاق من ناحية البحر ومن ناحية بوابة أبى العلا ، بالطريقة المذكور بعضها ، وقاتل أهل بولاق جهدهم ورموا بأنفسهم فى النيران حتى غلب الفرنسيس عليهم وحصروهم من كل جهة وقتلوا منهم بالحرق والقتل وبلوا بالنهب والسلب . وملكوا بولاق وفعلوا بأهلها ما يشيب من هوله النواحى ، وصارت القتلى مطروحة فى الطرقات والأزقة ، واحترقت الأبنية والدور والقصور »[1] .

ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل فرضوا على أهل بولاق غرامة قدرها ١٢ مليون فرنك اشترك فى دفعها العلماء والتجار وأصحاب الحرف .

وإذا أردنا أن نلقى بعض الأضواء على الشعب المصرى فى ذلك الوقت نجد أنه كانت له قطاعاته الاجتماعية المختلفة :

أولا : قطاع المشايخ والعلماء وكبار رجال الدين ، وكانوا أحسن قطاعات الشعب فكرياً ومادياً ولما كان بونابرت قد جاء ببعض الأفكار الخاصة بخلق سياسة إسلامية وطنية بهدف البقاء الطويل فى البلاد لاتخاذها ركيزة لتحقيق مشروعات الوصول إلى الهند . فقد كان عليه أن

---

(١) الجبرتى ، ص ٣٥٨ .

يتقرب إلى هذه الطبقة من الشعب باعتبارها العمود الفقرى لتنفيذ سياسته المذكورة ، وبالفعل تمت محاولات التقرب هذه منذ اللحظة الأولى لوصول بونابرت إلى مصر ، فقد جاء فى المنشور الذى أمر بونابرت بطبعه فى أعقاب النزول إلى الاسكندرية « الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم » ويوضح هذا المنشور مدى رغبته فى الاعتماد على هؤلاء. إلا أن طبيعة تكوين هذه الطبقة كانت تأبى على زعامتها التعاون الكامل الذى رغبه الفرنسيون ، ويعود الجبرتى فيروى لنا محاولة بونابرت إلباس هؤلاء أردية مثلثة الألوان (بنفس ألوان علم الثورة الفرنسية) فيرفضها الشيوخ ، وعندما يضع بونابرت أحد وهذه الأردية على كتف الشيخ الشرقاوى يرمى بها هذا على الأرض « فرمى بها إلى الأرض واستعفى وتغير مزاجه وامتقع لونه واحتد طبعه » .

ثانياً : أما القطاع الثانى من المجتمع المصرى فى هذه الفترة فيتمثل فيما يمكن أن نسميه « بورجوازية المدن » ونقصد بها التجار والأثرياء ، وكان قسم كبير من هذه الطبقة من غير المصريين .

وقد تعرضت هذه الطبقة بما تملكه من قدرة مالية لعمليات نهب واسعة من الإدارة الفرنسية سواء على شكل ضرائب أو غرامات أو سلف ، ويجب أن نذكر هنا أن هذه الإدارة كان عليها بعد واقعة أبوقير البحرية وانقطاع الاتصال بينها وبين فرنسا أن تدبر كافة احتياجات الحملة من نفقات عامة أو من مرتبات للجند من الموارد المصرية وحدها ، وكان هذا عبئاً ثقيلا تحملته هذه الطبقة مع طبقة المماليك . ويضاف إلى ذلك الحصار الاقتصادى الكامل الذى فرضه الأسطول البريطانى سواء فى مياه البحر المتوسط أو مياه البحر الأحمر فانقطعت التجارة ، ولا شك أن هذا الحصار وهذا الضيق أصاب أكثر ما أصاب تلك الطبقة التى كرهت الحكم الفرنسى وعملت على القضاء عليه ، ويظهر عداء هذه الطبقة واضحاً فى تمويلها للثورات

التى قامت ضد الحكم الفرنسى خاصة ثورة القاهرة الثانية التى صرفت فيها أموالا ضخمة على الذخيرة والأسلحة وإصلاح هذه الأسلحة ، وكان هؤلاء التجار هم الممولين الرئيسيين لها .

ثالثاً : أما الطبقة الثالثة فهى طبقة « العامة » فى المدن أو من أسماهم الجبرتى « بالحرافيش » وما إلى ذلك .

وهذه الطبقة هى التى تحملت أكثر التضحيات فى الأرواح إن لم يكن فى الأموال ، وكان ، أفرادها هم الوقود الحقيقى للانتصارات التى قامت ضدها .

رابعاً : أما الطبقة الرابعة فهم الفلاحون ، ولا شك أن أحوال هذه الطبقة لم تختلف كثيراً عما كانت عليه فى سنوات ما قبل الحملة . فقد ظلت الأراضى الزراعية ميداناً للصراعات والحرب بين الفرنسيين والمماليك أو بين الفرنسيين والثوار المصريين . ويمكن القول أن الريف قد فقد أمنه تماماً خلال عهد الحملة .

وهكذا ومن وجهة نظر أسباب قيام الثورات ، نجد أن الثورات المصرية ضد الفرنسيين — أثناء وجودهم فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر — ترتكز أساساً على الشعور بالظلم بكل معانيه . . . السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

ولكن مما لا شك فيه أن هذه المواجهة بين الفرنسيين وبين المصريين قد أيقظت ضمير الشعب وحسه ووجدانه رغم الدماء والإرهاب . ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على . . وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر ... فإن المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه . . ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

إن اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم اليابانى أن يمضى ثابت الخطى . . فإن المغامرات الفردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الأضرار .

إن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبى فى مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت فى مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار . فإن الاستعمار كان قد تطور فى ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها إلى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الأموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة فى مصر باباً مفتوحاً لقوى السيطرة العالمية . وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين ... هما حفر قناة السويس وتحويل أرض مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها إلى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطاع وصولها تماماً بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل إمكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ومصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد على وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم ، وإنما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لإطلاقها فى اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هى العلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر

الرواد ، ممن أرسلوا أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على إلى أوربا ليتمكنوا من العلم الحديث. فإن هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم إلى الوطن أن يجلبوا معهم بذوراً صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد راح ينشر ألواناً رائعة ن الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت أنظار العناصر المتطلعة إلى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبراً للفكر العربى كله ومسرحاً لفنونه وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالأمل الجديد يستجمع قواه ويتحفز . وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق إلى الهند ، ومن ثم ألقت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية ، وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة[1] .

الثورة العرابية

تميزت الفترة السابقة للثورة العرابية بسيطرة الأتراك والشراكسة على الحياة المدنية والعسكرية فى مصر ، بل إن رياض باشا رئيس الوزارة فى الفترة السابقة للثورة كان لا يميل إلى ترقية الضباط المصريين ليفسح

(١) الميثاق — الباب الثالث .

المجال لأصدقائه من الأتراك والشراكسة للترقى إلى أعلى المناصب[1] .

ويصف الزعيم أحمد عرابى هذه الحالة فى مذكراته . . . لقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ، ومكثت برتبة القائمقام مدة تسع عشرة سنة أنظر إلى صغار الضباط الذين كانوا تحت إدارتى فى عهد سعيد وإسماعيل باشا وهم يترقون دونى ، فترقى بعضهم إلى رتبة أميرالاى وبعضهم إلى رتبة أمير اللواء وبعضهم إلى رتبة الفريق ، لا بعلم علموه من دونى ولا بفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها فى ميادين القتال ، ولكن لكونهم من مماليك أو أبناء مماليك العائلة الخديوية، فاصطفاهم الخديو بالرتب والنياشين والجوارى الحسان والأراضى الواسعة الخصبة والبيوت الرحبة وحباهم بالأموال الكثيرة والحلى الثمينة من دم المصريين المساكين وعرق جبينهم»[2] .

ويتضح من هذا الوصف أمران . . . أولهما ما كان يلاقيه المصريون من عنت حتى أن ضابطاً مصرياً ظل تسعة عشر عاماً فى رتبة واحدة ، وثانيهما سوء توزيع الأرض الزراعية . فقد كانت هذه الأرض توزع كما ذكر عرابى على المماليك ، أو أبناء مماليك العائلة الخديوية بينما كان المصريون يتضورون جوعاً ، بل أنهم كانوا يروون الأرض بعرقهم ، ودمائهم لتنعم بخيراتها تلك الطبقة المسيطرة المستغلة .

ولعلنا نتساءل كيف أن هذا المجتمع ظل بهذه الصورة بعد أن أرسل محمد على البعثات التعليمية فى مختلف فنون المعرفة إلى أوربا منذ أكثر من خمسين عاماً ، وهل ساعدت البعثات التعليمية على إيجاد طبقة تحس بالمظالم الواقعة عليها أم لم تساعد .

---

(١) Newman. Great Britain in Egypt, p. 53.

(٢) أحمد عرابى ، مذكرات عرابى ، الجزء الأول صفحة ٤٥ .

والحقيقة أن الأصل فى تلك البعثات وأسبابها ترجع كما ذكر أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم إلى أن محمد على أخذ عن أوربا علومها ، ونظمها التعليمية والاقتصادية وفنونها الحربية والبحرية ، واستدعى منها المدرسين والنظار لمدارسه والضباط والمدرسين لجيشه وأسطوله والصناع والمهندسين لمصانعه ، ومن ثم اضطر محمد على إلى الاعتماد على الأوربيين الذين أصابوا فى ذلك الوقت قصب السبق فى التطور الصناعى . إلا أن محمد على كان يرى أنه من الحكمة عدم استمرار الاعتماد على الأجانب وإبقاء أهل البلاد من المصريين والأتراك بمعزل عن الاشتراك فى إنهاض بلادهم فبدأ يرسل إلى أوربا نفراً من التلاميذ الأتراك والمصريين ليأخذوا مباشرة من علوم الغرب وفنونه ويحذقوا لغاته وتجاربه ، حتى إذا عادوا إلى مصر كانوا له أعواناً ومساعدين يقلدهم إدارة المصانع والمدارس والدواوين ويجلسهم مجالس التعليم ، ويطلب منهم ترجمة الكتب النافعة ، وبعبارة أخرى يطلب منهم أن يكونوا — كما أصبح كثير منهم فعلا — قادة النهضة الحديثة فى البلاد[1] .

ولا شك أن هذه البعثات كانت لها انطباعاتها العميقة على المجتمع المصرى فقد صحبها نشاط كبير فى نواح ثقافية مختلفة كبدء ظهور الصحافة المطبوعة[2] .

ولقد نبغ كثيرون من أعضاء هذه البعثات ، فمنهم على مبارك الذى نستطيع أن نلقبه بأبى التعليم كذلك رفاعة رافع الطهطاوى الذى يمكننا أن نلقبه بأبى الترجمة وغيرهم كثيرون .

ولقد قدم أعضاء البعثات هؤلاء خدمات جليلة للدولة ، ولا شك أن

---

(١) د . أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٤٢٢ — ٤٢٣ .

(٢) H. Dodwell, The founder of modern Egypt, A study of M. Aly, p. 239.

الثمرة الحقيقية التى جناها المجتمع المصرى من هذه البعثات هى الإستغناء عن الأجانب وإحلال أعضاء البعثات فى أماكنهم ، لأن محمد على لم تكن تعنيه كثيراً ثقافة المبعوثين وجنسياتهم وأعمارهم بقدر ما كانت تشغله فكرة الاستغناء عن الأجانب[1] .

ولكن سرعان ما خبا ضياء هذه البعثات على يد عباس ، الذى استدعى الطلبة المبعوثين فى بعثات خارجية فور توليه السلطة مباشرة[2] ، وجاء سعيد ليطفىء الشعلة التى أضاءت على المجتمع المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر ، فأبدى عدم اهتمام بشئون التعليم وألغى ديوان المدارس (وزارة المعارف)[3] ، وزاد الطين بلة باعتماده بصفة أساسية على الأجانب فى كل المجالات .

على أن التعليم فى مصر نال نصيباً كبيراً من العناية والاهتمام على يد إسماعيل فقد أعاد تأليف ديوان المدارس ، كما اهتم بإنشاء المدارس وخصوصاً المدارس العليا كمدرسة المهندسخانة ومدرسة الحقوق وغيرها . ولم يكتف إسماعيل بذلك بل أرسل عدداً ضخما من البعثات التعليمية إلى أوربا وخصوصاً إلى فرنسا ، فضلا عن السماح لعدد كبير من المدارس الأجنبية بممارسة نشاطها التعليمى فى مصر .

وما من شك فى أن هذه النهضة التعليمية ، كان لابد وأن تؤتى ثمارها فى إمداد المجتمع بطائفة من المثقفين والفنيين اللازمين لتطوير المجتمع ، كما ساعدت هذه النهضة التعليمية على خلق تيارات فكرية عصرية أشعرت المصريين بمدى الظلم الواقع عليهم .

---

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٤٢٣ .

(٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، المجلد الأول من الجزء الثالث ص ٧٢ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ص ٤٤ — ٤٥ .

وكان من أهم مظاهر اليقظة العلمية الجديدة ، تأسيس الصحف على يد طائفة من العلماء والأدباء المصريين ، وقد كان لهذه النهضة الصحفية أثرها الفعال فى تغذية الرأى العام بالآراء والأفكار المصرية .

وبدأت أسباب الاحتكاك بين الرأى العام فى مصر والحكومة منذ بدأت أحوال الخزانة تسوء كنتيجة حتمية لسياسة البذخ والاقتراض التى التزمها اسماعيل ، مما مهد الطريق للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

وتوالت الأحداث بسرعة ، وأصبح التدخل الأجنبى فى شئون البلاد يتفاعل تفاعلا طردياً مع سوء أحوالها الاقتصادية ، فبعد أن رهن إسماعيل كل موارد الدولة لضمان سداد الديون ، قام ببيع أسهم مصر فى القناة لانجلترا بثمن بخس ، ثم اقترح إسماعيل نفسه حضور بعثة تحقيق انجليزية لفحص المالية المصرية ، وجاءت بعثة « كيف » بالفعل لإنجاز هذه المهمة ووضعت هذه البعثة تقريراً اقترحت فيه أن تخضع المالية المصرية للمشورة الأوربية ، وذلك بإنشاء هيئة رقابة يرأسها انجليزى على أن يحترم الخديوى قراراتها . إلا أن فرنسا عطلت تنفيذ هـــذا الاقتراح بعد أن رأت فيه استئثاراً من جانب انجلترا بالسيطرة على مصر .

ثم اشتدت الأزمة المالية ، ومن ثم أصدر إسماعيل نفسه مرسوماً سنة ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين ، وكان هذا الصندوق أول هيئة أوربية رسمية لفرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر .

واضطر إسماعيل تحت الضغط الإنجليزى إلى قبول نظام المراقبة الثنائية وهكذا خضعت المالية المصرية للرقابة الأجنبية وأصبح هناك مراقبان أحدهما إنجليزى للإيرادات والثانى فرنسى للمصروفات .

ورغم ذلك إزدادت الحالة المالية سوءاً ، فاضطر إسماعيل إلى إصدار مرسوم بتأليف لجنة أوربية عرفت بلجنة التحقيق العليا لدراسة أسباب

العجز ووسائل إصلاح المالية المصرية . ورأت اللجنة أن يحل محل الرقابة الثنائية وزارة مختلطة فيها وزيران أوربيان أحدهما انجليزى للمالية والثانى فرنسى للأشغال ، وقد قبل إسماعيل هذا الاقتراح .

وقد تقلد نوبار هذه الوزارة ، وهو أرمنى متمصر عرف بولائه للأجانب والسير فى ركابهم .

وقد استقبل الشعب هذه الوزارة بالسخط الشديد ، وقد ساعد على إذكاء شعور الاستنكار تلك التيارات الفكرية الواعية والخصبة ، وتلك الطائفة الفذة من قواد الرأى والفكر الذين شحنوا الأذهان بأفكار القومية والحرية ويكفى أن نذكر أسماء جمال الدين الأفغانى ورفاعة رافع الطهطاوى والشيخ محمد عبده ، وغيرهم ، حتى نتبين شعور الشعب نتيجة لتشكيل هذه الوزارة الأجنبية .

وقد قامت وزارة نوبار عن عمد باهمال الجيش المصرى إهمالا شديداً ، وكانت سياسة الأجانب تقوم على إضعافه حتى لا يقف فى طريقهم حينما تأتى ساعة التدخل العسكرى فكانوا بذلك يمهدون الطريق للاحتلال .

وكان من جملة التدابير التى قامت بها وزارة نوبار إزاء الجيش تسريح عدد كبير من الجنود تحت ستار الاقتصاد فى النفقات ، كما أحالت ٢٥٠٠ ضابط دفعة واحدة إلى الإستيداع .

وهكذا كان هناك المثير المباشر لحركة عسكرية ضد السلطة القائمة وإن كانت هذه الحركة العسكرية تمثل سخط الشعب كله على الوزارة الأوربية ، وعلى ازدياد التدخل الأجنبى فى شئون البلاد . وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ عقد نحو ٦٠٠ ضابط اجتماعا فى ثكنات العباسية وخرجوا فى مظاهرة ضخمة انضم إليها طلبة المدرسة الحربية ونحو ٢٠٠٠ جندى ، وساروا فى شوارع القاهرة بهذا الموكب قاصدين وزارة المالية ، وفى الطريق قاموا بالقبض

على نوبار رئيس الوزراء وكذلك على وزير المالية البريطانى واتجهوا بهم إلى وزارة الخارجية وسجنوا رئيس الوزراء والوزير فى إحدى غرفها .

وقد قدمت الوزارة النوبارية فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ استقالتها بعد الإهانة التى لحقت بها ، وعهد الخديو إلى نجله محمد توفيق تأليف الوزارة الجديدة[١] .

ولقد كانت مظاهرة ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أول عصيان عسكرى من نوعه ضد السلطة السياسية[٢] . وقد استغل الأجانب نقمة الشعب المصرى على الخديو فسعوا لخلعه . وكانوا أيضاً مشتركون فى النقمة عليه لاعتقادهم بعدم إخلاصه للوزارة الأوربية وإسراعه فى قبوله استقالتها وتأليفه وزارة برئاسة نجله تحل محلها .

وهكذا أرسل الأجانب يقترحون عليه التنازل عن الحكم ، فأجاب اسماعيل بأنه مستعد لإعادة المراقبة الثنائية إلى ما كانت عليه ، فرفضوا وعرضوا عليه فى حالة التنازل مرتباً ضخماً على أن يتولى السلطة إبنه توفيق فطلب اسماعيل مهلة يومين للتفكير ، وجاء القنصلان الإنجليزى والفرنسى يطلبان الرد فى الأجل الموعود ، فأخبرهم اسماعيل بأنه نقل المسألة إلى السلطان .

وفى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ أصدر السلطان مرسوماً بخلع اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه ، ومن ثم غادر اسماعيل القاهرة فى ٣٠ يونيو إلى إيطاليا[٣] .

وفى مدى ثلاثة أشهر توالت ثلاث وزارات هى وزارة شريف ، ثم

---

(١) أمين سعيد : سلسلة كتب تاريخ مصر السياسى الحديث (١٢) ص ٤٤ — ٤٥ .
(٢) د. محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ١٦٧ .
(٣) أمين سعيد (المصدر السابق) ص ٩٧ — ٩٨ .

الوزارة التى رأسها الخديو توفيق بنفسه ، ثم وزارة رياض باشا التى تألفت فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

وقدتأكدلدى المواطنين أن حكومة رياض باشا قدقبلت المراقبة التى تحولت إلى أداة تفوض سيطرة انجليزية — فرنسية على مصر عندما شاهدوا التعاون الوثيق بين رئيس الوزراء والمراقبة . ومن ثم انتشر التذمر ضد « العهد الجديد » وكره الشعب نظاماً اعتبره امتداداً للظلم الذى تحمله لصالح الأجانب وسار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديو الضعيفة المستسلمة للنفوذ الأجنبى ، ولم يجد الساخطون وسيلة لإنهاء هذه الحالة بالمطالبة « بتأسيس الحكومة على قواعد الشورى ، ومنح بعض المنتخبين من الأهالى حق المشاركة فى كليات أعمال الحكومة » . ومعنى هذا تقييد السلطة التنفيذية كأجراء ضرورى لأنهاء النفوذ الأجنبى المسيطر عليها ، وكان بسبب هذا التذمر أن نشأ حزب سرى من المثقفين والأغنياء سموا أنفسهم بالحزب الوطنى وجعلوا مركز حزبهم فى حلوان . ولم يكن هؤلاء هم المتذمرين فقط من الحكومة ، بل انتشر التذمر كذلك بين رجال الجيش نتيجة للغبن الواقع عليهم واستئثار الطبقة الجركسية التركية بالمناصب العليا فى الجيش[1] . وهكذا ولد الإحساس بالظلم والشعور بالثورة .

وقبل أن نسترسل فى الكلام عن الثورة العرابية ، يجب أن نتحرى بايجاز شديد العوامل التى دفعت إلى قيام هذه الثورة .

ولأول وهلة ، توصف ثورة عرابى بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لأن زعيمها والقائمين عليها هم من ضباط الجيش ، ولأنها قامت وتحركت بقوة الجيش ، ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب ، بل هى أيضاً ثورة وطنية اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، وإذا

(١) د . محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ١٩٨ — ٢٠٠ .

أردنا أن نحلل أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة مباشرة ، وهى المرتبطة بطبقة الضباط والجنود وموقفهم من الحكومة وموقف الحكومة منهم ، وأسباب عامة وهى التى تتصل بحالة الشعب والعوامل التى دفعته إلى مناصرة الثورة وتأييدها[1].

الأسباب المباشرة :

ترجع هذه الأسباب إلى الشعور بالظلم بين ضباط الجيش نتيجة لاستئثار الجراكسة — والأتراك — كما قلنا — بالمناصب العليا فى الجيش ، ولاستئثار هذه الطبقة أيضاً بالمرتبات الضخمة وبالترقيات فى حين ظل الضباط المصريون محرومين من هذا كله .

كما يرجع تذمر الضباط المصريين إلى أيام حمله الحبشة سنة ١٨٧٦ ، وذلك لسوء تصرف القيادات وإهمالها الذى أودى بحياة الألوف من الجنود ، فتكونت من هؤلاء عند عودتهم جمعية سرية ، كان من رجالها أحمد عرابى وعلى فهمى وعلى الروبى ، وكان غرضهم فى هذا الوقت المبكر إلى جانب التخلص من الطبقة الشركسية التركية فى الجيش وفتح باب الترقى للمصريين ، القضاء على حكومة الخديو اسماعيل وعزل الخديو نفسه . ثم تعرف أحمد عرابى بالشيخ محمد عبده ومحمود سامى البارودى ويعقوب سامى وغيرهم ، وحدث أول تآزر بين العسكريين والوطنين المدنيين فى حادث مظاهرة ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩[2].

ولا شك أن وجود عثمان رفقى وزيراً للحربية فى عهد وزارة رياض باشا — التى شبت الثورة فى عهدها — كان سبباً فى حد ذاته من أسباب الثورة . فقد كان شركسياً متعصباً للضباط الذين هم من أصل شركسى

(١) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى — الطبعة الثالثة ص ١٥ — ١٦ .

(٢) د . محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ٢٠٠ .

أو تركى ، على أن المظالم التى عانى منها الضباط المصريون ، لم تكن تتوقف عند حد حرمانهم من حقوقهم فى الترقى ، بل كانوا هدفاً للاضطهاد كذلك ، إذ كان يكفى أن تلصق بأحدهم تهمة ما ولو كانت كاذبة ليكون جزاؤه العزل أو النفى ، فالثورة العرابية كانت ثورة مشروعة للدفاع عن الحق وللدفاع عن الحياة . ولا جدال فى أن ظهور أحمد عرابى على مسرح الحوادث ، كان من الأسباب المباشرة للثورة ، فهو الذى بث فى نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بالحقوق المهضومة .

الأسباب السياسية :

ترجع تلك الأسباب إلى تذمر المصريين بصفة عامة من سوء نظام الحكم القائم ورغبتهم فى التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم للمواطنين .

ولم يكن ثمة عدل ولا قانون ولا قضاء ينصف المظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، وكان الضرب بالكرباج شائعاً يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الأموال ، وكان النفى عقوبة يعانيها الكثيرون لمجرد الشبهة .

فالمصريون إذن كانوا يتطلعون إلى التخلص من نظام الحكم القائم ، وقد أدرك المثقفون من الأمة أن إصلاح هذا النظام إنما يكون بقيام الدستور وإنشاء مجلس نيابى يوطد مبادىء العدل والحرية ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم . . . ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة مع الضباط الوطنيين فى الشعور والميول وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى ، فالثورة العرابية من هذه الوجهة كانت ثورة على المظالم .

وبينما كانت فئة المثقفين ترتقب إعلان الدستور على يد الخديو توفيق إذا بهم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة توفيق تشكيل مجلس النواب

وإصراره على الحكم المطلق ، ثم تكليفه رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقاً ، وهكذا عارض رياض فى إنشاء مجلس النواب وانحاز للنفوذ الأوربى ، وأصر على قمع كل معارضة بالشدة ، كما أنذرت الصحف المعارضة وعطلت بعضها . ولقد كان للصحف المعارضة دورها البارز ، فما كانت تبثه من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع إلى الحرية والدستور وما لقيته من اضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .

الأسباب الاقتصادية :

كانت الأحوال الاقتصادية فى ذلك الوقت شديدة الوطأة على المواطنين، فإن الديون التى اقترضها الخديوى إسماعيل ، ألقت على البلاد عبئاً جسيما من الأثقال الفادحة ، وأضطرت الحكومة إلى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك سبباً لتذمر المواطنين ، لأن تخصيص هذا المبلغ الضخم الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده معناه حرمان المواطنين من ثمرة جهودهم وإضاعتها لحساب الدائنين ، هـــذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعاً عادلا واقتضائها بوسائل القهر والإرهاق ، فانضم المواطنون إلى الثورة وشايعوها آملين أن تخفف عنهم أعباء الضرائب .

وكان استفحال نفوذ الأجانب عامة واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية قد أدى إلى تبرم الأهالى بنظام الحكم ، فإن الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها والمزايا التى نالها التجار المرابون منهم أكسبتهم الأموال الطائلة ، فأثروا على حساب الخزانة المصرية وعلى حساب المواطنين .

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية إنقاص عدد الجيش توفيراً للنفقات وسواء كان هذا الإنقاص بسبب الأحوال الاقتصادية أو لإضعاف الجيش

عمداً ، فما لاشك فيه أن إحالة الكثير من الضباط إلى الإستيداع ، قد أدى إلى مشاركة هؤلاء للموظفين الذين رأوا مظاهر اتساع سلطة الأوربيين وازدياد نفوذهم فى دور الحكومة وتمييزهم بالرواتب الضخمة مما ملأ نفوسهم بروح السخط والتبرم .

الأسباب الاجتماعية :

إن حالة المجتمع المصرى كانت تؤهله فى ذلك الوقت لتلبية نداء الثورة وذلك كما قلنا — نتيجة لشعور المواطنين بالمظالم الواقعة عليهم ، فانتشار التعليم فى عهد محمد على ، والبعثات التعليمية التى أوفدها هذا الوالى ، والنهضة الأدبية التى صاحبة النهضة العلمية ، والصحافة التى أدلت بدلوها فى ترقية الأفكار ، وتأثير جماعة من المفكرين على رأسهم السيد جمال الدين الأفغانى فى المجتمع المصرى ، كل ذلك أدى إلى زيادة الشعور بالظلم وإلى ضرورة التغيير[١] .

أحداث الثورة :

منذ مظاهرة ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ تفشى السخط والقلق فى صفوف الجيش المصرى وبعد خلع الخديوى إسماعيل أصرت لجنة التصفية على صدور مرسوم خديوى بخفض عدد الجيش وترتب على ذلك تسريح نحو ١٣٠٠ ضابط بحيث لم يبق فى الخدمة سوى نحو ٥٠٠ ضابط ، أما المسرحون فقد أصبحوا يتقاضون ما بين ربع مرتباتهم ونصفها . ويضاف إلى ذلك أن وزير الحربية عثمان رفقى الشركسى الأصل أصدر أمراً عسكرياً بقفل باب الترقية فى وجه الضباط الوطنيين[٢] .

وفى وسط هذه المظالم ، تطلع ضباط الجيش إلى رجل منهم يتولى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ١٦ — ٣١ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — مصر والمسألة المصرية ص ١٣٥ .

زعامتهم وتوحيد كلمتهم للمطالبة بحقوقهم ، فوجدوا فى أحمد عرابى ذلك الزعيم .. ويمكن تحديد سنة ١٨٨١ لبدء زعامته العسكرية على معظم ضباط الجيش ، وفى هذه السنة كان عثمان رفقى يتولى وزارة الحربية ، وكان وحده من أسباب ظهور الثورة العرابية ، وآخر ما وقع منه ، مما عجل بالثورة أنه أصدر أمراً بنقل الأميرالاى عبد العال حلمى — أحد زعماء الثورة فيما بعد — قائد آلاى طره إلى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوناً بها ، وفى هذه إنقاص من درجته ومركزه .

وكانت هذه الحادثة البسيطة هى القطرة التى أفاضت الإناء ، أو الشرارة التى أوجدت الثورة ، إذ سرعان ما اجتمع الضباط المصريون فى دار أحمد عرابى واتفقوا على كتابة « عريضة » إلى رئيس الوزراء رياض باشا يطلبون فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقى .

ويعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لأن تعاهد كبار الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية والجهر بمناصبة وزير الحربية العداء والمطالبة بعزله وإختيارهم عرابى زعيما لهم فى هذه الحركة .. كل ذلك معناه الخروج على النظام وتحدى الحكومة .

وفى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ قدم الضباط الثلاثة أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى العريضة إلى رياض باشا الذى وعدهم بالنظر فى الأمر . وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا إلى داره وقابلوه ثانية وسألوه عما تم فى أمر العريضة فأجابهم مهدداً متوعداً . فلم يتراجع عرابى وصاحباه أمام هذا التهديد وأصروا على طلباتهم ، وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر فى الأمر ، وانصرفوا على ذلك .

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨١ فى سراى عابدين برياسة الخديو وبحث فى أمر هذه العريضة .. فاستقر الرأى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة والقبض عليهم لتقديمهم إلى المجلس العسكرى ، وأخذ

عثمان رفقى على عهدته تنفيذ القرار وأن يكون مسئولا إذا حدث ما يخل بالأمن . ولم يعرف الضباط الثلاثة ما قدره مجلس الوزراء فى شأنهم ، ولم يخطرهم عثمان رفقى بأمر القبض عليهم .. بل نفذه بطريقة ملتوية لا تدل على شعور الحكومة بهيبتها وسلطانها ، وذلك أنه تحايل عليهم وأرسل إليهم مساء ذلك اليوم بطاقات يدعوهم فيها إلى الحضور لديوان الوزارة — بقصر النيل — صباح اليوم التالى بحجة المداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الأميرة جميلة هانم شقيقة الخديو[١] .

وفى أول فبراير سنة ١٨٨١ عقد مجلس عرفى فى ثكنات قصر النيل ، ولكن أنباء المؤامرة تسربت إلى الضباط الثلاثة عن طريق زوجة رياض — وكانت مصرية — فاستعد الجيش للموقف ، وحين بدأت محاكمة الضباط الثلاثة تصدت كتائب الجيش لإطلاق سراحهم ، ثم توجهت إلى ميدان عابدين حيث كررت المناداة بمطالب الضباط . وكان موقف الحكومة ميئوساً منه ، بعد أن انضم الجيش بأسره — باستثنـــاء حفنة الأتراك والشراكسة — إلى الضباط الثلاثة . وحين اعترف الخديو لقنصلى انجلترا وفرنسا بأنه لا نصير له فى الجيش ، نصحاه بإقالة عثمان رفقى تفادياً لحدوث كارثة ، وتم تعيين محمود سامى البارودى — وكان قد قام بدور الوساطة أثناء هذه الحادثة وحصل على ثقة الضباط الوطنيين رغم أصله الشركسى — وزيراً للحربية بالإضافة إلى منصبه السابق كوزير للأوقاف[٢] .

ولم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة . إذ جعلت لعرابى مكانة كبيرة فى البلاد ، والواقع أن الحادثة وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة وإطلاق سراح المسجونين وعزل وزير الحربية وتعيين وزير يؤيد الجيش فى مطالبه ، كل هذه الأعمال

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ٣١ — ٣٦ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — مصر والمسألة المصرية ص ١٣٥ — ١٣٦

جعلت من عرابى زعيما قومياً اتجهت إليه الأنظار لتحقيق أمانى الشعب .

وكانت المظالم التى شكا منها زعماء الجيش ، تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها ، فلا غرو أن اغتبط الناس لتحقيق مطالب الجيش ، وذاع فى البلاد اسم عرابى كمنقذ للأمة من المظالم .

ولما اطمأن عرابى إلى أن الجيش فى قبضة يده والأمة تناصره شرع فى إحداث الانقلاب الذى كان يرجوه فى نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى أخذ يتأهب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ .

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه إلى الثورة دفعاً ، بما بدا منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيداً للتنكيل بهم . وأخذ الخديو ينفذ خطته وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحركة الثورية من العاصمة لكى يستبدل بها فرقاً أخرى موالية للخديو ... وهكذا قرر عرابى تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لأملاء إرادته على الخديوى ولكى يضع حداً للحالة القلقة التى وصلت إليها البلاد ولإحداث الانقلاب الذى أراده .

وفى سبتمبر سنة ١٨٨١ احتشدت جميع آلايات الجيش المرابطة بالقاهرة فى ميدان عابدين لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو ، وقوامها إسقاط الوزارة وتأليف المجلس النيابى وزيادة عدد أفراد الجيش .

وفى هذا اليوم المشهود ، دارت تلك المناقشة الشهيرة بين عرابى والخديو ووصلت المناقشة ذروتها عندما تساءل الخديو عن مطالب الجيش والأمة فأجابه عرابى « هى عزل رياض باشا وتشكيل مجلس النواب وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية » فقال الخديو « كل هذه

الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز » فقال عرابى جملته التاريخية « ونحن لسنا عبيداً ولا نورث بعد اليوم » .

وهكذا تراجع الخديو ، وأبدى موافقته على مطالب الجيش والأمة ، وسقطت وزارة رياض ، وكلف شريف باشا برئاسة الوزارة بعد أن وافق عرابى على هذا التعاقب .

وتعد وزارة شريف « وزارة الأمة » وقد ابتهجت الأمة ابتهاجاً كبيراً بتأليفها .

وفى مجال الإصلاح الدستورى ، عمدت وزارة شريف إلى إجراء الانتخابات العامة ، طبقاً لنظام مجلس شورى النواب القديم الذى يجعل انتخاب النواب موكولا إلى عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجماعة الأعيان فى القاهرة والإسكندرية ودمياط . وتم افتتاح مجلس النواب فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

ومن أهم إصلاحات الوزارة بعد الإصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الأهلية ووضع نظامها الجديد ، ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى[١] .

ثم أعد شريف اللائحة الأساسية ، أو الدستور لعرضه على مجلس النواب وكان هذا الدستور يتضمن مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، ويعطى للمجلس حق إقرار القوانين ، والميزانية والضرائب ، بحيث تعـــذر على الحكومة فرض أى ضرائب ، أو استصدار القوانين إلا بعد تصديق المجلس . وكان معنى هذا إعطاء مجلس النواب حق النظر فى الترتيبات اللازمة أو المتصلة بالتسوية المالية ، وذلك

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ٥٣ — ٨٧ .

فى وقت اشتد فيه السخط على أعمال المراقبة الثنائية التى تأسست كما عرفنا سنة ١٨٧٩ بل على التدخل الأوربى بصفة عامة .

وأزعج فرنسا إعداد هذا الدستور الجديد ، وخصوصاً لأن الصحف المصرية مثل الحجاز والمحروسة ومصر كانت تحمل آنئذ حملات عنيفة على التدخل الأجنبى ، وعلى الانجليز والفرنسيين على السواء ، فصار الخوف عظيما من أن تشتد المعارضة ضد هذا التدخل عندما يجتمع مجلس النواب[1] .

وفى اليوم الثامن من يناير سنة١٨٨٢ ، توجه السير إدوارد مالت معتمد انجلترا والمسيو سنكفكس المعتمد الفرنسى مجتمعين إلى قصر عابدين وقدما إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ قوامها أنهما حيال الحوادث الأخيرة قد اجتمعا على تأييد سلطة الخديو ، وفحوى المذكرة أن الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وإقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل فى شئونها الداخلية ... وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء إلى تأليف مجلس النواب ، وقيام النظام البرلمانى فى مصر . . . ولم تكتما الإعراب عن هذا الإستياء صراحة فى المذكرة إذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الخديوى باجتماع مجلس النواب »[2] .

ولقدثارت ثائرة الرأى العام فى مصر على هذه المذكرة بسبب ما انطوت عليه من معانى التحدى لمجلس النواب أولا ، أى محاولة تعطيل الحركة الدستورية ، وثانياً تشجيع الخديو على معارضة كل إصلاح . واعتبر المدنيون والعسكريون أن المذكرة تعبر عن خطة عدائية صريحة ضد مجلس النواب لأنها صدرت وقت انعقاده .

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ٨٨ — ٨٩ .

وكانت المذكرة تهديداً بالتدخل فى وقت لاتدعو فيه حالة البلاد الداخلية إلى اتخاذ أية خطوة من هذا القبيل ، ما دام زعماء الحركة من مدنيين وعسكريين لا يبغون التعرض للاتفاقات الدولية التى حددت وضع البلاد السياسى ، أو تلك التى قامت على أساسها التسوية المالية ، وما دام الغرض من حركتهم الدستورية تقييد سلطة الحكومة بأن تصبح مسئولة أمام مجلس النواب .

ولم يلبث أن ظهر التآزر واضحاً بين المدنيين والعسكريين ، أو بين الحزبين الوطنى والعسكرى داخل مجلس النواب لمناوأة التدخل الإنجليزى الفرنسى ، واصطدم النواب مع وزارة شريف المتعاونة مع المراقبة المالية ، وذلك عندما أصر النواب على أن يكون لهم الحق فى تقرير الميزانية على أن لا يتعرضوا للجزء المخصص من الإيرادات للدين العام . وهذا على خلاف ما كان يراه محمد شريف من ضرورة التريث، وإرجاء البحث فى الميزانية حيث أن هذه كان قد صدر مرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ أى قبل انعقاد مجلس النواب بأسبوع ، ولن يكون هناك بحث للميزانية إلا فى ختام عام ١٨٨٢ عند النظر فى إعداد ميزانية السنة الجديدة (١٨٨٣) .

وكان شريف قد ارتبط بوعد وعد به المراقبة المالية بعدم تخويل المجلس الحق فى تقرير الميزانية بسبب إصرار المراقب المالى الانجليزى والمراقب الفرنسى على حرمان المجلس من هذا الحق بدعوى أنه ولو كان مقصوراً على المصالح التى لم تخصص إيراداتها للدين العام ، فإنه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، إذ أنه كنتيجة حتمية سوف يحل مجلس شورى النواب محل الوزارة فى إدارة شئون البلاد فيبطل بذلك عمل (المراقبة) وهو إبداء ملاحظات على تصرفات وزراء مسئولين أمام الخديوى وفى وسعه عزلهم إذا أساءوا التصرف ، بينما لا يكون لملاحظات المراقبة أية قيمة عملية أمام مجلس شورى النواب .

وخشى بعض المدنيين مثل الشيخ محمد عبده من أن يؤدى الصدام بين

العرابيين وبين الوزارة إلى إصرار فرنسا على تنفيذ ذلك التعهد بتأييد الخديوية الذى ذكرته المذكرة المشتركة ، مما يخشى منه احتلال البلاد . وكان الخوف من هذا الاحتلال منتشراً كأثر من آثار إرسال هذه المذكرة[1] .

وهكذا استقالت وزارة شريف فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ وتألفت وزارة برئاسة محمود سامى البارودى ، وكان من أعضائها أحمد عرابى وزيراً للجهادية والبحرية ، فجاء تأليفها انتصاراً ظاهراً للحزب العسكرى[2] ، وإقصاء تاماً لسلطة الخديوى وتحدياً سافراً للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبى .

ولا شك أن الثورة العرابية بدأت تسلك سبيلا بعيداً عن الحكمة من يوم أن اتفق عرابى وصحبه على إسقاط وزارة شريف وبدأت بذلك مرحلة الشطط ، فإن شريف كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور فى تلك الأوقات العصيبة ، إذ كان له من ماضيه السياسى وثقافته ما يجعل له كفاية خاصة فى الاضطلاع بالمهام السياسية .

وقد عظم شأن عرابى بتقلده وزارة الحربية ، فإنها الوزارة الوحيدة التى كانت تتطلع إليها الأنظار فى ذلك الحين .. وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، فأصبح عرابى الرئيس الفعلى للحكومة ، وزاد من مكانته تقلده رتبة اللواء ولقب الباشوية لما للألقاب والرتب من الأثر الكبير فى ذلك الوقت وصار له الأمر والنهى لا فى وزارة الحربية فحسب بل فى كل وزارات الحكومة .

وقد أقر مجلس النواب الدستور ، وصدر به المرسوم الخديوى فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ وكانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ٢٢٥ — ٢٢٦ .

(٢) John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, p. 119.

مصر خلالها بالهدوء والسكينة ، ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء ، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد .. فكأن انفضاض المجلس كان نذيراً بالانتكاس والرجعية .

وأولى الأحداث الداخليـــة التى انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هى مؤامرة الضباط الشراكسة ... وهى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى التطور للثورة العرابية بل فى مصير البلاد قاطبة[1] . فعندما زادت الوزارة من مرتبات رجال الجيش ، ورقت عـــدداً كبيراً من الضباط الوطنيين ، استاء الضباط الأتراك والشراكسة فتآمروا على حياة أحمد عرابى ورؤساء الحزب العسكرى ، ومن ثم تم القبض على ٤٨ من هؤلاء المتآمرين ومن بينهم عثمان رفقى نفسه وحوكموا أمام مجلس عسكرى محاكمة سرية ، وفى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ صدر الحكم على أربعين منهم بالنفى إلى أقاصى السودان[2] مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ورفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، فرآه بالغاً منتهى القسوة ، فامتنع عن إقراره ، وحدث من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة إذ أصر على تعديل الحكم وتمسكت الوزارة باقراره ، وانتهى الأمر بأن أصدر الخديو (إرادة سنية) فى ٩ مايو سنة ١٨٨٢ بتعديل الحكم إلى النفى من القطر المصرى والسماح للمحكوم عليهم بالتوجه إن شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو هذه الإرادة بحضور السير إدوارد مالت والمسيو سنكفكس قنصلى بريطانيا وفرنسا .

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ، فقد ذهب البارودى إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه فى لهجة شديدة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ٩٥ — ٩٩ .

(٢) د . محمد شكرى — مصر والسودان ص ٢٣٣ .

لنزوله على إرادة قناصل الدول وإهماله رأى الوزراء ، وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل[١] .

وقد استاءت الوزارة أو بالأحرى العرابيين من تصرف الخديو الذى أجاز تدخل الدول الأجنبية لمحاولة الاستفادة من تعهد فرنسا وانجلترا الذى تضمنته مذكرتهما المشتركة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ بتأييد مسند الخديوية . وقررت الوزارة دعوة مجلس النواب للاجتماع لتعرض عليه الخلاف بينها وبين الخديو .

وذاعت الأنباء عن تصميم العرابيين على خلع الخديو .. وأخيراً أمكن الوصول إلى تسوية ظاهرية فحسب وبعد جهد ومشقة . وذلك على أساس بقاء الوزارة وتعديل الأحكام العسكرية طبقاً لما رآه الخديو[٢] .

وكان يجمل بعرابى وصحبه أن يقبلوا هذا التعديل من بادىء الأمر بغير حاجة إلى إيجاد هذه الأزمة ، وكان الأنفع للبلاد ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية ألا يثيروا من أجله حرباً بينهم وبين الخديو فى وقت كانت الأخطار تكتنف مصر فيه من كل جانب، ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو مما يستوجب عقد مجلس النواب لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة وبغير الأوضاع القانونية معناه إعلان الثورة على الخديو ، ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم . . . والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا .

وفى أثناء الخلاف بين الوزارة والخديو ، تواترت الأنباء عن اعتزام فرنسا وانجلترا إرسال أسطوليهما إلى الإسكندرية ، وقد تحققت هذه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ٩٩ — ١٠١ .
(٢) د. محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص ٢٣٤ — ٢٣٥ .

الأنباء . . فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة دعوة مجلس النواب بدون أمره ، إرسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدتا هذه الحالة ثورة تستدعى التدخل ، وقد أفضى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلى المسيو تيسيو سفير فرنسا فى لندن قائلا إن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الإسكندرية . وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية . وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التى يستهدفون لها ، ولم يكن ثمة خطر ولاخوف من هذه الناحية وإنما هى حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقى وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح فى شئون مصر[1] .

وقد هز تتابع وصول البوارج الانجليزية إلى الإسكندرية الرأى العام المصرى هزاً شديداً ، وقام القنصل الفرنسى فى يوم ٢٢ مايو أى بعد وصول الأسطول الانجليزى بيومين اثنين بزيارة محمد سلطان رئيس مجلس النواب حاملا إليه مطالب الحكومتين الانجليزية والفرنسية وهى :

١ — استقالة وزارة البارودى .

٢ — إخراج عرابى من القطر المصرى على أن تضمن له انجلترا وفرنسا راتبه ورتبته وأوسمته .

٣ — تحديد إقامة على فهمى وعبد العال حلمى فى ريف مصر وتضمن الدولتان رتبهما ومرتباتهما .

٤ — تسريح الجيش المصرى فلا يبقى منه سوى عدد قليل للمحافظة على الحدود الجنوبية[2] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ١٠٣ — ١٠٤ .
(٢) أمين السعيد — تاريخ مصر السياسى (١٢) ص ١٤٤ — ١١٥ .

وقد رفضت الوزارة هذه المذكرة على أساس أنها قد تضمنت مطالب فيها اعتداء على الفرمانات والمعاهدات الدولية . ولأن الوزارة ترى أن هذه المطالب متعلقة بمسألة داخلية فإذا كانت الدولتان تريان أنها متعلقة بمسألة سياسية عمومية ، فالواجب عرض هذه المسألة على تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر[1] وقام رئيس مجلس النظار ومعه وزير الخارجية بزيارة الخديو وأبلغاه قرار المجلس برفض المذكرة وطلباً منه أن يتضامن مع حكومته فى رفضها[2] فأجابهما الخديو أنه قد قبل مطالب الدولتين بالفعل ، ومن ثم استقالت وزارة البارودى احتجاجاً على مطالب الدولتين وعلى قبول الخديو إياها ، فقبل الخديو استقالتها[3] وقد أدى هذا الموقف بين الحكومة التى تدافع عن حقوق مصر ومكانتها وبين الخديو إلى هياج الرأى العام واشتداد السخط على الخديو، وارتفعت الأصوات فى كل مكان بالدعوة إلى خلعه[4].

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فإن عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيراً للحربية سواه . . وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ إلى أنصاره من الضباط ، فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية فانه لم يستقل من رياسة الحزب الوطنى ، ويطلب إليهم أن يأتمروا بأوامره وأن يحافظوا على الأمن ويقول عرابى فى مذكراته إنه أرسل هذه الرسالة تلغرافياً إلى جميع مراكز العسكرية . بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا إليه تأمين رعاياهم . ولم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة

(١) د . محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ٢٥٤ .

(٢) أمين سعيد — المصدر السابق ص ١١٥ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٠٧ .

(٤) أمين سعيد — المصدر السابق ص ١١٥ — ١١٦ .

فى خطتها وتنال ثقة النواب والضباط[1] واضطر الخديو إلى إبقاء عرابى فى منصب وزير الحربية ورئاسة الجيش حتى يأمن على حياته[2] وأصدر أمراً إليه هذا نصه « ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية ، استصوبنا بقائكم على نظارة الجهادية والبحرية . وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا بإجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكاملة لحفظ الأمنية العمومية على الوجهة المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا[3].

وقد بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودى فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، ومنذ منتصف يونيو اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم . وكان الخديو قد بارح القاهرة إلى الإسكندرية ، فسعى قنصلا النمسا وألمانيا لديه للتقريب بين الخديو وعرابى وترغيبه فى تأليف وزارة جديدة يبقى فيها عرابى وزيراً للحربية . فأخذ الخديو يستثير بعض رجال الدولة فى أمر تأليف الوزارة الجديدة ، فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم وكلف كلا منهم بتأليف الوزارة فأبوا جميعاً لما كان بينهم وبين عرابى من جفاء . وتدخل قنصلا ألمانيا والنمسا ، واتصلا بعرابى وتفاوضا معه فى هذا الشأن ، واستقر الرأى على النصح للخديو باختيار اسماعيل راغب باشا لتشكيل الوزارة ، وعلى ذلك ألف راغب باشا الوزارة وفيها عرابى وزيراً للحربية كما كان . وقد قابلت السياسة الإنجليزية هذه الوزارة بجفاء وعدم ثقة ، وبارح السير ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام الأسكندرية يوم ٢٧ يونيو ، وغادر المدينة أيضاً المستر كوكس القنصل البريطانى ، وأوعزت الحكومة البريطانية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٠٧ .

(٢) د . محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص ٢٥٥ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٠٩ .

إلى السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الإنجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وكانت هذه علامات تنذر وتنبىء بما كانت تبيته السياسة الانجليزية من إثارة الحرب والقتال[1] .

ومنذ ٢٩مايو ١٨٨٢ بدأت انجلترا تعلن عن نيتها فى الانفراد بالتصرف فى شئون مصر ، ففى ذلك التاريخ أبلغ قائد أسطولها فى الأسكندرية حكومته بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه إحدى البوارج البريطانية ، وطالب بإرسال قطع بحرية بريطانية أخرى ، وقد أجابته الحكومة الإنجليزية إلى طلبه ، وكان هذا بالفعل إعداد لعملية الاحتلال .

وقد أثارت هذه العملية شكوك فرنسا ، ومن ثم دعا المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الدول الأوربية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من إنجلترا وألمانيا والروسيا وإيطاليا والنمسا . . أما تركيا ومصر فأنهما رفضتا الاشتراك فيه ، وكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الأستانة دون أن تشترك فيه حكومة الآستانة ذاتها ودون أن تشترك فيه مصر .

وليس هذا المظهر وحده هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية ، بل أن مسلكها كله كان مجموعة من المتناقضات . . . فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو ، إذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابى ويمنحه نيشاناً رفيعاً ، ثم إذا جد الجد ونشبت الحرب بينه وبين الإنجليز يطعنه فى الصميم بإعلان عصيانه ، فكان هذا الاعلان من أكبر أسباب هزيمته وخذلانه ، فهذا التناقض والاضطراب جعل السياسة التركية عامل فساد استخدمته بريطانيا لتحقيق أطماعها فى مصر .

وفى ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ أبرم المؤتمر العهد المشهور بميثاق النزاهة

(١) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٢٦ — ١٢٧ .

وقد وضعه المسيو دى فريسينية وعرضه على اللورد جرانفيل فقبله وهذا نصه « تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى . وقد وقع عليه أعضاء المؤتمر جميعاً[1].

واستمر المؤتمر يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات للقتال . ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لإثارة القتال . . فقد أرسل الأميرال سيمور فى ٦ يوليو سنة ١٨٨٢ بلاغه الأول إلى طلبه عصمت قومندان موقع الأسكندرية بالكف عن أعمال التحصين الجارية فى الحصون . فأجابه طلبه فى اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد فى الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد[2] . وقد ذاع بلاغ الأميرال سيمور فى المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور أنه نذير الشر وأن الحرب واقعة لامحالة . وأوعز قنصلا انجلترا وفرنسا إلى رعاياهما الباقين فى المدينة بالمبادرة إلى الرحيل عنها ، فتسابقوا إلى الهجرة والنزول إلى السفن الراسية بالميناء ، وبلغ عدد المهاجرين الأوربيين من الاسكندرية قبل ضربها نحو ٩٩٪ من عددهم الأصلى ، وهاجر كثير من أغنياء المدينة إلى داخل البلاد على أن معظم الأهليين بقوا بها[3].

وفى ٩ يوليو استمرت التحصينات المصرية فى الطوابى ، وركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة . وفى اليوم التالى أرسل سيمور أنذاراً

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٣١ — ١٣٢ .

(٢) د . محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص ٢٥٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٤٤ .

نهائياً إلى طلبه عصمت بتسليم الطوابى المقامة على بوغاز الإسكندرية الجنوبى وإلا ضربها بعد أربع وعشرين ساعة . وفى صبيحة ١١ يوليو ، عندما لم يجب سيمور إلى طلبه ، بدأ ضرب الأسكندرية(١).

ويقول عرابى عن موقعة الإسكندرية — « فاجأتنا مراكب الإنجليز وأخذتنا على غرة منا وضربت المدافع على مدينة الإسكندرية ، ولما تم عدد الطلقات ٢٠ طلقة ، وكانت المدافعة واجبة شرعاً قابلناهم أيضاً بالضرب واستمرت الحرب بين الفريقين نحو ١٠ ساعات دمروا فى غضونها أغلب طوابى الثغر المذكور وأحرقوا مساكنه ففر جميع الأهالى من المدينة ولما حصلت المخابرة على الأميرال فى الصلح والاكتفاء بما حصل أبى وتجبر وتوعدنا بحرق المدينة وتدميرها بعد ساعة ونصف إن لم تسلم إليه جميع الطوابى . هذا وقد حصل الخذلان ودب الفشل بين قلوب العساكر فتركوا مراكزهم وفروا إلى داخل البلاد ، ولذلك توجهنا بمن أمكن حجزهم من العساكر إلى كفر الدوار واتخذناه مركزاً للدفاع عن البلاد ، وأمرنا بسرعة جمع العساكر الفارين فحضروا عاجلا بواسطة السكة الحديد . ثم أرسلت القطارات الخديوية لنقل الخديو ومن معه إلى عاصمة البلاد فما كان منه إلا أن التجأ بمن معه من الخدم والذوات وعساكر الحرس إلى الإسكندرية . وعند وصولهم إلى رأس التين استقبلهم الإنجليز بالترحاب، وفى الحال جردوا عساكرنا الذين كانوا حرساً على الخديو من السلاح وأخذوا خيولهم واستخدموهم خدماً لهم ومرشدين فى أنحاء المدينة التى ضربوها وكانوا يقتلون كل من قابلوه من الوطنيين ثم صدر أمر الخديو إلى رئيس مخبز اسكندرية بإرسال الخبز إلى عساكر الإنجليز ومنعه عن العساكر المصرية» (٢) .

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .
(٢) أحمد عرابى — مذكرات عرابى الجزء الأول ص ١٨٨ — ١٨٩ .

وبضرب الإسكندرية انتقل تاريخ الثورة العرابية إلى دور جديد هو الحرب ، ففى ذلك الوقت تطلع عرابى إلى الاستعداد العسكرى ، كما دعا إلى خلع الخديو ، ولكن السياسيين خذلوه فى ذلك ، وكشفت هذه الفرقة عن ظهور القوى الرجعية تسير فى طريقها المرسوم إرضاء للقصر . وبادر عرابى فأرسل إلى جميع المديريات والمحافظات يخبرهم بانضمام الخديو إلى الإنجليز ويحذرهم من إطاعة أوامره ويدعوهم إلى الاستعداد وجمع ما يلزم للقتال .

وعلى أثر ذلك أذاع الخديو منشوراً علق فى شوارع الإسكندرية يقضى بعزل عرابى من منصبه وقد فصل المنشور الأسباب التى دعت إلى عزل عرابى ، وأعاب عليه إخلاء الإسكندرية دون مقاومة ، ثم دافع عن نيات الإنجليز واحتلالهم الإسكندرية وسوغه بأن الغرض منه المحافظة على الأمن . وكان عرابى مرابطاً فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه ، فلم يكترث له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الإنجليز [١] .

ولم تحفل الأمة بأمر الخديو توفيق القاضى بعزل عرابى وإنما زادها ذلك تمسكا به والتفافاً حوله . ومن المواقف المشرفة لشعب مصر حقاً تبرع البلاد لهذه الحرب التى لم ينفق فيها قرش واحد من خزانة الدولة التى وضعها المراقب المالى الإنجليزى كلفن تحت تصرف الإنجليز فى الإسكندرية ، وإنما قامت هذه الحرب على ما بذله الشعب من قوته وماله ، وفى هذا يقول عرابى فى مذكراته «.. جادت الأمة على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والدواب والفاكهة والخضروات ، وذلك فضلا عما مدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يملكه ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته » .

ولقد وجه عرابى كل عنايته إلى تحصين مواقعه فى الميدان الغربى ،

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٦٥ .

وأهمل الميدان الشرقى إهمالا تاماً مما كان السبب الأكبر فى الهزيمة ، وقد نصحه البعض استكمالا لأسباب الدفاع أن يردم قناة السويس ، إلا أن فرديناند ديلسبس غرر بعرابى وأكد له أن انجلترا لن تستطيع استخدام القناة لأنها دولية ، وانخدع عرابى بوعود ديلسبس ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يشأ أن يردم القناة محافظة على حيدتها ولعدم إغضاب الدول الأوروبية الأخرى . ولكن انجلترا لم تعبأ فى هذه الظروف بالقوانين الدولية ، وكانت القناة هى الجانب الذى دخلت منه الجيوش البريطانية وقد ساعدها فى ذلك بعض الرجعيين ممن أرادوا الإخلاص للقصر ، ودخلت القوات الإنجليزية القاهرة بعد عدة معارك ، وبارك الخديو توفيق عرضاً عسكرياً لهذه القوات أقيم فى ميدان عابدين فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وعلى هذا النحو احتل الإنجليز مصر ليسطروا فى تاريخها صفحة مظلمة استمرت أكثر من سبعين عاماً .

أسباب إخفاق الثورة :

يرجع فشل الثورة العرابية إلى عوامل متعددة خارجية وداخلية وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذى وقع فى الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق ، فإن هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين معسكر الثورة ومعسكر الخديو فوقع الصدام بينهما وتفاقم أمره وانتهز الإنجليز فرصة وجوده وتذرعوا إلى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو وحماية العرش[١] .

فالانقسام هو أول العوامل فى إخفاق الثورة ، يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث ، فلقد كانت تنقصهم الخبرة السياسية ، وهذا النقص وحده يكفى لإخفاق أية ثورة ، وقد امتلأت نفوس زعماء الثورة بالحماس والإيمان

(١) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ١٦٥ .

والإخلاص ، وهذه الصفات على أهميتها ليست كافية ، إذ لا بد أن يتمتع الزعماء والقادة بسعة إطلاع وحسن إدراك وتقدير سليم للأمور والظروف الداخلية والخارجية ، وقد بدا واضحاً افتقار زعماء الثورة العرابيـــة لهذه الصفات .

وقد حرمت الثورة أيضاً الكفاية الحربية ، مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الإنجليز والمصريين ، ولا شك أنه من الأخطاء الجسيمة عدم قيام عرابى بتطهير الجيش من العناصر المشكوك فى إخلاصها وولائها قبل المعركة ، وقد أدى هذا إلى تحالف كبير بين العناصر الخائنة والإنجليز ... بين الثورة المضادة على الصعيد الداخلى والثورة المضادة الخارجية ، مما مكن لهما من تحقيق نصر سهل يسير .

وثمة عامل آخر له أثره الكبير فى إخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية ، فإن عرابى نفسه فى واقعة التل الكبير ترك الميدان دون جهاد ونضال وسلم نفسه للإنجليز ، كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل فى إخفاق الثورة ، لأن الأمم تتأثر حتما بنفسية زعمائها ومواقفهم ، فمواقف التضحية والبطولة تبعث فى الأمة روح التضحية والبطولة ، فالزعامة تطبع الأمة بطابعها ، ولذلك لا نعجب من ضعف المقاومة التى لقيها الإنجليز حين احتلالهم مصر ، فإن زعماء الثورة كانوا أول من استسلم فى ساعة الخطر [1] .

ويتضح مما سبق أن الثورة العرابية كانت تفتقر إلى القيادة الواعية ، هذا إلى أنها أيضاً لم تكن لها الشعبية الكافية ، حقيقة لقد التف الكثير من أفراد الشعب حول هـذه الثورة خصوصاً وقت الخطر وإبان الغزو البريطانى ، إلا أن زعماء الثورة لم تكن لديهم البصيرة ليشركوا معهم فى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ٢١٨ — ٢١٩ .

مغامرتهم تلك الفئات الاجتماعية الجديدة : العمال والفلاحين والجنود[1] حتى يكونوا صك الضمان . فقد اعتمد عرابى فى المقام الأول على الجيش والأعيان والمثقفين ولم يقم بالاستفادة من موجة الحماسة الجارفة التى عمت الشعب الذى جاد بكل ما يملك فى سبيل مقاومة الاحتلال .

كما كان للعوامل الخارجية أثر كبير فى إخفاق الثورة العرابية ، وأهمها المطامع الاستعمارية الأوربية وبخاصة الإنجليزية ، ففرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر ، ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد ، وأعقب ذلك انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد انجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الإستعمارية فى مصر . هذا بالإضافة إلى سلبية أوربا حيال الاعتداء البريطانى ، وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الأخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر ، وما ظهر منها من التذبذب والتظاهر تارة بمناصرة العرابيين وتارة بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيراً إلى جانب الإنجليز بإعلانها عصيان عرابى والحرب قائمة . . فكان هذا الإعلان ضربة شديدة للثورة وعضداً كبيراً للحملة البريطانية .

إلا أنه إنصافاً للحق ، فإنه يمكن القول إنه رغم كل الأخطاء الفادحة ، فإنه لم يكن من السهل على أمة تثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، مالم تؤت قوة الجبابرة ، فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة إلا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها . وإيطاليا لم تتحقق وحدتها وتتحرر من النير النمسوى إلا بمعاونة فرنسا العسكرية ، واليونان لم تتحرر من النير التركى إلا بمعاونة روسيا وفرنسا وانجلترا ، وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها إلا بمساعدة أوربا .

(١) هارولد لاسكى — تأملات فى ثورات العصر — ترجمة عبد الكريم أحمد ص ٥٨ .

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة الخارجية فحسب ، بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية[1] .

النتائج التي ترتبت على فشل الثورة العرابية :

(أ) لقد كانت النتيجة الأليمة لفشل الثورة العرابية هي الاحتلال البريطاني الذي ظل جاثماً على صدر الأمة أكثر من سبعين سنة ، ولا شك أن هذا الاحتلال كان نجاحاً للثورة المضادة الخارجية ضد الثورة التحررية وهكذا شهدت السنوات الأولى للاحتلال إلغاء الدستور وحل مجلس شورى النواب ، وشهدت فوق ذلك استسلام كبار رجال مصر والأعيان لإرادة المعتمد البريطاني وتقرب أكثرهم إليه .

وقد عملت بريطانيا على توطيد مركزها في مصر بالنسبة للمصريين من ناحية وبالنسبة للدول الأوربية الأخرى من ناحية ثانية ، وساعدها على ذلك وجود جيش احتلال تستمد منه القوة الفعلية لتحقيق أغراضها .

وكانت مصر تعاني إفلاساً في ماليتها ، ومع ذلك فقد تكبدت نفقات جيش الاحتلال واتجه الانجليز إلى السيطرة على مالية البلاد ، وضمنوا لمصر قرضاً جديداً يسد تلك النفقات ، كما اتجهوا إلى إلغاء المراقبة الثنائية ، واتبع اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر عدة وسائل لزيادة الميزانية، منها تحريم صناعة التبغ ، وزيادة العوائد الجمركية على الدخان الوارد والتوسع في مشروعات الري وتقرير البدل النقدي عن الخدمة العسكرية .

(ب) محاكمة العرابيين :

عقب الاحتلال مباشرة ، تم اعتقال زعماء الثورة العرابية ، واعتقل أيضاً كثيرون من الضباط ، وألقوا في السجن رهن التحقيق والمحاكمة ،

---

(١) عبد الرحمن الرافعي — أحمد عرابي ص ٢٢١ — ٢٢٢ .

وكثرت الوشايات حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم أكثر من ٣٩٠٠٠ شخص .

واستقر رأى الانجليز على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، وحكم على عرابى وستة من رفاقه بالإعدام ، مع صدور الأمر الخديوى ، بإبدال الأعدام بالنفى المؤبد . كما أصدر الخديو أمراً آخر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمصادرة ممتلكات الزعماء السبعة وتجريدهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها[١] .

ونتيجة لأحكام النفى والتشريد أمنت بريطانيا من أى ثورة تهددها فى مصر .

(ج) سيطرة الانجليز على الجيش المصرى :

بادر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى منذ الساعات الأولى للاحتلال واستعاضوا عنه بجيش هزيل وضع تحت إشراف ضباط إنجليز ليكون أداة مسخرة فى أيدى الاحتلال . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل حرص الانجليز على أن يعرقلوا أى سبيل للنهوض بالجيش من جديد ، فبادروا إلى إلغاء المدارس الحربية العليا ، كما أغلقت المصانع الحربية وبيعت سفن الأسطول المصرى ، وهبط عدد الجيش إلى أقل من عشر آلاف جندى .

وكان الضباط المصريون لا يضمنون البقاء فى مناصب الجيش إلا إذا أبدوا ولاءهم للاحتلال ، أما إذا بدت منهم روحاً وطنية ، كان جزاؤهم الإحالة إلى الاستيداع ، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش ، ونزل به إلى مستوى شنيع من الضعف .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — أحمد عرابى ص ٢٠١ — ٢٠٤ .

ومنذ عام ١٨٨٦ وضع نظام البدل النقدى للإعفاء من التجنيد . وأدى هذا النظام إلى امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التى لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البدل العسكرى ، وهذا النظام خرج بالجندية فى عهد الاحتلال من معناها السامى فى أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده إلى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء ، وبذلك حرمت البلاد طيلة عهد الاحتلال روح الجندية الأصيلة المبنية على الشجاعة والتضحية ، كما حرم الجيش من الفئة المثقفة التى تستطيع أن تنهض بالجيش .

(د) إلغاء الدستور وحل مجلس شورى النواب :

ألغت بريطانيا الدستور عقب الاحتلال ، وحلت مجلس النواب ، وحرصت على تشكيل هيئات هزيلة مثل مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين ، وكان الغرض من إنشاء تلك المجالس مجرد التنفيس ، إذ أن الحكومة لم تكن فى الواقع تلتزم بقرارات تلك المجالس .

أما فى الوزارات والمصالح الحكومية ، فقد عينت الحكومة عدداً من المفتشين الإنجليز ولم يكن هؤلاء من طراز ممتاز فى العلم أو فى الكفاية . وكانت كلمة المستشار البريطانى أقوى من كلمة الوزير المصرى ، وكان لكل وزارة مستشارها ، وقل نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة ، وأصبحت الوزارات المصرية تأتمر بأوامر الانجليز ، واستمر ذلك تقريباً بالنسبة لجميع الحكومات المصرية التى تعاقبت فى سنوات الاحتلال ، وذلك منذ أرسل اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برقيته المشهورة فى عام ١٨٨٤ بشأن أزمة السودان وجاء فيها « ما دام الاحتلال قائماً فلابد من اتباع النصائح التى ترسلها حكومة جلالة الملك إلى الخديو ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة الإنجليزية تصر

على اتباع السياسة التى تراها ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير يعارض هذه السياسة » .

(هـ) انجلترا والاستغلال الاقتصادى :

كان من أهم أهداف الاحتلال البريطانى الاستغلال الاقتصادى فكان أول ما جاهر به أن مصر بلد زراعى ولا يمكن أن تنهض فيه الصناعة ، ومن أجل ذلك أغلق الانجليز المصانع التى كانت موجودة بالفعل ، حتى تظل مصر فى حاجة دائماً إلى المصنوعات البريطانية . ونظراً لأهمية القطن بالنسبة لمصانع الغزل والنسيج فى لانكشير ، اهتم الانجليز بزراعته فى مصر حتى أصبح عمود اقتصادها القومى ، ثم جعلوه فى أيديهم باعتبارهم المستوردين له ، وبذا صار اقتصاد البلاد بين أيديهم تماماً(١) .

كما عمل الانجليز على إيجاد طبقة من الملاك ترتبط مصلحتهم بمصلحتهم وشجع الانجليز إنشاء الملكيات الكبيرة ، وفعلا ارتبطت مصالح هؤلاء الإقطاعيين بالاحتلال لأن مصالحهم أضحت فى أيدى سلطات الاحتلال . وكان يؤخذ من هؤلاء الملاك ممثلو البلاد فى مجلس شورى القوانين وفى الجمعية العمومية ، لأن هؤلاء الإقطاعيين كانوا هم المسيطرين على الحياة فى الريف ، وبذلك اختل البناء الاجتماعى فى الريف المصرى اختلالا شديداً ، إذ أصبحت غالبية الأرض الزراعية فى يد قلة من كبار الإقطاعيين ، وهناك بعض الفلاحين ممن يمتلكون مساحات ضئيلة ، بينما الغالبية منهم لا يمتلكون شيئاً .

(و) اضمحلال التعليم :

كان هدف التعليم فى عهد الاحتلال هو المحافظة على الأوضاع السياسية

---

(١) د. محمد مصطفى هداره — ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٨١ .

التى قامت ، ومعنى هذا إقرار الأمن وجعل النظام مستتباً بحيث لاتستشرى روح الوطنية فى النفوس ، ولذلك كان التعليم فى بداية عهد الاحتلال تابعاً لنظارة الداخلية ، ولا شك أن هذه التبعية توضح ما كان يريده الانجليز من التعليم، وهو إبعاده تماماً عن دائرة التعليم الوطنى الذى يرمى إلى تكوين المواطن الحر الصالح .

والهدف الثانى للسياسة التعليمية فى عهـــد الاحتلال ، كان تخريج الموظفين الصغار الذين تحتاجهم وزارات الحكومة ، وقد انعكس هذا الهدف فى السياسة التعليمية ، بحيث أننا نلاحظ أن المدارس كانت تفتح أبوابها وتغلقها بطريقة موسمية وحسب حاجة وزارات الحكومة إلى الموظفين .

أما الهدف الثالث فهو تعميق الفوارق الطبقية بين أبناء الوطن الواحد واتخاذ تعدد نظم التعليم وسيلة لتحقيق ذلك ، فقد شجع الاحتلال قيام المدارس الأجنبية والخاصة لتحقيق هذا الهدف .

أما الهدف الرابع ، فكان نشر الثقـافة الانجليزية وجعلها أداة من أدوات الاستعمار .

وكان مجموع ما أنفقه الانجليز على التعليم فى الخمسة وعشرين سنة الأولى لعهد الاحتلال لم يتجاوز من ١ — ٣ ٪ من الميزانية . وألغيت المجانية وزيدت مصروفات المدارس الثانوية، وبذلك خلق الانجليز مايسمى بالأرستقراطية العلمية ، بل جعلوا من التعليم فجوة بين المتعلمين وعامة الشعب وأصبحت اللغة الإنجليزية لغة الدراسة فى المدارس حتى فى المدارس الابتدائية ، أما الـكتب الدراسية فكانت خالية من كل نزعة وطنية بل كان الاهتمام بتاريخ أوربا وجغرافيتها أكثر من الاهتمام بتاريخ مصر وجغرافيتها حتى يفصل الإنجليز بين حاضر البلاد وماضيها الثقافى .

ويتضح عدم تشجيع الإنجليز للتعليم من أنه لم يكن يوجد بمصر سنة ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية تنفق عليها الحكومة ، على حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة يتردد عليها ٩٩٠٠٠ تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الإرساليات وغير ذلك بها ٤٨٠٠٠ تلميذ .

ومما يدل على عدم اهتمام كرومر بالتعليم أنه حين أحس فى أواخر عهده بالمناداة باستعمال اللغة العربية والاهتمام بالتعليم العالى ، بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولى بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من إنشاء الجامعة وأن الحكومة حينئذ أخذت تشجع إنشاء الكتاتيب وتعينها بالمال، وترتب على هذا أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان بوسعهم تلقى التعليم الفنى والعالى بالسفر إلى الخارج[1] .

ثورة سنة ١٩١٩

بعد النتائج المؤسفة التى نجمت عن فشل الثورة العرابية ، وبعد أن استولى الإنجليز على مقدرات البلاد ، لم يكن غريباً أن يمر العهد الأول للاحتلال الإنجليزى دون مقاومة تذكر ، وكذلك فقد خضعت الحكومة المصرية خضوعاً كاملا لأوامر المعتمد البريطانى .

وفى وسط هذه الظلمة الحالكة ، ظهر من بين المصريين طراز جديد من المثقفين الذين رفعوا راية الكفاح ضد الاحتلال .

وكان على رأس هذه الجموع الثائرة شاب متوقد الذكاء شديد الحماسة هو مصطفى كامل ، درس المحاماة وتلقى المحاضرات فى مدرسة الحقوق المصرية — ثم أتمها فى مدرسة الحقوق الفرنسية . وكان مصطفى كامل خطيباً مؤثراً يستطيع ببلاغته أن يخاطب قلوب الجماهير ، وأخذ يعبىء

---

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — تاريخ مصر السياسى ص ١٨ .

شعور المصريين بالمقالات والخطب[١] .

ولا شك أن مصطفى كامل هو باعث الوطنية المصرية بعد الاحتلال ، وهو الذى أعاد إلى المصريين ثقتهم بأنفسهم بعد فشل الثورة العرابية . وكان أول ما واجهه من الصعاب هو اليأس الذى ران على نفوس الكثيرين ممن صدمتهم كارثة الاحتلال . لذلك كان أول ما يجب أن يتجه إليه زعيم الحركة الوطنية فى تلك الآونة أن يذكر المصريين بماضيهم وجلال تاريخهم وما فعله أجدادهم فى القريب والبعيد من أيامهم[٢] ، فهو يقول « إن ثقة الأمة بنفسها هى الأساس الذى يبنى عليه مجدها ويشاد غدها وسؤددها . ترى الأمة إذا اعتنقت الحرية والقدرة فى مجموعها وأفرادها تغلبت على الحادثات والأيام وقهرت ألد أعدائها واجتازت المصاعب غير هيابة ولا وجلة[٣] .

لقد كان مصطفى كامل بحق هو الذى أيقظ الشعب المصرى من سباته ورد إليه ثقته بنفسه ، وقد جاء فى ميثاق العمل الوطنى ما يؤيد رأينا . . . « وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ — ضماناً لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية وتأييداً السلطة الخديو ضد الشعب — هو التعبير عن إرادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

إن قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية والإقطاع الذى أقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغلين الأجانب . ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

إن وادى النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا

---

(١) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ص ٨١ .
(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٣٠ .
(٣) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ص ٨٢ .

الإرهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

إن أصداء المدافع التى ضربت الأسكندرية وأصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير ، لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن إرادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب والمصاعب .

لقد سكت أحمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر[1] .

وكانت خطة مصطفى كامل فى العمل الوطنى تتلخص فى إيقاظ موجة الحماس الوطنى فى مصر ، وكذلك فى بذله قصارى جهده للدفاع عن عدالة القضية المصرية أمام الرأى العام الأوربى مما يساعد على خلق رأى عام دولى مؤيد للجلاء .

وفى سنة ١٩٠٠ أصدر مصطفى كامل جريدة اللواء لمقاومة الانجليز ومطالبتهم بالجلاء . ولم تكن اللواء صحيفة سياسية محضة ، بل كانت تهتم أيضاً بالمسائل الاقتصادية والأدبية والاجتماعية والعلمية ، ففى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ — مثلا — ناشد مصطفى كامل الشعب المصرى أن يتوسع فى الصناعة ونشر التعليم الصناعى لما فيه من خدمة جليلة للبلاد ، بل اعتبره الأساس المتين الذى سيقوم عليه مستقبل وادى النيل[2].

كما أفاد مصطفى كامل من أخطاء العرابيين ، فحاول رأب الصدع الداخلى الذى نفذ منه المستعمر ، فهو من ناحية يلتصق بالخديو عباس ، ويحافظ على

(١) الميثاق — الباب الثالث — جذور النضال المصرى .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٣٤ .

صلته به حتى فى الأوقات التى تيقن فيها أن ليس ثمة مجال لحفظ الود بينهما .

وحرص مصطفى كامل على نشر التعليم إدراكا منه أنه أداة نشر الوعى القومى الصحيح ولم يتوقف طيلة حياته السياسية القصيرة عن الإثارة والدعاية فى مصر وخارجها ، سواء فى خطبه أو مقالاته ومراسلاته ، فهو يذكر الإنجليز بوعودهم المتكررة بالجلاء ، ويتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم إذ لم تنشأ — فى ظل الاحتلال — أية مدرسة ، بل لقد أغلق الاحتلال عدة معاهد كانت مزدهرة قبل الاحتلال كمدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة ومدرسة الآثار المصرية . وفى عام ١٨٩٥ استطاع المستشار المالى الإنجليزى أن يقضى على البعثات بحجة أن الحكومة لا تطلب من المدارس سوى تخريج الموظفين ، وأن المدارس الموجودة بمصر كافية لهذا الغرض ، ومنذ ذلك الوقت لم يلجأ طالب مصرى إلى الحكومة لتكملة علومه فى أوربا. وروج مصطفى لتعلم البنت حتى تستطيع أن تلعب دورها فى تكوين المواطن الصالح ، وحث على تشجيع التعليم المهنى والفنى . وأهاب بالأغنياء أن يبنوا المدارس ، وشن حملة واسعة للاكتتاب فى الجامعة التى اشتدت المطالبة بها فى القرن العشرين[١].

وأضاف مصطفى إلى نشاطه الداخلى نشاطاً خارجياً يثير الرأى العام على انجلترا ، فاتجه إلى أوربا وألم بفرنسا والنمسا وألمانيا بل ولندن ذاتها ، وهو ينشر المقالات باللغات الأجنبية ، ويستخدم كل وسائل الإعلام بأنواعها المتيسرة حينذاك كى يؤلب الشعوب والحكومات على الاحتلال البريطانى لمصر ، ويتخذ من الضمير العالمى سنداً له وعوناً فى مقاومة هذا الاحتلال ، فنجده يتصل بكبار السياسيين والصحفيين والبرلمانيين ويحاول إقناعهم بعدم مشروعية الاحتلال البريطانى لبلاده .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦ — ٣٧ .

وتدخل مصطفى فى النزاع التقليدى بين انجلترا وفرنسا ، واتخذ من صحافة فرنسا ونوابها وشيوخها وساستها وسائل لفضح الاستعمار البريطانى[١]. وفتحت له مدام جولييت آدم المجتمع الفرنسى ليدعو فيه إلى عدالة قضية الجلاء .

وواصلت انجلترا مساعيها السياسية حتى تم عقد الوفاق الودى مع فرنسا فى ٨ يناير سنة ١٩٠٤ ، وبه حصلت على إطلاق يدها فى مصر على ألا تجرى أى تغيير فى نظام مصر السياسى . وأقرت ألمانيا والنمسا الاتفاق ، وبذلك انهار ركن من أهم أركان سياسة مصطفى كامل ، بل انهار المجهود الذى بذله من قبل فى المجال الدولى حين كان همه التجوال فى عواصم أوربا لاستفزاز دولها كى تضغط على انجلترا وتحملها على تنفيذ وعودها بالجلاء عن وادى النيل . ويبدو أثر الوفاق الودى على مصطفى كامل من خطاب بعث به إلى جولييت آدم فى ١٠ مايو سنة ١٩٠٤ جاء فيه « ليس فى وسعى أن أتعزى أمام هذه الاتفاقية الإنجليزية — الفرنسية المشئومة التى ستجلب أسوأ النتائج على وطننا التعس . . كما أنه ليس فى وسع جميع مدارس المعمورة أن تربط المصريين بفرنسا بعد الآن . إن مواطنى يكرهون اليوم فرنسا أكثر من إنجلترا نفسها . إنك لا تدرين مبلغ تعاظم الإنجليز فى الوقت الحاضر . إنهم يسخرون منا نحن ذوى العقول الصغيرة ، الذين اعتمدنا على فرنسا ، ولهم الحق أن يسخروا . إن موقفى الشخصى يعد من أصعب المواقف وأخطرها ، فإن جميع أصدقائى المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلون بجانبى أصبحو إما أصدقاء للإنجليز أو يائسين من الكفاح »[٢].

وهكذا أصيب مصطفى كامل بخيبة أمل من مساندة فرنسا له فى صراعه مع الإنجليز وآمن أن المسألة مسألة مصالح ، وتتلخص وجهة نظره فى هذا

(١) جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ص ٨٢ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٣٥ — ٣٦ .

الصدد فى قوله « إننا لم نيأس ولن نيأس أبداً من مستقبل الوطن العزيز ، ولكننا إذا كنا غير يائسين من مستقبل بلادنا ، فإننا يائسون كل اليأس من أى تعضيد يأتينا من أوربا » .

وبعد ذلك وجه مصطفى كل همه فى مصر نفسها[1] ، ففى عام ١٩٠٧ أصدر صحيفتين باللغتين الفرنسية والإنجليزية ، ثم أنشأ فى نفس السنة حزب الأمة ، هذا برغم أن مصطفى كان لا يؤمن بإنشاء حزب اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انقسام الأمة . على أنه ما أن أسس حزب الأمة حتى أرسل إلى صديقه وصفيه محمد فريد يذكر له أن الحزب الوطنى الذى واصل العبء الرئيسى للنضال ضد الاحتلال طيلة ثلاثة عشر عاماً يجب أن يظهر بصفة رسمية بحيث تعلم الدنيا جميعاً أنه يوجد بمصر حزب يطالب بالجلاء الناجز . وكان الوقت مناسباً لظهور حزب متطرف فى عدائه للإنجليز ، فالوفاق الودى ترك الوطنيين المصريين أمام الإنجليز وجهاً لوجه، كما أن محاكمات دنشواى سنة ١٩٠٦ أثارت الفلاحين ضد الاحتلال ، وأظهرت مدى كذب ما كان يتغنى به كرومر من السهر على رخاء الفلاحين وعدالة الإدارة الإنجليزية ، وأدت إلى توحيد مشاعر العامة والخاصة ضد الاحتلال[2].

وبصفة عامة ، يلاحظ على برنامج الحزب الوطنى رغم اتجاهاته الوطنية ومناداته بالاستقلال والحرية، إنه لم يهتم اهتماماً كبيراً بالمشكلات الاقتصادية ، وأهمل المشكلات الاجتماعية إهمالا يكاد يكون تاماً . ومرجع ذلك أن تكوين الحزب الوطنى والأحزاب السياسية الأخرى التى عرفتها مصر كان تكويناً بورجوازياً ، بحيث أن وسائلها كانت مقصورة فى أغلب الأحوال على التهييج والإثارة بحكم أن المشكلات السياسية لا الاقتصادية أو الاجتماعية

---

(١) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ص ٨٢ — ٨٣ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٣٨ — ٣٩ .

هى التى خلقتها ، ولأن كبار رجالاتها كانوا من الأغنياء والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين . على أن الحزب الوطنى قد تنبه إلى هذا النقص حين انتقلت قيادته إلى محمد فريد ، فظهرت فيه الدعوة إلى إنشاء نقابات العمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية فى مدارس الشعب الليلية التى كانت تعلم العمال القراءة والكتابة ومبادىء التربية الوطنية ، كما طالب محمد فريد بإعادة النظر فى القوانين الضريبية لإعفاء العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة من الضريبة وتقرير التأمين الاجتماعى للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية ، ومما يؤسف له أن ما تنبه إليه محمد فريد لم يجد صدى لدى معظم ساسة الجيل التالى الذين شغلتهم شئون الحكم والتطورات السياسية والمفاوضات عن الالتفات إلى قضايا البلاد الاجتماعية والاقتصادية(١) .

وحدث أن وقع فى يد محمد فريد مصادفة صورة من مشروع مد أجل امتياز قناة السويس أربعين عاما أخرى من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٨ ، ومن ثم نشر فريد هذا الموضوع مع التنديد بسياسة الحكومة . وكان أن رفضت الجمعية التشريعية هذا المشروع على الرغم من أن سعد زغلول نفسه — الذى كان وزيراً للحقانية (العدل) فى تلك الحكومة — كان قد بذل جهداً كبيراً فى إقناع أعضاء الجمعية بالموافقة على المشروع ... إلا أنه نتيجة لما نشره محمد فريد لم يستطع سعد زغلول أن يقنع النواب بأن هذا المشروع وبال على البلاد(٢) .

ونستطيع أن نضع تقييما للحركة الوطنية فى الفترة من ١٨٨٢ — ١٩١٤ ، فنقول إنه على الرغم مما حققته من بعث الوطنية فى النفوس بعد مرحلة اليأس الشديد ، فإنها قد أعوزها أهم مقومات نجاحها وهو الاعتماد على جماهير

---

(١) المصدر السابق ص ٤٤ — ٤٦ .

(٢) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ص ٨٤ — ٨٥ .

الشعب العاملة من الفلاحين والعمال ، ولم تتجه الحركة الوطنية إلى الشعب إلا بعد أن أدركت عبث سيرها فى غيرهذا الطريق ، وعلى أية حال فلم يؤذن لتلك الحركة أن تواصل سيرها إذ حدثت هوة فاصلة عندما أعلنت الحرب العالمية الأولى وما ترتب على ذلك من إخماد الحركة الوطنية .

الحماية البريطانية على مصر :

عندما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، ظلت الأحوال هادئة فى مصر باعتبارها بعيدة عن مسرح هذه الحرب ، إلا أنه فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أصدرت الحكومة المصرية قراراً ـ تحت الضغط البريطانى ـ بمنع التعامل فى الأمور المالية والاقتصادية مع الدول المعادية للحكومة البريطانية ، وحث القرار المصريين على تقديم كل عون ممكن لبريطانيا فى هذه الحرب[١] . وقد هاجم الوطنيون فيما بعد حسين رشدى باشا ـ رئيس الوزراء ـ على إصدار هذا التصريح دون أن ينتزع من الانجليز فى مقابله وعداً صريحاً يحقق آمال المصريين بعد انتهاء الحرب .

وفى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى[٢]، وفى ٢ نوفمبر أعلن السير جون مكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر الأحكام العرفية[٣] ، ثم صدر تصريح بريطانى أعلن أن انجلترا سوف تتكفل بكل أعباء الدفاع عن مصر وأنها لن تدعو الشعب المصرى إلى الاشتراك الفعلى فى الحرب ، وقد صدر هذا التصريح بناء على طلب رشدى باشا رئيس الوزراء الذى اعترض بمرارة على إعلان الأحكام العرفية .

---

(١) John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, p. 212.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٩٠ .

(٣) الوقائع المصرية — عدد غير اعتيادى (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤) .

وفى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحرب بين إنجلترا وتركيا ، وهكذا كان على انجلترا أن تختار لمصر وضعاً من ثلاثة أوضاع ، فهى إما أن تضمها إلى إمبراطوريتها ، أو تعلن حمايتها عليها ، أو تترك أمورها على ما هى عليه ، أما ضم مصر إلى الإمبراطورية فإنه لا شك سيثير الدول المحايدة ويدفعها إلى نقد السياسة الانجليزية ، أما إعلان الحماية فمن شأنه أن يعطى ممثل انجلترا وضعاً محدداً يفوق وضع ممثلى الدول جميعاً فى البلاد[١] . لهذا اختارت انجلترا إعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤[٢].

وإعلان الحماية من دولة على أخرى كان يصحبه عادة اتفاق بين الدولة، الاستعمارية والدولة المحمية ، بقصد تبرير وضع الدولة الاستعمارية من الناحية الشكلية أمام الرأى العام العالمى ، وإن كان مفهوماً أنها حين تعلن حمايتها إنما تفرض نفسها فرضاً بوسائل الضغط السياسى والعسكرى ، ولكن لا الحكومة المصرية ، ولا أى هيئة مصرية أخرى طالبت بالحماية التى أعلنتها انجلترا من طرف واحد مما جعلها غير مقبولة من المصريين جميعاً ، لولا ظروف الحرب التى لم تمكن أحداً من الإدلاء برأيه بصراحة ، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية وتحددت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال فى البلاد[٣] .

وبرغم أن فرض الحماية على مصر لا يزيد من فاعلية السيطرة البريطانية عليها ، فإن إعلان الحماية من ناحية تذل شعور المواطن المصرى ، ومن ناحية أخرى تثير القلق والغموض فى المستقبل[٤] ، بل أن كلمة « حماية » نفسها كلمة ذليلة لم يكن ليتقبلها الشعب المصرى بسهولة[٥] .

---

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق صفحة ٩٠ — ٩١ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى — ثورة ١٩١٩ — ص ١٨ .
(٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق صفحة ٩١ .
(٤) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل صفحة ٨٦ .
(٥) John Marlowe, op. cit., p. 216.

وبما أن الحماية — من الناحيـــة الدولية — عمل غير قانونى ، فإنه لم يكن مستطاعاً إحداث أى أثر على الامتيازات الأجنبية . وعلى الرغم من أن مقتضيات الأحكام العرفية لم يكن لها أى تأثير فى بادىء الأمر على الحياة اليومية فى مصر ، فإن إعلانها كان معناه أن الجيش البريطانى أصبحت له السلطة العليا فى التشريع والإدارة فى مصر وأستخدمت الأحكام العرفية استخداماً شاملا فيها[٢] .

وكان من الواضح أن المصريين لابد منتظرين نتيجة الحرب التى نشبت حتى يحددوا موقفهم من المحتل ويطالبوا بإلغاء هذا الإجراء الإستثنائى ، وبحقوقهم فى الحرية والاستقلال . وبقى وضع مصر شاذاً أثناء الحرب كما كان عليه منذ وقوع الاحتلال . فالحماية لم تلغ السيادة العثمانية ، ولا هى أثرت على الامتيازات الأجنبية[٢] ، ومع ذلك فإن انجلترا قد أفادت من إعلان الحماية ، فألغت وزارة الخارجيـــة المصرية وحولت ملحقاتها إلى المندوب السامى البريطانى .

وفى نهاية سنة ١٩١٤ ، وصلت إلى مصر أقسام من جيوش بريطانيا ومستعمراتها ، وفى ديسمبر من نفس السنة بدأت العمليات الحربية فى سيناء وقناة السويس لمواجهة الغزو التركى على القناة من جهة فلسطين . وعند بداية عام ١٩١٦ ، كان فى مصر نحو ١٣ فرقة من قوات الجيش البريطانى .

وعلى الرغم من التعهد البريطانى بإعفاء مصر من المشاركة فى المجهود الحربى فى هذه الحرب ، فإن بريطانيا أخلت بهذا التعهد بعد أيام قليلة من

---

(١) د. جاد طه الصراع الاستعمارى فى حوض النيل صفحة ٨٦ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق صفحة ٩٢ .

إعطائه بإرسالها الجيش المصرى، كى يساعد فى الدفاع عن قناة السويس[١] .

ثم ما لبثت السلطات الإنجليزية أن بدأت عملية قبض واسعة النطاق ، ونفت الكثيرين من الوطنيين إلى مالطة ، وكان من هؤلاء عدد كبير من رجال الحزب الوطنى ، واعتقلت وحددت إقامة الكثيرين ، وأخليت بعض المدارس والمستشفيات وأقيمت فيها المنشآت العسكرية ، واستخدمت القوات البريطانية المرافق العامـــة — كالسكك الحديدية لدرجة تعطيل النقل المدنى[٢] .

كما زادت مطالب الحرب من الأعباء التى فرضتها السلطة البريطانية على الشعب . فجندت العمال والفلاحين لمضاعفة العمل فى خط السكة الحديد بين الإسماعيلية والزقازيق ، كما زادت طلباتها من المؤن ودواب الحمل . وطلبت السلطات البريطانية من الحكومة المصرية أن تمدها بالجنود المتطوعين فكان مدير كل مديرية يطلب من مأمورى المراكز الذين تحت قيادته أن يمدوه بعدد كبير من المتطوعين لتزويد الجيش ، فيعهد المأمور إلى كل عمدة مهدداً إياه بالعقوبات الشديدة إذ لم يقـدم المطلوب منه[٣] . وأخذت السلطة العسكرية فى الاستيلاء على دواب الحمل ووسائل النقل ومواد العلف غصباً ، وأجبر المصريون على التبرع للصليب الأحمر ولأسر الجنود « الحلفاء » المنكوبين وغيرهم . وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال وجار العمد والموظفون على الأفراد العاديين ، كما فعلوا حين جمع المجندين والعمال والاستيلاء على الماشية والمواد الغذائية ؛ مما أدى إلى ازدياد الضغط على الفلاحين وتفشى السخط فى الريف[٤] .

---

(١) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل صفحة ٨٦ .

(٢) احمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق صفحة ٩٤ .

(٣) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل صفحة ٨٧ .

(٤) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق صفحة ٩٥ .

على أنه يلاحظ أن الأموال التى دفعها الجيش البريطانى نظير ذلك لم تكن مجزية ، بل كثيراً ما كانت تتأخر ، بل لم تكن تجد طريقها دائماً إلى أيدى أصحابها الحقيقيين[١] ، وعلى أية حال لم يكن قيمة ما يدفع يتكافأ مع فقدان الفلاح لماشيته التى كانت ضرورية تماماً لمعيشته .

أما سكان المدن فلم يكن ضغط الحرب عليهم بأقل منه على مواطنيهم القرويين ، حقيقة أن سنى الحرب قد أدت إلى انعزال مصر تقريباً عن أسواق التصدير ، مما أتاح للرأسمالية المحلية فرصة محددة للنمو حين قامت بالبلاد بعض الصناعات الصغيرة للوفاء بحاجات الجيوش والسوق المحلية . إلا أن الحرب أدت إلى الركود الشامل فى السوق التجارية بسبب وقف تصدير القطن وهبوط أسعاره هبوطاً شديداً وتحديد مساحة الأراضى المزروعة قطناً ، وتأليف لجنة انجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار مخفضة إلى انجلترا وحصر عمليات التصدير فى يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية . وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً متوالياً وبخاصة أسعار الحبوب والمنسوجات والوقود ، بينما لم تزد أجور العمال والموظفين اية زيادة تتناسب مع زيادة تكاليف الحياة[٢] .

وهكذا أصبحت مصر قاعدة للعمليات الحربية فى البحر المتوسط ، وخضعت لأوضار حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل .

وفى وسط هذه الظلمة الحالكة ، أخذ المصريون يتطلعون إلى نيل حريتهم بعد أن لمست طبقاتهم جميعاً مدى العنف الذى تعرضوا له أثناء الحرب نتيجة لربط البلاد بعجلة السياسة الاستعمارية .

---

(١) د. جاد طه — المصدر السابق صفحة ٨٧ .

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق صفحة ٩٥ .

وبمجرد أن أعلنت الهدنة بين الدول المتحاربة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، حتى أخذ الساسة المصريون يتشاورون فى مصير البلاد ، وكان كبار زعماء الحزب الوطنى منفيين أو معتقلين ، فتصدر الموقف المعتدلون ومعظمهم من أعضاء الجمعية التشريعية . ورأى هؤلاء أن يرسلوا وفداً مثل بقية الشعوب التى تأهبت لإرسال مندوبيها إلى مؤتمر الصلح ، خاصة وأن مصر لم تثر العراقيل فى وجه انجلترا أثناء الحرب ، بل عاونتها قدر طاقتها على إحراز النصر ، ومما قوى عزيمتهم صدور التصريح الانجليزى ـ الفرنسى الذى أذيع فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ فيما يتعلق بسوريا والعراق ، وقد جاء فيه « إن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريراً تاماً وأن تنشىء لها حكومات وطنية تستمد سلطاتها من القوانين التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم »[١] . وكانت مسألة إرسال هذا الوفد هى النقطة التى اندلعت منها الثورة .

أسباب ثورة ١٩١٩ :

قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وصحبه ، ولكن أسبابها الحقيقية ترجع إلى عدة سنوات مضت ، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة ، فقد اعتقل للمرة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وكانت منزلته عند الشعب قد عظمت وعلت ، ومع ذلك لم تقم فى البلاد ثورة للإفراج عنه ، فاعتقاله فى المرة الأولى لم يكن السبب الوحيد لثورة سنة١٩١٩ ، وإنما كان بمثابة الشرارة التى أشعلت النار فى بركان الثورة .

ولم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة دينية ولا ثورة اجتماعية ، بل كانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن

---

(١) المصدر السابق صفحة ٩٩ — ١٠٠ .

هنا كانت أسبابها العامة أيضاً سياسية ، على أن لها إلى جانب ذلك أسباباً أخرى اقتصادية واجتماعية . كان لها دخل فى التمهيد لها ، وفى ظهورها وتطورها .

الأسباب السياسية :

ترجع الثورة إلى تذمر الشعب من حالته السياسية وتطلعه إلى مايصبو إليه من حرية واستقلال . وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعوداً وعهوداً بالجلاء عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود ... شهد الاحتلال على تعاقب الأعوام يوطد أقدامه ، ويتغلغل فى شئون الحكومة كبيرها وصغيرها ، شهد إلغاء الجيش المصرى والبحرية وتجريد البلاد من كل قوة حربية ، شهد مصرع الحكومة الأهلية ، وإهدار الاستقلال ، شهد إلغاء مجلس النواب وإبطال النظام الدستورى الذى نالته من قبل .

تعاقبت هذه الأحداث على البلاد ... وبينما كانت الأمة ترتقب أن تنجز انجلترا وعودها وعهودها فى الجلاء ، إذا بالاحتلال يتفاقم ويزداد رسوخاً بإعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ فصار احتلالا مقروناً بحماية . وبعد أن قاست مصر من ويلات حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل ، جحدت الحكومة البريطانية المعاونات المصرية لها فى هذه الحرب ، فوقفت من الأهداف الوطنية — بعد انتهاء الحرب — موقف التحدى والخصومة ، وتحقق الشعب ما تضمره له ، إذ صمت آذانها عن الاستماع إلى مطالبه ، ورفضت الترخيص ، لممثليه بالسفر إلى الخارج لرفع صوت مصر إلى مؤتمر الصلح ، ولم تكتف بالرفض ، بل حتمت أن يقدم الشعب مقترحاته فى شأن نظام الحكم إلى المعتمد البريطانى فى مصر ، على أن لا تخرج عن حدود الحماية ، فى حين توالت الأنباء بالترخيص لوفود الهند والحجاز وسورية ، وأرمينيا وغيرها بالسفر إلى المؤتمر ، وتمثيل بعض هذه البلاد رسمياً

فى ساحته ، وتمكينها جميعاً من الدفاع عن حقوقها وإعلان مطالبها أمامه ، ولقد ظهر من هذه المقارنة مبلغ ما بيتته انجلترا لمصر من أسوأ النيات ، فلما يئس الشعب من الطرق السلمية فى الوصول إلى أهدافه لجأ إلى الثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال . . . فثورة سنة ١٩١٩ هى إذن ثورة على الاحتلال والحماية ووثبة على نظام الحكم الذى تفرع عنهما ، وعلى النيات العدائية التى كانت تبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر .

وقد أحدثت المبادىء التى أعلنها الدكتور ويلسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عند دخول أمريكا الحرب تأثيراً كبيراً فى النفوس قاطبة. وقد أعلن الرئيس الأمريكى هذه المبادىء فى خطبه العديدة ، فاستمع الناس إلى قواعد ومعان جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل العالمى ، إذ نادى بحرية الشعوب كبيرها وصغيرها ، والاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها . كما أعلن فى المبدأ الأخير من مبادئه الأربعة عشر التى نادى بها وجوب إنشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسى وسلامة أراضى جميع البلاد صغيرها وكبيرها على السواء .

وقد كانت هذه المبادىء بمثابة دستور أو ميثاق عالمى يحق كل أمة أن تتمسك به ، وقد استثارت هذه المبادىء روح الاستقلال والحرية فى الشعوب ، بالرغم من إخلاف ويلسون لوعوده وعهوده ، وكانت الأمة المصرية بذكائها وبصيرتها أسبق الأمم الصغيرة إلى تمسكها بحقها فى تقرير مصيرها ، وزادها تمسكا به أن الحلفاء ومنهم بريطانيا وافقوا على مبادىء ويلسون ، فاستقر فى الأذهان أنها بوقوفها ضد الاحتلال والحماية لابد واصلة إلى تقرير مصيرها ، وهو الحق المعترف به من الجميع[١] .

الأسباب الاقتصادية :

إن ثورة سنة ١٩١٩ كانت من الوجهة الاقتصادية هى رد فعل ضد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ — الطبعة الثالثة ص ٤٠ — ٤٤ .

النظم المالية التى عانتها البلاد قبل الحرب وأثنائها . فقبل الحرب أخذت الأمة تشعر على مر السنين بأن المصالح والمرافق الأجنبية نمت وازدهرت وطغت على الاقتصاد القوى فى ظل الاحتلال وتحت كنفه ورعايته ، وأن النفوذ الأجنبى فى البنوك والشركات والمصانع والبيوت الأجنبية عامة قد تغلغل فى حياة البلاد الاقتصادية مما أفضى إلى استعباد الشعب مالياً واقتصادياً إلى جانب ما عناه من الاستعباد السياسى[1] .

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى . فزادت الناس تذمراً من هذه السياسة وأول ماظهر من هذا التذمر الشكوى العامة من موقف الحكومة حيال هبوط أسعار القطن هبوطاً جسيماً فى موسم سنة ١٩١٤ على أثر نشوب الحرب . فلقد نزل سعر القطن تدريجياً إلى حوالى عشرة ريالات ، وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات فعم الكساد واشتد الضيق بالمزارعين من ملاك وفلاحين[2] .

ثم أخذت أسعار القطن فى السنين التالية تصعد تدريجياً ، حتى وصل سعر القنطار إلى ٣٩ ريالا ، وهكذا اندفع الزراع إلى زراعة القطن ، ومن ثم قل إنتاج الحاصلات الغذائية ، هذا بالإضافة إلى أن قوات الاحتلال كانت تستولى على غالبية هذه الحاصلات وأصبح من العسير على الفقراء من أهل المدن الحصول على حاجاتهم الضرورية[3] . واشتدت وطأة الغلاء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وهم السواد الأعظم من الشعب ؛ ففاضت نفوسهم سخطاً وحنقاً ؛ وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩ : « .. إن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ، ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود ،

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٢٠٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٤ .

(٣) John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, p. 224.

فثقلت وطأتها على الفقراء ، ولا سيما أن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى يقتضيها غلاء المعيشة ، فى حين أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فإن عائلة مكونة من أربع أنفس ، رجل وزوجته وطفلين ، لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت إلا بثمن يفوق بكثير متوسط الأجر وقتئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب فى أواخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين » .

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول سنة ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيق ،كما أصيبت مصر بخسارة اقتصادية فادحة فى موسم سنة ١٩١٨ ، إذ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام . وأصدرت الحكومة المصرية بلاغاً فى ١٣ مارس سنة ١٩١٨ عن هذا الاحتكار سوغته بقولها : « نظراً إلى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصرى ولا سيما قلة بواخر النقل . . . أيضاً مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سداً لحاجتهم الضرورية . رأت حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك أن تتخذ التدابير اللازمة لإحراز محصول القطن ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٧ » .

ويدخل فى سياق الأسباب الاقتصادية للثورة ، مصادرة السلطة العسكرية لأرزاق الناس وحاصلاتهم ومواشيهم ، مما سبق الكلام عنه فى موضعه ، ثم تخفيض مساحة الأراضى المنزرعة قطناً طيلة أيام الحرب توفيراً لمئونة الجيوش البريطانية وحلفائها ، وجملة القول أن الأسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير فى قيام ثورة سنة ١٩١٩[1] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ جـ ١ ص ٥٧ — ٥٨ .

الأسباب الاجتماعية :

لا شك أن المجتمع المصرى سنة ١٩١٩ ، كان — رغم الاحتلال — أكثر تطوراً عنه فى السنوات السابقة ، فإن النهضة الأدبية والعلمية والصحفية والنهضة النسوية ، كل ذلك جعل المجتمع أكثر تطلعاً إلى المثل العليا وأشد تبرماً بالنظم الاستعمارية . وتجدر الإشارة إلى ما كان للأدب والصحافة من فضل كبير فى بث الروح الوطنية فى نفوس الشعب ، فإن الأدباء عامة ، والشعراء بوجه خاص ، ناصروا الحركة الوطنية وغذوها بقصائدهم ومقالاتهم ، وسجلوا حوادثها البارزة ، وعبروا أصدق تعبير عن آمال هذا الشعب وآلامه . ومن هنا صار المجتمع أكثر استعداداً لقبول الدعوة إلى الثورة ، فإن دعوة مصطفى كامل ومحمد فريد لاقت صدى لها فى بيئات محدودة ، فقد استجاب لها بعض الشباب المتحمس وفريق من المثقفين والأعيان ، ولكن غالبية الشعب ظلت بمنأى عن الحركة الوطنية . أما فى سنة ١٩١٩ ، فقد انضمت إلى الحركة الوطنية طبقات كانت من قبل بمعزل عنها كالموظفين والفلاحين ، وهذا لا شك راجع إلى التقدم الاجتماعى .

حقاً قد يكون الباعث المباشر لانضمام الموظفين إلى ثورة ١٩١٩ استياءهم من احتكار الانجليز للمناصب الحكومية الكبرى ، ولكن هذا لا يحول دون اعتبار هذه البواعث الشخصية من العوامل التى أذكت الروح الوطنية فى نفوس المصريين.

حقاً إن أعيان البلاد كانوا — إلا النادر — لا يميلون من قبل إلى معارضة الحكومة بل كان همهم توطيد علاقتهم بالحكومة والحكام ، ثم جرفهم التيار ، فانضموا إلى الحركة فى سنة ١٩١٩ ، ومهما قيل من أن انضمامهم إليها لم يخل من قصد الانتفاع الشخصى ورعاية مصالحهم عن طريق مسايرة التطور السياسى الجديد ، فإن انضمامهم إلى الحركة كان على أى حال مظهراً من مظاهر التقدم الاجتماعى للأمة .

أما عن الفلاحين ، فلم يكن أحد يتوقع أن الفلاح البعيد بفطرته عن غمار السياسة يندمج فى الثورة إلى درجة خلع قضبان السكك الحديدية وقطع المواصلات وبذل الروح فداء للوطن .

وبلغ النضج السياسى والاجتماعى خلال الثورة حـــداً جعل المتظاهرين يحرصون على رعاية مصالح الأجانب حتى لا يستهدفوا لعدواتهم فكانوا يدعون دائماً إلى عدم التعرض لهم بسوء . ومن مظاهر التقدم الاجتماعى مساهمة النساء فى هذه الثورة ، واشتراكهن بأقلامهن فى إذكاء الروح الوطنية ، وحثهن الرجال على التضحية ، وتأليفهن المظاهرات والجمعيات للتعبير عن شعورهن والمساهمة فى النهضة الوطنية .

وصفوة القول أن التقدم الاجتماعى كان له أثره فى اندلاع ثورة سنة ١٩١٩[(١)] .

أحداث الثورة :

لقد خرجت انجلترا منتصرة من الحرب العظمى ، وتزعمت العالم الاستعمارى ولم يكن من المتوقع أن يحقق المتطرفون الكثير من المطالب المصرية عن طريق العنف ، فكان من دواعى الحكمة أن يتقدم الصفوف المعتدلون ، وبخاصة من كان منهم على صلة طيبة بالسلطات الانجليزية قبل الحرب ، ومن هنا كان انفرد سعد زغلول بالزعامة فى أوائل الحركة وتمكنه من جعل الوفد المصرى هو الجبهة الوحيدة التى تبنت القضية الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى ، وتسليم الجميع لسعد بالزعامة لم يكن أمراً عارضاً ، بل هو نتيجة لاعتبارات كثيرة تتصل بحياة سعد اتصالها بقوة شخصية وسابق مراسه بالأمور السياسية .

نشأ سعد نشأة مصرية صميمة فى البيئة الريفية الوطنية ، واختلف إلى

(١) عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٦٤ — ٨٥ .

الأزهر أيام الأفغانى ومحمد عبده ، واشترك فى الثورة العرابية وعمل أثناءها محرراً للوقائع المصرية مع محمد عبده ، وقد تقلد منصب وزير المعارف منذ عام ١٩٠٦ ، وفى عام ١٩١٠ تولى وزارة الحقانية (العدل). إلا أن معارضته الصريحة الواضحة للسياسة الإنجليزية لم تبدأ إلا بعد انتخابه وكيلا للجمعية التشريعية بعد انتخابه عن دائرتين من دوائر القاهرة لعضوية الجمعية فى عام ١٩١٣[١] .

وعندما أعلنت الهدنة بين الدول المتحاربة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، قدم سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى عضوا الجمعية التشريعية بوساطة وموافقة رشدى رئيس الوزارة حينذاك ، قدم هؤلاء طلباً لمقابلة المندوب السامى البريطانى فى يوم ١٣ نوفمبر[٢]، وذلك للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الانجليزية .

وفى ١٣ نوفمبر جرت المقابلة الشهيرة[٣] ، بين سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى من جانب والسير ريجنالد وينجت المندوب السامى البريطانى من جانب آخر ، وقد طلب المندوبون المصريون — بصفتهم نواب الأمة — اعتراف انجلترا باستقلال مصر ، ولم يشأ ونجت أن يلزم نفسه بشىء ولهذا لم يصدر عنه سوى التأييد لسياسة بلاده الاستعمارية والتهوين من أمر المصريين والقول إنهم غير جديرين بالاستقلال ، ثم أبدى لرئيس الوزراء حسين رشدى عدم اقتناعه بصفة الوكالة التى خلعها سعد زغلول وزميلاه على أنفسهم رغم كونهم جميعاً أعضاء فى الجمعية التشريعية التى لم تزل قائمة قانوناً .

---

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — تاريخ مصر السياسى ص ١٠٥ — ١٠٦ .
(٢) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ٨٧ — ٨٨ .
(٣) نص الحديث — عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ ص ٦٦ — ٦٩ .

لهذا طلب «الوفد» بعد المقابلة توكيلا من الأمة لمتابعة السعى للاستقلال بالطرق السلمية ، وكان المقصود فى أول الأمر أن يوقع هـذا التوكيل أعضاء الجمعية التشريعية ، ولـكن لما كان الشعب كله مهتما بالقضية الوطنية فقد أرسلت نسخ التوكيل[١] إلى شتى أرجاء البلاد ليوقعها المواطنون جميعاً . وساعد حسين رشدى على توقيع نسخ التوكيل حين أصدر التعليمات إلى مديرى المديريات بعدم التعرض لها ، دون أن ينحنى أمام محاولة السلطات الانجليزية إحباط الحركة بعد أن تبينت أنها توشك أن تكون أساساً لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام . لهذا كان موقف حسين رشدى من العوامل التى ساعدت على التفاف الشعب حول « الوفد » .

وكان رشدى قد اعتزم أن يسافر إلى لندن مع زميله عدلى يكن ليطرح المسألة المصرية على بساط البحث فى العاصمة الإنجليزية ، وكان رشدى على تفاهم تام مع الوفد حول الخطة السياسية الواجب اتباعها فى ذلك الظرف ، وهى تقضى بتوجه ممثلى الحـكومة المصرية القائمة إلى لندن ، وتوجه أعضاء الوفد إلى حيث شاءوا[٢].

وعندما طلب سعد من القيادة العسكرية الانجليزية فى مصر الترخيص له بالسفر إلى لندن مع وفده — فقد كان السفر إلى الخارج لايسمح إلا بإذن من السلطة العسكرية — كى يناقش مع الحـكومة البريطانية المطالب المصرية . ماطلت السلطات البريطانية فى قبول مطالب زعماء الوفد ، وأشارت عليه بتقديم مقترحاته إلى المندوب السامى البريطانى .

فاقترح رشدى رئيس الوزراء أن يسافر هو وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحـكومة البريطانية حول مستقبل مصر السياسى ... فرفضت هذه الدعوة

---

(١) نص التوكيل — عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ ص ٧٣ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — تاريخ مصر السياسى ص ١٠٧ — ١١٠ .

بدورها ، فقضى ذلك على البقية الباقية من صبر رشدى الذى قدم استقالته للسلطات وتبعه عدلى يكن .

وعندما ووجه المندوب السامى باستقالة رشدى وعدلى ، قام بالاتصال بالحكومة البريطانية وحصل على موافقتها على ذهاب رشدى إلى لندن ، وقد تحقق رشدى من أن أية امتيازات يستطيع الحصول عليها من لندن ستجعل الفرصة ضعيفة لتهدئة عاطفة الوطنيين مالم يشترك سعد فى مباحثاته مع الحكومة البريطانية[1] . ولذلك أوصى المندوب السامى بوجوب السماح لسعد فى مرافقة رشدى إلى لندن ، وأن الحكومة البريطانية تحسن صنعاً فى هذه المناسبة فتستمع إلى نصيحته ، فلم يجب المندوب السامى إلى طلبه ، وعلى ذلك قدم رشدى — الذى كان قد سحب استقالته السابقة مع عدلى — استقالته مرة أخرى مع حكومته فى أول مارس سنة ١٩١٩ .

وكان قبول استقالة رشدى إيذاناً بازدياد التوتر السياسى فى البلاد ، فقد شارك رشدى الشعب شعوره وآزر الوفد فى موقفه ، وقد أدى قبول استقالته إلى تفشى الاعتقاد بأن مصر مقبلة على وزارة جديدة قد تقبل الحماية البريطانية[2].

وقام الوفد فى تلك الأثناء بإرسال احتجاجات إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر وأشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر ومبلغ الظلم الذى يصيبها من المطامع الاستعمارية . وهكذا رأت السلطة البريطانية فى هذه الاحتجاجات المتوالية تشهيراً بها وبتصرفاتها ، وفى يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه وأنذرهم بالويلات إن هم استمروا فى تقديم هذه الاحتجاجات

---

(١) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ص ٨٨ — ٨٩ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ١١١ .

إلى معتمدى الدول . إلا أن سعداً لم يتراجع ، بل أرسل فى اليوم نفسه برقية احتجاج على هذه المعاملة الجائرة إلى رئيس الوزارة البريطانية[١] .

وهكذا رأت السلطة البريطانية إصراراً من الوفد على موقفه ، فنفذت فى يوم ٨ مارس ما هددت به ، وألقت القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه هم محمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل ، وساقتهم إلى ثكنات قصر النيل ثم جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة منفى لهم ومعتقلا[٢] .

وكانت عملية الاعتقالات هذه هى السبب المباشر فى اندلاع الثورة ، ففى اليوم التالى مباشرة لعملية الاعتقالات ، ترك الطلبة مدارسهم وتظاهروا فى الشوارع ، وفى ١٢ مارس أصبحت منطقة الدلتا كلها فى حالة ثورة شاملة فاقتلعت القضبان الحديدية وقطعت أسلاك التليفون ، وأشعلت النيران فى المبانى ، واضطرت القوات البريطانية إلى إطلاق الرصاص على المواطنين فى طنطا . وفى ١٥ مارس انتقلت الاضطرابات إلى الصعيد . وفى ١٨ مارس قتل ثمانية من الجنود البريطانيين فى قطار كان متوقفاً فى محطة ديروط[٣].

وهكذا عمت الثورة أرجاء البلاد جميعاً دون أن تكون هناك لجنة منظمة لها أو جماعة توجهها وتشرف عليها بل أنها شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار ، واشتركت فيها طوائف المصريين وطبقاتهم جميعاً ، فاشترك فيها الموظفون والطلبة والمحامون والفلاحون والعمال والتجار والوزراء والأعيان ، بل أن نساء المدن اشتركن فى المظاهرات وقدمن الاحتجاجات ، مما لم يسبق له مثيل فى بلد إسلامى آخر .

ونتيجة لأحداث الثورة ، أصدر القائد البريطانى العام إنذاراً يتوعد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ ص ١١٢ — ١١٤ .

(٢) د. جاد طه — المصدر السابق ص ٨٩ .

(٣) John Marlowe, op. cit., p. 235.

فيه كل من يتلف أو يشرع فى إتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية بالإعدام رمياً بالرصاص ، وأعلن أن كل حادث جديد من حوادث التدمير لمحطات السكك الحديدية سوف يعاقب عليه بإحراق القرية التى هى أقرب من غيرها إلى مكان التدمير(١) .

وأخذت الداوريات البريطانية المسلحة تجوب البلاد ، كما استخدمت الطائرات الحربية فى قصف الشعب الأعزل ، ورغم ذلك ، ففى فترة قصيرة ثبتت الثورة أقدامها فى كل نواحى القطر . وأخذت تزداد عنفاً يوماً بعد يوم . . . فقد امتدت حوادث الصدام من أبريل إلى أغسطس ، وتجددت من أكتوبر حتى ديسمبر ، وبلغت خسائر المصريين نحو ٣٠٠٠ قتيل و١٦٠٠ جريح ، كما حكم على ٣٧٠٠ بأحكام مختلفة(٢).

وفى تلك الأثناء انزعج المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية للأخبار القادمة من مصر ، فعين الجنرال السير إدموند اللنبى مندوباً سامياً خاصاً بدلا من السير ريجنالد وينجت ، فوصل إلى مصر فى ٢٥ مارس مع لجنة للسيطرة على جميع الشئون الحربية والمدنية ، ولاتخاذ جميع التدابير التى يعتبرها ضرورية ومناسبة لإقرار القانون والنظام والإشراف على جميع الشؤون التى تتطلبها ضرورة إبقاء الحماية البريطانية فى مصر(٣).

وفى ٧ أبريل أعلن المندوب السامى الجديد فى تصريح له أن سعد زغلول وزملاءه سوف يفرج عنهم من معتقلهم فى مالطه ، وسوف يسمح لهم أيضاً بالتقدم بمطالبهم أمام أية جهة يريدونها(٤) .

وهكذا سافر وفد مصر برياسة سعد زغلول إلى باريس لمحاولة التأثير

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ١١١ — ١١٢ .

(٢) د. جاد طه — المصدر السابق ٩٠ .

(٣) John Marlowe, op. cit., p. 235.

(٤) د. جاد طه — المصدر السابق ص ٩٠ .

على الدول الأعضاء فى مؤتمر الصلح ، إلا أن الوفد فوجىء بمجرد وصوله إلى باريس باعتراف الولايات المتحدة وألمانيا بالحماية البريطانية على مصر . ولذلك وجد زعماء الوفد لدى وصولهم إلى باريس جميع الأبواب موصدة فى وجوههم خاصة بعد أن اعترف الرئيس الأمريكى ويلسون — الذى كان قد أعلن مبادئه الأربعة عشرة وضمنها حق تقرير المصير — بالحماية البريطانية على مصر[1]. ولذلك اقتصرت مهمة الوفد عند حد الدعاية لقضية مصر فى محيط كان كل من فيه مشغولا بمشاكله الخاصة ، وقد ذكر سعد زغلول فى برقية له إلى عبد الرحمن فهمى — رئيس اللجنة التى كانت قد تألفت فى القاهرة لجمع التبرعات لتغطية نفقات الوفد فى باريس ، ولجمع معلومات عن الموقف فى مصر وإرسالها إلى الوفد ليستخدمها فى الدعاية للقضية المصرية — يقول فيها « منذ وصولنا إلى باريس وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوهنا — كل الجهود والمساعى لم تؤد إلى نتيجة » .

وكان على الوفد أن يطرق الأبواب الأخرى غير الموصدة ، كالمجالس والهيئات العامة والجرائد والرأى العام ، كما ظل الوفد يعلق الآمال على موقف برلمانات دول الحلفاء لاسيما الكونجرس الأمريكى بسبب موقفه المعارض بصفة عامة لمعاهدة فرساى ، ولكن كان من المؤكد أن الأمل فى الموقف الدولى قد انقطع تماماً ، وأن المسألة المصرية ينبغى أن تحل فى أرض مصر وحدها .

ولم يكن يقلق الانجليز وجود الوفد فى باريس نتيجة للأسباب السابقة . وخاصة بعد أن ضمنوا اعتراف معظم الدول بحمايتهم على مصر ، وإنما كان مصدر قلقهم الوحدة الوطنية وكيفية ضرب هذه الوحدة وتشتيتها .

ولما قلت مظاهر العنف التى اتسمت بها الثورة فور قيامها ، رأت انجلترا

---

(١) John Marlowe, op. cit., pp. 236-237.

أن الوقت قد حان لتحقيق الشطر الثانى من التعليمات التى كلف اللنبى تنفيذها أى « استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع » ولكى يتسنى لها ذلك قررت أن تحقق أسباب سخط المصريين ، فرأت إرسال بعثة يرأسها اللورد ألفرد ملنر وزير المستعمرات للتحقيق فى أسباب الاضطرابات التى نشبت ، وأن تقدم تقريراً عن حالة مصر وعن شكل القانون النظامى الذى يعد — تحت الحماية — خير دستور « لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعاً دائم التقدم والرقى ، ولحماية مصالح الأجانب » .

وفى ١٤ نوفمبر ، نشرت دار الحماية بلاغاً رسمياً أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر ، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية ، فرد الحزب الوطنى على ذلك بمبدئه المشهور « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام .

وعلى أثر صدور بلاغ دار الحماية ، قامت المظاهرات فى القاهرة ، وما لبثت أن عمت أحياء المدينة هاتفة بالاستقلال وبسقوط لجنة ملنر ، وما لبثت المظاهرات أن عمت أرجاء القطر من جديد متسمة بطابع العنف الذى اتسمت به الثورة منذ بدايتها ، مما أدى إلى ازدياد عدد الضحايا[1].

ووصلت لجنة ملنر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى بور سعيد ، ثم انتقلت بقطار خاص إلى القاهرة يتقدمه قطار كشاف لحراسته ، كما تحرسه أيضاً خمس طائرات حربية . . وكان إجماع الشعب بكل طوائفه وطبقاته رائعاً فى مقاطعة هذه اللجنة . ولم تجد محاولاتها فتيلا للتحدث إلى المصريين أو الاتصال بهم أو حتى بقادة الرأى من الرسميين الذين وجدوا لأنفسهم مخرجاً من الاتصال باللجنة بحجة أن سبيل الاتصال الوحيد بالمصريين هو عن طريق وفد مصر برياسة سعد زغلول والمقيم فى باريس ، ومن المستحيل أن يكون هناك اتصال ما بأية هيئة أخرى عداه . ونتيجة لهذه المقاطعة

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ١١٧ — ١١٨ .

أجرت اللجنة إلى انجلترا فى مارس سنة ١٩٢٠[١] ، وهكذا عاد ملنر إلى انجلترا وهو يؤمن بأن لا سبيل للتفاهم وبحث المسألة المصرية إلا مع الوفد المصرى ، وإن لم يشأ أن يدلى برأيه علناً وهو فى مصر حتى لا ينقص من هيبة أو كبرياء الأمبراطورية فى النزول على رغبة المصريين[٢] .

وفى محاولة ضرب الوحدة الوطنية ، عمد اللورد اللنبى إلى تكليف أحد المسيحيين المصريين بتأليف الوزارة فى تلك اللحظات التى أجمعت الأمة رأيها فيها على مقاطعة لجنة ملنر ، وقصد الإنجليز من ذلك ضرب الحركة فى أقوى مراكزها ألا وهى وحدة الأمة ، تلك الوحدة التى كانت من أروع مظاهر ثورة سنة ١٩١٩،ورد المصريون على ذلك بأن عينوا أحد المسيحيين رئيساً بالنيابة للجنة التى كانت تتولى تنظيم الحركة الوطنية . وفى رسالة من عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ جاء فيها : « لقد أراد الانجليز بإسناد مركز الرئاسة إلى يوسف وهبه باشا معللين النفس أن يكون هذا سبباً من أسباب فتور العلائق بين عنصرى الأمة الأصليين ، ولذلك أجمعنا رأينا على اختيار قبطى تسند إليه مركز الوكيل ليترأس اللجنة رادين بذلك كيد المتسلطين إلى نحرهم ولنثبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا، وأن مبادئنا وطلباتنا القومية لا يمكن أن يقف أمامها أى عائق » كما أسرع قادة الحركة الوطنية باتخاذ الكنيسة المرقسية مركزاً من مراكز الثورة .

وفشلت مناورات الانجليز فى وضع يوسف وهبه فى الوزارة فى تحقيق آمالهم ، كما فشلت مناوراتهم أيضاً فى تأليف حزب جديد مهمته مقابلة لجنة ملنر يتألف من بعض الإقطاعيين المرتبطين بهم والمعادين للحركة الوطنية .

وما أن وصل ملنر إلى بلاده حتى اتصل بالوفد المصرى فى باريس

---

(١) د. جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل ص ٩٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — ثورة سنة ١٩١٩ ج٢ ص ٩٦ .

وأبلغه رغبته فى مفاوضته دون قيد أو شرط . وكان سعد زغلول هو الشخص الوحيد فى مصر الذى يستطيع الاتصال باللجنة دون أن يعتبر خائناً[١].

وإذا كانت لجنة ملنر قد فشلت فى القاهرة ، فإن فشل الوفد المصرى فى باريس اضطره إلى قبول مفاوضتها بعد عودتها إلى لندن[٢].

قام الوفد إذاً بتلبية دعوة ملنر لإجراء المفاوضات ، وخلال مجرى المفاوضات أعلن سعد أنه غير قادر على الموافقة على أية مقترحات دون استشارة الرأى العام فى مصر ، وبناء على ذلك وضعت مذكرة تحتوى على رؤوس الموضوعات التى ستكون بريطانيا مستعدة للمفاوضة على أساسها من أجل عقد معاهدة . وعندئذ غادر لندن أربعة من أعضاء الوفد إلى مصر ومعهم المذكرة لعرضها على الرأى العام الوطنى[٣]. وكان من المتفق عليه أن تنص المعاهدة المرجوة على النقاط الآتية :

١ — حق مصر فى أن يكون لها تمثيل سياسى فى البلاد الأجنبية .

٢ — حق انجلترا فى أن تبقى قوات على الأراضى المصرية .

٣ — موافقة انجلترا على اختيار مستشار مالى .

٤ — موافقة انجلترا على اختيار مستشار قضائى .

٥ — حق انجلترا فى التدخل لحماية الأجانب من تطبيق القوانين التى كانت الامتيازات الأجنبية تحتم موافقة الأجانب عليها .

٦ — أن يكون لممثل انجلترا مركز خاص فى البلاد .

---

(١) د . جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل صفحة ٩٢.

(٢) John Marlowe, op. cit., p. 241.

(٣) د. جاد طه — المصدر السابق صفحة ٩٢ — ٩٣ .

٧ — موافقة انجلترا على إنهاء خدمات الموظفين الإنجليز والأجانب خلال عامين من تطبيق المعاهدة[1].

أرسل سعد مشروع الاتفاق إلى الأمة كما ذكرنا ، كما أرسل بياناً ذكر فيه أنه مع اعتقاده أن المشروع غير واف بالمطالب المصرية ، إلا أنه « يشتمل على مزايا لا يستهان بها » وأن زملاءه فى المفاوضة لم يشاءوا رفضه على اعتبار أن الظروف الدولية قد تغيرت ، وأن مصر لم يعد لها سند ، وأن انجلترا قد انفردت بالقوة . وحين عرض المشروع على الهيئات أصر الحزب الوطنى على رفضه رفضاً تاماً ، ولكن الاتجاه العام كان أميل إلى قبوله بعد تعديله على أساس « تحفظات » تحد من تدخل انجلترا فى شئون مصر بعد عقد المعاهدة ، ويلغى كل ما تشتمل عليه من تقييد استقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية إلى ذلك .

ورفضت لجنة ملنر هذه التعديلات على اعتبار أنها فتح لباب المفاوضات من جديد وتمسك الوفد بعدم الدخول فى المفاوضات إلا على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة ، لأن المفاوضين المصريين شاءوا ألا ينتحروا على حد تعبير سعد نفسه ، وتوقفت المفاوضات عند هذا الحـــد . وعاد أعضاء الوفد إلى باريس حيث لم تلبث أن نشبت بينهم الخلافات التى تطورت إلى مالا تحمد عقباه وتركت انطباعاتها السيئة على الحياة السياسية المصرية .

على أن الحكومة الإنجليزية لم تشأ أن تتوقف المفاوضات عند الحد الذى انتهت إليه ومن ثم طلبت من المندوب السامى فى مصر فى يناير سنة ١٩٢١ أن يبذل جهده لإرسال وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة حول شروط المعاهدة ، فأجاب اللورد اللنبى أنه من الصعب تكوين وفد دون تصريح خاص عن نوايا الحكومة البريطانية من أن الحماية يجب أن تحل محلها معاهدة تحالف . وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ أبلغت الحكومة البريطانية السلطان

(١) John Marlowe, op. cit., pp. 242-243.

فؤاد برغبتها فى تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الانجليزية ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافيه للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى . وفى منتصف مارس عرضت الوزارة على عدلى فقبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وبتشكيل وزارة عدلى بدأ الانقسام فى صفوف المصريين ، وهكذا ابتعدت الحركة القومية عن أهدافها ، ودخلت المسألة المصرية فى غمار المنازعات والخصومات الشخصية . وثار الخلاف بين سعد وعدلى على رياسة وفد المفاوضات ، وظلت معركة المهاترة محتدمة بين الوزارة وسعد قرابة شهرين ، انقسمت الأمة أثناءهما إلى سعديين وعدليين ، ولما كان سعد أقرب إلى قلوب الجماهير ، بينما عدلى وزملاؤه تفصل بينهم وبين الشعب حواجز عدة فقد كسب سعد الجولة وهوت إليه قلوب عامة المصريين وأوساطهم ، ولكن يعاب عليه إسرافه فى الخصومة ، ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ الساسة المصريين لجيل كامل ، فبإمكاننا أن نحمله مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من إسفاف كانت له آثاره الوخيمة على الحركة الوطنية .

وأخطأ عدلى هو الآخر فى السفر مع وفد مفاوضته إلى لندن فى هذا الجو المشحون بالخلاف ، وتمادى سعد فى خصومته ، فأرسل مكرم عبيد وحامد محمود إلى انجلترا لنشر الدعاية فى الصحف الانجليزية ضد المفاوضين المصريين ، وتزويد أعضاء البرلمان الإنجليزى بمعلومات تحرج مركز عدلى بقصد إثارتها فى المناقشات البرلمانية . ثم لم يلبث سعد أن دعا أعضاء البرلمان الانجليزى من العمال للحضور إلى مصر والنزول فى ضيافته حتى يتأكدوا من التفاف الشعب حوله[1] .

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ١٢٤ — ١٣١ .

وكان لا بد من فشل مفاوضات عدلى — كيرزون فى هذا الظرف، فقد استغل الانجليز الخلاف الناشب بين سعد وعدلى واشتطوا فى شروطهم. وكان من الطبيعى أن تنقسم الأمة إلى سعديين وعدليين ، ولم يتردد سعد فى أن يصف عدلى وزملاءه من أعضاء التفاوض بأنهم « برادع الانجليز » وترددت الهتافات بأن الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى .

وقد استقال عدلى بعد رجوعه من لندن ، وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ اعتقل سعد زغلول وبعض صحبه ونفوا إلى عدن ومنها إلى سيشل . وبقيت البلاد بدون وزارة قرابة شهرين حتى وافق عبد الخالق ثروت على قبول الوزارة بشرط أن تعترف بريطانيا بمصر كدولة مستقلة(١) وإنشاء برلمان، وأن يستبدل بالموظفين الأجانب موظفون مصريون ورفع الأحكام العرفية والدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان لحل مسألة السودان .

أصبح الطريق مفتوحاً حينذاك أمام الحكومة البريطانية لإعلان إنهاء الحماية والتمهيد للحكم الدستورى طبقاً للتعهدات المعطاة لعبد الخالق ثروت .

وبعد نفى سعد زغلول ، كانت أمام المندوب السامى مشكلة كبرى تقوم على إقناع الحكومة البريطانية بتقبل جميع النتائج السابقة ، وبعد تبادل البرقيات — التى فى إحداها عرض اللنبى استقالته — غادر المندوب السامى مصر إلى انجلترا لتوضيح الموقف شخصياً لحكومته . وفى آخر فبراير عاد اللنبى إلى مصر بعد أن استخلص من الحكومة البريطانية تصريحاً وضع نهاية رسمية للحماية وجعل من مصر دولة مستقلة ، وجاء فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : « حيث أن حكومة جلالة الملك وطبقاً لنواياها التى أعلنتها ترغب فوراً فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة — ذات سيادة وحيث أن للعلاقات

---

(١) John Marlowe, op. cit., p. 246.

بين حكومة جلالة الملك ومصر أهمية عظمى للامبراطورية لذلك تعلن المبادىء الآتية :

١ – انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وتعلن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — إنهاء الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — وإلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فى الأمور الآتى بيانها بالمفاوضات الودية بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بتولى هذه الأمور بصورة مطلقة :

(ا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر ضد أى عدوان أجنبى أو التدخل المباشر وغير المباشر .

(ج) حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقيات يظل الحال فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هو عليه الآن » .

وألف عبد الخالق وزارته فى أول مارس سنة ١٩٢٢ ، وبعد ذلك تألفت لجنة برياسة حسين رشدى لوضع الدستور ، ونتيجة للخلاف بين ثروت من ناحية والقصر والإنجليز من ناحية أخرى قدم رئيس الوزراء استقالته وخلفه نسيم فى رياسة الوزارة . وفى أبريل عام ١٩٢٣ صدر الأمر الملكى بالدستور فى عهد وزارة يحيي ابراهيم بعد أن أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد وصحبه[١].

---

(١) جاد طه ـ المصدر السابق ص ٩٥ـ٩٦ .

وهكذا وعلى حد قول الرئيس جمال عبد الناصر « ... ضاعت ثورة سنة ١٩١٩ ولم تستطع أن تحقق النتائج التى كان يجب أن تحققها ، الصفوف التى تراصت فى سنة ١٩١٩ تواجه الطغيان ، لم تلبث إلا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها أفراداً وطبقات ، وكانت النتيجة فشلا كبيراً ، فقد زاد الطغيان بعدها تحكماً فينا ، سواء بواسطة قوات الاحتلال السافرة أو بصنائع الاحتلال المقنعة التى كان يتزعمها فى ذلك الوقت السلطان فؤاد وبعده ابنه فاروق ولم يحصد الشعب إلا الشكوك فى نفسه ، والكراهية والبغضاء والأحقاد فيما بين أفراده وطبقاته . وشحب الأمل الذى كان ينتظر أن تحققه ثورة ١٩١٩ »[1]. إن ثورة سنة ١٩١٩ التى ولدت لجلاء المستعمرين عن أرض الوطن ترضى بدستور ١٩٢٣ بديلا عن أهدافها الكبرى .

تقييم ثورة ١٩١٩ :

إذا كانت ثورة ١٩١٩ قد وقفت عند ذلك الحد من إصدار تصريح ٢٨ فبراير أو وضع دستور شكلى للبلاد ، فإنه من الإنصاف أن نعرض لبعض النواحى التى تميزت بها تلك الثورة وهى :

١ — كانت ثورة ١٩١٩ أول حركة ثورية فى مصر تتخذ طابعاً عنيفاً منذ ثورة عرابى ، فقد تميزت الحركة الوطنية منذ الاحتلال حتى قيام ثورة ١٩١٩ باقتصارها على الوسائل السلمية التى شملت برامج الأحزاب السياسية أو عقد الاجتماعات وإلقاء الخطب وكتابة المقالات أو الدعاية للقضية الوطنية فى أوربا . ولكن لجأ المصريون فى ثوره ١٩١٩ إلى أسلوب جديد تميز بالعنف والثورة لتحقيق الأهداف .

٢ — أجبرت الثورة بريطانيا على أن تسلم للمصريين بحق المفاوضة معها

---

(١) جمال عبد الناصر — فلسفة الثورة ص ٢٨ .

رأساً بينما كانت قبل ذلك لا تأبه بالمصريين ، وتقرر وضعها فى مصر عن طريق التفاوض مع الدول الأجنبية .

٣ — كانت الثورة سبباً فى التقاء الشعب بكل طوائفه وطبقاته على هدف واحد ، ومن ثم كانت الثورة سبيلا إلى الوحدة الوطنية .

٤ — تميزت ثورة ١٩١٩ بأنها مست بعض النواحى الاجتماعية ، فقد خرجت المرأة المصرية فى مظاهرات ١٩١٩ ، ١٩٢٠ مما دفع بقضية تحرير المرأة دفعة قوية إلى الأمام وبدأت تدخل فى مجال الحياة العامة .

٥ — أسفرت ثورة ١٩١٩ من الناحية الاقتصادية عن أهم حدث اقتصادى فى تاريخ مصر حينذاك وهو إنشاء بنك مصر ، وقد تأسس البنك بأسهم إسمية لا يحملها سوى المصريين ، وكان ضربة للاحتكارات الأجنبية .

٦ — لقد أثرت ثورة ١٩١٩ فيما يلى مصر من البلاد العربية ، فقد كانت أول ثورة تقوم فى بلد عربى ضد الاستعمار الأجنبى هذا على الرغم من أنه لم يكن لتلك الثورة برنامج واضح نحو التعاون مع الحركات الثورية فى غير مصر من البلاد العربية .

٧ — ساعدت ثورة ١٩١٩ على نمو الطاقة العاملة ، فقد تألفت بعد الثورة الكثير من النقابات العمالية التى أسهمت به بدور كبير فى حركات الكفاح الوطنى .

٨ — إن نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ يرجع جزئياً إلى ثورة ١٩١٩ ، لأن أسباب فشل ثورة ١٩١٩ كانت أمام قادة ثورة يوليو ، فعملوا جاهدين على تجنبها .

هذه هى الجوانب التى للثورة ، أما ما نأخذه على ثورة ١٩١٩ ، فيمكن أن نبرزه على الوجه الآتى :

١ — إن أكبر عيوب ثورة ١٩١٩ أنها بدأت والبلاد متماسكة الصفوف ،

ثم لم يلبث أن دب الشقاق ، وتكونت فى البلاد أحزاب عديدة لا برامج ولا أهداف لها ، وقد تكونت هذه الأحزاب نتيجة لمنازعات شخصية ، فأصبحت عبارة عن جماعات ملتفة حول أشخاص لاهم لهم سوى الوصول إلى الحكم بأية وسيلة .

٢ — لقد كان من نتائج ثورة سنة ١٩١٩ حقيقة إصدار دستور ١٩٢٣ ، إلا أن هذا الدستور كان دستوراً شكلياً ، وليست العبرة بإصدار الدساتير ، ولكن بالروح التى تنفذ بها ، فلم يحدث لأى برلمان أن أكمل دورته البرلمانية ، وعلى الرغم من أن صدور الدستور كان يعتبر خطوة تقدمية هامة ، إلا أن الشعب لم يستفد منه شيئاً ، بل استفاد منه الانجليز ، لأنهم خرجوا من المعركة التى كانت بينهم وبين الشعب مباشرة ، وبدأوا من الخلف يراقبون مجرى الأمور ، أى أنهم بمعنى آخر تحولوا من أسلوب الحكم المباشر إلى أسلوب الحكم غير المباشر . كما استفادت العناصر الجديدة التى كانت تتطلع إلى الحكم وإلى كراسى النيابة فى مجالس النواب والشيوخ أو مناصب الوزارة ، كما استفاد الإقطاع بتثبيت حقوق الملكية الخاصة، وإعطائها قداسة دستورية تمكنها من ممارسة الاستقلال ، والذى لم يستفد من هذا الدستور هو الشعب الذى لم يتحقق له شىء بالرغم من أنه هو صاحب الثورة وصانعها . ومنذ إصدار الدستور سنة ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢ لم يتح للشعب أن يختار حكومة شعبية منتخبة إلا لفترات قصيرة لا تتجاوز فى مجموعها ثمانى سنوات ، أما المدة الباقية فكانت تحكمه خلالها أحزاب الأقلية عن طريق تعطيل الدستور أو حتى إلغائه أو تزييف الانتخابات .

٣ — على الرغم مما مسته الثورة من بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فإنها قصرت عن الوصول إلى تغييرات عميقة فى هذين الجانبين

لتدعيم الاستقلال السياسي ، فإنه على الرغم من ظهور الاتجاه الاجتماعى فى ثورة ١٩١٩ فى مفهوم الشعب للاستقلال وكفاحه من أجله ، إلا أن القيادات الثورية بدأت تخشى على نفسها من هذا الاتجاه الذى بدأ يظهر أساساً فى الريف وبين الفلاحين ، وكان موجهاً ضد السيطرة والتحكم الإقطاعى الذى كان موجوداً فى الريف ، وبدأ الزعماء ينادون بضرورة توقف الثورة حقناً للدماء ، وفعلا تضافرت العناصر الإقطاعية والرأسمالية فيما بينها وأرسلت عرائضها بهدف إيقاف الثورة . ولا شك ، أن القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساساً للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً فى مفهومه الاجتماعى ، إلا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذه الظروف ردده بعض المؤرخين ، مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور إلا فى حالة الرخاء . ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى . وذلك استدلال سطحى ، فإن هـذا الرخاء كان محصوراً فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصـدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار . وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الـكادحين من الفلاحين الذين يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان هذا الحرمان فى القاعدة بتناقضه مع الرخاء فى القمة من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها . لـكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية

من محركات الإنفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الإستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة إلى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت فى حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساساً كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو إبطاء[١] .

٤ — لم تستمر ثورة ١٩١٩ فى حماسها وعنفها وإنما تحولت إلى المفاوضات ، كما ظلت محتفظة برأس الحكم الرجعى المطلق الذى استمر يدين بعرشه للاستعمار ، واستمر الانجليز يسيطرون على أجهزة الحكم . وكان للمندوب السامى البريطانى من السلطة مايستطيع بها أن يقيم الوزارات ويقعدها .

٥ — عجز القيادات الثورية فى سنة ١٩١٩ عن إدراك العلاقة بين الوطنية المصرية والقومية العربية : إن القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية . ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية . لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت أيضاً فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقاً لخطط واحد ومن هنا فإن قيادات الثورة لم تتنبه إلى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ إسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها .

---

(١) الميثاق — الباب الثالث .

وبهذا الفشل فإن النضال العربى فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد . واختصت إدارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق . وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان . بل وصل الهوان بالأمة العربية فى ذلك الوقت إلى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقوم العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن أهدافه . كل هذا والثورة الوطنية فى مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها ، وأنها لا ترتبط بكل هذه التطورات الأخيرة(١) .

٦ — انخداع القيادات الثورية . بالأساليب التى واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . إن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها ، وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . إن الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا . ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيق . وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط . إن الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها . وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لامضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال . وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحه الاستعمار والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر . وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة

---

(١) الميثاق — الباب الثالث .

الثورية فى هباء لا نتيجة له[١] .

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو

من الملاحظ أن الحركة الوطنية فى مصر قد قلت حماستها كثيراً فى عام ١٩٢٤ بالقياس إلى عام ١٩١٩ ويرجع ذلك إلى أن الحركة الوطنية قد لقيت الكثير من عنت سلطات الاحتلال ، ومن تدخل القصر فى الحكم والانتهازية والحزبية التى طغت على وحدة الأهداف الوطنية[٢] .

وكانت « المفاوضة » هى الأداة التى اتخذها قادة الرأى فى مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القوميـــة ، والمفاوضة أخذ وعطاء ، فكان هم المفاوض المصرى ألا يعطى انجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال ، واختارت الحكومة الانجليزية هى أيضاً المفاوضة أداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون راضين تماماً أو راضين بعض الرضا ، ويحقق لانجلترا الأغراض التى من أجلها سيطرت على مصر . والمفاوضة أخذ وعطاء ، فكان هم المفاوض الانجليزى أن يسخو فى الصيغ العامة وأن يدقق كل التدقيق فيما يمس المصالح التى ادعتها بلاده لنفسها[٣] .

وهكذا انتقلت المسألة المصرية من مرحلة الثورة إلى مرحلة جديدة هى مرحلة المفاوضات السلمية وبدأت المفاوضات الأولى بين سعد زغلول ومكدونالد بلندن فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، إلا أن المطالب التى تقدم بها سعد لم تجد موافقة من حكومة العمال ، وانتهت المفاوضات برفضها .

---

(١) الميثاق — الباب الثالث .

(٢) د . جاد طه — الصراع الاستعمارى فى حوض النيل .

(٣) محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية — البريطانيـة ١٨٨٢ — ١٩٣٦ القاهرة ١٩٥٢ ص ١ .

وكانت المفاوضات التالية بين عبد الخالق ثروت الذى رأس الحكومة الائتلافية فى مصر فى أبريل سنة ١٩٢٧ وتشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى حكومة المحافظين ، ووصل الطرفان إلى مشروع معاهدة تحقق لبريطانيا فيه كل ما تهدف إليه من نفوذ وسيطرة ، إلا أن الوفد والوزارة رفضا هذا المشروع ومن ثم لم يعرض على البرلمان ، وانتهى الأمر بتأجيل النظر فى هذا المشروع .

وفى عام ١٩٢٩ بدأ محمد محمود رئيس الوزارة المصرية الدور الثالث للمفاوضات مع آرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية فى حكومة العمال، إلا أن مشروع المعاهدة الذى أسفرت عنه المفاوضات كان يتلخص فى الاحتفاظ بالاحتلال البريطانى الدائم للبلاد ، وبفصل مسألة السودان عن المسألة المصرية .. ولما أعلن نص المشروع سقطت وزارة محمد محمود[1] .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وقعت المعاهدة فى لندن ، على أن تكون مدتها عشرون سنة مع احتمال النظر فيها بعد عشر سنوات . ونتيجة لهذه المعاهدة ، أصبح التحالف العسكرى بين مصر وانجلترا واعتراف مصر بالحكم الثنائى فى السودان هو الثمن الذى دفعته مصر فى مقابل السيادة التى أضفاها عليها تمتعها بعضوية عصبة الأمم ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية طبقاً لاتفاق مونتريه . وكانت معاهدة ١٩٣٦ وليدة اصطناع القوة ، إذ أن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية فى الشرق الأوسط ، كانت قادرة على الاستمرار فى احتلال مصر والسودان رغم أنف المصريين ، وعلى أن تدافع عن مصر سواء اشتركت مصر فى هذا الدفاع أم لم تشترك ، وكانت انجلترا على يقين من أن باستطاعتها أن تقوم بذلك ، وكان المصريون يعلمون ذلك ويدركون حقيقة الموقف الدولى فى شرق البحر المتوسط ، ولهذا تنازلوا عن نصف مطالب مصر فى سبيل الحصول على

---

(١) د . جاد طه — المصدر السابق ص ٩٠ .

النصف الآخر[١] .

وكان من الواضح أن هذه المعاهدة قد وضعت نهاية لفترة فى العلاقات المصرية البريطانية ، بدأت بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢[٢] ثم بلغت درجة شديدة من التوتر والعنف سنة ١٩١٩ ثم انتقلت إلى طور الصداقة سنة ١٩٣٦ .

على أن معاهدة ١٩٣٦ تسجل نقطة انتقال حاسمة فى تاريخ مصر المعاصرة . فقد أقنع الزعماء الوفديون الشعب بأنهم قد أحرزوا له « الشرف والاستقلال » ، ولهذا انحسر المد الوطنى الصاعد الذى كان ذخيرة مصر المعنوية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتوهم المصريون أنهم قد حصلوا على الاستقلال ، وانصرفوا وصرفتهم الأحزاب إلى النضال المرتبط بتقلبات الحكم[٣].

وهكذا كانت « معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها فى كل عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى »[٤].

وتميزت الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ بأنها شهدت انهياراً سياسياً واسع المدى ، فعلى الرغم مما كان يتمتع به حزب الوفد من مساندة جماهيرية ، إلا أن الحزب بدأ يتفتت نتيجة لمؤثرات داخلية وخارجية ، فقد كان

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة القاهرة ١٩٦٧ ص ١٩٨ ـ ٢٠٠ .

(٢) John Marlowe, op. cit., p. 307.

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ المصدر السابق ص ٢٠٢ .

(٤) الميثاق ـ الباب الثالث .

الاستعمار والسراى يخشيان من الحزب على أساس أنه يجمع ويكتل قوى الشعب ، فبدأ الأمر بسلخ بعض عناصره القوية ، وهى التى شكلت بعد ذلك حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يمثل العناصر الإقطاعية . ولما بدأ حزب الوفد يقوى مرة أخرى ، قامت محاولة جديدة لتمزيقه بخروج السعديين منه ، وكان السعديون يمثلون العناصر الرأسمالية الجديدة التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقد حاول الوفد أن يتحول منذ عام ١٩٤٥ إلى حركة اشتراكية باتجاهه إلى التشكيلات العمالية ، ولكنه فشل فى ذلك . حقيقة كان فى وسع الوفد دائماً أن يعتمد على قوته فى كسب الانتخابات ، ولكنه ما أن يكسبها فى أى مرة من المرات حتى تتفرق وحدة الهدف التى سادت أعضاءه أثناءها وحتى يركن إلى الاسترخاء ، وكثيراً ما كان يلجأ القصر إلى إقالة وزارة جديدة تم انتخابها أو إلى حل البرلمان وتعطيل الدستور عملا بنصيحة بريطانيا أو بدونها إذا رأى أن النذر السياسية غير مواتية له ، وهكذا كانت تنطلق الانتهازية والمصالح الخاصة حرة طليقة فى ظل مثل هذه الأوضاع .

وكان الإقطاعيون هم الذين يسيطرون على الجهاز السياسى فى مصر كلها ، وكانوا فى غالبيتهم من الغائبين عن أرضهم ، وممن يصرفون أيامهم بين القاهرة والاسكندرية وأوربا . ومع ذلك ، فقد كان بإمكانهم أو بإمكان وكلائهم أن يضمنوا لهم الفوز فى الانتخابات البرلمانية باستخدام وسائل غير مشروعة فى جملتها ، وكان من العادات المألوفة أن يكون هناك سماسرة لشراء أصوات الناخبين .

ولقد تقدمت الصناعة والتجارة فى مصر بعد عام ١٩٢٢ ، ولكن هذا التقدم لم يخلق مع ذلك طبقة قوية من رجال الصناعة والتجارة تستطيع أن تتحدى السلطان السياسى لفئة كبار الملاك . فلقد كان الشطر الأكبر من الصناعة الجديدة ومن التجارة ملكا للأجانب وتحت إداراتهم ، وكان

الأجانب يملكون فى عام ١٩٤٨ نحو ٦١٪ من مجموع رؤوس الأموال فى الشركات المساهمة ، يضاف إلى هذا أن الفئة الممتازة من كبار الملاك كانت هى التى خططت شكل المجتمع المصرى ، ورسمت له خطاه وحياته العامة منذ أمد طويل ، بحيث أجبر المصريون الذين ارتقوا عن طريق الصناعة والتجارة إلى الظهور بمظهر التبعية للطبقة الأرستقراطية من الملاك .

وعكست البرلمانات التى سيطر عليها الوفد فى الفترة بين عامى ١٩٢٢ ، ١٩٥٢ الخصائص السياسية للاتجاه السياسى . وقد يكون صحيحاً أن البلاد خطت خطوات واسعة فى حقل التعليم العام ، وأن البرلمان قد أقر فى عام ١٩٤٢ قانوناً هاماً لتنظيم الحركة النقابية ، وحقق للبلاد تقدماً ملحوظاً فى حقل الصحة العامة فى المدن ، بل وسن البرلمان فى نهاية عام ١٩٥٠ تشريعاً هاماً للضمان الاجتماعى . والحقيقة أن كبار الملاك فى داخل الحكومة أو فى خارجها كانوا يتسامحون فى هذه الإجراءات ... الأقلية عن إيمان بها والغالبية ترى فيها وسيلة لامتصاص الثورة ، ومع ذلك فلم يكن فى استطاعة أى برلمان فى مصر بين عامى ١٩٢٢ ، ١٩٥٢ أن يسن قانوناً للإصلاح الزراعى ، بل ورفضت البرلمانات الاقتراحات التى قدمت لها فى عام ١٩٤٥ ، ومن ثم فى عام ١٩٥٠ بتحديد الملكية الزراعية .

وظل سكان مصر فى التزايد المستمر ، وارتفع تعداد السكان من ١٣ مليوناً سنة ١٩٢٢ إلى ٢١ مليوناً فى عام ١٩٥٢ ، وتبع ذلك هبوط فى مستوى دخل الفرد . وأخذ الكيان السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى مصر ينهار سنة بعد أخرى ، وفقد الوفد قدرته على اجتذاب الألوف من العاطلين ومن ذوى الأجور الضئيلة من خريجى الجامعات .

وكانت مباذل القصر وتصرفاته تستفز باستمرار مشاعر الناس بأن الأسرة المالكة ليست بالمصرية حقاً وإنما هى السلالة المباشرة للأسرة التركية التى ينتمى إليها محمد على .

وشهدت الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ ظهور جيل جديد من الشباب القلق نستطيع أن نقرأ قصته فيما كتبه الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة ، فقد كان هذا الجيل يتكون من المتعلمين من خريجى الجامعات ومن الذين يعملون فى المهن المختلفة والطبقة الوسطى عموماً التى كانت بمثابة الأرض الخصبة التى أخذت تترعرع فيها الأفكار الجديدة التى سادت العالم عقب الحرب العالمية الأولى ، وكانت هذه الطبقة تؤلف حاجزاً طبقياً بين الأغنياء والفقراء ، ولكن هذا الحاجز لم يكن يملك من الثروة أو الوفرة العددية والتنظيم السياسى والمكانة الاجتماعية ما يمكنه من تحدى النظام القائم تحدياً جدياً . وظل هذا الحاجز يؤلف طبقة تعيش فى حيوية قلقة بين هؤلاء الذين يمسكون بزمام السلطان وبين أولئك الذين يقبعون عاجزين فى شقائهم .

وأدى التحول السريع فى حياة المدن إلى ظهور طبقة عمالية جديدة ، وإن كانت قد ظلت تفتقر إلى حد كبير إلى التنظيمات الفعالة للطبقة العاملة .

ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها ، حتى كان السخط ظاهرة عامة وخاصة بعد قيام إسرائيل وما صحبها من مأساة فلسطين وخيانة القضية العربية . ونمت فى عقول أبناء هذا الجيل رغبة شديدة لا تكتفى بالإصرار على تصفية كل سيطرة أجنبية فحسب ، بل تتطلع إلى الحيلولة دون تمكن أية دولة من الدول الكبرى من عقد تحالف مع أى جزء من أجزاء الوطن العربى .

وكان النظام الجمهورى مطلباً متأصلا فى سعى هذا الجيل إلى الإصلاح الاجتماعى وأخذت الاشتراكية والديموقراطية تجتذبان هذا الجيل بدرجة متزايدة ، ولكن النظام الداخلى الذى كان يتحكم فى البلاد كان بطبيعة الحال يعارض هذه الأفكار وهو فى هذا متفق تماماً مع سياسة الاحتلال ، ومن هنا بدأ التحدى لهاتين القوتين معاً ، ومع ذلك لم تنشأ حركة سياسية وحدوية

عظيمة تعكس كل هذه الآراء وتتصدى لمقاومة التحديات التى كان من المفروض أن تواجهها ، وبالتالى لم تقم أحزاب متماسكة فى أهدافها نشيطة فى عملها لتعكس هذه الآراء .

والواقع أن الشعب المصرى كان يعيش فى السنوات السابقة للثورة فى حالة يأس شديد نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية ولبقاء جيش الاحتلال ، وكان لا بد من تغيير سريع ، وكان من المستحيل أن تقوم الأحزاب السياسية فى مصر بمهمة هذا التغيير بعد أن فقدت الجماهير ثقتها بتلك الأحزاب وأخذت تبحث عن شيء جديد ينير معالم الحياة فى البلد ، فالوفد الذى كانت تلتف حوله الغالبية العظمى من أفراد الشعب قد فقد ثقة واحترام المثقفين لتسرب الفساد إلى الصفوف الأولى من قادته ولسماحه لنفسه بأن يتسلم الحكم بأمر من الإنجليز وفوق حرابهم وذلك طبقاً لما حدث فى حادثة ٤ فبراير الشهيرة سنة ١٩٤٢ . وكانت الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الأحرار الدستوريين وحزب السعديين قد بدأت تفتح أبوابها لنفوذ الرأسماليين ، بينما كان الحزب الوطنى يتكون من مجموعة من المثقفين الذين انعزلوا انعزالا يكاد يكون تاماً عن الشعب . وكان الموقف يتطلب ظهور قيادة جديدة غير قيادات الأحزاب القائمة ، فى الوقت الذى كان فيه الوعى القومى للشعب قد ازداد ارتفاعاً ، بفضل الاتجاهات الثورية الشعبية الجديدة ، وبفضل تطور الأحداث العالمية وبفضل التجارب الثورية التى خاضتها بعض الشعوب الآسيوية، وأثبت هذا الوعى وجوده فى مظاهرات فبراير ١٩٤٦ وفى المعارك المسلحة فى القنال سنة ١٩٥١ .

وكانت حرب فلسطين وصفقة الأسلحة الفاسدة ، والكشف عن مخازى القصر إيذاناً بارتفاع صوت الشعب بالمطالبة بالقضاء على الملكية ، وظهرت المقالات فى الصحف ضد الباشوات إيذاناً بالقضاء على الاحتكار .

ولم يكن الجيش بمعزل عن الشعب ، فقامت فى صفوفه تنظيمات سرية .

وقد بدأت حركة الضباط الأحرار سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ وبالذات أثناء محاولة الغزو الألمانى لمصر ، وبدأت الحركة تظهر فى أوساط الجيش لمقاومة محاولة التدمير التى أزمع الإنجليز القيام بها عند انسحابهم أمام الألمان . واستمر الارتباط قائماً بين جماعة الضباط الأحرار ، وبدأ الاتجاه السياسى يظهر فى التنظيم ، وتجاوب التنظيم السياسى فى مفاهيم هؤلاء الضباط الذين دخلوا الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦ عندما زيد عدد الجيش ، وكانت أكثريتهم من العناصر الشعبية بينما كان الجيش من قبل وقفاً على عناصر معينة . وكانت هذه الفئات الجديدة هى الطلائع الثورية لثورة يوليو ، ولعل ذلك يذكرنا بموقف يكاد يكون مشابهاً . فإن الثورة العرابية قد تزعمتها أيضاً فئات من العناصر الشعبية التى دخلت الجيش إثر ما تقرر زيادة عدده فى عهد الخديو اسماعيل . وقد أخذت تنظيمات الضباط الأحرار تقوى بعد عام ١٩٤٨ نتيجة لما لمسه الضباط بأنفسهم فى حرب فلسطين من مقدار الفساد فى الطبقة الحاكمة ، وأصبح الشعور الحقيقى بأن المعركة الأساسية لا تكون فى فلسطين بل فى مصر نفسها ، بعد أن اتضح أنها مؤامرة ضد الجيش ، ولذلك أخذ التنظيم يدخل مرحلة جديدة بعد ١٩٤٨ . وبعد عودة الجيش من فلسطين كانت السلطات متنبهة إلى ذلك فبدأت عملية تشتيت واسعة ، ولكن الناحية الثورية كانت مع ذلك تزداد قوة ، لأن الظروف التى كانت تمر بها البلاد انعكست على التنظيم نفسه . وقد أعطت معركة الكفاح المسلح فى القنال فرصة لزيادة قوة التنظيمات التى أقامها الضباط وأصبح من المستحيل أن يبقى الجيش كما أريد له أن يكون أداة صماء فى يد القصر .

وبعد نكسة فلسطين سنة ١٩٤٨ وقعت فى مصر سلسلة من الأحداث أدت إلى اضطراب أمور البلد ، فقد نشب صراع دموى بين بعض الأحزاب المتصارعة على الحكم ، ووقعت عدة حوادث اغتيالات وانفجارات

فى أرجاء القاهرة والإسكندرية ، واهتزت مكانة الوزارات فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٨ — ١٩٥٠ .

وشعر الملك أنه فى حاجة إلى وزارة قوية تستطيع أن تعيد الأمن إلى البلاد ففكر أن يعيد الوفد إلى الحكم ، وفعلا أجريت الانتخابات فى عام ١٩٥٠ وحصل الوفد على الأغلبية البرلمانية ، إلا أن الوفد غير سياسته ، وأخذ يتقرب من السراى لأن مدة إبعاده عن الحكم دفعت رجاله إلى التفاهم مع السراى لعلهم يستمرون فى الحكم مدة أطول ، وحتى لا يتعرضوا للإقالة مثلما حدث فيما سبق .

وقد حاولت حكومة الوفد أن تستعيد ثقة الشعب ، فحاولت أن تصدر مشروعاً للضمان الاجتماعى ، كما منحت علاوات للموظفين وزيادات فى أجور عمال الصناعة ، ولكن هذه الخطوات أدت إلى غلاء الأسعار . وحاولت حكومة الوفد أن تلجأ إلى طرق أخرى لاستعادة الثقة بها فدخلت فى مفاوضات مع الإنجليز على أمل إنهاء الاحتلال ، وعندما فشلت هذه المفاوضات أعلنت الحكومة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكان ذلك فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وقد استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة ، وأبدت استعدادها للبذل والتضحية شأنها فى الأوقات العصيبة ، واستعدت الأمة بمختلف هيئاتها وطوائفها للكفاح ، وتجاوبت مع الحكومة فى مجاهدة الإنجليز فى القنال ، وتجلت فى الشعب الروح الوطنية الثائرة التى ظهرت فى ثورة ١٩١٩ .

لقد كان إلغاء المعاهدة بداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى . وكان أيضاً الفرصة السانحة لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وإزالة أسباب الفرقة والانقسام .

وكان واجباً على الوفد أن يكون هو الداعى إلى توحيد الكلمة والعامل

على تحقيق هذه الغاية لأنه كان يتولى الحكم حينذاك ، ووزارته هى التى أعلنت إلغاء المعاهدة واتخذ هذا الإلغاء شكل إعلان الحرب على الاحتلال . ولكن مصطفى النحاس لم يفعل شيئاً من هذا ، فلا هو دعا معارضيه الذين أيدوه فى إلغاء المعاهدة إلى التعاون معه بشكل جدى ، ولا هو صبغ وزارته بالصبغة القومية ، ولا عدل عن سياسته الحزبية فى شئون الحكم .

كما أعلن مصطفى النحاس أن الوزارة قد أعدت لكل شىء عدته فيما ستواجهه مصر من مشاق الجهاد ، وأنها أمضت الشهور فى الاستعداد للكفاح ، وأن المصلحة العامة تقتضى أن تظل الخطوات المقبلة فى طى الكتمان إلى أن تعلن فى الوقت المناسب . وسرت الحماسة إلى نفوس المواطنين ، وأخذوا يستعدون للكفاح ضد الإنجليز فى القنال ويعدون له عدته من تلقاء أنفسهم ، وكان فى الحق كفاحاً مجيداً ، كفاح شعب أعزل من السلاح أمام قوات غاصبة مسلحة بأحدث معدات الفتك والدمار .

وتجلت بطولات الفدائيين فى مهاجمة المعسكرات والمخافر والمنشآت البريطانية فى منطقة القنال مما تردد صداه فى صحف العالم ، وكان من أقوى الدعايات لمصر ضد الاحتلال[1] . ورغم تأكيد حكومة الوفد بأنها قد أعدت لكل شىء عدته ، فقد حدث فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ أن هاجم الإنجليز محافظة الإسماعيلية بالمدافع والدبابات ولم يكن يدافع عن المحافظة سوى عدد قليل من جنود الشرطة (بلوكات النظام) الذين لا يحملون سوى البنادق العادية ، ومن ثم أبيد معظمهم .

وفى اليوم التالى خرجت جماعات من الطلبة ورجال الشرطة فى مظاهرة احتجاج ضخمة ضد ذلك العدوان الوحشى ، وكانت النفوس ثائرة ضد حكومة الوفد المتخاذلة ، وانتهزت بعض الجماعات المتطرفة هذه الفرصة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ص ١٨ — ٢١ .

للإساءة إلى الحركة الوطنية ، فكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وكان لذلك الحريق أثر كبير فى تقديم موعد الثورة ، وفى ذلك يقول الرئيس جمال عبد الناصر : « حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا فى القنال ومن ذلك اليوم بدأنا نفقد الصبر وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا » والحقيقة أنه كان هناك تفكير بأن يقوم الجيش بحركته بعد أن نزل إلى شوارع القاهرة فى ٢٦ يناير واحتل الأماكن الرئيسية . ولكن الظروف لم تكن مواتية فى ذلك الوقت .

وبدأت الأحداث تتوالى بسرعة ، ففى نفس ذلك اليوم أعلنت الأحكام العرفية وأقيلت وزارة الوفد فى اليوم الثالث ، وحلت محلها وزارة على ماهر ، ثم جاءت بعدها وزارة نجيب الهلالى الأولى فحلت البرلمان ورفعت شعار « لا تحرير قبل التطهير » ، وكان هدف هذا الشعار تمييع حركة الكفاح الشعبي وإدخال البلاد معركة أخرى . . . معركة التطهير داخل الأجهزة الحكومية التى أوجدها الوفد ، وكان المقصود بهذه العملية صرف نظر الشعب عن عملية الكفاح .

ولما بدأ الهلالى فى عملية التطهير يمس فى تحقيقاته بعض المتصلين بالسراى كان لا بد من إبعاده ، وتمادى الملك فى تعيين وزارة وإسقاط أخرى حتى أنه كلف اثنين بتأليف الوزارة فى وقت واحد دون أن يعلم أحدهما بأمر الآخر .

وفى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ استقالت وزارة حسين سرى بعد ١٩ يوماً وكلف الملك نجيب الهلالى تأليف وزارة جديدة وفرض الملك عليه عدداً من الوزراء ليكونوا أداة للملك فى السيطرة على الجيش بوجه خاص نتيجة لنشاط الضباط الأحرار .

وبينما القيادة العليا للجيش تبحث فى تلك الليلة (٢٢ يوليو) الوسائل

التى يجب اتخاذها لتنفيذ إرادة الملك ، قام الجيش بالثورة .. والحقيقة أن الشعب المصرى كان قد بدأ ثورته على الوضع ، ولكنه كان بحاجة إلى قيادة منظمة توجه نشاطه وتنظم صفوفه ، فلما قامت الثورة لم تكن تمثل فقط غضبه رجال الجيش ، وإنما كانت تعبر عن رغبة شعبية عميقة ، وهكذا التقت إرادة الجيش وإرادة الشعب ، فلما تحرك الجيش فى صباح يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ لم يجد أمامه أية مقاومة ، والتحمت ثورة الشعب بثورة الجيش وسارا يداً واحدة إلى الأمام .

أسباب ثورة ٢٣ يوليو :

إن البيانات التى أصدرتها الثورة فى بدء قيامها لم توضح سوى الأسباب الظاهرية ، أو الأسباب الجزئية ، وخلاصة هذه البيانات أن قادة الثورة وكلهم من ضباط الجيش قد ثاروا على فساد نظام الجيش ، ذلك الفساد كان من أسباب الهزيمة فى حرب فلسطين ، وأنهم اعتزموا تطهير الجيش من عوامل الفساد والرشوة والخيانة ثم متابعة التطهير فى جميع مرافق البلاد ، ورفع لواء الدستور ، وقد رأوا أن الملك بتصرفاته السيئة وعبثه بالدستور من أسباب الفساد الذى سيطر على أداة الحكم ، أدى بالتالى إلى الفوضى الشاملة التى عمت جميع المرافق وأساءت إلى سمعة مصر فاعتزموا خلعه وخلعوه فعلا فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

والواقع أن هذه العوامل هى بعض أسباب الثورة لا كلها ، فأسبابها أهم وأعمق من ذلك ، فهى ليست خاصة بالجيش ، وإنما كانت قياداتها تعبر عن أحاسيس الشعب واتجاهاته وتترسم خطواته فى تحديد أهدافه ، ولذلك لا تختلف هذه الثورة عن الحركات الشعبية التى سبقتها باستثناء الثورة العرابية إلا فى اتخاذ الجيش أداة العمل والتنفيذ ، وقد كانت هذه القوة فعلا هى السبيل لنجاح الثورة ولولاها لانتهت بالنكسة والإخفاق .

ويمكن أن نرجع أسباب ثورة يوليو إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولذلك فإن الثورة فى معالجتها لتلك الأسباب ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية ، مما يميزها عن الحركات الشعبية الأخرى التى قامت .

الأسباب السياسية :

كانت الثورة تعبيراً عن سخط الشعب من الاحتلال البريطانى الذى جثم على صدر البلاد سنوات طويلة ، كما كانت تعبيراً عن سخط الشعب لاستغلال المستعمر للبلاد سياسياً واقتصادياً ، ونقضه المتواصل لمواعيد الجلاء ، والمراوغة فى تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة . كما عمل الإنجليز بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ على تدبير المؤامرات وإسقاط الوزارات وإقامتها ، واستحداث الأزمات لتحقيق أغراضهم الاستعمارية . وأدرك الضباط الأحرار أن الواجب أن يكون لهم الدور المرتقب فى الجهاد لأنهم يمثلون القوة المسلحة التى يستطيع الشعب أن يستند إليها فى التخلص من فساد الحكم ومن مساوىء سيطرة المحتل .

الأسباب الاقتصادية :

كانت الحالة الاقتصادية فى أوائل سنة ١٩٥٢ مما يحفز النفوس إلى الانتفاض والثورة والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التى كانت تتردى فيها .

حقاً إن البلاد قد خطت خطوات متوالية منذ الحرب العالمية الأولى فى سبيل التقدم الاقتصادى ، واطرد هذا التقدم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتعددت المنشآت الصناعية ، إلا أن مصر ظلت بصفة عامة من البلاد المتخلفة اقتصادياً ، وكان من مظاهر هذا التخلف ظهور العجز فى ميزانها التجارى ، هذا إلى ما كان من سيطرة الاستعمار والنفوذ الأجنبى بصفة عامة على مقدرات البلاد ، وكان هذا النفوذ يمتد إلى المحيط السياسى ،

وكانت الغالبية العظمى من أفراد الشعب تشكو الفقر وسوء الحالة الاجتماعية بما يصحبها من انخفاض فى المستوى العيشى ، وافتقرت البلاد إلى آفاق جديدة تزيد من الإنتاج القومى ومن دخل الأفراد كالتنمية الزراعية أو الصناعية ، وكان ذلك من العوامل التى أدت إلى التطلع نحو تغيير شامل فى نظام الحكم قد يساعد على إصلاح ما أغفل من شئون البلاد المالية والاقتصادية .

الأسباب الاجتماعية :

لقد كانت الحالة الاجتماعية تدعو أيضاً إلى الثورة ، وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب . إن العدالة الاجتماعية من مقومات المجتمع المتقدم ، وأساسها أن لا تتحيف طبقة حقوق طبقة أخرى ، وأن تقل الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، وأن تعمل الدولة على تحسين حالة الطبقات الفقيرة من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية ، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة .

وقد كانت الفوارق فى الثروات بين أفراد المجتمع تتخذ طابعاً خطيراً ، وكانت البلاد تشكو من سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية ، وإن سوء توزيع هذه الملكية فى مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملاك ومقدار ما يملكون ، ونسبة صغار الملاك إلى كبارهم فى مجموع هذه الأراضى . ويوضح هذا الإحصاء هذه الحقيقة فيما يلى :

أن مساحة الأرض المنزرعة قبل الثورة كانت ٥ر٩٦٢ر٦٦٢ فدانا ، وكان مجموع ملاكها ٢ر٧٦٠ر٦٦١ مالكا .

فإذا نظرنا إلى الملكيات الصغيرة فإننا نجد أن :

١ — ١ر٤٥٩ر١٦٧ مالكا يملك كل منهم لغاية نصف فدان ، مجموع ملكياتهم ٤١٣,٥٥١ فدانا .

٢ — ٥٢٢,١٦٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من نصف فدان إلى فدان ومجموع ملكياتهم ٣٥٦,٦٩٥ فدانا .

٣ — ٣٢٧,٦١٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من فدان إلى فدانين ومجموع ملكياتهم ٤٤٩,١٨٦ فدانا .

٤ — ١٥٣,٢٩٣ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٢ لغاية ٣ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٣٥٤,٨٥٥ فدانا .

٥ — ٨١,٣٦٦ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٣ لغاية ٤ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فدانا .

٦ — ٥٦,٥٨٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٤ لغاية ٥ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠٠٠ فدانا .

وإذا نظرنا إلى الملكيات الكبرى فإننا نجد أن :

١ — ٦١ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧,٢٥٨ فدانا .

٢ — ٢٨ مالكا يملك كل منهم من ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢,٢١٦ فدانا .

٣ — ٩٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢,٢١٦ فدانا .

٤ — ٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦,٤٨٣ فدانا .

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان ، أى أن ١ على ١٠٠٠٠ من الملاك يملكون حوالى ١٠٪ من الأرض .

وإذا نظرنا إلى الملكيات التى تزيد عن ٢٠٠ فدان ، فإننا نجد أن ٢٢١٥ مالكا يملكون ١٫٢٠٨٫٤٩٣ فدانا ، أى أن ٨ على ١٠٫٠٠٠ من الملاك يملكون ١٩٪ من الأرض (١) .

وواضح من هذا الإحصاء مبلغ سوء توزيع الملكية الزراعية ، وهذا التوزيع السيء جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم نحو ربع فدان ، وهو مقدار لا يكفى لسد حاجة هذه الطبقة من السكان ، إذ لا يزيد دخل الفرد منهم فى السنة عن مبلغ تافه لا يكفى للقوت الضرورى للمالك وعائلته .

ولكن السعى إلى تحديد الملكية الزراعية قد باء بالفشل فى عهد النظام الملكى ، وكانت كل محاولة من هذا القبيل مقضياً عليها بالإخفاق ولقد بذلت فى عهد فاروق فى سنة ١٩٤٥ محاولة تشريعية لتحديد الملكية الزراعية ولكنها انتهت بالإخفاق . ولم يكن ممكناً والنظام الملكى قائم أن تحدد الملكية الزراعية ، وكان لا بد من ثورة لتحديد الملكية الزراعية . فحالة البلاد الاجتماعية من هذه الناحية كان لها دخل كبير فى قيام الثورة (٢) .

وباستعراضنا لأسباب الثورة الظاهرية الحقيقية يمكن أن نفهم المبادىء التى أعلنتها فور قيامها والتى عبر عنها الميثاق فيما بعد على الوجه التالى :

— فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى فى قناة السويس كان المبدأ الأول هو القضاء على الاستعمار وأعوانه .

— وفى مواجهة الإقطاع الذى يستبد بالأرض والفلاحين كان المبدأ الثانى القضاء على الإقطاع .

---

(١) هذا الإحصاء مأخوذ عن المذكرة التفسيرية لقانون الاصلاح الزراعى .

(٢) عبد الرحمن الرافعى — مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ص ١٧٠ — ١٧٢ .

— وفى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

— وفى مواجهة الاستغلال والاستبداد كان المبدأ الرابع إقامة عدالة اجتماعية .

— وفى مواجهة المؤامرات لإضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان المبدأ الخامس إقامة جيش وطنى .

— وفى مواجهة الفساد فى الحياة النيابية ، كان المبدأ السادس إقامة حياة ديموقراطية سليمة .

إن هذه المبادىء الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل إلى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائياً وطبيعياً من خارجه لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل ، يمثل عمق هذه الإرادة الثورية ، ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط إلى مداه[1].

ومنذ أن قامت الثورة اتجهت اتجاهاً سلمياً ، فلم ترق فيها دماء على نحو ما هو شائع عموماً فى الثورات ، وإنما تميزت بأنها ثورة بيضاء وباتجاهها السلمى ، وحتى الأحكام التى أصدرتها محاكم الثورة والشعب وغيرها كانت مجرد إنذار، وإن كانت تلك المحاكمات قد كشفت فى نفس الوقت عن مدى فساد جوانب كثيرة من العهد الماضى إذ أثيرت فى هذه المحاكمات فضائح الأسلحة الفاسدة .

وتختلف ثورة ٢٣ يوليو — التى قامت ضد كل أشكال الركود فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية — كل الاختلاف عن الثورات التى سبقتها ، إذ اجتمعت فيها معالم الثورة الحقيقية ، بينما كانت الثورات السابقة

(١) الميثاق الباب الأول .

تفتقر إلى الكثير من هذه المعالم حتى يمكن اعتبارها تجاوزاً انتفاضات وطنية سياسية أو عسكرية ضد حكام مصر ومستعمريها أكثر مما نسميها بثورات ، فإن هذه الحركات كان ينقصها الكثير من المقومات التى يجب أن ترتكز عليها لكى يصح تسميتها بثورة .

على أن انعدام وجود هذه المقومات فى الحركات الوطنية السابقة لا ينقص من قيمتها فإن تلك الحركات كانت مرحلة لابد منها من مراحل التاريخ الثورى ، فإن تاريخ الثورات شأنه كشأن التاريخ فى مختلف أحداثه يسير مرحلة إثر أخرى لكل منها أسبابها ودوافعها وكل مرحلة آتية إنما هى تنمية لمرحلة سابقة ، وعلى هذا تكون الانتفاضات التحررية التى شهدتها مصر فى أعوام ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٩١٩ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١ مقدمات لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لقد كان أهم ما تهدف إليه تلك الحركات ، إجلاء المستعمر عن مصر أو إقصاء نفوذه عنها دون أن توجه أى اهتمام لما كان يجرى فى داخل مصر نفسها من عوامل تشجع المستعمر على البقاء . كما أن هذه الحركات لم تكن ترتكز تماماً على القاعدة الأساسية التى يجب أن ترتكز عليها الثورة ، وهى عنصر الكفاح الواعى من الجماهير ، فالنضال فى ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ مثلا كان مقصوراً على القادة السياسيين والعسكريين وعلى بعض القوى الشعبية التى ألهبتها الحماسة الوطنية . حقيقة أن السواد الأعظم من الشعب استجاب لتلك الثورات ، وناضل فيها بدافع من وطنيته ، ولكن الخطورة أنه لم يكن يعى المعنى الحقيقى لهذا الكفاح ، وهو أن للثورة أهدافاً تمس حياته فى الصميم لا أهدافاً سياسية فقط تقتصر عند حد تحرير البلاد من الحكم الأجنبى ، وبمعنى آخر أن الشعب كان ينقصه الشعور بأن نجاح الثورة لا يحرر وطنه من الاستعمار فحسب بل المهم أن يحرره هو قبل كل شىء من الاستغلال ويحميه من الفقر والمرض والجهل .

إن أهم ما فعلته ثورة يوليو هو خلقها هذا الشعور فجعلت الشعب يحس فى صميم نفسه أن الثورة ثورته ، وهذا الإحساس الذى خلقته الثورة ولدت فيه الحماس لها وواجب الدفاع عنها ، وهذا ما برهنت عليه المقاومة الشعبية الرائعة فى الأيام التى كانت فيها مصر مسرحاً للعدوان الثلاثى .

لقد تميزت ثورة يوليو بأنها ليست ثورة عسكرية فقط كثورة عرابى ، ولا ثورة سياسية فقط كثورة ١٩١٩ ، ولكنها كانت إلى جانب ذلك — وهذا ما أعطاها القوة على الصمود والنجاح والاستمرار — ثورة اجتماعية واقتصادية أيضاً .

حتمية الثورة :

لقد أوضحنا فى الباب الأول أسباب الثورات ، ولماذا كانت أمراً حتمياً لدى بعض المجتمعات ، وقد يكون من المناسب أن نعرض لما أشار إليه الميثاق من ضرورة الثورة وحتميتها حيث قدم أسباباً ثلاثة لذلك وهى :

١ — لا يمكن التغلب على رواسب الماضى وإزالتها نهائياً إلا عن طريق الثورة ، فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا وإنما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصاراً حاسما ونهائياً .

٢ — إن الثورة هى الطريق الوحيد لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فإن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم ولا بد والأمر كذلك

من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة لتحمل هذه المسئولية .

٣ — الثورة هي الطريق الوحيد لمحاولة اللحاق بركب الأمم المتحضرة لأنها الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى تستكمل نموها ، ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف ، فإنها بما توصلت إليه من المعارف تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدماً وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا بالنسبة لهم أكثر تخلفاً برغم ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

الباب الثالث

ثورة ٢٣ يوليو
بين النظرية والتطبيق

لقد أوضحنا فيما سبق كيف أن إرادة الثورة فى أيامها الأولى لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها إرادة الثورة بين مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

وهذه المبادىء الستة التى فرضتها التحديات واجهتها الثورة فى سنتها الأولى لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل ، يمثل عمق هذه الإرادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط إلى مداه .

وقد اهتدت الثورة بها حتى تخطت مرحلة التحول ووصلت بها إلى مرحلة الانطلاق التى كان بدايتها صدور ميثاق العمل الوطنى .

أولا — حركة التحول والأهداف الستة

١ — الهدف الأول : القضاء على الاستعمار وأعوانه :

يعطينا الباب السابق خلفية تاريخية هامة لدراسة هذا الهدف ، فقد رأينا عند دراسة ذلك الباب كيف واجهت الثورة العرابية الثورة المضادة بنوعيها الداخلية والخارجية ، وكيف أن الخديو سعى منذ أول وهلة للقضاء على هذه الثورة ، وأوضحنا كذلك كيف حاولت انجلترا استغلال الفرصة وتنفيذ أدوارها المرسومة فى المنطقة . ومن ثم تعاونت مع الخديو فى سبيل القضاء على الثورة العرابية . وكان الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ هو نتيجة هذا التحالف بين الخديو والإنجليز .

وقد انتقلت مصر — كما أوضحنا — من تطور الاحتلال المؤقت إلى طور الحماية ثم إلى طور الاستقلال المزيف .

ولا شك أن الثورة منذ بدء قيامها كانت تعى ظروف التاريخ وعياً كاملا ، وأمكنها فى النهاية أن تحقق جلاء الإنجليز عن مصر، فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، تم التوقيع بالحروف الأولى على الاتفاقية الأولى للجلاء ، وكان أول اتفاق ترضخ فيه انجلترا لإرادة الأمة وتوافق على إنهاء الاحتلال وجلاء قواتها نهائياً عن الأراضى المصرية . وفى ١٩ أكتوبر من نفس السنة تم توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء ، وقد نصت الاتفاقية على جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق وانقضاء معاهدة ١٩٣٦ ، وانتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت إلى الدولة .

وتم جلاء الإنجليز بالفعل عن أرض مصر ، وكان آخر معقل تم جلاؤهم عنه هو مبنى البحرية فى بورسعيد ، وتسلمه الجيش المصرى صباح يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦ .

وكانت اتفاقية الجلاء تعطى للإنجليز حق العودة إلى قاعدتهم فى القنال ، وأن لهم حق استخدام الموانى المصرية فى حالة تعرض مصر لهجوم خارجى مسلح .

وكما أوضحنا فى الباب الأول عند كلامنا عن الثورة المضادة ، فإن مصر قد حققت مكاسب ضخمة من جراء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، وكان أحد هـــذه المكاسب هو إلغاء اتفاقية ١٩٥٤ ، والاستيلاء على القاعدة البريطانية فى القناة . وقد كان هذا العدوان معركة لتثبيت الاستقلال ، وتأكيداً للحقيقة القائلة بأن الحرية لا توهب بل تؤخذ .

وهكذا أمكن للثورة تحقيق الهدف الأول من أهدافها ، وهو القضاء على الاستعمار .

٢ ـ الهدف الثانى : القضاء على الاقطاع :

إن تحقيق هذا الهدف كان يعنى تحرير المواطن اقتصادياً واجتماعياً ، وقد رأينا عند استعراضنا فى الباب السابق ، سوء توزيع الأرض الزراعية ، حتى أن حفنة من كبار الملاك كانوا يمتلكون أكثر من ١٩ ٪ من المساحة المنزرعة . ولهذا أصدرت حكومة الثورة قانوناً سنة ١٩٥٢ حدد الملكية الزراعية بمائتى فدان للفرد الواحد . ثم خفض هذا الحد إلى مائة فدان للأسرة وذلك سنة ١٩٦١ .

ولا شك أن الزراعة كانت ولا تزال مصدراً رئيسياً من مصادر الثورة القومية والمزارعون يشكلون أكثر من ٧٠ ٪ من عدد السكان . وقد هدف قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر ١٩٥٢ طريق التصفية الكاملة لكل ما كان يتعلق بمشكلة سوء توزيع الأرض والنتائج التى ترتبت على مشكلات الإيجار الزراعى ، إذ قرر القانون أن يحتفظ كل مالك من كبار الملاك بمائتى فدان يضاف إليها مائة فدان أخرى لأولاده . وربما اعتبر هذا القانون إجراء معتدلا من وجهة نظرنا الآن ، ولكنه كان ثورة فى ذلك الوقت . وقد قرر القانون بعد تحديده الملكية ، توزيع الأراضى الزائدة على المعدمين من الفلاحين ، وعدم السماح بتجزئة الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة ، وبإقامة جمعيات تعاونية زراعية فى مناطق الإصلاح الزراعى ، وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتحديد حقوق الفلاح .

والجدير بالذكر أن قانون الإصلاح الزراعى لم يستهدف الاستيلاء على الأراضى الزائدة استيلاء تاماً من قبل الدولة ، وإنما قدر لها تعويضاً عادلا فيما عـــدا الأراضى المملوكة لأفراد الأسرة المالكة فقد قرر مصادرتها بلاتعويض ، فقد اعتبرت من أموال الشعب ، فضلا عن أنها امتلكت بوسائل

غير مشروعة فى جملتها . وقد اشترط قانون الإصلاح الزراعى الأول عدة شروط على من توزع عليه الخمسة أفدنة من الفلاحين ، أهمها أن تكون حرفته الزراعة ، وأن يكون أكثر عائلة وأقل مالا ، مع ملاحظة أن قيمة الأقساط السنوية التى يدفعها الفلاحون ثمناً لتملكهم الأرض هى أقل مما كانوا يدفعونه إيجاراً سنوياً لأصحاب الأراضى من كبار الملاك .

وأراد القانون أن يجنب الإصلاح الزراعى المشكلة التى قد تنشأ مع الزمن من نظام التوريث وغير ذلك مما يدعو إلى تفتت الملكية ، ولذلك حرم القانون بيع الأراضى حتى يسدد ثمنها ، كما أنه منع الميراث فيها حتى إذا تعدد المستحقين لها ، إذ عليهم أن يتراضوا فيما بينهم عمن تؤول إليه الأرض وهو أكثرهم اشتغالا بالزراعة وفصل القضاء فى أمر من تؤول إليه إذا ما دب الخلاف فيما بينهم .

أما فيما يتعلق بعلاقة المستأجر بالمالك ، فقد نظمت العلاقات بينهما بحيث تقضى على استغلال الملاك للمستأجرين إذا كان الملاك يؤجرون أراضيهم بإيجار مرتفع ، بحيث أصبح الإيجار عبئاً على عاتق المستأجر لا يستطيع بعد أدائه أن يبقى لنفسه فائضاً يكفل له معيشة معقولة ، وعلى ذلك فقد تحددت قيمة الإيجار بشرط ألا تزيد عن سبعة أمثال الضريبة السنوية .

واستهدف قانون الإصلاح الزراعى كذلك حماية العامل الزراعى ، فجعل الأرض — وهى بمثابة رأس المال — مساوية للعمل أو بعبارة أخرى ارتفعت قيمة العمل فأصبحت مساوية لقيمة الأرض . وقد نص القانون على أن يكون تحديد أجر العامل الزراعى من اختصاص لجان خاصة يمثل فيها الفلاحون والملاك وموظفو الدولة للتوفيق بين مصالح الفريقين .

وضماناً لحسن استغلال الأراضى الموزعة ، نص القانون على أن يكون للهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى أن تنتزع الأرض من الفلاح إذا قصر عن العناية بها أو تخلف عن الوفاء بالتزاماته .

كما قرر القانون إنشاء جمعيات تعاونية إجبارية ، وقد يكون لصفة الإجبار ما يبررها ، وهى أن الوعى التعاونى لم يبلغ فى الريف الدرجة التى يفكر بها صغار الفلاحين فى إقامة الجمعيات التعاونية . وتضم الجمعيات التعاونية جميع من آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة . وقصرت عضويتها على صغار الزراع ممن هم فى مستوى واحد تقريباً بهدف القضاء على استغلال كبار الملاك الذين كانوا فى أحيان كثيرة يستأثرون بخدمات الجمعيات التعاونية أو يديرونها لحسابهم الخاص .

ورغم الكثير من نواحى الاصلاح التى قررها قانون الإصلاح الزراعى الأول ، فإن هذا القانون لم يستطع أن يجتث جذور الإقطاع تماماً ، وإنما كان لا يعدو أن يكون ضربة موجهة للجزء العلوى من الإقطاع وتعويقاً لنفوذه الاقتصادى ، ولعلاج ذلك صدر قانون الإصلاح الزراعى الثانى فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١ ، وقد خفض القانون الجديد الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى مائة فدان وتعويض المستولى على أراضيهم بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً بفائدة ٤٪ .

ويمكننا أن نجمل أهم النتائج التى ترتبت على صدور قانون الإصلاح الزراعى وهى :

١ — القضاء على سيطرة كبار الملاك على شئون الحكم.

٢ — زيادة دخل الفلاح ، وقد بلغت هذه الزيادة إلى ما يقرب من ٥٠٪ فى بعض الأحيان .

٣ — تقليل وتذويب الفوارق بين الطبقات ، أو إعادة بناء المجتمع الريفى على أسس اجتماعية سليمة .

وأخيراً صدر قانون تحديد الملكية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يحدد ملكية

الفرد بخمسين فداناً ، والأسرة بمائة فدان — استناداً إلى قرار أصدره المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى — باعتباره السلطة السياسية العليا الموجهة لسياسة الدولة والمخططة لقواعدها وأصولها — وذلك تأسيساً على ما نص عليه الميثاق الوطنى من مبدأ تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان منذ سبع سنوات .

ولقد كان الهدف من إصدار القانون — إعادة توزيع الثروة الزراعية على أساس من العدل ، وبأسلوب يتمشى مع تحقيق طريق التحول الاشتراكى فى أسرع وقت وبأقصر طريق .

ولقد رأى المشرع لهذا القانون أن إعادة توزيع الثروة الزراعية — لا تؤتى ثمارها ، أو تحقق أهدافها إلا إذا أمكن القضاء على السيطرة الاجتماعية والسياسية وهيئت الظروف الملائمة لإيجاد ونشوء التكوين الاجتماعى السليم .. وسلامة هذا التكوين — أن يكون المعيار والميزان لأفراد طبقات المجتمع بقدر ما يؤدونه من عمل — لا بحجم ما يملكونه من ثروة — وأن اليوم الذى يتحقق فيه للعمل وزنه — وتقديره واحترامه — لهو التوقيت الحقيقى لتحول اشتراكى قويم — يحقق العدالة الاجتماعية — ويزيل كل ما يعانيه هذا المجتمع من ثغرات طبقية ..

ونعتقد أن هذا القانون لا يعنى القضاء على المزارع الكبيرة التى تتمركز إدارتها فى أيدى أفراد محدودين — بل هو أعم وأشمل من ذلك ، إنه يستهدف خلق طبقة جديدة من الحائزين لأراض أصبحت فى ملكية الدولة — وهى تهيء لهم فيها حقاً ثابتاً ومستقراً — وهو من هذه الناحية يتيح الفرصة لآلاف من الفلاحين لكى يحوزوا أرضاً بالإيجار أو بالتمليك بطريقة منظمة وفى حدود حيازات صغيرة لا تجاوز خمسة أفدنة لأى منهم

تطبيقاً لمبدأ توزيع الثروة الزراعية على أساس من العدالة الشاملة .

ومن هنا يمكن اعتبار هذا القانون تدعيما وتقويماً للخط الاشتراكى الذى بدأه قانون الإصلاح الزراعى الأول ، وسارت عليه القوانين التالية له .

عن هذا الطريق — طريق توزيع الثروة الزراعية على أسس من العدالة والحق تصبح الوسائل ميسورة ومتاحة لتحسين الأحوال الاجتماعية للزراع واستخدام الموارد الزراعية بصورة أفضل — مع الحفاظ على حقوقهم المشروعة ، وتقدير إنسانيتهم ، وتعزيز كرامتهم . .

وأود أن أذكر هنا حقيقة واضحة . وهى أن التدرج فى تخفيض الحد الأعلى للملكية هو الأسلوب الذى سارت فيه كثير من دول العالم ، واتبعته بلاد عديدة خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الأخيرة ؛ وليس هذا بالأمر الجديد أو المستحدث فى الجمهورية العربية المتحدة .

على أنه مع هذا يكاد يكون من المتفق عليه بصفة إجماعية بين المشتغلين بموضوع الإصلاح الزراعى — ضرورة وجود استقرار لأوضاع الملكية الزراعية وشعور بالأمن والإطمئنان — وأن التنمية الزراعية يمكن أن تتعرض لمعوقات ومشكلات كثيرة إذا ما تلاشت عوامل الأمن والاستقرار للحيازة الزراعية .

كما لا بد من تهيئة الظروف الملائمة لمزيد من الإنتاج والرخاء بما يحقق حياة أفضل للفلاحين ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاهتمام بزيادة إنتاجية العامل جنباً إلى جنب مع الاهتمام بزيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة فى الزراعة ، كل ذلك فى إطار شامل من الاستقرار والعدالة معاً .

مميزات القانون الجديد :

مما لا شك فيه أن هذا القانون قد تميز عن غيره من القوانين التى سبقته بظواهر معينة واعتبارات كثيرة اقترنت بمناقشاته فى المؤتمر القومى العام ،

وإعداده فى صورة من البساطة والوضوح واستقلاله كقانون قائم بذاته ، وليس تعديلا لما سبقه من قوانين ... إلى غير ذلك من المميزات التى يمكن توضيحها فيما يلى :

١ — لقد اتسمت مناقشات لجان المؤتمر القومى بتعبير عن اتجاه واضح نحو تحقيق مبادىء من الاشتراكية تقوم على العدالة ، وتستهدف التحول الاشتراكى وفق تخطيط متكامل سليم ، باعتبار أن التحول الاشتراكى يمثل بعداً رئيسياً من أبعاد المعركة ضد الاستعمار والصهيونية .

٢ — تميز المشروع بقانون الذى تم إعداده بالبساطة والوضوح والإيجاز مما يسر من فهمه واستيعاب مضمونه وأحكامه مع إعداد لائحة تنفيذية مفصلة وشاملة لكل النواحى .

٣ — تم وضعه فى صورة قانون مستقل قائم بذاته ، وممثلا للمرحلة التى صدر فيها دون الرجوع إلى القوانين السابقة أو ربطه بها ، لتجنب صعوبة فهمه وصعوبة تنفيذه عما يتميز به عن القوانين الأخرى ، من ناحية نظام التعويض عن الأراضى الخاضعة للاستيلاء ونظام التصرف فيها وإنشاء صندوق الأراضى الزراعية الذى يعتبر أحد المعالم الهامة لهذا التشريع ..

٤ — أن القواعد الجديدة الخاصة بتحديد ملكية الأسرة حسبما تضمنه الميثاق الوطنى وأقره المؤتمر ، إنما هى فى نطاق أوضاع إنسانية واجتماعية تتمشى مع ظروف البيئة والمجتمع ، واحترام العلاقات العائلية وروابط الأسرة وصيانتها ، وتدعيمها . فقد كفل لها القانون حق توزيع الملكية الزراعية لأفرادها فى نطاق المائة فدان للأسرة والخمسين فداناً للفرد بكامل حريتها ، وبما يحقق مصلحتها كنواة لمجتمع اشتراكى قويم .

٥ — إن تحديد الملكية على هذا النحو الذى تضمنه القانون تعتبر

ملكية غير مستغلة ويمكنها أن تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد القومى كما تؤديه فى خدمة أصحابها ، وأن هذا التحديد تم بمعيار وبقدر يحقق التناسق والمواءمة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدولة ويؤدى إلى التقارب بين الطبقات وتذويب الفوارق بما يتيح لمجتمعنا فرصاً رحبة للعدل والاستقرار ..

٦ — رعاية مصلحة المجتمع وضمان أيلولة الأراضى الخاضعة إلى الدولة ، ومن هنا كان القانون راعياً لصيانة هذه المصلحة وراعياً لضرورة التزام أحكامه ومحذراً من مخالفتها وعواقب هذه المخالفة لضمان إحداث التغيير المطلوب الذى تهدف الدولة إليه[1] .

ضمانات تنفيذ القانون :

إن قرار تحديد الملكية الزراعية هو فى مضمونه وفى معناه العميق قرار سياسى له جوانبه الاقتصادية والاجتماعية ، ومن أجل تحقيق هذا القرار وغاياته فإن ثمة ضمانات أساسية يجب أن تكون ملحوظة ومرعية . ولعل أهم هذه الضمانات هى :

١ — وجوب تعاون الأجهزة الشعبية مع الأجهزة التنفيذية تعاوناً وثيقاً فى نطاق من الفهم الصحيح لمضمون القرار الذى أصدره المؤتمر القومى ، وإدراك لأهداف وغايات قانون تحديد الملكية بخمسين فداناً . . والذى قصد به قبل كل اعتبار مصلحة الدولة ومصلحة الفلاحين .

٢ — إن قوة أى برنامج للإصلاح الزراعى تتحدد بحسب القدرة الإدارية

(١) الأهرام الاقتصادى — أول سبتمبر — سنة ١٩٦١ قانون الخمسين فداناً — تقديم المهندس سيد مرعى وزير الزراعة الإصلاح الزراعى .

لأجهزة الدولة على تنفيذ هذا البرنامج ، الأمر الذى يتطلب تدعيم الأجهزة التى تعمل فى تنفيذ القانون ، وتأييد الدولة لها بإمكانيات وافرة وسند قوى مستمر لتحقيق هذا العمل الضخم . ولعل أبرز ما أدى إلى تدعيم قانون الإصلاح الزراعى فى بداية مراحله أن الثورة كانت سنداً ودعماً له فى جميع هذه المراحل .

٣ — ضرورة إدراك الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون لأهميته وعدالته ، والالتزام بأحكامه ونصوصه ، والعمل على تنفيذها بالدقة الواجبة . بدافع من وطنيتهم وإيمانهم بحق الوطن والمواطنين فى حياة أفضل تسودها العدالة الاجتماعية ، والروابط الإنسانية بين أفراد المجتمع فى إطار من التعاون والمحبة والإخاء .

٣ ـ الهدف الثالث : القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم :

بعد أن تسلمت الثورة مقاليد الحكم كان على قادتها أن يواجهوا الأوضاع الاقتصادية بحزم ، وأن يوقفوا تغلغل سيطرة الاحتكارات ورأس المال على الحكم حتى تقوم الخطط الاقتصادية على أساس متين لا تواجه فيها صعوبة أو عوائق أو تدخل من مثل هذه العناصر .

وإذا كان قانونا الإصلاح الزراعى قد أديا إلى تحطيم قبضة الإقطاع فى الريف ، فإنه كان لا بد من تحطيم الاحتكار وسيطرة رأس المال فى المدن ، وهنا أكدت ثورة يوليو أنها لم تكن ثورة سياسية فحسب بل كانت ثورة شاملة تستهدف إنشاء مجتمع متحرر من جميع آثار السيطرة الأجنبية سياسية كانت أم اقتصادية والتحرر من جميع أنواع الاستغلال الطبقى وفى ذلك يقول السيد الرئيس فى خطابه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩ بمناسبة بدء العمل فى مشروع السد العالى « إن الثورة كانت تعبيراً عن معنى كبير وهو أن نخلق

مجتمعاً متحرراً من الاستغلال الاقتصادى ومتحرراً من الاستغلال الاجتماعى ومن الاستغلال السياسى أيضاً » أوضح الرئيس أنه لـكى تتمكن الثورة من خلق هذا المجتمع كان لا بد لها أن تقضى على الإقطاع وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال حتى تكون هناك فرص متكافئة لكل المواطنين وعدالة حقيقية بينهم .

ولا شك أن من نتائج العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ أنه أصبح فى الإمكان أن يسيطر الشعب على مقدرات ثروته الوطنية ، وأمكنه أيضاً أن يسقط الاحتكارات الأجنبية وذلك باسترداد البنوك والشركات التى كانت نهباً للمغامرين الأجانب ، وكان ذلك فى الواقع مدخلا إلى العمل الاشتراكى الذى عزز مواقعه بعد ذلك فى قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ .

وكان لسقوط الاحتكارات الأجنبية ، كما قال السيد الرئيس فى خطابه السالف الذكر نتيجة هامة وهى أننا « أصبحنا سادة فعلا فى وطننا من الناحية الاقتصادية ، وأصبحنا نشعر أن هناك ركيزة وأساساً فى الاقتصاد الوطنى ، ونستطيع أن نبنى على هذه الركيزة ، ثم نستطيع أن نطور وطننا حتى نحقق المجتمع الذى نريده والذى نتمناه .. وكان السبيل إلى هذا هو إقامة قطاع اشتراكى فى الصناعة حتى لا يسيطر الاحتكار ولا يسيطر رأس المال وحتى نستطيع أن نوجد الفرص المتكافئة ، والعمل فى نفس الوقت على توسيع هذا القطاع الاشتراكى بحيث لا يستطيع الاحتكار بأية وسيلة من الوسائل أن يتسلل إلينا مرة أخرى .

وبدأ تنفيذ السياسة الاشتراكية التعاونية فى الصناعة بتدخل الحكومة كطرف فى الصناعة حتى لا تترك الصناعة للاحتكار أو لسيطرة رأس المال . والحكومة فى هذا إنما تمثل الشعب وتقيم توازناً بين الملكية الخاصة والملكية العامة . فلا تستطيع الملكية الخاصة مهما تتكتل أن تفرض أى شىء يمكنها من الاستغلال الاقتصادى ، أو الاستغلال الاجتماعى .

« وسارت الحكومة على أن تكون هذه المؤسسات إما ملكية حكومية كاملة أو ملكية مختلطة بين الحكومة وبين رأس المال الخاص ، أى المدخرين أو المساهمين ، وفى نفس الوقت سارت الحكومة على أساس أن تخلق وتدعم هذا القطاع الاشتراكى ليسير جنباً إلى جنب مع رأس المال الخاص ، ثم عملت على توسيع هذا القطاع الاشتراكى وتشجيع القطاع التعاونى . وسارت فى هذا فى عدة ميادين ، منها ميادين البترول والصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة والصناعات الاستهلاكية ، ولا بد أن يتطور هذا بحيث تبدأ الجمعيات التعاونية التى أقامها الفلاحون لكى ينشئوا صناعة المواد اللازمة لهم مثل المواد اللازمه لمقاومة الآفات أو لمقاومة الحشرات ، وبهذا نستطيع أن نحقق فعلا المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى المتحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى » .

٤ — الهدف الرابع : إقامة عدالة اجتماعية :

إن إقامة العدالة الاجتماعية يتطلب عمليتى هدم وبناء : أما الهدم فينحصر فى القضاء على الاستعمار وأعوانه ، وعلى الإقطاع وعلى الاحتكار ، أما البناء فيقوم على توفير الكفاية والعدل .

وقد سبق أن ناقشنا القضاء على الاستعمار والقضاء على الإقطاع والقضاء على الاحتكار .

إلا أنه تجدر الإشاره إلى أن تحطيم الإقطاع والاحتكار هى عملية تمهيدية لا يمكن أن تحقق وحدها أهداف الاشتراكية ، وإنما يكون تحقيق هذه الأهداف عن طريق الزيادة المستمرة فى الإنتاج والمزيد من العدالة فى توزيع الدخل القومى .

وتوفير الكفاية هو محاولة تنمية جميع مصادر الدخل فى الدولة ، ولا شك أن الثورة لم تأل جهداً فى هذا المجال ، فالتوسع الزراعى الأفقى ،

والرأسى ، والتقدم الصناعى الهائل يعكس المجهودات التى بذلت لتوفير الكفاية .

ولا شك أيضاً أن زيادة الدخل القومى فى ذاتها لا يمكن أن تحقق الاشتراكية إلا إذا صحبها عدالة فى التوزيع ، لأن الغرض من الكفاية فى الإنتاج هو تحقيق مجتمع الرفاهية لأبناء الشعب جميعاً . ولا شك أن عدالة التوزيع تضمن القضاء على الإقطاع والاحتكار وقد سبق الكلام عن ذلك ، أما عدالة التوزيع فتتعدى ذلك إلى مختلف مجالات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والعمل والتأمينات .

٥ – الهدف الخامس : إقامة جيش وطنى قوى :

لاشك أن الحصول على الاستقلال أمر ، والمحافظة عليه أمر آخر ، ومن ثم فإن الضمانة الحقيقية للاستقلال تنحصر فى إقامة الجيش الوطنى الذى يسهر على حماية الاستقلال .

ولقد وقف الاحتلال البريطانى من الجيش المصرى بالمرصاد منذ أن وطئت قدمه مصر سنة ١٨٨٢ ، وعمل جاهداً على أن يظل هذا الجيش ضعيفاً وبعيداً كل البعد عن الحركات الوطنية ، ولم يكن من الممكن إقامة الجيش الوطنى والاحتلال مسيطر على البلاد ، ولا شك أن مشكلة تسليح الجيش المصرى بعد ثورة ٢٣ يوليو كانت أحد أسباب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وقد تكلمنا عن قصة هذا العدوان عند دراستنا للثورة المضادة فى الباب الأول من هذا الكتاب .

ولا شك أن الثورة المصرية قد خلقت مثالا خطراً على الاستعمار ، فمصر دولة صغيرة ، ولكن قواتها أخذت تساند الثورات العربية التحررية ، وانتشرت القوات المصرية على الأرض العربية دعماً للنضال العربى ، وهكذا تفجرت الثورة المضادة الخارجية الساخنة على شكل عدوان يونيو ١٩٦٧ ،

ورغم قسوة نتيجة المعركة العسكرية ، فإن إعادة بناء القوات المسلحة تتم بسرعة خارقة قوامها قادة أكفاء وجنود مثقفون وتسليح فعال وتدريب شاق . ولا يكاد يمر يوم من أيامنا إلا وفيه معركة ... برية كانت أم جوية ، وسوف نخوض قريباً تلك المعركة الحتمية الشاملة من أجل تحقيق النصر الكامل ، وحتى تظل مصر كما كانت دائماً مقبرة للغزاة .

٦ – الهدف السادس : إقامة ديموقراطية سليمة :

المعنى العام للديمقراطية حكم الشعب : وهي مشتقة من كلمتين يونانيتين Demos أى الشعب و Kratos أى السلطة . والحكم الديمقراطى بهذا المعنى هو الحكم الذى يملك السلطة فيه أغلبية أعضاء الجماعة .... بحيث لا ينفرد بالحكم فرد واحد كما هو الشأن فى الملكيات المطلقة ، أو الأنظمة الديكتاتورية ، كما لا تنفرد بالحكم أقلية من الأغنياء أو أصحاب الأموال كما هو الشأن فى الأنظمة الأرستقراطية . وقد وضع الميثاق تعريفاً دقيقاً وواضحاً للديمقراطية حينما قرر أنها « تؤكد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

ولم يكن الميثاق مجدداً فى هذا التعريف ، ولم يكن هذا التعريف ينطوى على معنى الثورة السياسية التى هى إحدى الجوانب الرئيسية لثورة ١٩٥٢ ، فقد كان دستور ١٩٢٣ ينص على مبدأ السيادة للشعب ، وينظم لهذا الغرض مجلس نواب ومجلس شيوخ ، ويقرر حق الانتخاب ، كما ينص على حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الصحافة وحرية الاجتماع . كذلك لم يخل دستور أو إعلان سياسى فى الشرق أو فى الغرب من تعريف مشابه لتعريف الميثاق للديموقراطية .

ولكن الثورة السياسية تجلت فى الوسائل والضمانات التى رسمها الميثاق ، وبين طريقة تنفيذها لوضع مبدأ السيادة الشعبية موضع التطبيق العملى .

وكما هو الشأن فى نظمنا بعد الثورة ، اتخذت الأمة من تاريخها عظة لحاضرها ومستقبلها ، واتخذت من فساد النظام السياسى القديم درساً يتحقق عن طريقه صلاح النظام السياسى الجديد ، أى أن العيوب والمفاسد التى أحاطت بديموقراطية ما قبل الثورة هى التى حددت لنا — إلى مدى بعيد — معالم ديموقراطيتنا الجديدة فى ظل الميثاق .

وتتلخص عيوب النظام السياسى قبل الثورة فى أنه كان يقيم واجهات دستورية ، ويضع شعارات ديموقراطية تخفى من ورائها استبداداً مقنعاً لأفراد وطوائف وطبقات ، وحرماناً سياسياً كاملا لجماهير الشعب صاحبة السيادة الحقيقية فى البلاد ، وقد ساهمت فى خلق هذا التزييف عناصر متعددة أهمها :

١ — أن الإرادة الحاكمة الحقيقية فى البلاد لم تكن إرادة الشعب ، لا أغلبيته ولا حتى أقليته ، بل ولا حتى إرادة الأفراد المعدودين من حكامه وزعماء أحزابه ، وإنما كانت إرادة القوى الأجنبية التى تدخلت فى صميم حياتنا السياسية الداخلية باسم تنفيذ المعاهدات المبرمة بينها وبيننا أحياناً ، وباسم حماية مصالحها فى المنطقة أحياناً أخرى .

٢ — أن الملك لم يلتزم حدوده الدستورية التى قررتها النصوص ، والتى قررت أنه يملك ولا يحكم ، وأن المسئولية السياسية الحقيقية إنما تستقر فى يد الوزارة المسئولة أمام البرلمان ، وإنما تدخل هو الآخر فى صميم اختصاصات الوزارة والبرلمان ، وتحول إلى طرف فى معظم المنازعات الحزبية ، وتحددت له مصالح خاصة متعارضة مع مصالح الشعب ، فاتجه نشاطه كله إلى حماية تلك المصالح على حساب المصلحة العامة للأمة .

٣ — أن الأحزاب السياسية لم تكن لها برامج موضوعية محدودة ،

أو على الأقل لم يكن من برامجه المعلنة من الاختلاف ما يبرر وجودها على الإطلاق ، وبذلك تحولت إلى تجمعات عصبية حول بعض العائلات ، وصار الصراع الحزبى صراعاً سافراً على مقاعد الحكم وما تجره وراءها من المغانم للحزب الحاكم وأنصاره القريبين والبعيدين .

إن الوضع الاجتماعى والاقتصادى الذى ساد البلاد كان يجعل ممارسة الحرية السياسية أمراً مستحيلا . ففى ظل تحكم الأقلية المالكة فى الأغلبية المحرومة المعدمة ، لا يتصور أن تتمكن تلك الأغلبية من استعمال إرادتها فى المسائل السياسية استعمالا حراً سليما ، وبعبارة أخرى كان الحديث عن حرية الانتخاب والمعارضة بغير الحق فى ضمان لقمة العيش خرافة يكذبها الواقع .

هذه هى أهم العناصر التى جعلت ديموقراطية ما قبل الثورة ديموقراطية زائفة أو وهمية كما قلنا ، ومن هذه العناصر استمد الميثاق الوطنى أسس علاجه لمشاكلنا السياسية ، كما استمدت الثورة طريقها الواضح الذى سارت فيه للوصول إلى الديموقراطية السليمة ، وذلك كله على النحو الآتى :

١ — بدأت الثورة بتطهير البلاد من النفوذ السياسى للقوى الأجنبية حتى تتحرر الإرادة الوطنية من أكبر عدو ساهم فى التحكم فيها لمصالحه الخاصة ، وإيماناً بأن الخلاف الداخلى حول النظام السياسى لا معنى له إذا كان الأجنبى المحتل هو المستفيد والموجه الحقيقى لكل نظام سياسى يقوم فى ظل نفوذه وتوصياته ، ومن هنا حرصت الثورة على تصفية النفوذ الأجنبى قبل أن ترسم صورة النظام الديموقراطى السليم .

٢ — قررت الثورة أن أقل ما يوصف به النظام الحزبى أنه نظام لا موضع له مطلقاً فى مرحلة تقف فيها البلاد على أعتاب ثورة اجتماعية

وسياسية أجمعت الأمة على معالمها الرئيسية ، لذلك حلت الأحزاب السياسية القائمة ثم ألغت النظام الحزبي كله .

٣ — قررت الثورة إقامة النظام الجمهوري باعتباره الصورة الوحيدة التي تتفق مع جوهر الديموقراطية وما تقتضيه من إثبات حق الشعب في اختيار حكامه بنفسه .

٤ — أدركت الثورة إدراكا يقينياً واضحاً أن تحرير إرادة الشعب من التحكم والاستبداد الاقتصادي شرط أولى ضروري لقدرة هذه الإرادة على ممارسة العمل السياسي ، ومن هنا ارتبطت الثورة الاجتماعية والاقتصادية بالثورة السياسية .

ومن هنا اعتبرت القرارات والقوانين الاشتراكية مقدمات ضرورية لإقامة النظام الديموقراطي السليم . ولذلك نستطيع أن نقول إن الربط بين الديموقراطية السياسية وبين الديموقراطية الاجتماعية يعتبر من أهم معالم الديموقراطية السليمة كما فهمتها الثورة وكما حددها الميثاق .

٥ — كذلك قرر الميثاق لتطبيق الديموقراطية أسلوباً جديداً يقوم على الإيمان بعدم كفاية النظام النيابي لتأكيد سيادة الشعب . ففي النظام النيابي يتولى السلطة فعلا عدد محدود من المواطنين هم النواب ، في حين يقنع باقي المواطنين بممارسة حق الانتخاب ، وعلاجاً لهذا النقص قرر الميثاق إنشاء كيان شعبي منظم يضم تحالف القوى الوطنية المختلفة من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهذا التنظيم هو الاتحاد الاشتراكي العربي بمنظماته « الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائد العمل الوطني » .

٦ — كذلك حرص الميثاق على ضمان أن تكون المجالس الشعبية ممثلة لجماهير الشعب صاحب السيادة ، فقرر ضمان نصف مقاعد التنظيمات الشعبية

والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى للعمال والفلاحين ، وشرح الميثاق حكمة هذا الضمان بقوله : « إن ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ، ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى النابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية » .

٧ — وتأكيداً لمبادىء الديموقراطية السليمة التى تنافى الحكم الفردى لما فيه من افتئات على حق الجماعة ، وما يحيط به من احتمالات الزلل والشطط ، قرر الميثاق مبدأ جديداً هو مبدأ جماعية القيادة ، فقرر أن جماعية القيادة ليست عاصماً من جموح الفرد فحسب . وإنما هى تأكيد للديموقراطية على أعلى المستويات .

٨ — ولم يكتف الميثاق بهذه المبادىء والتنظيمات ، وإنما تنبه إلى ضرورة توفير الجو السياسى الذى يمكن فيه لهذه المبادىء أن تحيا ، ولتلك التنظيمات أن تقوم وأن تؤدى مهمتها ، فقرر أن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ، والواقع أن الديموقراطية إذا كانت تقوم على إشراك جماهير الشعب فى الحياة العامة ، وتوليهم مظاهر السلطة المختلفة ، فلا شك أن حرية الكلمة هى المفتاح الأول لممارسة هذه السلطة ممارسة واعية مبصرة ، ولذلك لم يكتف الميثاق بتقريرها ، بل أشار إلى ضرورة تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تؤمنها وتمكن الناس من ممارستها وفى مقدمة هذه الضمانات تأكيد سيادة القانون ، حتى يستطيع كل مواطن أن يدلى برأيه ، ويقول حجته فى مأمن من كل صور البطش والمحاربة والاضطهاد . كذلك بين الميثاق أن فى ملكية الشعب للصحافة ضماناً لهذه الحرية وذلك بتحقيق استقلالها عن الأجهزة الإدارية من ناحية ، وتخليصها من تحكم رأس المال من ناحية أخرى[1] .

---

(١) د . جاد طه : الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى ص ١٢ — ١٧ .

إن العمل الديموقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة فى إحساسها بالإنسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة ينعكس أثرها بدوره على ممارسته للديموقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى .

إن الجماهير لا تطلب التغيير ولا تسعى إليه وتفرضه لمجرد التغيير خلاصاً للملل ، وإنما تطلبه وتسعى إليه وتفرضه تحقيقاً لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانيها . إن التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو العجز الحقيقى لإرادة التغيير والانفصال بكل قوة وتصميم مما كان قائماً بالفعل إلى ما ينبغى أن يقوم بالأمل .

إن الديموقراطية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبياً ، وكذلك فإن الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدمياً إن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات . إن الديموقراطية والاشتراكية فى هذا التصور تصبحان امتداداً واحداً للعمل الثورى[1] .

ثانياً ـ مرحلة الانطلاق :

إن مرحلة الانطلاق تبدأ من حيث انتهت مرحلة التحول ، فهى تبدأ وقد تبلورت معالم نظرية العمل الثورى . وعلى هذا الأساس فإن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها تسير على هدى من نظرية العمل الثورى وأنها تملك وضوح الرؤيا .

---

(١) الميثاق — الباب الخامس .

ولقد أوضحنا فى الباب الأول « نظرية الثورة » الخصائص المميزة لنظرية العمل الثورى فى الميثاق .

معنى الميثاق :

إن كلمة الميثاق ليست غريبة عنا . فقد ذكرت فى القرآن الكريم ، هى تعنى العهد الموثق المحكم الذى لا يجوز نقضه ، وقد جاء ذكر الكلمة فى كثير من الآيات القرآنية الكريمة ، ففى سورة البقرة الآية (٢٦) « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون فى الأرض أولئك هم الخاسرون » .

وفى سورة آل عمران الآيتان ٨٠ و ٨١ « وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أقررتم وأخذتم على ذلك إصرى قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين فمن تولى بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون » . وأصل كلمة الميثاق هنا تعنى كذلك العقد المؤكد باليمين .

وهكذا نرى أن مدلول كلمة الميثاق يكاد يكون نفس مدلول كلمة عهد . وفى مقال لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة فى العدد السابع من مجلة لواء الإسلام بعنوان الميثاق يقول فيها « الميثاق عهد موثق بين الحاكم والمحكوم وبين الشعب بعضه مع بعض على التعاون على البر والتقوى وبه يعرف كل ما يجب عليه وما يحق له وبه ترسم الحدود » .

وقد عرف الميثاق بين الأوربيين كذلك ، وتصوروه عقداً بين الحاكم والمحكوم ، وطبقاً لما جاء فى دائرة المعارف البريطانية[١] ، فالميثاق هو شرط أو عقد أو اتفاق يمنح بموجبه حق أو امتياز . على أن الميثاق الذى قطعه على نفسه الملك جون ملك انجلترا سنة ١٢١٥ (العهد الأعظم) والذى

(١) Encyclopedia Britannica 5, p. 306.

حفظ بموجبه حرية الشعب البريطانى ، انتحى بمعنى كلمة الميثاق ناحية خاصة وهى ناحية الامتيازات الدستورية ، ومن ثم أصبحت كلمة الميثاق تعنى الامتيازات أو العهود التى يمنحها الملوك أو من فى درجتهم لمواطنيهم للتمييز بينهما وبين تلك التى حصل عليها الشعب بنفسه . مثال ذلك الميثاق الذى منحه الملك لويس الثامن عشر لفرنسا سنة ١٨١٤ .

ومن ثم أصبحت كلمة الميثاق تعنى إلى جانب المنح والامتيازات الدستورية معنى الحرية ، وعلى ذلك فقد أصبح المعنى المجازى لكلمة الميثاق هو عهد أو رخصة بالحرية والاستقلال .

طبيعة الميثاق الوطنى :

يختلف الميثاق الوطنى للجمهورية العربية المتحدة عن المعنى التقليدى لكلمة الميثاق والتى تحدد بمعنى العهد . فليس الميثاق الوطنى منحة من الحاكم إلى الشعب ، فهو هنا ليس من قبيل العهد الذى يحدد به الحاكم سلطاته كما فعل الملك جون ملك انجلترا .

وليس الميثاق الوطنى كالدستور الذى يحدد السلطات ودورها فى المجتمع ، إنه خلاصة آمال وأهداف أمة استخلصتها من واقع تجاربها فى الماضى والحاضر وأملها فى المستقبل انفعلت فيه بالتاريخ ووقائعه وتأثرت به وأثرت فيه وفتحت فيه عقولها وعملت الفكر والعقل فى كل التجارب الإنسانية أياً كانت دون تحيز ودون تعقيد ... اتخذت كل ذلك لترسم منه الأبعاد الكبيرة والدليل الواضح للعمل الوطنى للوصول إلى أهداف المجتمع .

وهكذا يبدو واضحاً أن الميثاق عبارة عن مبادىء عامة أو إطار للعمل أو إطار للخطة أنه دليل العمل الثورى للشعب .

الميثاق والدستور :

إذا كانت طبيعة الميثاق الوطنى — كما ذكرنا — ليست دستوراً محدد المواد ، فما هو إذن بالنسبة للدستور ؟

للإجابة على هذا السؤال سوف نستعيد طبيعة الميثاق الوطنى فى تسجيله لأبعاد العمل الوطنى ورسمه الخطوط العريضة لذلك مستفيداً من وقائع التاريخ والفكر المفتوح على كل الأبعاد العالمية والنظريات الكبرى مع عدم إهمال تجارب الحاضر وظروفنا المحيطة والخاصة بنا كمجتمع عربى ، وعلى ذلك فإن أية قوانين ونظم سوف تنبثق من هذا الميثاق ، وعلى ذلك يصبح الميثاق فى منزلة الأبوة بالنسبة للدستور والقوانين المختلفة التنظيمية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . فالمشرع العربى لابد أن يتمسك بالأبعاد الكبيرة لما جاء فى الميثاق بالنسبة لموضوع تشريعه . ففى التخطيط الاقتصادى مثلا لا بد وأن تكون مبادئنا التى سجلت انتصاراتنا فى هذا المجال مطبقة تمام التطبيق ، ولكل مواطن الحق فى الثورة الوطنية ، ومن المحتم كذلك أن تيسر الخدمات العامة لأفراد الشعب جميعاً فى التعليم والثقافة والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية بصفة عامة والإسكان والمواصلات . وكذا سوف يلتزم المشرع بحق الملكية الفردية غير المستغلة وحق الإرث الشرعى ، والإيمان بالفرد كالإيمان بالجماعة وفى كل منها مراعاة للكفاية والعدل ... « إن الميثاق وهو يرسى المبادىء والأسس التى يقوم عليها المجتمع يعتبر أساساً لوضع الدستور ولوضع القوانين فالميثاق ينزل من الدستور منزلة الأبوة » .

الارادة الشعبية والميثاق :

« إن الميثاق ليس قيداً على الدفع الثورى أو الإرادة الشعبية يحد من حركتها وإنما هو الإطار الذى يرسم الأبعاد الرحبة للعمل من أجل المستقبل ويضمن للشعب القدرة على الحركة السريعة نحو أهدافه الثورية ويترك بذلك المجال فسيحاً لتنمية الثورة واستمرار دفعها » .

ويوضح نص تقرير الميثاق السابق منزلة الميثاق الوطني من الإرادة الشعبية ومدى علاقته بها ، فقد جال بخاطر البعض من الرجعيين والانتهازيين أن حدوداً قد قامت في وجه الجماهير تحدد من الرؤيا وتحدد من الطريق وتضيق عليها مدى الاستطلاع والعمل ، وأن الدفع الثورى قد تجمد وتوقف عن السريان جارفاً أمامه كل العقبات ... ولا شك أن الميثاق هو القاطرة التى ستدفع بالجماهير إلى اجتياز مسافات التخلف التى اكتشفوها بين عصر البخار والذرة ، وبين بيوت الطين والمعامل الذرية . . إنه القاطرة التى ستحقق القدرة على الحركة السريعة نحو الأهداف الشعبية الكبرى التى اكتسبتها الجماهير والتى حددت أبعادها وسجلتها والتزمت بها فى الميثاق الوطنى. والحدود رحبة تمكن من الحركة وتمكن من الدفع الثورى الدائم المستمر . . ولا حدود للتغيير الثورى . . . لا حدود على حركة الجماهير إلا إراداتهم هم . إن شيئاً لا يوقف الجماهير إلى تحقيق الكفاية والعدل ، ولقد رسم شعبنا أبعادها وهو قائم بالحركة الفعلية فى رحاب هذه الأبعاد ... إنه يعمل من أجل المستقبل .. مستقبل الرفاهية والعدالة . ولا يعقل أن يكون هو ذاته الذى انبثق منه الميثاق قد رسم به قيداً على حركته ، إن الميثاق يوضح الطريق أمام كل مواطن فالعمل يحتاج إلى كل مواطن ، وقوة الدفع لا يمكن أن تقتصر على جزء من الجماهير العاملة دون الجزء الآخر ، لأن ذلك سوف يقلل من قوة الإنتاج الثورى . وعلى ذلك كان لابد من إيضاح الطريق أمام كل قوى الشعب العاملة ليزداد الدفع ويزداد العمل وتقصر الفترة الزمنية اللازمة لبلوغ الأهداف بلا حدود لهذه الإرادة لأنها شعبية وجماهيرية ، وهى صاحبة الحق الشرعى فى العمل والحقوق والقدرة على التغيير والميثاق ضامن لها[1] .

---

(١) محمد فوزى : الميثاق أهميته ومغزاه ص ٦٠ — ص ٦٤ .

الآثار التى ترتبت على إعلان الميثاق :

لقد صدر الميثاق الوطنى عن إرادة الشعب ممثلا فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بأن شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه ، بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل بالمحبة والسلام ، وأنه يملك من إيمانه بالله وإيمانه بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه . والميثاق فى حقيقته إرادة الشعب فى رسم أبعاد العمل الثورى ، وما يتصل به من حقوق وواجبات ومن ثم فإنه ترتبت عليه آثار هامة منها :

أولا — أن المبادىء والأسس والحقوق والواجبات التى وردت فى الميثاق قد صدرت عن الإرادة الشعبية فى إجماع يمتد من القاعدة إلى القيادة لها صفة الإلزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة جميعاً .

ثانياً — أن الخروج على مبادىء الميثاق يعتبر خروجاً على إرادة الشعب .

ثالثاً — أن على الشعب أن يحمى الميثاق لأنه بذلك يحمى إرادته التى أعلنها .

أهمية الميثاق :

١ — فى الجمهورية العربية المتحدة :

« إن فلسفة الميثاق تستمد أصالتها من أنها أتت انعكاساً لقيمنا ومبادئنا وتجاربنا التى استلهمها العمل الثورى وبلورها هذا العمل الذى لم ينقطع عن التجارب الإنسانية ولم يصد نفسه عنها بالتعصب والعقد هذا العمل الذى استمد منابعه من شريعة الله » .

تلك منابع الميثاق بمبادئه وقيمه ومثله ودلائله فى العمل الوطنى ، لم نستورد نظريات خارجية جاهزه ، ولم نصد أنفسنا عن كل النظريات

الخارجية فى جميع الأنحاء بل تعهدناها بالدراسة والفحص وتتبعنا مراحل تطبيقاتها وظروفها المختلفة والنتائج التى توصلت إليها . ثم قارنا بين الظروف المحيطة لكل منها مع ظروفنا المحلية ، ثم فتحنا أبواب التاريخ على مصاريعها ، وتدفقت التجارب التاريخية الواحدة أثر الأخرى ، ثم عشنا طويلا فى تجاربنا فى الماضى والحاضر ، واستعرضنا آمالنا وأهدافنا التى أعلنها الشعب فى كثير من الأوقات وفى كثير من المناسبات ، كل ذلك والشعب يتفاعل بكل قواه فتتبلور أهداف ومبادىء وتتوارى أخرى لتسقط من حساب الشعب ، وهكذا تجمعت المبادىء والأهداف ودلائل العمل ما يعلنه الشعب لتكون جميعها الميثاق الوطنى . . . إنه تعبير عن إرادة الشعب ، إن قوة الإلزام فيه تنفيذ للإرادة الشعبية وتطبيق لها ، إن الميثاق يستمد قوته الملزمة من إرادة الشعب ، وهو بنفسه سيطبقه ويصدر توجيهاته لضمان سلامة التطبيق ويراقب العمل ما استطاع إلى هذه الرقابة من سبيل ليضمن مكاسبه الثورية ، وليضمن عدم تحول العمل الثورى إلى طريق آخر لا يخدمه ، أو يحقق مصالحه هو باعتباره صاحب الثورة ، وصاحب الحق الشرعى فى الوطن وعلى ذلك يمكن أن نقول إن الميثاق وثيقة تاريخية هامة تسجل تحول التاريخ فى حياة الشعب العربى فى مصر بل فى حياة الأمة العربية كلها .

٢ ـ فى الوطن العربى :

إن الشعب العربى فى مصر جزء من الأمة العربية ، ومقومات الوحدة العربية تزداد أثراً وقوة عن كل مقومات الوحدة فى العالم كله .

وإن العمل الثورى فى مصر كانت له أصداؤه فى أرجاء الوطن العربى كله ، وتجاوبت أصداء الكفاح وامتدت سواعده يشد بعضها بعضاً ، من أجل الاشتراكية والوحدة والحرية . . . . وتجاوبت أصداء الكفاح فى سوريا والعراق وفى الجزائر وفى اليمن وفى ليبيا .

فالميثاق الوطنى وثيقة تاريخية ذات أثر كبير ، فهو وثيقة تسجل تحول التاريخ فى حياة الشعب العربى فى مصر بل فى حياة الأمة العربية كلها ، وهو يبلور ما بين أبناء الأمة العربية من تجارب ، إن الميثاق يعتبر دليلا للعمل الثورى الشعبى فى الوطن العربى كله ، إنه طريق القوة العربية والانطلاقة العربية الجيدة[١] ، ولقد نص الميثاق فى قوة لا تقبل الشك أو الاحتمال :

« إن الجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

« كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى . إنها مطالبة بأن تتفاعل معها فكرياً من أجل التجربة المشتركة . لكنها من نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محدودة لصنع التقدم »[٢] .

ولا شك أن الفقرة التالية من الميثاق توضح كيف سجل شعبنا ارتباطه بشعوب المنطقة وبالعالم :

« إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ويؤمن بتضامن آسيوى أفريقى يؤمن بتجميع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ونؤمن برباط روحى وثيق يشده إلى العالم الإسلامى

---

(١) محمد فوزى — الميثاق — أهميته ومغزاه ص ١١٤ — ص ١١٧ .

(٢) الميثاق — الباب التاسع .

ويؤمن بانتمائه إلى الأمم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

إن الإيمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم ، وإنما هى حلقات سلسلة واحدة[1] .

أثر الثورة :

من البديهى أن كل ثورة حقيقية لابد أن تكون لها آثارها وانطباعاتها العميقة على الصعيد الداخلى والخارجى .

أولا ـ آثار ثورة ٢٣ يوليو فى الصعيد الداخلى :

ليس من شك أن النظم السياسية فى المجتمع هى تعبير عن الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية السائدة فيه . وقد كان المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو مجتمعاً رأسمالياً . فكانت حفنة ضئيلة من العائلات تملك نحو ٢٠٪ من الأرض ومن عليها من البشر . وكان من الطبيعى أن يكون النظام حارساً لمصالح الرأسمالية والإقطاعيين والاحتكاريين لأنهم يملكون النفوذ والقوة وكان الاستعمار البريطانى يتآزر مع هذه القوى الرجعية باعتبارها الركائز التى يستند عليها فى بقائه فى أرضنا العربية .

وكانت الحياة النيابية فى مصر ملهاة . والبرلمان ندوة إقطاعية تحمى مصالح الطبقة التى أوجدته ، وكانت الأحزاب صورة للمجتمع ، هذه الأحزاب التى شجع الاستعمار على خلقها لتعمل على تفتيت وحدة الشعب ، وكان الإقطاعيون وكبار الملاك يستولون على أكثر مقاعد البرلمان بنفوذهم على الفلاحين الذين كانوا يرغمون على انتخاب مالك الأرض التى يعملون عليها حتى لو كان لا يصلح للنيابة ، وأصبح من العادات المألوفة أن يكون هناك سماسرة لشراء أصوات الناخبين .

---

(١) الميثاق — الباب العاشر .

وكما كان الفساد يستشرى فى السلطة التشريعية الممثلة فى البرلمان ، كان الفساد يستشرى أيضاً فى الجهاز التنفيذى . فقد أدى الصراع الحزبى إلى أن تتبادل الأحزاب الوزارة ، ولجأ كل حزب إلى ملء وظائف الحكومة بالأتباع ، فشاعت المحسوبية والرشوة والاستثناء .

وهكذا كان عدم الاستقرار هو الميزة الواضحة لهذه الفترة المضطربة من تاريخنا الحديث . ولم يتم مجلس نواب واحد المدة القانونية المقررة له بحكم الدستور وهى خمس سنوات ، فكان الملك الطائش يقيل الوزارات ويحل البرلمانات حسبما يتراءى له واضطرب أمر الحكم فى المدة السابقة للثورة حتى أن بعض الوزارات لم تمكث غير يوم واحد .

ولم يكن للطاقة المنبعثة عن إرادة الشعب فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن ترضى بالمظهر دون الجوهر ، فلم يكن التحرر من الاستعمار أو إسقاط الملكية أو القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم غاية فى ذاتها ، وإنما هى وسائل من أجل استرداد الشعب حقه فى الحياة والحرية وتكافؤ الفرص .

ومع استمرار العمل الثورى تحددت المعايير والأنماط والقيم التى أوضحت حتمية الأخذ بالنظام الاشتراكى فى مجتمعنا الذى حطمته الرأسمالية الاحتكارية وابتلع المستعمرون والإقطاعيون خيراته وامتصوا دماء أبنائه .

لهذا لم يكن مما يتفق مع حاجات مجتمعنا العربى أن نطبق أى لون من ألوان الاشتراكية الغربية أو الشرقية سواء منها المثالية أو الخيالية ، المعتدلة أو المتطرفة ، وكان لابد أن تتبلور الأفكار والأيديولوجية الاشتراكية التى سنأخذ بها فى مجتمعنا قبل أن تتحدد دعائمها النظرية ، بمعنى أنه كان من الضرورى أن تحدد مواد البناء التى يجب علينا أن نستخدمها فى بناء صرح مجتمعنا الثورى الجديد قبل أن نحدد الشكل أو المظهر الذى يبدو به هذا

البناء ، فالجوهر غايتنا فى العمل الاشتراكى ، والشكل أو المظهر الخارجى هو الصورة التى يمكن أن تظهر بها بين الاشتراكيات العالمية المتعددة .

ويعتبر الميثاق الوطنى الوعاء الذى تحددت فى إطاره مجموعة الأهداف والغايات التى تحدد سير العمل الثورى ، ودور المواطنين فى تدعيم البنيان الاشتراكى الذى نعيش فى ظله[١] .

وتتميز النظرية الثورية المصرية بأنها تعمل على تذويب الفوارق الجامدة بين الطبقات ، ولفظ التذويب هنا يعنى أنها لا تقوم على القوة المسلحة ، وإنما يتم التذويب مع خطوات البناء بصورة تدريجية ، ولكنها صاعدة إلى أعلى دائماً ، بمعنى أن التدرج يأخذ شكل خط مستقيم صاعد يتيح للمجتمع أن تنصهر طبقاته المتعارضة فى مصالحها داخل وعائه .

وإذابة الفوارق بين الطبقات فكرة مبتكرة ، معناها أن الطبقة المستغلة أو الرجعية التى تمثل التحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل يجب أن تسقط ، ويجب أن يسود مبدأ تكافؤ الفرص ، وبعبارة أخرى يجب أن ينتهى عهد طبقة السادة ويجب أن تنتهى الطبقة التى ورثت السيطرة نتيجة الملكية الأرض أو المال أو اكتسبت نفوذها عن طريق هذه الملكية .

إن الوضع الذى كان سائداً إنما هو ديكتاتورية الإقطاع والرأسمالية المستغلة التى سخرت كل شىء لخدمتها وتحكمت فى أصحاب المصالح الحقيقية ، إن إذابة الفوارق بين الطبقات كان معناه إسقاط هذه الطبقة وتجريدها من جميع أسلحتها ليسترد الشعب حقوقه ، وكان لابد من سلبها سطوتها وسلطتها سواء بتحديد ملكيتها أو سلبها جهاز الحكم الذى سخرته لخدمة مطامعها ولتأكيد سلطتها فى الاستغلال ، وبذلك زالت طبقة السادة وتحررت الطبقة التى كانت فى خدمتها ، وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب فى

---

(١) د. جاد طه : الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى ص ٥ — ٨ .

جميع مجالات العمل والخدمات ، وأتيحت فرص التعليم وفرص العلاج وفرص العمل .

ويتحقق تذويب الفوارق بين الطبقات بإيجاد نمط جديد أكثر عدالة لتوزيع الثروات والدخول ، بحيث يصبح لكل فرد من أفراد قوى الشعب العامل نصيب فى ثروة وطنه ، كما أن جعل العمل المصدر الأساسى للدخول والثروات يساعد كثيراً فى تذويب هذه الفوارق . فتجريد الرجعية من أسلحتها وتغيير نمط الملكية للحد منها وتوسيع قاعدتها وشمول إطار منفعتها يؤدى إلى اتساع قاعدة من يعيشون من عملهم ، مما يقضى على مساوىء التناقض الطبقى الصارخ بطريقة سلبية[1] .

ولا شك أن قوانين الإصلاح الزراعى — مما درسناه فى موضعه — قد ساهمت فى بناء المجتمع الثورى الجديد والقضاء على سيطرة الطبقة الواحدة .

وفى عام ١٩٦١ أعلنت الحكومة الثورة الاشتراكية بعدة قوانين ثورية هدفت بها إلى تحقيق سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومن أهم تلك القوانين :

١ — قانون يخول لعمال كل شركة أو مؤسسة حقاً فى أرباحها بما قيمته ٢٥٪ على أساس الراتب وبحد أقصى ٥٠ جنيهاً . وتوزع هذه الأرباح بنسبة ١٠٪ بينما تخصص النسبة الباقية للخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعى والخدمات الخاصة بالعاملين .

٢ — قانون بأن يكون للعمال عضوان فى مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة الذى يبلغ عدد أعضائه سبعة ، أحدهما ممثلا للعمال والثانى للموظفين .

---

(١) المصدر السابق ص ١٠ — ١١ .

وفى أكتوبر ١٩٦٣ زيد عدد الأعضاء المنتخبين إلى أربعة أعضاء دون تمييز بين عمال وموظفين على أن تعين الدولة رئيس المجلس والأربعة الآخرين .

٣ — قانون بتحديد ملكية الفرد بما لا يزيد عن ١٠,٠٠٠ جنيه فى بعض الشركات والمؤسسات ، أما إذا زاد ما يمتلكه الفرد عن هذه القيمة تحول إلى سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪ .

٤ — قانون بعدم زيادة المرتبات فى أى شركة أو مؤسسة عن ٥٠٠٠ جنيهاً فى السنة للشخص الواحد .

٥ — قرار جمهورى بشأن تنظيم تشغيل العمال بحيث لا يزيد عن ٤٢ ساعة فى الأسبوع .

وإلى جانب هذه القوانين ، صدرت قوانين خاصة بالتأميم ، ويقصد بالتأميم نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى الدولة مع ملاحظة أن التأميم تم على أساس الاعتراف بمشروعية الملكية الخاصة . ولذلك ضمن تعويضاً عن الممتلكات المنزوعة .

وهدفت الثورة بالتأميم سواء للمصالح المصرية أو الأجنبية القضاء على الأوضاع الاحتكارية وتفادى سوء الإدارة والاستغلال إلى جانب ضمان موارد مالية للدولة تمكنها من تنفيذ مشروعاتها .

التنظيمات الشعبية :

لقد وجهت ثورة يوليو أولى عملياتها إلى نظـــام الحكم الملكى والإدارة المرتبطة به ، وكان إعلان النظام الجمهورى هو فى الأساس هدم للوضع القديم لأن إلغاء الملكية المستبدة معناه التحرر من مبدأ الحكم الوراثى والولاء للأشخاص ، وهذا تأكيد لحق الشعب فى أنه صاحب السلطة بل مصدر السلطات . وقد صودرت أموال الأسرة المالكة التى هى أساساً أموال الشعب واستخدمت فى أعمال الإصلاح الاجتماعى . كما أقامت الثورة

على إلغاء الألقاب وإلغاء نظام الأحزاب بعد ما ثبت من عجزها وعدم ملاءمتها لطبيعة المرحلة التى وصلت إليها البلاد وهى المرحلة الثورية .

وكانت الطلائع الثورية التى خرجت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ غير مرتبطة بأى حزب من الأحزاب السياسية ، وقد استولت هذه الطلائع على السلطة بالقوة ثم انطلقت من هذا إلى تحقيق الأهداف ، وأعلنت مبادئها الستة التى التزمت بتحقيقها ، وقد فشلت المحاولات التى بذلت فى ذلك الوقت مع بعض الأحزاب السياسية لتتولى السلطة وتحكم البلاد طبقاً لهذه المبادىء وبهذه المفاهيم الجديدة التى أعلنتها . وبذلك وضح أن هناك انفصالا فكرياً واضحاً بين الثورة والأحزاب السياسية القائمة ، وكان أول صدام واضح بين الثورة وبين الأحزاب السياسية المختلفة عند إصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول ، ووضح أن هذه الأحزاب وهى تمثل فعلا قوى الإقطاع وتضم فى قيادتها من يمتلكون الأرض ، لا يمكن أن تلتقى مع الثورة . ولذلك كان لا بد من أن تأخذ الطليعة الثورية الأمور بيدها ، وأن تحقق هى الأهداف التى آمنت بها فى الوقت الذى تجمعت فيه القوى السياسية السابقة بهدف القضاء على القوى الثورية والانقضاض على السلطة والتصارع عليها .

ولما لم تكن الثورة مرتبطة بأى حزب من الأحزاب ، فكان لا بد إذن لمواجهة هذه الجبهة التى تريد أن تقضى عليها وبالتالى تقضى على أهدافها أن يقوم تنظيم سياسى شعبى يقف أمام هذه الجبهة الرجعية ويعزلها عن أهدافها ، ومن هنا نشأت هيئة التحرير فى بداية الثورة ، وكان الهدف الرئيسى لإنشائها قيام تنظيم شعبى للملايين الأفراد الذين كانوا يؤمنون بمبادىء الثورة .

وبالتالى أصبحت هيئة التحرير هى التنظيم الشعبى فى ذلك الوقت الذى كان له هدف محدود لفترة زمنية محددة ، هذا الهدف هو التصدى لجماهير

الشعب لكل القوى المضادة للثورة . ومن الأحداث التى مرت منذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، نستطيع أن نقول إن هيئة التحرير استطاعت فعلا أن تعزل وتقضى على القوى السياسية التى كانت تريد باسم الديمقراطية وباسم البرلمان أن تصل إلى السلطة من جديد ، ونجحت هيئة التحرير أيضاً فى أن تكتل قوى سياسية متحدة من الشعب ظاهرت المفاوضات التى دارت بين الجانبين المصرى والبريطانى . لقد كان من عادة الإنجليز أن ينفذوا إلى التفكك الذى كان قائماً فى نظام الأحزاب ، أما خلال هذه الفترة ، فقد وجدوا أمامهم كتلة متماسكة لم يستطيعوا النفاذ إليها ، فكان توقيع اتفاقية الجلاء على نحو ما أشرنا ، وهكذا نجحت هيئة التحرير فى تحقيق هدفين :

١ — عزل أعوان الاستعمار والأحزاب المتصارعة على الحكم عن الشعب .

٢ — إخراج الإنجليز من مصر .

ثم كانت المرحلة الثانية ، وهى ما بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر . . . فقد كان تأميم القناة — رغم وجود أسباب أخرى — هو السبب المباشر للعدوان الثلاثى ، وقد أدى فشل هذا العدوان إلى سيطرة الدولة على الاحتكارات الأجنبية فى مصر وتأميم الشركات البريطانية والفرنسية وجعلها ملكا للشعب ، وكل هذه الخطوات ، وإن كانت خطوات تقدمية تظهر بوضوح الجانب الاشتراكى للثورة وهو المبدأ الرابع من المبادىء الستة التى أعلنتها والمقصود به إقامة العدالة الاجتماعية ، فإن هذه الخطوات كانت متجهة فى الواقع إلى المصالح الأجنبية وإلى رأس المال الأجنبى وإلى السيطرة الأجنبية ، وقد أيد عمليات التأميم هذه كل مصرى مهما كان انتماؤه إلى طبقة أو أخرى .

وعند تشكيل الاتحاد القومى فى هذه المرحلة من مراحل النضال كان

يستطيع أن ينضم إليه جميع القوى الوطنية حتى تلك القوى التى كان لها مصالح استغلالية معينة ، وكان واضحاً حتى بالنسبة للرأسمالية المستغلة فى الداخل تأييدها لهذه الخطوات ، وكانت تعتبر فى ذلك الوقت أن الاستيلاء على المصالح الاقتصادية الأجنبية سيعود عليها هى نفسها بالنفع ، وكانت تعتبر نفسها الوريث الشرعى والطبيعى للرأسمال الأجنبى . ومن هنا كان من الممكن — وقد حدث ذلك فعلا — أن انضم إلى الاتحاد القومى رأسماليين مستغلين ، وبعض أصحاب الأراضى ، وكانوا يجدون فى التنظيم السياسى الجديد مجالا لمزيد من المكاسب على حساب الخطوات الإيجابية التى كانت تتخذ فى ذلك الحين قبل القوى الاقتصادية الأجنبية ورأس المال الأجنبى المستغل وبالتالى كان الاتحاد القومى فى هذه المرحلة من مراحل النضال هو الأساس فعلا للقوى الاقتصادية والاجتماعية التى كانت موجودة فى ذلك الحين .

ومرت هذه المرحلة ثم انتقلت البلاد إلى مرحلة التحول الاشتراكى ، وفى يوليو ١٩٦١ أعلنت القرارات الاشتراكية ، ووضح تماماً أن هذه المرحلة تختلف عن المرحلة السابقة لها ، وأخذت القوى الرجعية التى تغلغلت داخل الاتحاد القومى وفى تنظيماته المختلفة تعارض القرارات الاشتراكية وتشكك فى جديتها ، وأنها مجرد دعاية تقوم بها الثورة ، وكان هذا مما دفع حكومة الثورة إلى التفكير فى وضع جديد يعمل على حماية المجتمع الاشتراكى والمحافظة على مكاسبه ، فأعلن الرئيس فى اللجنة التحضيرية بأن هناك صراعاً بين الطبقات ، وأن هذا الصراع لن يحسم إلا إذا قام تنظيم سياسى جديد من المؤمنين بالاشتراكية إيماناً عميقاً وممن تتفق مصالحهم ومصلحة الشعب العامل ، ومعنى ذلك أنه كان لا بد من التخلى عن فكرة فتح الأبواب على مصراعيها كما كان الحال فى الاتحاد القومى وأن يوجد اتحاد جديد يحمى المكاسب الثورية ويدعم الدولة الاشتراكية ، اتحاد يقوم بين الفلاحين والعمال

والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة، اتحاد يغلق أبوابه دون الرجعية والرأسمالية المستغلة ، وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول إن الاتحاد الاشتراكى تنظيم سياسى يجمع قوى الشعب العاملة ، ولذلك كان أهم ما اتجه إليه التنظيم الجديد أن يعزل ويستبعد فئات من المجتمع اعتبرها تشكل خطراً عليه ، فمن الفئات التى تقرر عزلها :

١ — كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن وصدر ضده حكم من محكمة الثورة أو الشعب أو محكمه أمن الدولة العليا أو المحكمة العسكرية إلا إذا رد اعتباره وصدر فى حقه عفو شامل .

٢ — كل من عاون أجنبياً بقصد تمكينه من الإضرار بمصلحة البلاد .

٣ — كل من استغل نفوذه بقصد الإثراء على حساب الشعب .

٤ — كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية .

٥ — أفراد الأسرة المالكة وأصهارها .

كما تقرر أيضاً استبعاد الفئات الآتية :

١ — كل من انطبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى .

٢ — الأشخاص الذين أممت لهم أسهم تزيد قيمتها عن ١٠٠٠٠ جنيه .

٣ — الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة .

كما وضع الاتحاد الاشتراكى لنفسه أهدافاً وواجبات منها أن يكون قوة إيجابية تدفع العمل الثورى ، وأن يعمل على حماية مبادىء الثورة وتصفية الآثار المترتبة على التحكم الإقطاعى والرأسمالى .

وسوف ندرس الاتحاد الاشتراكى العربى من حيث الأهداف والعضوية والتنظيم وذلك بعقد مقارنة بينه وبين بعض الأحزاب السياسية فى بلاد أخرى .

وقد انتقينا أربعة من هذه التنظيمات السياسية تمثل أربعة دول ، وهى حزب العمال البريطانى باعتبار أن بريطانيا من الدول العريقة فى النظام البرلمانى ، والحزب الشيوعى الصينى كحزب يقوم على الاشتراكية الماركسية ، واتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا، لأن هذا الاتحاد يقوم الاشتراكية العلمية الماركسية، وحزب المؤتمر الهندى لأن الهند من الدول النامية التى صادفها مثل ما صادفنا من عقبات سياسية واقتصادية ، أى أننا راعينا فى انتقاء هذه التنظيمات السياسية أن تمثل — بقدر الإمكان — مختلف الأفكار والسياسات فى دول العالم حتى تكون المقارنة سليمة ونزيهة من كل غرض سوى تبيان الحقائق المجردة .

(ا) مقارنة بين الاتحاد الاشتراكى العربى وحزب العمال البريطانى

١ — مقارنة بين الأهداف :

كان يحكم انجلترا حتى الحرب العالمية الأولى حزب الأحرار وحزب المحافظين بحيث يتولى الحكم كل منهما تلو الآخر بصفة تكاد تكون دورية ، على الرغم من أن كلا الحزبين يختلف من الناحية السياسية عن الآخر ، فحزب المحافظين يضم كبار الملاك وكبار رجال الصحافة فى انجلترا ، وينادى بالاحتفاظ بامتيازات الملك وتقوية مجلس اللوردات واستقلال الكنيسة الإنجليزية ، كما ينادى بحرية الأعمال الاقتصادية وبإقامة حواجز جمركية مانعة على السوق الإنجليزية .

أما حزب الأحرار فكانت مبادئه تتلخص فى المحافظة على مصالح الطبقة الصناعية المتوسطة والقائمين على الصناعات الصغيرة وصغار المزارعين وصغار موظفى الشركات ، وهو يؤمن كذلك بجعل التعليم مجاناً لجميع أفراد الشعب البريطانى . وكذلك نادى هذا الحزب بمنح حريات واسعة للمستعمرات الإنجليزية .

ويبدو لأول وهلة من خلال المقارنة السابقة أن الحزبين مختلفان من حيث المبادىء ، إلا أننا نجد أن هذا الخلاف كان فى حقيقته سطحياً ، لأن حزب المحافظين كان يرى فى بعض الأوقات تعميم التعليم وجعله بالمجان، وفى الوقت نفسه يؤيد حرية التجارة التى ينادى بها حزب الأحرار.

أما من ناحية نظام الحكم . فكان الحزبان متفقين اتفاقاً يكاد يكون تاماً ؛ لأنهما يهدفان إلى غايات واحدة ، فالمبادىء تختلف فى حين أن الصورة العامة واحدة .

ولكن بعد تشكيل حزب العمال تباينت الصورة تبايناً تاماً ، إذ أصبح الاختلاف جوهرياً فى نظام الحكم نفسه . فحزب الأحرار وحزب المحافظين يؤمنان بالنظام الرأسمالى وحزب العمال الجديد حينذاك يؤمن بالنظام الاشتراكى . وقد تم فى الحملة الانتخابية التى قام بها حزب العمال فى عام ١٩٤٥ وضع برنامج للحزب تضمن ما يلى :

— تأميم مصادر القوى المحركة فى انجلترا .

— تأميم بنك انجلترا .

— تأميم صناعة الحديد والصلب والمواصلات العامة فى انجلترا .

— رسم سياسة اشتراكية فيما يتعلق بالصحة العامة والتأمين الصحى .

وهكذا كان المثل الأعلى لحزب العمال البريطانى هو إقامة الدولة الاشتراكية، ونتيجة لذلك تحولت السياسة الحزبية فى انجلترا من مجرد منافسة بين عنصرين متفقين فى المبادىء الأساسية إلى صراع بين فلسفتين جد متنافرتين ، كل منهما ترمى إلى اكتساب ولاء الشعب البريطانى ، وكان من المنطق أن يتولى حزب المحافظين وحده مواجهة هذا التحدى لأنه كان دائماً يقف صامداً وراء مبادىء الملكية الخاصة والنظام الاجتماعى الذى نمت فيه مبادىء

الصراع الحر ، أما حزب الأحرار فلم يكن له مكان فى هذا الصراع ، لأن موقفه أصبح مائعاً ، فتحول عنه معظم أعضائه وانضموا إلى هذا الحزب أو ذاك كما شاءت لهم ميولهم السياسية .

وقد تعرضت الاشتراكية البريطانية لهزات عنيفة ، وخسر حزب العمال الانتخابات عدة مرات ، وكان ذلك لعدة أسباب ، فإن حزب العمال عند ما طبق التأميم، لم يعط هذه العملية الشاقة المعقدة حقها من حيث إجراء مخطط شامل لها قبل التنفيذ ، هذا بالإضافة إلى تعيين الأتباع فى هذه المؤسسات المؤممة بصرف النظر عن استعدادهم وكفاياتهم للعمل فيها . وهكذا تبين لأفراد الشعب البريطانى عدم كفاية حزب العمال عند تنفيذه لعملية التأميم .

وقد اقترح البعض علاجاً للموقف تغيير إسم الحزب ، وقطع العلاقات مع النقابات العمالية المسيطرة على الحزب ، إذ أن كثرة إضراباتها أدت إلى انصراف الشعب عنه ، وذلك على الرغم من أن النقابات تمول الحزب بنحو ٧٥ ٪ من ميزانيته، وعلى الرغم مما لها من أغلبية فى المجلس التنفيذى للحزب، كذلك رأى البعض أن يتحالف حزب العمال مع حزب الأحرار ، ولكن المستر جيتسكيل تقدم — فى محاولة منه لإنقاذ موقف الحزب — بمشروع منهج جديد للحزب تضمن الآتى :

— الحد من الفوارق الاجتماعية الفاحشة والسعى لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .

— الإيمان بأفضلية المصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة .

— توفير أسباب الحرية والديمقراطية الحقة .

— العمل على تحقيق مجتمع غير طبقى ، تجمعه الألفة ويسوده عدم الغطرسة ولكن هذه المقترحات العظيمة التى تقدم بها مستر جيتسكيل

كمشروع منهج جديد لحزب العمال ، كان يقصد منها أساساً دعم مركز حزب العمال . ولم يكن ذلك كله دليلا على منزلة حزب الأحرار الآخذة فى الزيادة ، ومنافسته الخطيرة لحزبى العمال والمحافظين على حد سواء ، فهو من ناحية أقل تحفظاً من المحافظين ومن ناحية أخرى دون العمال ميلا إلى اليسار .

كما أن حزب المحافظين نفسه قد أخذ بالكثير من هذه الأفكار مع احتفاظه بأهمية دور القطاع الحر وحمايته للنشاط الفردى ، هذا فضلا عن أن هذه الآراء تعتبر حلا وسطاً بين ما يراه جناحا حزب العمال اللذان يطالب أحدهما بالمزيد من التأميم والتدخل الحكومى فى كل المرافق العامة والمؤسسات ، فى حين يرى الجناح الآخر أن التدخل الحكومى قد بلغ غايته ، وأنه يجب أن تترك نواحى النشاط الاقتصادى المتبقية للقطاع الخاص .

بعد هذا العرض الموجز السريع لظروف نشأة حزب العمال البريطانى وأهدافه العـــامة ، نحاول أن نعقد مقارنة بينه وبين أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد درسنا فيما سبق ظروف تكوين الاتحاد الإشتراكى العربى ، فهو الطليعة التى تقود الجماهير وتعبر عن إرادتها ، وتوجه العمل الوطنى وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادىء الميثاق ، وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها .

ويستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى تحقيق الديموقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب ، وتحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل ، ووضع إمكانيات التقدم ثورياً لمصالح الجماهير ، وحماية الضمانات التى قررها الميثاق :

— كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بحيث يراعى فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى نفسه أن تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠٪ على الأقل باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الأساسية .

— مبدأ القيادة الجماعية فإن « جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . إن جماعية القيادة ليست عاصماً من جموح الفرد فحسب وإنما هى تأكيد للديموقراطية على أعلى المستويات كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد » .

— دعم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وهنا ينص الميثاق على « أن التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديموقراطية السليمة . إن هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديموقراطى وإن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بنبضها . ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركاتها . إن تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الإنتاجى فهى منظمات ديموقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى كشف حقوقها » .

— إرضاء النقد والنقد الذاتى ، وهنا ينص الميثاق على « أن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية . ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية تسلل العناصر الرجعية إليها . كذلك فقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها » .

— نقل سلطة الدولة تدريجياً إلى المجالس المنتخبة ، وذلك لأنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها ، لأن الاتحاد الاشتراكى

العربى يجب أن يكون قوة إيجابية تدفع العمل الثورى وتعمل على تصفية آثار تحكم الرأسمالية والإقطاع وتقاوم السلبية والإنحراف وتمنع الارتجال فى العمل الوطنى .

ومن العرض الموجز السابق لأهداف كل من الاتحاد الاشتراكى العربى وحزب العمال البريطانى . يتبين لنا بجلاء أفضلية الطريق الذى رسمه الاتحاد الاشتراكى العربى فهو يتخذ من الاشتراكية منهاجاً ودليلا للعمل الثورى . وقد حققت اشتراكيتنا العدالة الاجتماعية للجماهير ، فقد أفاد من قوانين الإصلاح الزراعى ألوف من الفلاحين . . . . . كانوا معدومين أصبحوا ملاكا . كما تم تأميم أدوات الإنتاج ، وأصبح للعمال حق المشاركة فى الأرباح والإدارة . وأصبح التعليم فى جميع مراحله بالمجان ، كما أصبح للعمال والفلاحين نسبة ٥٠٪ فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى ، كما أننا نؤمن بإذابة الفوارق بين الطبقات سلمياً وفى إطار من الوحدة الوطنية[١] .

٢ — مقارنة بين التنظيمات :

قبل عام ١٩١٨ ، كان التنظيم المحلى لحزب العمال البريطانى يتمثل فى نقابات العمال والجمعيات الاشتراكية على الرغم من أنه كانت توجد فى بعض الدوائر منظمات عمالية ذات طابع عام ، ومنذ ذلك التاريخ طرأ على نظام الحزب تطوير كان الغرض منه تنظيم ونشر فروع الحزب فى جميع الدوائر الانتخابية فأصبح الحزب يعتمد اليوم على منظماته المحلية الواسعة الانتشار ونقابات العمال والجمعيات التعاونية ، وفى كثير من الدوائر توجد فروع خاصة بالنساء .

والفرع المحلى للحزب وحدة مستقلة تديرها لجنة منتخبة ، ولها الحق

---

(١) د. جاد طه — الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى ص ١٩ — ٢٧ .

فى أن تمثل فى المؤتمر العام للحزب بوساطة مندوب واحد عن كل ٥٠٠٠ عضو يدفعون الاشتراكات . ويجب أن نلاحظ هنا أن تعداد المنظمات المحلية لحزب العمال يؤدى إلى تعدد العضوية للشخص نفسه ، ذلك أنه يكون عضواً فى نقابة وعضواً فى جمعية تعاونية وفى الفرع المحلى للحزب ، ثم أنه يدفع الاشتراكات لكل هذه المنظمات ، ولذلك يحق له أن يكون ممثلا فى كل منها فى المؤتمر السنوى . ويجب أن نلاحظ أيضاً أنه نتيجة لذلك فإن العدد الفعلى لأعضاء الحزب أقل بكثير من العدد الرسمى الذى يعلن عنه الحزب .

وفى السنوات الأخيرة ، اهتم كل من حزبى العمال والمحافظين بإقامة منظمات إقليمية فعالة ، فحزب العمال مثلا يقسم البلاد إلى ١١ إقليما ، كل منها يكون منظمة إقليمية تشبه فى تنظيمها التنظيم القومى فى الحزب ، ويدير أعمال المنظمة الإقليمية لجنة مكونة من ٢٠ — ٣٠ عضواً ، ولكل لجنة إقليمية سكرتير يعينه المكتب المركزى . ويقوم المكتب المركزى للحزب فى لندن بتنسيق التعاون بين المنظمات الإقليمية .

وتتألف السلطة التنفيذية فى حزب العمال من اللجنة القومية التنفيذية يعاونها مكتب مركزى ، وتتكون اللجنة التنفيذية من ١٢ عضواً ممثلين ومنتخبين بوساطة النقابات ، و ٧ أعضاء ممثلين للفروع المحلية ، و ٥ سيدات من المنتخبات بوساطة المؤتمر كله ، وممثل واحد تنتخبه الجمعيات الاشتراكية والتعاونية . وإلى جانب هؤلاء الأعضاء الخمسة والعشرون فى اللجنة يوجد أيضاً زعيم الحزب وسكرتيره وأمين الصندوق .

وفى مجال المقارنة بين الاتحاد الاشتراكى العربى وحزب العمال البريطانى من ناحية التنظيم السياسى ، فإنه يبدو واضحاً أن الثورة بعد أن لاحقت الإقطاع بنوعيه الزراعى والصناعى ، وحررت لقمة العيش للفلاح ، وحررت العامل من قيود الاستغلال أى بعد أن حررت صوت الناخب

المصرى ، لم يبق إلا إقامة تنظيم شعبى يمثل كل القطاعات وتتجمع داخل إطاره قوى الأمة من غير تفرقة ولا طبقية ، لتكون هذه القوى قادرة على إدارة الحياة السياسية وتوجيهها وتحقيق العدالة الاجتماعية فى الوطن كله .

والاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى شعبى يضم قوى الشعب العاملة ، ويتمثل فيه تحالف هذه القوى فى إطار الوحدة الوطنية ، وبهذا يحقق الديموقراطية الحقة إذ يتيح للشعب أن يمارس سلطاته ليكون قادراً على صنع حياته بنفسه وليستطيع أن يحافظ على البناء الاشتراكى الذى حققه بنضاله .

ويتألف التنظيم العام للاتحاد الاشتراكى العربى من :

(ا) الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكى العربى :

١ — الوحدة الأساسية قاعدة التنظيم ، وهى التى تتكون فى القرية ، أو ما يماثلها ، وفى المؤسسة الجماهيرية ، وتحدد هذه الوحدات وفقاً للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية للاتحاد .

٢ — يجوز أن تشكل فى الوحدة الأساسية بالقرية ، أو ما يماثلها ، أو المؤسسة الجماهيرية وحدات فرعية وفقاً للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد .

(ب) منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى :

١ — مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الأساسية .

٢ — مؤتمر ولجنة الاتحاد للمدينة ، أو القسم ، أو المؤسسة الجماهيرية التى بكل منها أكثر من وحدة أساسية .

٣ — مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة .

٤ — المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى الذى ينتخب اللجنة

المركزية والتى تنتخب بدورها رئاستها وهى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

والمؤتمر القومى للاتحاد هو أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة ، وبالنسبة للمؤتمر القومى الحالى ، فسوف يظل قائماً إلى ما بعد إزالة آثار العدوان ، ويعقد دورة عامة بكامل هيئته مرة كل ثلاثة أشهر لكى يتابع مراحل النضال ويوجهها ، ويصدر فى شأنها ما يراه .

كما نص بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ على أن تظل اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر القومى فى حالة انعقاد دائم ، وتقوم لجانها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية برسم سياسات العمل فى جميع المجالات ، استهدافاً لتحقيق النصر وإعادة البناء الداخلى [١] .

وفى مجال المقارنة بين هذه التنظيمات للاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيمات حزب العمال البريطانى ، نجد أن الهدف الأساسى للأحزاب هو كسب المعارك الانتخابية ، ولا يمكنها أن تصل إلى ذلك إلا عن طريق العمل المستمر من أجل تشجيع رجالها وتوجيهم وتوحيد الصفوف وجذب أكبر عدد ممكن من المؤيدين .

أى أن تنظيمات حزب العمال البريطانى تستهدف أولا وقبل كل شىء كسب المعارك الانتخابية ، فى حين يهدف الاتحاد الاشتراكى العربى إلى حث الجهود لزيادة الإنتاج وتوعية الجماهير سياسياً للعمل الاشتراكى الديموقراطى التعاونى ، ودعم المبادىء القومية وبناء المجتمع الجديد المتحرر من الاستغلال بكل صورة وتقديم الخدمات للشعب كله . وتجميع طاقات الشعب من أجل تحقيق النصر .

---

(١) بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

إن هذه الخطوات كانت الطريق السليم لتحقيق الديموقراطية السياسية أى سلطة مجموع الشعب وسيادته ، ذلك أن الديموقراطية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة أو طبقات ، كما أن الصراع الطبقى يجب أن يحل فى إطار الوحدة الوطنية عن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات وحلها حلا سلمياً مع تصفية الرجعية وتجريدها من أسلحتها وبذلك يمكن تجنب الحرب الأهلية وأهوالها ، ويمكن بعد ذلك أن ينفسح المجال للتفاعل الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة ، وهى : « الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

إن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى فيكون السلطة الممثلة للشعب والحارس على قيم الديموقراطية السليمة .

٣ — مقارنة بين العضوية :

إن الهدف الرئيسى لجميع الأحزاب هو كسب المعارك الانتخابية ، ولذلك فإن حزب العمال البريطانى كسائر الأحزاب جعل هذا الهدف نصب عينيه وهو يضع نظمه ولوائحه . فقد جاء تحت باب (العضوية) فى لائحة الحزب ، أنه يجب أن يعمل الحزب على زيادة عدد أعضائه الحاليين ولذلك يجب اتخاذ الخطوات التى تكفل إعداد الخطط اللازمة لتحقيق هذ الغرض .

وتوضح لائحة حزب العمال كيفية ضم أعضاء جدد ، فالمعتقد — طبقاً للائحة — أن الترحيب العادى بالأعضاء الجدد فى اجتماع يعقده الحزب لا يكفى للتأثير عليهم ، ولهذا يجب أن يعد الحزب بياناً استهلا كياً يقرأ على الأعضاء الجدد . ويمكن أن يكون على شكل « استمارة » مطبوعة تقدم إلى الأعضاء الجدد ، ومن الممكن أن يصاغ البيان فى فقرات ليشتمل على الأمور الآتية :

— إخطار العضو بأنه انضم إلى حزب العمال .

— أهداف الحزب .

— نداء للعضو لحضور اجتماعات الحزب والاشتراك فى أعماله .

— نداء للعضو لمطالعة مطبوعات الحزب وصحفه وشراء صحيفة « الديلى هيرالد » بالذات .

— التفاخر بالحزب والعزوف عن نقده فى الخارج .

— تقديم اسم أى شخص من المحتمل موافقتـــه على الانضمام إلى الحزب .

أما الاتحاد الاشتراكى العربى فيستهدف تحقيق الديموقراطية الحقة ، والثورة الاشتراكية ، ودفع إمكانيات التقدم ثورياً لمصلحة الجماهير ، وحماية الضمانات التى قررها الميثاق ، ومن أجل ذلك نص قانون الاتحاد الاشتراكى العربى فى المادة الأولى على أن عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى مفتوحة لـكل مواطن من قوى الشعب العاملة تتوافر فيه الشروط التالية :

— أن تكون من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة .

— أن تكون سنه ١٨ سنة على الأقل وله حق الانتخاب .

— أن يكون مواطناً صالحاً غير مستغل ، ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف .

— أن يؤمن بالميثاق ويتعهد بالعمل فى منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى عاملا على تحقيق أهدافه .

— أن يقدم طلباً كتابياً للانضمام لعضوية الاتحاد الاشتراكى العربى .

إن الهدف من هذه الضمانات كلها أن يكون عضو الاتحاد خلية ثورية حية متحركة تعمل من أجل دعم البناء الاشتراكى وزيادة الإنتاج الصناعى والزراعى وغيرهما من مجالات الإنتاج ، والعمل على إقامة مجتمع متحرر من الاستغلال بكل صوره .

لذلك أيضاً حرص قانون الاتحـــاد الاشتراكى العربى على أن يحدد واجبات عضو الاتحاد تحديداً دقيقاً ، فنص فى المادة الرابعة على أن واجبات العضو العامل بالاتحاد هى :

— أن يكون متمسكا بالقيم الروحية والإنسانية .

— أن يطبق القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى .

— أن يحافظ دائماً على وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى وتماسكه .

— أن يبذل قصارى جهده فى تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكى العربى وما يكلفه من واجبات .

— أن يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى باستمرار ويتولى شرحها للغير .

— أن يقبل قرار الأغلبية حتى ولوكان مخالفاً لرأيه ويعمل على تنفيذه بإخلاص وتفان .

— أن يكون قدوة حسنة لغيره ، ويكون مثالا للمواطن الاشتراكى يحتذى به فى محيط عمله وفى تصرفاته .

— أن يعمل دائماً على رفع مستواه الفكرى والعقائدى ، ويتعمق فى فهم مبادىء الميثاق الوطنى ويتولى شرحه للغير .

— أن يضحى دائماً بمصلحته الشخصية فى سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكى العربى ومصلحة الشعب .

— أن يمارس النقد الذاتى ويعمل على تصحيح أخطائه بروح طيبة .

— ألا يطالب لنفسه أو لغيره امتيازات أو استثناءات .

— أن يعمل على التعرف على محيطه المحلى ، وأن يقوم بالتوعية والتثقيف الاشتراكى بين أفراد هذا المحيط بطريقة عملية ناجحة .

— أن يعمل على الاتصال الدائم بأفراد الشعب فى نطاقه لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم مع التعاون معهم فى إيجاد الحلول المناسبة لهذه الرغبات والاحتياجات وشرح رأى الجماهير فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

— أن يعمل على اكتشاف العناصر القيادية فى مجتمعه المحلى وأن يعمل على ضمها إلى تنظيمه الفرعى ويساعد فى توجيهها وقيادتها .

— أن يقف بكل قواه ضد أعداء الثورة الاشتراكية والقومية العربية وأعداء حريتنا واستقلالنا ، ويعتبر نفسه صاحب الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكى العربى .

وليس من شك فى أن كل هذه الواجبات تهدف بالدرجة الأولى إلى غرض واحد ، وهو أن يكون عضو الاتحاد الاشتراكى العربى خلية ثورية تعمل من أجل رخاء وتقدم ورفاهية الجماهير .

ويتضح من العرض الموجز السابق لشروط وواجبات العضوية فى كل من الاتحاد الاشتراكى العربى وحزب العمال البريطانى ، أن هدف حزب العمال من ضم أعضاء جدد إليه هو كسب المعارك الانتخابية ، فى حين أن هدف الاتحاد الاشتراكى العربى هو أن يكون العضو قدوة حسنة لغيره فى العمل من أجل إقامة المجتمع المتحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ... مجتمع الكفاية والعدل .

كما يفرض حزب العمال البريطانى على أعضائه قراءة مطبوعات معينة ، وشراء صحيفة بذاتها مما يضع قيداً على حرية الفكر ، فى حين أن الاتحاد

الاشتراكى العربى يفتح النوافذ على مصراعيها أمام الفكر ويترك للأعضاء حرية مطالعة ما يريدونه من كتب وصحف .

كما يفرض حزب العمال البريطانى على أعضائه كذلك التفاخر بالحزب والعزوف عن نقده ، فى حين أن قانون الاتحاد الاشتراكى العربى قد جعل من ممارسة النقد واجباً من واجبات العضوية . وقد جاء فى الميثاق « أن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية » .

كما أننا نجد أن سياسة الأحزاب بصفة عامة ترمى إلى الاستيلاء على السلطة ، وهى تفعل فى سبيل ذلك كل السبل المشروعة وغير المشروعة لكسب معركة الصراع الحزبى وفى هذا ما فيه من تفتيت لقوى الأمة ، فى حين نجد أن التفاعل الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى « الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية » ، والوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى فيكون السلطة الممثلة للشعب(١).

(ب) مقارنة بين الاتحاد الاشتراكى العربى والحزب الشيوعى الصينى :

١ — مقارنة بين الأهداف :

يعتمد الحزب الشيوعى الصينى بصفة أساسية على الماركسية اللينينية ، وقد شرحنا هذه النظرية وفلسفتها فى الباب الأول . إلا أننا بصفة عامة نشير إلى أن هذه النظرية جعلت الصراع بين الطبقات أمراً حتمياً ، كذلك رأى لينين أنه لا بد من وجود فترة ديكتاتورية أطلق عليها ديكتاتورية الطبقة العاملة . وذلك قبل تطبيق الاشتراكية .

وبمقارنة أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى بأهداف الحزب الشيوعى

---

(١) د. جاد طه — الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل ص ٢٨ — ٣٩ .

الصينى ، نجد أن الاتحاد الاشتراكى العربى يمثل الإطار السياسى الشامل للعمل الوطنى ، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية على أساس الالتزام بالعمل الوطنى فى ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة التنظيم إلى قيادته الجماعية . وهكذا يتبين أن الاتحاد لا يؤمن بالصراع بين الطبقات كما تنادى بذلك نظرية الحزب الشيوعى الصينى وإنما يؤمن بإذابة الفوارق بين الطبقات سلمياً وفى إطار من الوحدة الوطنية .

كما أن الاتحاد الاشتراكى العربى لا يحتم وجود فترة ديكتاتورية قبل تطبيق الاشتراكية كما رأى لينين ، بل إن من مبادىء الاتحاد الاشتراكى العربى احترام الأقلية لآراء الأغلبية حتى لا يكون هناك مجال لقيام ديكتاتورية فى منظمات الاتحاد . وكذلك العمل على كسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع وهذه الثقة هى السبيل إلى التفاعل بين الجماهير وقيادتها ، على أن هذا التفاعل ليس وليد خوف ولكنه وليد إقناع .

٢ — مقارنة بين التنظيمات :

يقضى نظام الحزب الشيوعى الصينى بتكوين جمعيات كل منها فوق الأخرى وتنتخب بالتصويت العام الذى يشترك فيه كل من جاوز الثامنة عشرة من عمره . ويمتد هذا النظام الهرمى من الجمعيات الريفية فى القاعدة حتى المؤتمر الوطنى للشعب .

وفى هذه الجمعيات تنتخب مجالس تنفيذية فى كل المستويات تقوم بالحكم فى البلاد ، غير أن التنظيم ينص على أن القرارات التى يتخذها كل مجلس يجب أن يعتمدها المجلس الذى هو أعلى منه ، وفوق هؤلاء جميعاً المجلس المركزى أو المجلس الحاكم الذى يتكون من رئيس و ٦ نواب للرئيس و ٥٦ عضواً ، وهذا المجلس يفوض مجلس دولة مكوناً من ٢٠ عضواً لممارسة سلطاته ، وهذا

الأخير أقرب ما يكون للوزارة بالمعنى المعروف ولكنه يعمل بوساطة عدة لجان . وتحتفظ الحكومة المركزية برقابتها المباشرة على الموظفين من أكبر كبير إلى أصغر صغير . وواضح من ذلك أنه جهاز متقن التكوين ، ومع ذلك فهو لم يستكمل تماماً بعد .

والعلاقة بين الجهاز الحكومى وجهاز الحزب غير واضحة وضوحاً تاماً ، فمن الوجهة النظرية كان يمكن انتخاب المعارضين للحزب الشيوعى فى المجالس والجمعيات المتعددة ، ولكن الواقع غير ذلك ، فالجهاز كله تحت الرقابة الكاملة للشيوعيين ، صحيح أن الانتخابات قد تكون حرة فى قاعدة الهرم ، وقد تكون الآراء المختلفة ممثلة تمثيلا عادلا ، وقد تشجع هذه المجالس على نقد تصرف الإدارة باستثناء السياسة الأساسية لأنه مما يفيد الحكومة أن تكون واقفة على الشعور العام ، ولكن كلما ارتفع مستوى المجلس كان أبعد عن التمثيل الصحيح ، ولم يكن ذلك لأن الحكومة كانت شيوعية لحماً ودماً ، بل لأن الزعماء الشيوعيين أرادوا بادىء ذى بدء أن يبرهنوا على أن الحكومة تلقى تأييداً قومياً وأن تكون ديكتاتورية حزبية .

وقد كانت هذه الحال تتفق مع نظريات ماوتسى تونج السياسية ، فقد جاء فى كتابه الديموقراطية الجديدة أن الثورة فى الصين يجب أن تتم على مرحلتين : الأولى أن تحل الرأسمالية محل الإقطاع ، والأخرى أن تحل الاشتراكية محل الرأسمالية ، ولكنه قال أيضاً — وهذا ما أضافه هو شخصياً إلى النظرية الماركسية ، أن المرحلتين يمكن أن تسيرا جنباً إلى جنب فى الثورة الصينية ، وكانت النتيجة التى ترتبت على ذلك أن شكل الحكم الملائم للصين يجب أن يكون ائتلافاً بين الحزب الشيوعى والطبقات الوطنية التقدمية التى يمكنها أن تتعاون فى ظل ثورة أو فى أخرى ، وتكون الرياسة بالطبع للحزب الشيوعى . وقد أنشىء فى الآونة الأخيرة . وربما كان ذلك بسبب

منازعات بين شيع فى الحزب - بوليس خاص مهمته مراقبة نشاط الأفراد فى هذه الجماعة .

وهكذا نجد أن منظمات الحزب الشيوعى الصينى تعتمد أساساً على ديكتاتورية البروليتاريا ، فى حين تعتمد تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى أساساً على تحالف قوى الشعب العاملة .

ونلاحظ أيضاً فى علاقة منظمات الحزب الشيوعى الصينى بالحكومة ، أو بمعنى أدق بالسلطة التنفيذية أن سلطة الحزب الشيوعى الصينى تعلو على سلطة الحكومة والحزب هو الذى يضع الخطط ، ويرسم السياسة للدولة فى حين أن قانون الإتحاد الاشتراكى العربى ينص على نقل سلطة الدولة إلى المجالس المنتخبة وذلك بالتدريج ، وقد حدد الميثاق علاقة المجالس الشعبية المنتخبة بالسلطة التنفيذية تحديداً دقيقاً فقال : « إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوى الاندلاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف ، كذلك فإن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار إلحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدى السلطة الشعبية فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها .

مقارنة بين العضوية :

إن عضوية الحزب الشيوعى مفتوحة أمام كل مواطن صينى يعمل ولا يستغل عمل الآخرين ، ويقبل برنامج الحزب ودستوره ، وينضم ويعمل فى إحدى منظمات الحزب وينفذ قراراته ، ويدفع رسوم العضوية المطلوبة .

إلا أنه يجب على طالبى الانضمام لعضوية الحزب أن يمر كل منهم على

عدة بإجراءات القبول للأعضاء الجدد فى الحزب عن طريق إحدى شعب الحزب ، على أن يزكى طالب الانضمام عضوان كاملا العضوية من أعضاء الحزب وبعد أن تتم الموافقة على قبوله فى اجتماع الشعبة العامة الذى يدعى إليه جميع أعضائها .

كما تنص المادة السادسة من قانون الحزب الشيوعى الصينى على أنه « قبل الموافقة على قبول أى طالب للانضمام إلى الحزب كعضو ، يجب على لجنة الحزب المعينة أن تعهد إلى عضو عامل من أعضاء الحزب بأن يجتمع به ويناقشه مناقشة تفصيلية ، ويفحص طلب انضمامه بعناية ، ويفحص آراء اللذين يزكيانه والقرار الذى اتخذته شعبة الحزب بشأن قبوله » .

أما بالنسبة لواجبات أعضاء الحزب الشيوعى الصينى ، فقد نصت المادة الثانية من قانون الحزب على أن يدأب الأعضاء على دراسة نظريات ماركس ولينين ، وأن يعملوا على رفع مستوى فهمهم لها باستمراد ، وأن يصونوا تماسك الحزب ووحدته ، وأن يتصرفوا طبقاً للروح الشيوعية .

وهكذا نرى أن الحزب الشيوعى الصينى يقوم — كما ذكرنا — على ديكتاتورية البروليتاريا فهو يضع القيود والحدود على عضويته ذلك لأن الشيوعية لها صبغة دولية فليس للوطنية أو الجنسية فيها مكان .

أما الاتحاد الاشتراكى العربى فأنه يفتح باب العضوية لكل مواطن من قوى الشعب العاملة ، من غير قيد أو شرط ، اللهم إلا أن يكون مواطناً صالحاً غير مستغل ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف ، وأن يؤمن بالميثاق ويعمل على تحقيق أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى ، وأن يقف بكل قواه ضد أعداء الثورة الاشتراكية ، ويعتبر نفسه صاحب الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكى العربى .

وليس على الشخص لكى ينضم للاتحاد أن يمر على لجان مختلفة أو أعضاء سابقين ليزكوه كما فى الحزب الشيوعى الصينى ، أنه فقط يقدم طالباً لعضوية الاتحاد فى المؤسسة الجماهيرية التى يعمل بها أو ينتمى إليها مقدم الطلب أو فى الوحدة الأساسية التى يدخل فى نطاقها محل إقامته العادية .

ومن أهم واجبات العضو فى الحزب الشيوعى الصينى أن يجاهد فى دراسة نظريات ماركس ولينين ويعمل على رفع مستوى فهمه لها باستمرار ، وهذه المبادىء تختلف اختلافاً بيناً عن الفلسفة الأيديولوجية الاشتراكية كما أقرها الميثاق ، فنحن لا نقر صراع الطبقات ولا سيطرة طبقة على طبقة ، ولكن التضامن الاجتماعى هو الأساس بين الطبقات .

ونحن نرى أن تتم إذابة الفوارق بين الطبقات سلمياً وفى إطار من الوحدة الوطنية وأن يتحقق فى المجتمع تكافؤ الفرص لجميع أفراد الشعب.. فالله جلت حكمته وضع الفرص المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

أما من ناحية الإنتاج ورأس المال ، فإن مبادىء العدالة الاجتماعية تقضى بأن تراعى حرية النشاط الاقتصادى الخاص بحيث لا يضر المجتمع أو يخل بأمن الناس ، وأما استخدام رأس المال فيجب أن يكون فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفى هذا المعنى يقول الميثاق « إن احتياجات الإنتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح إمكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم بجانب القطاع العام بدور هام ومسئول فى عملية الإنتاج كلها ، بل إن استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعالية الرقابة على الملكية الشعبية عامة ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى إطار التخطيط الاقتصادى العام .

أما المواجهة الثورية لمشكلة الأرض ، فكانت بزيادة عدم الملاك ، لقد كان هذا هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى ، هذا بالإضافة إلى العمل على تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها .

كما أن النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للمقدمة الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو ١٩٦١ .

أما مسألة حق المواطنين فى المعونة ، فإن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض تسير فى طريق التوسع المستمر ، لكى تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

وبالتحالف الطبيعى بين قوى الشعب العاملة تحل المتناقضات الطبقية حلا سلمياً ، وتذوب الفوارق بين الطبقات حتى يصبح الشعب كله وحدة واحدة لا تتميز فيه فئة على أخرى بسبب الامتيازات الطبقية الموروثة ، ولذا تستطيع قوى الشعب العاملة الوصول إلى هذه الأهداف ، لأن هذه القوى تتكون من أفراد يعتبرون العمل أساس تقدير مكانتهم فى المجتمع ، وما دام العمل هو أساس تقدير مكانة الفرد فى المجتمع ، فإن تذويب الفوارق بين الطبقات سيتم حتما .

إن هذه الأيديولوجية الجديدة نابعة من أعماق الشعب المصرى ، وهى فلسفة منطلقة حددتها الأحداث والتطورات التى حدثت فى مصر طيلة تاريخها الحديث[1] .

---

(١) د. حامد طه — المصدر السابق ص ٤٠ — ٥٠ .

(ج) مقارنة بين الاتحاد الاشتراكي العربي واتحاد الشيوعيين في يوغوسلافيا :

١ — مقارنة بين الأهداف والتنظيمات :

يضم اتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا إلى صفوفه أولئك الذين يبدون رغبتهم في ذلك ويقبلون برنامج الاتحاد فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة ببناء الاشتراكية في يوغوسلافيا وكذلك تقدم الاشتراكية وحركة العمال الدولية المعاصرة .

ويسترشد اتحاد الشيوعيين اليوغسلاف في عمله بنظرية الاشتراكية العلمية الماركسية التي تؤمن بالصراع بين الطبقات ، وإن كانت الاشتراكية العلمية تنسب دائماً إلى كارل ماركس وتسمى أحياناً بالاشتراكية الماركسية ، فإن رودبرتس قد سبقه في واقع الأمر إلى هذه النظرية فكان يعتقد أن مآل الجماعة الإنسانية إلى الملكية الجمعية ، إلا أنه رأى أن هذه الأمور سوف لا تتحقق إلا تدريجياً وبعد أجيال طويلة ، ولذلك رأى الاكتفاء في وقته بتدخل الدولة في بعض النواحي الاقتصادية ، كما أن الاشتراكية العلمية تقوم أساساً على أن الجماعة الإنسانية سائرة بنفسها حتما نحو النظام الجمعي .

كما سبق فرديناند لاسال ماركس أيضاً في هذه الآراء ، فقد اقترح انتظاراً لليوم الذي ستتحقق فيه الملكية الجمعية أن تتدخل الدولة في المسائل الاقتصادية ، ولاسال هذا هو صاحب نظرية الأجر الحديدي التي تتلخص في أن الأجور تحكمها القواعد التي تحكم أسعار السلع فكما أن هناك سعراً جارياً للسلعة تؤثر فيه المنافسة فيأخذ في الهبوط حتى يصل إلى المستوى الطبيعي للأجور وهو الذي تحدده تكاليف الإنتاج ، فإن للعمل أيضاً سعراً جارياً وآخر طبيعياً أو عادياً ، ويتوقف الأجر الجاري على العرض من جانب العمال والطلب من جانب أرباب الأعمال ، وحين يتوقف الأجر

الطبيعي على تكاليف المعيشة وسائر المواد اللازمة لحياة العامل وأسرته ، تؤدى المنافسة وازدياد عدد العمال وهجرة العمال الزراعيين للأرياف وتجمعهم فى المدن إلى وصول الأجر الجارى إلى السعر الطبيعى للعمل وهو الذى يقف عند مستوى التكاليف اللازمة لحياة العامل . وقد أسس لاسال هذا أول جمعية للعمال ، كانت النواة الأولى للحزب الاشتراكى الألمانى ، وهو حزب رابطة العمال الألمان ، وقد أشرف عليه أتباعه من بعده ، وكان الحزب يقوم على أساس أن الاشتراكية ستتحقق عن طريق الاستيلاء على الحكم بالتدريج وذلك بالوسائل الديموقراطية .

وقد عاصر هذا الحزب فى ألمانيا حزب آخر هو الحزب الاشتراكى الديموقراطى الذى كان يسيطر عليه الماركسيون ، ويقوم على مبدأ ماركس فى أن ظهور الاشتراكية يتطلب إجراء ثورياً .

وقد انضم هذان الحزبان فى عام ١٨٧٥ ، واحتج ماركس — وهو فى منفاه حينذاك — على الشروط التى رضى بها أتباعه لتحقيق هذه الوحدة لأنهم خرجوا بها عن مبدئه فى ضرورة إجراء عنيف لقيام الاشتراكية ، لأن ماركس كان يرى أن مجرد انتصار الأغلبية فى البرلمان لن يحول الرأسمالية إلى اشتراكية ، وأن الدولة فى نظره وعاء فارغ يمكن أن تصب فيه المبادىء الرأسمالية أو المبادىء الاشتراكية بناء على رغبات الناخبين ، وذلك لأن طبيعة الدولة تجعل الطبقة الحاكمة تتمتع بسلطة الإجبار ، وذلك لأن طبيعة الدولة تجعل الطبقة الحاكمة تتمتع بسلطة الإجبار ، وهذه الطبقة لا يمكن أن تخدم أهداف الاشتراكية بل أنها ستتجه إلى تحقيق مصالح الرأسمالية . وهو لذلك لا يقبل فكرة الدولة إلا لفترة مؤقتة ، لأن البروليتاريا أى الطبقة العاملة فى نظره لا تحتاج للدولة إلا بقدر الفترة التى تصفى فيها آثار النظام الطبقى وعندما تنجح فى إلغاء الطبقات ستزول الدولة حتما من الوجود باعتبارها الجهاز الطبقى الذى يعتمد على سياسة القمع .

ومن العرض الموجز السابق للاشتراكية العلمية الماركسية ، نستخلص أن اتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا الذى يعتنق هذا النوع من الاشتراكية ، يؤمن بالصراع بين الطبقات ، كما أن عضوية الاتحاد لا تتفق مع اعتناق المعتقدات الدينية .

واتحاد الشيوعيين هذا منظم طبقاً لمبادىء الديموقراطية المركزية والتكوين التنظيمى للاتحاد يقوم على النحو الآتى :

— المنظمة الأساسية للشيوعيين .

— فى المؤسسة المكونة من عدة منظمات أساسية : مؤتمر اتحاد الشيوعيين بالمؤسسة ولجنة المؤسسة .

— فى الكوميون : مؤتمر الكوميون ولجنته .

— فى الإقليم ؛ مؤتمر ولجنة الإقليم .

— فى الجمهورية الشعبية : مؤتمر اتحاد الشيوعيين واللجنة المركزية لاتحاد الشيوعيين بالجمهورية الشعبية .

— فى جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية : مؤتمر اتحاد الشيوعيين واللجنة المركزيه لاتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا .

وكما ذكرنا فإن منظمات اتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا تقوم على الاشتراكية العلمية الماركسية التى تؤمن بالصراع بين الطبقات ، وهذه النظرية لا يأخذ بها الاتحاد الاشتراكى العربى لأنها لا تتفق مع ظروفنا ومعتقداتنا . والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات أمر لا يمكن تجاهله أو إنكاره ، وإنما ينبغى أن يكون حله سلمياً فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .. ولا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطياً للتفاعل بين قوى الشعب العاملة . ومن الطبيعى أن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف

هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة .

وكما ذكرنا فإن منظمات الشيوعيين تقوم على عدم الاعتراف بالأديان فى حين ينص الميثاق على « أن رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته ، وأن واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته » .

مقارنة بين العضوية :

ينص قانون اتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا على أن « أى شخص يقبل لائحة الاتحاد ، ويعمل بنشاط ، ويتجرد من الأنانية لتنفيذ برنامج الحزب وجميع قراراته ويعمل فى إحدى منظماته ، ويدفع اشتراكات العضوية يعتبر عضواً فى اتحاد الشيوعيين » . ولا تتفق — كما ذكرنا عضوية الاتحاد مع الآراء والأعمال الغريبة عن الاشتراكية مع اعتناق المعتقدات الدينية .
كما ينص قانون اتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا على أن واجبات العضو هى :
« العمل على تنمية وعيه الشيوعى والإلمام الكامل بالنظريات الماركسية اللينينية والإلمام بالنقاط الرئيسية فى سياسة اتحاد الشيوعيين ومتابعة صحف الاتحاد ومطبوعاته .

أما كيفية الانضمام إلى اتحاد الشيوعيين ، فينص قانون الاتحاد على أنه :
« تتخذ المنظمة الأساسية قراراً بضم العضو للاتحاد بناء على طلب شخصى يقدمه العضو ، وعلى اقتراح أعضاء وهيئات الاتحاد والجماعات الشيوعية ، والمنظمات السياسية والاجتماعية وهيئات الإدارة الاشتراكية ، ويجوز لسلطات الاتحاد العليا البت فى قبول أعضاء للاتحاد ، وذلك فى حالات استثنائية » .

ويتضح مما سبق أن الخطوط الرئيسية لاتحاد الشيوعيين بيوغوسلافيا هى نفس الخطوط الرئيسية للحزب الشيوعى الصينى ، فكلا الحزبين قائم على ديكتاتورية البروليتاريا ، ويفرض كل منهما على أعضائه مطالعة صحفه ومطبوعاته وعدم الإيمان بالأديان السماوية ، وقد ذكرنا أوجه الخلاف بين العضوية فى الاتحاد الإشتراكى العربى وعضوية الحزب الشيوعى الصينى وهى نفسها أوجه الاختلاف تقريباً بين عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى وعضوية اتحادالشيوعيين بيوغوسلافيا . ونضيف إلى ذلك بعض الإيضاحات عن حقوق العضو العامل بالاتحاد الاشتراكى العربى فطبقاً للمادة الخامسة من الباب الأول من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى ، نجد أن للعضو العامل بالاتحاد الحق فى :

— أن ينتخب ويتقدم بالترشيح لعضوية المراكز القيادية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى .

— أن يشترك فى المناقشة الحرة وأن يبدى رأيه فى اجتماعات الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظماته التى هو عضو فيها .

— أن يرفع رأيه إلى أية هيئة قيادية للاتحاد الاشتراكى العربى ، إذا كان مخالفاً لقرار من قرارات الاتحاد ، على أن يلتزم تنفيذ هذه القرارات إلى أن يتم البت فى اعتراضه عليها .

— أن يتقدم بالأسئلة والاقتراحات إلى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى ، وأن يوجه الانتقادات التى يرى أنها كفيلة برفع مستوى الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .

— أن يوجه أى طالب أو شكوى لأية منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

— أن يناقش العوامل المؤثرة على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى

والثقافى لوحدته الأساسية ، ويشترك فى لجان البحث والدراسة للوصول إلى الحلول المناسبة لها .

— أن يناقش المسائل ، التى تتصل بسياسة الاتحاد الاشتراكى العربى وتحقيق أهدافه فى الصحافة[١] .

(د) مقارنة بين الاتحاد الاشتراكى العربى وحزب المؤتمر الهندى :

١ — مقارنة بين الأهداف والتنظيمات :

لقد أدى حزب المؤتمر الهندى — كما نعرف — دوراً بارزاً فى النضال من أجل الاستقلال الوطنى ، فبمجهودات الرئيس نهرو وغيره من الزعماء البارزين وأبناء الشعب الهندى أمكن تحطيم الاستعمار البريطانى فى الهند والذى ران على البلاد سنوات طويلة .

وقد واجه الاستقلال السياسى الهند بمشكلات حيوية تتصل بالتنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية كما لقى حزب المؤتمر الحاكم متناقضات اقتصادية وسياسية رئيسية ، ولم يجد بعد على ما يبدو الطريق الحقيقى لحل المشكلات والمتناقضات الجديدة أو لتمكين الشعب الهندى من التخلص من الفقر المزمن الذى ورثه عن الحكم الاستعمارى البريطانى فالهند ما زالت تواجه مهمة تحقيق التحرر الكامل من قيود الاستعمار الاقتصادية .

وقد سجل الرئيس نهرو هذه الحقيقة بشجاعة عندما قال : وقد يستمر بلدنا فى الاعتماد على بلاد أخرى اقتصادياً حتى بعد أن يحصل هذا البلد على استقلاله ، ويسمى هذا النوع من التبعية — على سبيل التورية — بالروابط الثقافية والاقتصادية الوثيقة[٢] . فرأس المال الأجنبى بصفة عامة والإنجليزى

---

(١) د. جاد طه : المصدر السابق ص ٥١ — ٥٩ .

(٢) سام بيرناناند — الاشتراكية فى الهند — ترجمة طه عمر ص ٨٢ .

بصفة خاصة له نقط ارتكاز قوية فى البلاد . وثمة مشكلة حيوية أخرى ، تلك هى مشكلة الزراعة ، فحزب المؤتمر الحاكم فى الهند لم يتم بعد القضاء على البقية الباقية من الإقطاع فى الريف الهندى ، حيث يملك حوالى ٦٠٪ من الفلاحين الهنود ١٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية على حين يملك ٥٪ من كبار الملاك ٤٠٪ من مساحة الأراضى[1] . وتتمسك غالبية أفراد الشعب الهندى بالمبادىء الاشتراكية ، كما يعتنق حزب المؤتمر الهندى هذه المبادىء نفسها ، غير أن البلاد لم تقطع شوطاً بعيداً فى هذا السبيل .

وقد رأينا من التجارب التى مرت بها الجمهورية العربية المتحدة فى الصناعة أنه ما لم يتم القضاء على الإقطاع الصناعى ، فإن تحقيق التصنيع السريع يصبح من الأمور العسيرة كما ينبغى أن تكون القرية فى بلد زراعى كبير كالهند المورد الرئيسى للمواد الخام اللازمة للصناعة والمستهلك الأساسى للبضائع المتنوعة ، ولن يتسنى للقرية المساهمة فى التصنيع إلا بعد القضاء على الملكية الإقطاعية للأراضى وتوزيع هذه الأراضى على الفلاحين .

أما من ناحية التنظيمات ، فإن حزب المؤتمر الهندى يضم ما يلى :

— لجنة الحزب .

— لجنة العمل .

— لجان المؤتمر للمديريات .

— لجان المؤتمر للمراكز .

— الجمعية العامة للجان التابعة للمؤتمر .

— لجان الهيئة العامة .

---

(١) المصدر السابق ص ٨٢ .

— اللجان التابعة للجان المؤتمر للمراكز .

— اللجان التابعة للجان الهيئة العامة للأعضاء .

وتقوم لجنة المؤتمر للهند كلها بالإجراءات التنظيمية لتنفيذ البرنامج الذى وضعه المؤتمر ، كما أن لها الحق فى النظر فى المسائل والموافقة عليها بحيث لا يتعارض ذلك مع الدستور .

وتنظيمات حزب المؤتمر الهندى هذه تقوم على أساس كسب المعارك الانتخابية . ولذلك فإن أعضاء الحزب تتعدد عضويتهم فى اللجان المختلفة ، مثال ذلك أن لجنة المؤتمر للمديرية تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان وأعضاء اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر فى المجالس التشريعية وفى مجالس المقاطعات .

هذا فى حين أن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى تقوم على أساس تحالف قوى الشعب العاملة . كما نصت المادة ٢١ من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى على أنه « لا يجوز الاشتراك فى أكثر من لجنة اتحاد واحدة من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى » كما تنص المادة ٢٣ من القانون أيضاً أنه « إذا انتقل العضو من وحدة جماهيرية إلى وحدة أخرى أو تغير محل إقامته يصبح عضواً فى الوحدة الجديدة وتحدد اللجنة التنفيذية العليا إجراءات ذلك » .

وبصرف النظر عن تنظيمات حزب المؤتمر الهندى التى تبيح للأعضاء حرية العضوية فى عدة لجان فى وقت واحد ، فإن الاتحاد الاشتراكى العربى يحتم أن يكون العضو منتمياً إلى وحدة جماهيرية بعينها حتى يكون له صوت واحد فى أى قرار من قرارات الاتحاد الاشتراكى العربى[١] .

---

(١) د. جاد طه — الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى ص ٦٥ — ٦٦ .

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس نهرو يعترف بالحقيقة القائلة بأن بلاده فقيرة وأنها تتجه إلى الازدياد فقراً بسبب الضغط الناشيء عن تزايد السكان فيقول : « ... وليس عندنا ونحن على فقرنا أى فائض للاستثمارات ، ومن ثم فنحن نهوى باطراد فى لجة من الفقر »[1] .

وقد أخذ الكثيرون من أعضاء حزب المؤتمر ينادون بحتمية الحل الاشتراكى بالنسبة للمشكلة الاجتماعية والمشكلة السياسية . فنجد فى مقالة بقلم سام بيرناند فى المجلة الاقتصادية للجنة حزب المؤتمر لعموم الهند بعددها الصادر فى أول أغسطس ١٩٥٨ وبعنوان « أيديولوجية حزب المؤتمر الهندى وبرنامجه » وأنه « من الممكن أن تكون العلاقة بين طبقات هذا المجتمع أفقية بدلا من أن تكون رأسية ، علاقة ليست بين صاحب عمل وموظف وإنما بين زملاء وشركاء فى عمل مشترك ، ففى هذا المجتمع لا تنشأ مشكلة الصراع الطبقى ، وقد طلب المهاتما غاندى من الرأسماليين أن يعتبروا أنفسهم مجرد أوصياء مسئولين عن إدارة الأعمال التى يباشرونها ، ويعتبر الاحتفاظ بما يسمونه القطاع الخاص من الأمور الضرورية للمصلحة العامة ، ففى مثل هذا المجتمع يستطيع رجال الصناعة ورجال الأعمال أن ينعموا بمكان مشرف ، وستزول الأسباب السياسية التى تكسبهم عدوان مرءوسيهم إذا توقفوا عن اعتبار أنفسهم سادة فى مؤسساتهم ، ولن تكون هناك أية فرصة فى جميع الظروف لتكرار المجزرة والخط الطويل من الدم اللذين صاحبا إقامة الاشتراكية فى جهات أخرى من العالم » .

أما الاتحاد الاشتراكى فإن أهم واجباته أن يعمل على حماية مبادىء الثورة وأهدافها ، وتصفية آثار تحكم الرأسمالية والإقطاع ، والنضال ضد تسلسل النفوذ الأجنبى وضد تسلل الرجعية التى تم إسقاطها ، والنضال ضد الانتهازية ومقاومة الانحراف ومنع الارتجال فى العمل الوطنى .

---

(١) سام بيرناند — المصدر السابق ص ٨٨ .

وبالإضافة إلى ماذكرناه فى المقارنات السابقة ، فإن الاتحاد الاشتراكى العربى يعمل على دعم البناء الاشتراكى ليكون الشعب قادراً على صنع الحياة التى يريدها فوق أرضه وإقامة مجتمع متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى والعمل على زيادة الإنتاج الصناعى والزراعى ودفع إمكانيات الثورة لمصلحة الجماهير .

٢ — مقارنة بين العضوية :

ينص قانون حزب المؤتمر الهندى فى المادة الرابعة على أنه « لكل شخص بلغ الثامنة عشرة من عمره الحق فى أن يصبح عضواً عادياً فى المؤتمر » كما أن من أمضى عامين كعضو عادى فى الحزب يستطيع أن يصبح عضواً عاملا عند دفع اشتراك سنوى قيمته روبية واحدة وإذا ما استوفى الشروط التالية :

— أن يكون قد بلغ سن الواحدة والعشرين .

— أن يلبس الخادى (زى خاص) .

— أن لا يشرب الخمر .

— أن لا يلمس المحرمات .

— أن يؤمن بمبدأ المساواة فى المراكز بالنسبة للجميع وبصرف النظر عن الدين والجنس .

— أن يؤمن بوحدة العناصر المختلفة .

— أن يحترم الديانات الأخرى .

— أن يخصص جزءاً من وقته للقيام بخدمات اجتماعية أو قومية بدون مقابل ، وأن يخصص جزءاً من وقته للقيام بعمل إنشائى من أعمال لجنة

العمل ، وأن يرسل تقارير دورية للجنة المؤتمر الإقليمية حسبما تنص عليه قوانين لجنة العمل .

وواضح أن حزب المؤتمر الهندى يفرض على أعضائه زياً معيناً مما يتعارض مع الحرية الشخصية التى تبيح للفرد أن يلبس الزى الذى يريده فى حين أن الاتحاد الاشتراكى العربى لا يفرض أى شروط على أعضائه سوى التمسك بالسلوك الاشتراكى ، وأن يكون العضو مثالا يحتذى به فى نبل الخلق . وتنص المادة ١٤ من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى على أنه « على تنظيمات الاتحاد المختصة أن تحاسب أى عضو فى حالة الانحراف أو الخطأ وحق الدفاع مكفول للعضو الذى يوجه إليه أى اتهام . وتنظم اللائحة التى تصدر بقرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى تفاصيل الإجراءات النظامية .

وطبقاً للمادة ١٥ من قانون الاتحاد العربى « يحاسب عضو الاتحاد الاشتراكى العربى عما يأتى :

— الانحراف عن مبادىء الميثاق .

— الإهمال فى القيام بواجباته أو الإقلاع عن تنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكى العربى .

— العمل على تفتيت وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .

— الإضرار بمصالح الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .

— ارتكاب جريمة من الجرائم المخلة بالشرف » .

وواضح أن هذه الإجراءات النظامية ، إنما هى صمام الأمان بالنسبة لقيام الاتحاد الاشتراكى العربى بدوره القيادى وتحمله لمسئوليات الطليعة

ووقوفه حارساً على الضمانات التى كفلها الميثاق[1] .

الاتحاد الاشتراكى العربى بين النظرية والتطبيق :

بعد أن درسنا المقارنات السابقة ، يتضح بدون أدنى شك أن الاتحاد الاشتراكى العربى يملك صيغة أثبتت ظروفنا وتجارب العالم النامى كله سلامتها ، وهى صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وطلائعها المؤمنة بهدف تذويب الفوارق بين الطبقات .

والاتحاد الاشتراكى بعد امتلاكه لصيغة سليمة يواجه الآن مجالا مفتوحاً لعمله ، ومع أنه لا يمكن لأحد أن يقول بأن الطريق أمامه ممهد ، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يقول بأن الطريق أمامه مسدود ، من ناحية فإن قوانين يوليو الاشتراكية والقوى الاجتماعية الهائلة التى انطلقت بعدها سيدة ومتحررة ، لم يعد ممكناً ردها على أعقابها وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء . لقد سقطت قبضة طبقة النصف فى المائة عن المجتمع المصرى ، ومن المؤكد أنها سقطت إلى الأبد ، ولم يعد هناك أمل فى إقامة سلطة فى هذا الوطن تحت أى ظرف من الظروف تعيد الأرض إلى الإقطاع أو تعيد المصانع إلى الرأسمالية الكبيرة أو تفرض على الفلاح والعامل أن يمد يده مرة أخرى للسلاسل والأغلال .

ومن ناحية أخرى فإن مراكز القوة التى حاولت فى كثير من الأحيان أن تستخدم بعض مؤسسات الدولة مصدراً لامتيازات طبقية جديدة قد سقطت هى الأخرى سقوطاً كاملا .

ومعنى ذلك أن خريطة المجتمع مفتوحة لا توجد عليها طرق وعرة أو مسدودة . وإذن فإن تحالف قوى الشعب يستطيع أن يمهد طريق التطور أمامه بغير عوائق خطيرة وبغير عقد مستحكمة .

---

(١) د. جاد طه — المصدر السابق ص ٦٦ — ٦٩ .

ولا شك أن الاتحاد الاشتراكي العربي بعد الصيغة السليمة ، وبعد المجال المفتوح يجد أمامه هدفاً محدداً قاطعاً تتجمع وراءه كل الجماهير بغير استثناء ، وتعطيه الأولوية الأولى في كفاحها ونضالها وهو هدف تحقيق النصر وتحرير الأرض الواقعة تحت أسر العدو وفي الظل القاتم لإرهابه .

وجو الكفاح والنضال هو الجو الذي تستطيع التنظيمات السياسية أن تبنى فيه قوتها الذاتية . وكثيراً ما يكون جو الكفاح والنضال بالنسبة لتنظيمات سياسة عديدة هو جو استخلاص الاستقلال من قوة مستعمرة أو جو التقدم نحو الوصول إلى سلطة الدولة لتحقيق آمال اجتماعية تقدمية .

وفي حالة المجتمع المصري ، فإن الاستقلال تم استخلاصه من القوة المستعمرة . والتقدم للوصول إلى سلطة الدولة تحقيق آمال اجتماعية تقدمية تحقق في ظروف لم يكن فيها الاتحاد الاشتراكي العربي قد بدأ دوره . لكن هدف تحقيق النصر ما زال يعطيه حافزاً أعمق وأقوى لبناء قوته الذاتية في جو الكفاح والنضال .

على أن الصيغة السليمة والمجال المفتوح والهدف المحدد القاطع ، ليست كافية جميعها لكي يقوم الاتحاد الاشتراكي العربي كما ينبغي أن يقوم ولا لكي يبدأ البداية الجديدة التي لا بديل لها . إن الأبواب المفتوحة شيء ، وحركة التقدم للدخول منها شيء آخر ، أي أن المهم هو الحركة نحو الباب المفتوح ونحو الفرصة المتاحة .

ولا شك أن « الأسلوب » سوف يكون المعيار الذي تتحدد به قيمة الاتحاد الاشتراكي العربي في هذه المرحلة . ومن المؤكد أن « نقطة التركيز » في عمل الاتحاد الاشتراكي العربي ابتداء من الآن سوف تكون الاختبار الأول لمدى ما تم أو ما لم يتم من تغييرات في « أسلوب » الحركة قبل أهداف الحركة ذاتها . ونقصد بنقطة التركيز دائرة الاهتمام أعني هل يعطى الاتحاد

الاشتراكى العربى اهتمامه الأكبر وتركيزه الأشد على ما يجرى داخل مبناه الرئيسى فى القاهرة أو مبانيه العديدة فى كل مكان ، أو أن الاهتمام الأكبر والتركيز الأشد سوف يكون اتجاههما خارج هذه المبانى على الرقعة الأوسع التى تشمل أرض الوطن كله .

ولكى نوضح هذه النقطة أكثر . فإننا نقول إن أى تنظيم سياسى يستطيع داخل مقره الرئيسى وفى مكاتبه ولجانه المنتشرة أن يتبنى أى اتجاه وأن يصدر أى قرار ، ولكن المحك النهائى لقيمة هذا الاتجاه وفاعلية هذا القرار هى : إلى أى مدى يعبر الاتجاه والقرار عن الجماهير العريضة خارج مبانى الاتحاد الاشتراكى ... فى الحقول والمصانع ، فى البيوت والمكاتب .

ولا شك أن المهم ليس ما يجرى فى مبانى الاتحاد الاشتراكى نفسها ، وإنما الأهم هو تأثير ما يجرى فى هذه المبانى على الناس خارجها وقدرته على أن يعبر عنها . فإذا حصر الاتحاد الاشتراكى نقطة تركيزه داخل مبانيه فهو يعبر عن نفسه . وإذا اتسعت نقطة التركيز ومدت تأثيرها إلى الخارج فهو يعبر عن الجماهير .

ولم يقم فى التاريخ كله تنظيم سياسى يضم كل الجماهير فى وطنه . وفى العالم المعاصر ليس هناك تنظيم يدعى أنه يفعل ذلك . الحزب الشيوعى السوفيتى مثلا ، وهو من أقوى الأحزاب ، لا يضم فى عضويته أكثر من عشر مجموع الناخبين الذين لهم حق التصويت فى الاتحاد السوفيتى . والمقيدون فى سجلات الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة — وهو الحزب الذى حكم الولايات المتحدة فى الجزء الأكبر من سنوات القرن العشرين — لا يزيدون عن ثلاثة ملايين من الأمريكيين . وحزب العمال الحاكم فى بريطانيا الآن لا تزيد قواعده المنظمة عن مئات ألوف قليلة .

أى أن كل تنظيم سياسى حزباً كان أو تحالفاً لا يضم فى صفوفه المنظمة

العاملة إلا قلة قليلة من مجموع المواطنين فى هذا المجتمع ، ولكن القلة القليلة تكتسب قوة الأغلبية الكثيرة من التعبير عنها وبالتالى من قيادتها له .

ولا شك أن الاتحاد الاشتراكى العربى الآن لديه فرصة لا تعوض ومن الخسارة أن تضيع ، وسوف يحدد أسلوب العمل إمكانية النجاح أو الفشل ، ولا شك أن تحول أعضاء الاتحاد إلى خلايا ثورية تعمل من أجل أبناء الشعب جميعاً لرفع مستواهم الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، هذا بالإضافة إلى أن ممارسة الديموقراطية السليمة فى جميع تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى لهى من دعائم النجاح .

إلا أنه — وليس هناك أى شك فى هذا — إذا وضع الاتحاد الاشتراكى العربى نصب عينيه هدف تحرير الأرض وتطهيرها من العدو . وحشد الطاقات المادية والمعنوية لخوض هذه المعركة المصيرية والحتمية . فإنه بدون أدنى شك أيضاً يكون معبراً أصدق تعبير عن آمال الجماهير .

ثانياً — آثار ثورة ٢٣ يوليو فى المجال الخارجى

١ — فلسفة الثورة فى العلاقات العربية :

لقد أعلنت ثورة ٢٣ يوليو منذ بدء قيامها أن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، كما أن من واجبها الوقوف تحت جميع الظروف فى صف الشعوب العربية التى تناضل فى سبيل تخليص نفسها من سيطرة الاستعمار والاستغلال . وقد تأكدت السياسة العربية بصدور دستور الجمهورية سنة ١٩٥٦ الذى أعلن أن مصر جزء من الأمة العربية . والحقيقة أن الثورة قد أدركت أهمية المنطقة إزاء الظروف الدولية التى تعيشها ، فلا شك أن الحرب العالمية الثانية ساعدت فى تقدير أهميتها ، فضلا عن أن الأحداث التى تعاقبت بعد الحرب وما تبعها من ظهور الاتحاد السوفيتى كقوة عالميه وزيادة

أهمية الشرق الأوسط عموماً بوجود الطاقة البترولية اللازمة لغرب أوربا ، أكد هذان العاملان رغبة الغرب فى استمرار السيطرة على البلاد ، وأدركت الدول العربية بدورها خطورة زيادة أهمية العالم العربى ، ولذلك كان من المطلوب أن تركز الدول العربية جهودها وتوحد سياستها لاستغلال هذه الأهمية المتزايدة للمنطقة العربية لمصلحة العرب ، بدلا من أن يستغلوا بسببها ولكن للأسف كان الخلاف بين الزعماء هو المنفذ الذى استفاد منه الغرب واستفادت منه إسرائيل فكانت مأساة فلسطين التى تسجل نقطة تحول بالغة الأهمية فى تاريخ القومية العربية .

ثم اتجهت المحاولات الغربية لربط الدول العربية بسياسة المحالفات العسكرية التى قصد من ورائها السيطرة على البلاد العربية تحت تبرير حمايتها من الخطر الشيوعى ، ولكن القومية العربية دخلت دوراً جديداً منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فقد اتجهت الثورة إلى نبذ سياسة المحالفات العسكرية ، وكان من الطبيعى إذن أن تواجه سياسة الثورة بتكتل غربى لإقصائها وعزلها عن العالم العربى ، وخاصة لما قد يترتب على سياسة مصر العربية من عرقلة للنفوذ الغربى .

ومن هنا اتجه الغرب بدعايته الواسعة بأن اتجاه مصر ليس إلى الوحدة العربية بقدر ما هو اتجاه لسياسة المجال الحيوى واعتبار العالم العربى متنفساً لاقتصاد مصر ، فى وقت ازداد فيه عدد سكانها ، واحتاجت فيه مصر إلى عمليات تهجير واسعة لفلاحيها . وفى الواقع فإن هذا الهجوم على سياسة مصر التحررية لم يكن إلا دفاعاً من قبل القوى الإمبريالية على مصالحها ، ونقمة من جانب فرنسا لمساندة مصر لحركات التحرر فى شمال أفريقيا ، مع ملاحظة أن مقاومة مصر للدول الإمبريالية لم تكن موجهة فقط إلى بريطانيا وفرنسا ، بل موجهة أيضاً إلى أمريكا ، وذلك لأنه ما من منطقة انسحبت منها بريطانيا ، أو فرنسا إلا وحاولت أمريكا أن تحل محلها فيها ، وربما يتضح ذلك بصورة جلية فى مبدأ إيزنهاور سنة ١٩٥٧ .

ولقد تميزت الفترة السابقة للعدوان الثلاثى باتجاه مصر إلى سياسة أثارت عليها المعسكر الغربى ، ففى عام ١٩٥٦ دخل الجيش الأردنى — بعد طرد جلوب — مع الجيش المصرى والسورى فى قيادة عربية موحدة ، وظهرت القوة العربية واضحة ، مما كان له أثر كبير فى مساندة حركة التحرر فى شمال أفريقيا . وكان لهذه السياسة التى انتهجتها مصر رد فعل لدى المعسكر الغربى فقد استاءت بريطانيا لفقد الأردن ، كما خشيت من تأثير زحف تيار القومية العربية على الجنوب اليمنى والخليج العربى . وقد تأكد لها حقيقة ذلك ، فى فشل رحلة سلوين لويد إلى البحرين بقصد استمالتها لحلف عسكرى ، كذلك كانت إسرائيل تدرك جيداً أن بقاءها وسلامتها يعتمد على فرقة العرب ، فهذه الفرقة تمنع أى عمل عسكرى عربى موحد ، كذلك نظرت فرنسا إلى الدعم المصرى لثورة الجزائر بفزع بالغ ، أما الولايات المتحدة فقد أعلنت صراحة استياءها من صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وسياسة الحياد الإيجابى التى تسير عليها مصر . ومن هنا تكتل الغرب ونتج عن ذلك العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ .

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى الدور الذى قامت به مصر إزاء حركات التحرر فى العالم العربى . فعند ما أعلنت حرب التحرير الجزائرية فى نوفمبر ١٩٥٤ ، لم تتردد الثورة المصرية فى الوقوف بكل ماتملك بجانب ثوار الجزائر حتى تم لها النصر ، واستقلت الجزائر فى يوليو ١٩٦٢ وثورة الجزائر — كما أكد زعماؤها أنفسهم — مدينة بنجاحها إلى حد كبير للعون المادى والأدبى الذى قدمته لها القاهرة .

كما كانت الثورة المصرية مع المناضلين فى المغرب للتخلص من الحماية والاحتلال العسكرى الفرنسى لبلادهم ، فقدمت لهم العون المادى والأدبى أيضاً ، واتخذ زعماؤهم من القاهرة مقراً لنشاطهم كما كان على عاتق

المدرسين المصريين إتمام عملية التعريب فى المغرب وإزالة ما تركه الاستعمار الفرنسى من أثر على اللغة والثقافة العربية .

وفى تونس لعبت الثورة المصرية دوراً كبيراً فى تخليص قاعدة بنزرت من الاستعمار الفرنسى . كما وقفت الثورة إلى جانب ثورة العراق فى تموز ١٩٥٨ ، وأكدت أن أى اعتداء على هذه الثورة هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة ، وعندما أعلن عبد الكريم قاسم تصميمه على ضم الكويت إلى العراق ، كانت القاهرة أول من استنكر هذا العمل ، وأعلنت أن الوحدة العربية لا تعنى أن يضم بلد كبير بلداً صغيراً بل يجب أن تكون الوحدة برغبة وتقرير غالبية الشعب .

وعندما قامت ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ضد حكم الأئمة سارعت القاهرة بإرسال قواتها المسلحة لتدعيم الثورة فيها .

وعندما أعلن عبد السلام عارف ثورته الثالثة على الأوضاع فى العراق وبدأ الاستعمار يقيم العراقيل أمام حكومة العراق وبدأ الخوف من أن يستغل الاستعمار انشغال حكومة العراق فى القضاء على المتمردين فى الشمال ، أرسلت قوات من الجمهورية العربية المتحدة إلى العراق لحماية ظهر جيشها وللمساعدة فى خلق جو من الاستقرار .

وعندما بدأ الضغط على سوريا فى عام ١٩٥٧ من قبل حلف بغداد على أثر موقف سوريا فى العدوان الثلاثى على مصر وتهديدها المصالح الغربية بنسف أنابيب البترول ، وبدأ اتهام سوريا بأنها تتحول إلى دولة شيوعية ، وبدأ الموقف يتأزم نتيجة لحشد الجيوش التركية على الحدود السورية ، سارعت القوات المصرية بالنزول فى ميناء اللاذقية فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٧ لتثبت للعالم أن الأمة العربية أمة واحدة وأن ما قامت به سوريا أثناء العدوان على مصر لم يذهب عبثاً .

وفى فبراير ١٩٥٨ قامت الوحدة بين مصر وسوريا وتكونت الجمهورية العربية المتحدة ، وانفتحت مجالات أوسع للوحدة الشاملة ، ولكن الاستعمار وحلفاءه من القوى الرجعية اعتبروا قيام الجمهورية العربية المتحدة خطراً على مصالحهم ، وكان لا بد — من وجهة نظرهم — من مواصلة العمل لفصم عرى الوحدة ولعزل القاهرة عن المشرق العربى ، وبدأ عهد جديد من الكفاح المرير بين الأمة العربية ممثلة بالجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) من ناحية والاستعمار والرجعية من ناحية أخرى .

وفى ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت ثورة العراق كما قلنا ، وخشى الاستعمار أن يكون ما حدث فى العراق مقدمة لثورات أخرى فى جميع البلاد العربية ، فنزلت القوات الأمريكية فى لبنان ، كما نزلت القوات البريطانية فى الأردن للمحافظة على مصالح الغرب فى المنطقة العربية ، تلك المصالح المتمثلة فى شركات احتكار البترول العربى ، واستقرت الأمور مؤقتاً ، وبدا أن الاستعمار قد كسب الجولة حينما انقلبت الثورة فى العراق من ثورة وحدوية إلى ثورة انفصالية . واستمر الاستعمار فى مؤامراته حتى تمكن فى سبتمبر ١٩٦١ من فصم عرى الوحدة فانفصلت سوريا عن مصر ، وكان واضحاً الدور الذى لعبته الرجعية فى التعاون مع الاستعمار فى القضاء على الوحدة ، وقد يكون من المهم أن نوضح أن الثورة المصرية لم تكن تحبذ قيام وحدة فورية ، بل قدمت حكومة الثورة النصح إلى زعماء سوريا عند عرضهم الوحدة مع مصر أن يقوموا أولا وقبل تحقيق الوحدة بثورة داخلية ضد الرجعية وضد ما يبدو من ضعف فى النواحى الخارجية ، وأكدت مصر أن واقعية الوحدة الكاملة تتطلب القيام فى سوريا بخطوات لمواجهة العوامل السياسية تشابه ما اتخذ فى مصر كحل الأحزاب وإدماج اقتصاد البلدين وأن تشمل للقوانين الإصلاح الزراعى وخطة التنمية التى تواجهها الدولة فى الإقليم السورى أيضاً . وقد وافق الزعماء السوريون على هذه الشروط ، واقترحوا إعلان الوحدة فوراً كإجراء عاجل للمشاكل التى كانت تتردى فيها سوريا .

ولكن كان لإعلان القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ وتطبيقها على صعيد الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها أن حفزت القوى الرجعية المستغلة ، فكانت مؤامرة الانفصال ، ولكن سوريا بعد انفصالها لم تشعر بالاستقرار . ثم سقط نظام عبد الكريم قاسم فى العراق ، وسقط الانفصال فى سوريا وقامت دولة البعث فى كل من سوريا والعراق ، وحاول الاستعمار استغلال الموقف للاستفادة من الخلافات الناشبة ، وحاول بلورتها فى فى كتلتين متصارعتين لتقسيم المشرق العربى وعزل القاهرة ، إلا أن الأحداث لم تلبث أن تتابعت سراعاً فانهار الحكم فى العراق ، وقام الرئيس عبد السلام عارف بالتقارب مع القاهرة وتنسيق الخطط معها ، وفشلت خطة الاستعمار فى ضرب الدول العربية المتحررة ، فعاد إلى محاولة تقسيم الأمة العربية إلى قسمين : قسم متحرر يريد تحقيق وحدة العرب وسيطرتهم التامة على إمكانياتهم الاقتصادية وتطبيق الاشتراكية ، وقسم آخر يؤمن بأنه لا يستطيع البقاء بدون التحالف والتعاون مع القوى الأجنبية لسبب بسيط هو أنه لا يستطيع أن يرتكز على قاعدة شعبية والاعتماد على قوتها من الداخل .

ومن الدراسة السابقة يبدو واضحاً أن « مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم ، وفى تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمـــة العربية كلها » .

ولا شك أيضاً أنه فى الفترة الحاسمة الحالية من النضال العربى فإن « العمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرة الأمة العربية ، مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج إلى حكمتها العميقة ، بقدر حاجته إلى ثوريتها وإرادتها على التغيير الحاسم » .

كما أن الثورة المصرية تؤمن بأن الوحدة العربية يجب أن تتم بناء على

رغبة الغالبية : « إن الوحدة العربية لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضاً فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها .

ومن ثم فإن القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة . إنه ليس عملا غير أخلاق فحسب وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الأخير .

إن تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية ، هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

إن جهوداً عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضاً إلى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وما تركتها دسائسها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تظل فى إطار المبادىء الأساسية تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه إلى أهدافه وفق التطور المحلى وإمكانياته كذلك

فإن الجمهورية العربيـــة المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى »[1] .

٣ ـ أثر الثورة فى المجال الأفريقى الآسيوى :

تجدر الإشارة إلى ما كتبه الرئيس فى كتابه فلسفة الثورة — وقبل المؤتمرات الأفريقية بسنوات — من أننا لن نستطيع بحال من الأحوال حتى لو أردنا أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبديهى هو أننا فى أفريقيا[2] .

وعلى ضوء وجودنا الأفريقى وما اكتنفه من ظروف مختلفة وإيماناً بدورنا الطليعى فى الحركات التحررية فى تعزيز جبهة النضال ضد الاستعمار حتى تتحقق الحرية بكل بلد أفريقى ، والوقوف فى وجه أى محاولة للاستعمار تستهدف استرداد مكانه على الأرض الأفريقية لأن نجاح هذه المحاولة يؤدى إلى انتكاس المد القومى فى القارة من جهة ، ومن جهة أخرى يهدد كياننا العربى .

وكذلك كانت من سياسة الثورة المصرية تدعيم النجاح الذى أحرزته الدول الأفريقية المتحررة بالتعاون الوثيق معها فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعمرانية والثقافية وغيرها ، والعمل على عزل إسرائيل ، ومقاومة التسلل الإسرائيلى إلى داخل القارة حتى يتسنى القضاء عليه . ولا شك أن هذه السياسة ما هى إلا امتداد لحركة التحرر العربى ، وامتداد لروح باندونج فى تحقيق التساند بين الدول الحرة لمواجهة الاستعمار وتعزيز حريات الشعوب واستقلالها وعزل إسرائيل عن المجال الآسيوى الأفريقى .

---

(١) الميثاق — الباب التاسع .

(٢) جمال عبد الناصر — فلسفة الثورة ص ٨٠ .

وكانت وسائل تحقيق هذه السياسة هى :

— إقامة المؤتمرات .

— عقد المعاهدات الثقافية والاقتصادية .

— تبنى قضايا الشعوب المناضلة فى المجالات الدولية .

— ربط العمل الأفريقى بمواثيق .

— توحيد العمل الأفريقى وتجميعه لتحقيق أهدافه عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية .

— محاربة التفرقة العنصرية بكافة الوسائل .

ولقد كان الاستعمار الغربى لأفريقية استعماراً قائماً على الاستغلال والاستعباد والتعالى والتفرقة بين الأجناس ، وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية أنها حملت إلى الشعوب مبادىء وقيما جديدة تؤكد حرية الإنسان ، وحق الأمم فى تقرير مصيرها . فأدرك الأفريقيون أن الاستعمار هو العقبة الكأداء فى سبيل حريتهم وتقرير مصيرهم ، بل فى سبيل حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبرزت فى مستهل النصف الثانى من القرن العشرين زعامات أفريقية آمنت بالتحرر الأفريقى والقومية الأفريقية . ولا شك أن نجاح ثورة يوليو كان من أهم العوامل التى دعمت آمال الأفريقيين فى نجاح حركاتهم التحررية .

ولقد سارت الجمهورية العربية المتحدة فى طريق النضال التحررى الأفريقى مساندة جميع الحركات التحررية ومشاركة للشعوب والحكومات الأفريقية فى المؤتمرات والمنظمات التى عقدت لتحقيق أهداف النضال . فأسهمت فى دعم استقلال السودان ، وساندت ثورة الجزائر حتى ظفرت بالاستقلال ،

كما وقفت جمهوريتنا بكل طاقاتها النضالية إلى جانب المغرب وتونس والصومال وكينيا والكونغو وغانا وغينيا وغيرها من دول وشعوب أفريقيا.

واشتركت الجمهورية فى :

— مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية بالقاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

— مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة بأكرا فى أبريل سنة ١٩٥٨ .

— مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بكوناكرى فى أبريل سنة ١٩٦٠ .

— مؤتمر الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ .

— مؤتمر أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ .

— مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية يوليو ١٩٦٤ .

وفى معترك الصراع العالمى بين الكتلتين الشرقية والغربية أصبح من المحتم على الشعوب التى ظفرت باستقلالها والشعوب الأخرى المتطلعة إلى الحرية أن تلتقى وتفكر فى رسم سياسة تحقق أهدافها وتجنب العالم أخطار هذا الصراع .

وكانت سياسة الحكومات الرجعية متمشية مع مشيئة الكتلة التى تنتمى إليها . وقبل ثورة يوليو كانت أكثر الحكومات العربية إن لم تكن كلها تنتمى إلى فئة الحكومات التى فقدت القدرة على التعبير عن إرادة شعوبها وتصرفت مستسلمة لكونها ضمن إطار المعسكر الغربى ، وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢ بدء عملية التصحيح فى الواقع العربى ، ولم تحدث عملية التصحيح هذه بشكل فورى ولكن الثورة أدخلت عنصر الاستعداد الجدى للتجارب مع مستلزمات النضال الشعبى فى مصر والبلاد العربية .

لقد أدركت الثورة أن التحول الاجتماعى والاقتصادى داخل مصر يتطلب جواً من السلام العالمى والتحرر الشامل فى آسيا وأفريقيا ، وهكذا ارتبط نضـال تحرر الشعوب من الاستغلال بنضال فى المساهمة فى تحرير العالم من التوتر ، ومن هنا ارتبطت قضية السلام العالمى بقضية التحرر الداخلى .

وكانت الهند إثر استقلالها فى عام ١٩٤٧ أول دولة تبنت سياسة الحياد وعدم الانحياز فى المجال الدولى ، وتجاوبت الثورة المصرية مع التجربة الهندية . وأخذ هذا التجاوب يزداد عمقاً كلما وضحت معالم الثورة فى مصر وكان التزام الهند بسياسة عدم الانحياز دعامة كبرى لبلورة سياسة عدم الانحياز فى مصر . ثم كانت التجربة فى يوغوسلافيا ، تلك التجربة التى أوجدت سابقة ذات مغزى ، ففى حين أثبتت الهند أنه فى استطاعة الدول أن تتحرر من الاستعمار الغربى دون أن ترتمى فى أحضان الشيوعية العالمية ، أوضحت تجربة يوغوسـلافيا بدورها أنه يمكن الاستقلال عن الكتلة السوفيتية دون أن يعنى ذلك خروجاً عن مستلزمات التحول الاشتراكى ، ومن هنا نشأت العلاقة الخاصة بين هذه الدول الثلاث الهند ، ويوغوسلافيا ومصر .

ولا شك أن مؤتمر باندونج الذى عقد فى أبريل ١٩٥٥ ، كان ضربة للاستعمار ، وقد انتهى المؤتمر إلى إعلان مبادئه العشرة :

— احترام حقوق الإنسان الأساسية ، ومبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

— احترام سيادة الأمم وسلامة أراضيها .

— الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس ، وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها .

— الامتناع عن أى تدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد آخر .

— احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها انفرادياً ، أو جماعياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

— عدم استخدام إجراءات الدفاع المشترك لخدمة مصالح خاصة لأى من الدول الكبرى وعدم قيام أى بلد بمزاولة الضغط على بلد آخر .

— تجنب الأعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام العنف ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأية دولة .

— تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مثل التفاوض ، أو التوفيق ، أو التحكيم ، أو التسوية القضائية ، أو أى وسيلة سلمية أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

— تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .

— احترام العدالة والارتباطات الدولية .

وكانت هذه المبادىء العشرة التى تمخض عنها المؤتمر حدثاً خطيراً فى فى السياسة الدولية لما اشتملت عليه من معان إنسانية ترمى إلى تحقيق الحرية والتقدم والسلام للجميع .

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات فى الشئون السياسة والاقتصادية والثقافية .

ففى الشئون السياسية :

— اعتبر الاستعمار فى جميع مظاهره شراً يجب القضاء عليه .

— أعلن تأييده الكامل لحقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير كما هو وارد فى ميثاق الأمم المتحدة .

— استنكار التفرقة العنصرية .

— تأييد حق شعب فلسطين .

— أهاب بالعمل على نزع السلاح وإيجاد مراقبة دولية لتحقيق ذلك .

وفى الشئون الاقتصادية :

— وافقت البلاد المشتركة على تقديم المعونة الفنية فيما بينها ، وتبادل المعرفة التطبيقية ، وإقامة مراكز التدريب ، ومعاهد البحوث لتبادل المعرفة والمهارة .

— تبادل المعلومات الخاصة بالبترول .

— تنمية التجارة وتنويع تجارة الصادر .

وفى الشئون الثقافية :

— وجوب العمل على التعاون الثقافى الآسيوى الأفريقى .

— استنكار أعمال الدول الاستعمارية فى حرمانها الشعوب التابعة من الحقوق الأساسية فى العلم والثقافة .

— العمل على تنمية المعاهد العلمية والفنية والثقافية فى آسيا وأفريقيا .

نتائج المؤتمر :

— بدأ بناء جديد من العلاقات بين الدول التى اشتركت فيه يقوم على الترابط وتبادل المنافع والتساند فى النضال من أجل استكمال الوجود القومى .

— اتجهت الجمهورية العربية المتحدة إلى تأكيد علاقاتها الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية بدول آسيا وأفريقيا ووقفت بجانب قضاياها فى المنظمات الدولية .

— أيدت الجمهورية العربية المتحدة الصين الشعبية فى طلب إنضمامها إلى هيئة الأمم .

— ووقفت إلى جانب الهند فى القضاء على الاستعمار البرتغالى لجوا .

وتعزيزاً للروابط الآسيوية الأفريقية ، قامت مصر بالدعوة إلى مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية الذى عقد بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٥٧ .

وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ اجتمعت فى القاهرة وفود شعوب آسيا وأفريقيا التى وصلت إليها من ٤٤ دولة وإقليما فى القارتين لعقد أول مؤتمر للتضامن بين شعوب القارتين لبحث المشاكل الدولية العامة والقضايا التى تهم الشعوب الآسيوية والأفريقية خاصة .

وبعد عدة اجتماعات انتهت فى اليوم الأول من يناير ١٩٥٨ ، أصدر المؤتمر عدة قرارات وتوصيات تتلخص فى الآتى :

— استنكار الاستعمار فى كل صوره ومظاهره .

— الإسهام فى إيجاد الحلول للمشاكل والأزمات الدولية مع الانضمام إلى جانب الشعوب غير المستقلة وحديثة الاستقلال والأمم المتحدة فيما تتخذ من إجراءات لصالح هذه الشعوب .

— تحريم التجارب النووية .

— الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمى من أجل نزع السلاح والتعايش السلمى .

— تأييد حقوق الشعوب فى الحرية .

وفى الفترة من ١٥ أبريل إلى ٢٣ أبريل ١٩٥٨ ، عقد مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة وقد حضره مندوبو غانا وليبريا والسودان وأثيوبيا وتونس والمغرب والجمهورية العربية المتحدة وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات وتوصيات نبرز منها :

— التمسك بمبادىء مؤتمر باندونج .

— مطالبة الدول الاستعمارية باحترام وتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق الأمانى السياسية للشعوب المستعمرة .

— مساعدة الشعوب الغير مستقلة فى نضالها من أجل الحرية .

— التنديد بأساليب التفرقة العنصرية بجميع صورها فى جميع أنحاء العالم .

— مطالبة الدول الكبرى بوقف إنتاج الأسلحة الذرية والنووية وأن توقف جميع تجاربها الذرية .

وفى الفترة من ١١ إلى ١٥ أبريل ١٩٦٠ عقد مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بكوناكرى . وقد أعرب هذا المؤتمر عن :

— تمسكه بمبادىء باندونج .

— تأييده لوحدة الكفاح بين شعوب آسيا وأفريقيا .

— تصفية الأحلاف والقواعد العسكرية .

— تأييد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

— مؤازرة الحركات الوطنية فى كافة الأقاليم المكافحة .

— التحذير من الاستعمار الجديد القائم على التسلل الاقتصادى والاحتكارات الأجنبية .

— تأييد جميع القرارات التى أصدرها مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية فى أول يناير ١٩٥٨ .

وفى الفترة من ٤ إلى ٧ يناير ١٩٦١ عقد مؤتمر الدار البيضاء ، وقد حضر هذا المؤتمر ملوك ورؤساء المغرب والجمهورية العربية المتحدة وغينيا وغانا ومالى والجزائر ووزير الشئون الخارجية الليبية ممثلا لملك ليبيا وسفير سيلان فى الجمهورية العربية المتحدة ممثلا لسيلان .

وبحث الأقطاب فى هذا المؤتمر قضايا الحرية فى أفريقيا . . . وأصدروا فيها قرارات تاريخية تعتبر نقطة تحول هامة فى تاريخ القارة الأفريقية .

— قرر المؤتمر أن إسرائيل هى « أداة للاستعمار الجديد فى أفريقيا وآسيا . . . كما هى آداة للاستعمار فى الشرق الأوسط . . . ويدعو المؤتمر جميع دول أفريقيا وآسيا إلى الوقوف فى وجه هذه السياسة الإسرائيلية .

— مساعدة الثورة الجزائرية بكل وسيلة ، وقبول المتطوعين الأفريقيين وغير الأفريقيين .

— توحيد القيادة الأفريقية وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة .

إن هذا القرار أسفر عن تكتل أفريقيا خلف ثورة الجزائر وجعل فرنسا لا تواجه الجزائر بحسب ولكنها تواجه قوى أفريقية ضخمة . . . الأمر الذى أدى إلى تقريب ساعة النصر .

وقد حملت الجمهورية عبئاً كبيراً فى الدعوة إلى اتحاد أفريقيا ، وخطت خطوات كبيرة تبلورت فى هذا الميثاق الأفريقى الذى التزم به أقطاب أفريقيا المتحررون حين قرروا :

«نحن رؤساء الدول المجتمعون فى الدار البيضاء من الرابع إلى السابع من يناير ١٩٦١ المقدرون لمسئوليتنا إزاء القارة الأفريقية نعلن :

— عزمنا الأكيد على نصرة الحريات فى جميع أنحاء أفريقية وتحقيق وحدتها .

— ونؤكد إرادتنا للمحافظة على وحدة الرأى ، ووحدة العمل وتعزيزها فى الصعيد الدولى لصيانة استقلال دولنا . . . ذلك الاستقلال الذى دفعت بلادنا من أجله الثمن الغالى .

— ونؤكد عزمنا على المحافظة على سيادة دولنا ، ووحدة أراضيها ، وتعزيز السلام فى العالم واتباع سياسة عدم الانحياز .

— ونعلن عزمنا على تحرير الأراضى الأفريقية التى ما تزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المساعدات لها ، وتصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع أشكاله ، وعدم تشجيع إقامة القوات والقواعد الأجنبية فى أراضيها ، لما فى ذلك من تهديد يعرض تحرير أفريقيا للخطر .

— ونعلن بذل الجهود من أجل تخليص القارة الأفريقية من أى تدخل سياسى أو ضغط اقتصادى .

— ونعلن أن الضرورة تفرض على الدول الأفريقية المستقلة توجيه سياستها الاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والإنصاف بين مواطنيها .

— ونؤكد عزمنا على مضاعفة جهودنا لإقامة تعاون فعلى بين الدول الأفريقية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » .

ثم اتخذ الأقطاب قرارات إيجابية لتدعيم هذا الميثاق :

— إنشاء قيادة أفريقية مشتركة تضم رؤساء أركان حرب الدول الأفريقية المستقلة . وتجتمع بصفة دورية للدفاع عن أفريقيا .

— تشكيل لجنة سياسية أفريقية ، لتنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية .

— تشكيل لجنة اقتصادية لاتخاذ القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادى الأفريقى .

— تشكيل لجنة ثقافية لمضاعفة التعاون والمساعدات الأفريقية فى الميدان الثقافى .

وناشد الميثاق الدول الأفريقية المستقلة الأخرى أن تنضم إلى هذا الميثاق للعمل المشترك فى سبيل تدعيم الحرية فى أفريقيا وبناء وحدتها وأمنها .

وأكد الميثاق تمسك الرؤساء بميثاق الأمم المتحدة وقرارات باندونج التى تهدف إلى إيجاد تعاون حقيقى بين شعوب العالم ، ودعم السلام الدولى .

وفى الفترة من ٢٢ مايو إلى ٢٦ مايو ١٩٦٣ عقد مؤتمر القمة الأفريقى وحضره أقطاب ٣٠ دولة أفريقية مستقلة فى مقدمتها الدول العربية الأفريقية .

وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر عن مهمة المؤتمر فحددها فى ثلاث نقط :

١ — أن القارة الأفريقية تواجه الآن أقسى مراحل نضالها .

— فهناك الاستعمار الذى لم يقض عليه القضاء النهائى فى كل أجزاء القارة ، والذى يحاول أن يتنكر خلف أقنعة مزيفة .

— وهناك الاضطهاد العنصرى . . . والقواعد العسكرية . . . ونهب ثروات أفريقية . . . ومحاولات اصطناع أدوات جديدة للاستعمار .

— ولا بد من تصفية الاستعمار لأن استمرار وجوده إهانة لنا .

٢ — أن مجرد انعقاد هـــذا المؤتمر دليل وجود إرادة أفريقية حرة وواحدة .

وهذا يعنى زوال التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها إلى : شمال الصحراء وجنوب الصحراء . . . إلى شرق وغرب . . إلى أفريقيا بيضاء وسوداء وسمراء ، إلى أفريقيا الناطقة بالإنجليزية وأفريقيا الناطقة بالفرنسية .

٣ — إن هذه الإرادة الحرة الواحدة تحتاج إلى عقل منظم وإلى أعصاب محركة لتستطيع أن تصمد لما يواجهها من تحديات ، ولتقدر على التقدم بكفاية إلى الآمال الأفريقية العظمى .

واختتم أقطاب أفريقيا اجتماعاتهم التاريخية بإعلان الميثاق المشترك وقيام منظمة الوحدة الأفريقية .

ميثاق منظمة الوحدة العربية :

نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعين فى مدينة أديس أبابا بأثيوبيا :

— نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب الثابت فى أن تقرر مصيرها بنفسها .

— وندرك هذه الحقيقة وهى : أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الأفريقية .

— وندرك المسئولية الواقعة على عاتقنا من أجل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات العمل الإنسانى .

— ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا ، والتعاون بين دولنا استجابة لأمانى شعوبنا من أجل تقوية أواصر أخوتنا ، وإيجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية .

— ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم إلى قوة ديناميكية من أجل قضية التقدم الإنسانى يجب إيجاد الظروف الملائمة للإبقاء على الأمن والسلام .

— ونحن يحدونا التصميم على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى حصلنا عليه بمشقة وصعوبة ، وكذلك على سيادتها وسلامة أراضيها ، وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره .

— ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم العام فى أفريقيا .

ونحن مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان حقوق الإنسان ، وهما اللذان نؤكد تمسك مبادئنا بهما - يوفران أساساً متيناً للتعاون الإيجابى والسلمى بين الدول .

— وإننا نرغب فى توحيد جميع دول أفريقيا ومالاجاش من أجل ضمان رفاهية ومستقبل شعوبنا ، ونعرب عن عزمنا على تعزيز الروابط بين دولنا بإنشاء وتقوية منظماتنا المشتركة .

— وبناء على ذلك نعلن إقامة منظمة الوحدة الأفريقية .

منظمة الوحدة الأفريقية :

تتكون هذه المنظمة من الدول الأفريقية ومن مالاجاش (مدغشقر) والجزر المجاورة .

أغراض المنظمة :

— تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية .

— تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة وجهودها التى تبذل فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .

— الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها .

— القضاء على جميع صور الاستعمار فى القارة الأفريقية .

— تشجيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولى لحقوق الإنسان .

مجالات التعاون :

ومن أجل تحقيق هذه الأغراض ، تقوم الدول الأعضاء بتنسيق وتنظيم سياستها وخاصة فى الميادين الآتية :

— التعاون السياسى والدبلوماسى .

— التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات .

— التعاون فى ميادين التعليم والثقافة .

— التعاون فى ميادين الصحة والطب والتغذية .

— التعاون العلمى والفنى .

— التعاون فى ميادين الأمن والدفاع .

المبادىء :

وتؤكد الدول الأعضاء تمسكها بالمبادىء الآتية :

— المساواة فى السيادة لجميع دول أفريقيا .

— عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

— احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة تحت ظل استقلالها.

— تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية .. عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة . أو التراضى أو التحكيم .

— الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره .

— تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضى الأفريقية التابعة .

— تأكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة التكتلات .

مجالس المنظمة :

— مجلس لرؤساء الدول والحكومات .

— مجلس للوزراء .

— للسكرتارية العامة .

— لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

لجان المنظمة :

— لجنة اقتصادية واجتماعية .

— لجنة لشئون التعليم والثقافة .

— لجنة لشئون الصحة والعلاج والتغذية .

— لجنة للدفاع .

— لجنة للشئون العلمية والفنية والأبحاث .

وقد عقد مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دورته الأولى فى القاهرة (مؤتمر القمة الأفريقى) واستمرت خمسة أيام من ١٧ إلى ٢١ يوليو ١٩٦٤ .

وقد بحث المجلس الأساليب والوسائل التى تؤدى إلى تدعيم التعاون داخل القارة الأفريقية ، وكانت مسألة تصفية الاستعمار فى القارة الأفريقية فى مقدمة المسائل التى بحثها المجلس .

٣ ـ أثر الثورة فى الصعيد الدولى :

« إن السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هى انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى . إن أى سياسة خارجية لأى وطن من الأوطان لا تكون انعكاساً أميناً وصادقاً لعمله الوطنى ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه ، ويصبح نفاقاً واتجاراً بالشعارات . والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى تمتد فى ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقاً ومستقيماً بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها . إن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية تعبيراً عن كل مبادئها الوطنية هى :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره .

« والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

« ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء ، فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة ، كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره »[1].

ولقد أوضحنا فيما سبق كيف تتبعت السياسة المصرية ـ سواء على الصعيد المحلى ، أو عن طريق المؤتمرات الدولية ـ الاستعمار وكشفته فى جميع أقنعته وحاربته فى كل مكان .

ولا شك أن سياسة عدم الانحياز التى التزمت بها الجمهورية العربية المتحدة بل أصبحت رائدة من روادها فى المحيط العالمى ، لا شك أن هذه السياسة تتطلب استيعاب التطورات العالمية السريعة ، وأن تساهم الدول المؤمنة بهذه السياسة فى توجيه هذه التطورات نحو أهدافها التى تتمثل فى السلام وتخفيف حدة التوتر وضمان المناخ العالمى الملائم للإسراع فى التحول الاقتصادى والاجتماعى فى حياة الأمم المتخلفة والحديثة الاستقلال .

وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بجهود كبيرة فى المؤتمرات الآسيوية والأفريقية ، وفى مؤتمرات الحياد وعدم الانحياز ابتداء من باندونج وبريونى عام ١٩٥٥ والقاهرة ١٩٥٧ وكوناكرى ١٩٦٠ . وشاركت الجمهورية العربية المتحدة يوغوسلافيا فى الدعوة إلى مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١ فى وقت بلغت فيه الأحداث الدولية أسوأ المدى ، وتعرض السلام العالمى نفسه لخطر كبير ، وكان مؤتمر بلجراد أول مؤتمر دولى من الدول غير المنحازة اشتركت فيه جميع الدول التى تنادى بالحياد الإيجابى .

(١) الميثاق — الباب العاشر .

وقد قام هذا المؤتمر بإقرار ثلاث وثائق تاريخية أصدرت الأولى نداء من أجل السلام دعى فيه كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف استعداداتهما العسكرية ، وعدم اتخاذ خطوات من شأنها الإسهام فى ازدياد تفاقم الموقف وتدهوره . ودعى فى الوثيقة الثانية إلى أن تتكاتف البشرية للقضاء على الحرب كأداة سياسية فى العلاقات الدولية ، وأن تستبدل بها الدعوة إلى التعايش السلمى وإعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها . وأصدرت الوثيقة الثالثة مجموعة من القرارات أكد فيها إعلان تصفية الاستعمار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة ، واستنكر التفرقة العنصرية وندد بالسياسات الاستعمارية ، وبالقواعد العسكرية وأكد إيمانه بحق الشعوب فى الاستقلال وتقرير المصير ، وطالب بنزع السلاح نزعاً شاملا وتمثيل الشعوب غير المنحازة فى المؤتمرات الدولية التى تعقد لبحث موضوع نزع السلاح . ودعا إلى إبرام اتفاق لتحريم التجارب النووية . كما طالب فى النهاية ببذل الجهود لإزالة عدم التكافؤ الاقتصادى الموروث عن الاستعمار بأنواعه وبتعاون دول الحياد تعاوناً فعالا فى الميادين الاقتصادية والتجارية ، وذلك كى يتسنى لها مواجهة الضغط فى المجال الاقتصادى ، ودعا الأمم المتحدة إلى الإسهام فى هذا المجال .

وفى صيف ١٩٦٤ ، انعقد فى القاهرة مؤتمر الدول غير المنحازة الثانى وأعلن فيه رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة عزمهم على الإسهام فى إقامة سلام دائم فى العالم ، واتخذوا مجموعة من القرارات لها أهمية تاريخية كبرى أهمها : العمل المشترك من أجل تحرير البلاد التى لا تزال غير مستقلة ، مع إعطاء الشعوب المستعمرة الحق فى أن تلجأ إلى استخدام السلاح لضمان ممارستها التامة لحقها فى تقرير المصير والاستقلال كما أكد المؤتمر القرارات التى سبق اتخاذها فى المؤتمرات السابقة مع تأكيده الإيمان بأن التنمية الاقتصادية تقع على عاتق المجتمع الدولى ككل .

وهكذا تحددت سياسة الحياد الإيجابى فى المبادىء التالية :

— الامتناع عن الاشتراك فى الأحلاف والتنظيمات العسكرية وعدم الانحياز لأحد أطراف الحرب الباردة سواء كان ذلك بطريق مباشر ، أو غير مباشر .

— التعامل والتعاون مع كلا المعسكرين بصرف النظر عن ميولها العسكرية ، أو المذهبية ، وذلك لتحقيق التحرر الاقتصادى ، والتخلص من التبعية الاقتصادية التى تربطها بأحد الأطراف ، وفتح أسواق جديدة أمام المواد الخام والحصول على المعونات الاقتصادية غير المشروطة .

— الإسهام فى إيجاد الحلول للمشاكل والأزمات الدولية مع الانضمام إلى جانب الشعوب غير المستقلة والحديثة الاستقلال والأمم المتحدة فيما تتخذ من إجراءات لصالح هذه الشعوب .

والجدير بالذكر أن دول عدم الانحياز رفضت إضفاء وصف الكتلة على تجمعاتها ، فعدم الانحياز لا يعنى التكتل بل يرفضه لما يؤدى إليه من زيادة فى التكتل بدلا من القضاء عليها ، فضلا عما يؤدى إليه من إبعاد المحايدين عن الإسهام فى فض المنازعات الدولية ، أو القيام بدور إيجابى داخل الأمم المتحدة .

والواقع أن سياسة الحياد الإيجابى التى اعتنقتها مصر قد أصابت قدراً كبيراً من النجاح ، ولاقت هذه السياسة قبولا حتى فى الدول الاستعمارية نفسها إذ نجد بعض العلماء والفلاسفة فى هذه الدول يشيدون بسمو مبادىء الحياد وعدم الانحياز لأنها الوسيلة الوحيدة لتخليص البشرية من الحرب ، ومن هؤلاء الفيلسوف البريطانى براتراند راسل الذى تزعم الجماعة المناهضة للتجارب الذرية فى بريطانيا ونادى بدعم سياسة الحياد وعقد ميثاق عدم اعتداء بين الكتلتين الشرقية والغربية .

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الحياد الذى اعتنقته مصر كان حياداً إيجابياً وليس حياداً سلبياً ، ويقصد بالحياد الإيجابى الحياد الذى لا يجعل نفسه بمعزل عن المشكلات العالمية ، وإنما يتخذ لنفسه موقفاً محايداً فى الصراع بين الكتلتين ، وفى نفس الوقت يحاول الاشتراك إيجابياً فى تخفيف حدة التوتر بينهما .

ولا شك أن تحرر مصر فى سياستها الخارجية جعلها تمضى فى تحديد شخصيتها المستقلة دون الارتباط بعجلة السياسة الغربية ، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية . وقد عرفت مصر الصين الشعبية فى باندونج ، وجاء اعترافها بها دليلا تاماً على سياستها المستقلة ، وبصرف النظر عما يعتقده البعض من أن اعتراف مصر بالصين الشعبية جاء رد فعل للتحديات الغربية من قبل كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لتزويدها إسرائيل بالسلاح ، وتصريحات بريطانيا المتكررة بالحفاظ على مصالحها البترولية فى الشرق الأوسط ، وفى أن مصر اختارت صداقة الصين الشعبية باعتبارها أكبر دولة منتجة للسلاح خارج نطاق الأمم المتحدة ، وفى وسعها أن تزود مصر بما تحتاجه منه دون الإذعان للقيود والشروط التى يفرضها الحصار الغربى ، بصرف النظر عن جميع تلك الاعتبارات ، فإن اعتراف مصر بالصين الشعبية كان أمراً منطقياً ودليلا تاماً على سياستها المستقلة ، إذ أدركت مصر أن حكومة الصين الوطنية القائمة فى فورموزا بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل الشعب الصينى ، ومن هنا سحبت مصر اعترافها بتلك الحكومة وأعلنت اعترافها بجمهورية الصين الشعبية .

وكان من الطبيعى أن تتعرض الثورة المصرية - نتيجة لسياسة الحياد - للثورة المضادة الخارجية واستمرت معركة الحياد الايجابى قائمة بين مصر والمعسكر الغربى ، فقد نظر الغرب إلى هذه السياسة نظرة عداء . ولا شك

أن إعلان صفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥ كان بمثابة تصعيد للثورة المضادة الخارجية هذه ، كما كان بمثابة ضربة للقيود التى كانت تربط مصر بعجلة الاستعمار خاصة وأن هذه الصفقة تمت دون أية قيود سياسية ، أو عسكرية فضلا عن أنها كانت بشروط معقولة .

وقد درسنا قضية العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، عند الكلام عن الثورة المضادة فى الباب الأول ، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ كان أيضاً بسبب موقف مصر الحيادى ، وعدم قبولها الانضمام إلى الأحلاف ، فمصر بسياستها التحررية خلقت نموذجاً خطراً على الاستعمار ، ومثالا قد تحتذى به الدول النامية فى صراعها ضد الاستعمار بنوعية القديم والجديد . إلا أن الجماهير الواعية فطنت إلى ذلك وتمسكت بثورتها وبدأت فى صراع طويل وشاق من أجل القضاء على آثار العدوان .

الباب الرابع

منجزات الثورة

إن الكفاية والعدل هي دعامتا الاشتراكية العربية ، ولا يمكن أن تتحقق إلا بالدعامتين معاً ؛ بل إن إحداهما من غير الأخرى تسير في اتجاه معاكس للهدف . الكفاية أي زيادة الإنتاج بغير عدل ، تعني المزيد من احتكار الثروة . والعدل ، أي توزيع الدخل القومي بغير زيادة في طاقاته ، لا تنتهي إلى غير توزيع الفقر والبؤس . وإنما كلتاهما معاً ، الكفاية والعدل ، يداً بيد ، يصلا إلى غايته(١) .

وهكذا يبدو واضحاً أن فلسفة الاشتراكية العربية تكمن في عمليتين تكمل كل منهما الأخرى هما : المزيد من الثروة القومية . ثم المزيد من العدالة في توزيع الدخل القومي .

أولا — توفير الكفاية

إن توفير الكفاية ، يعني زيادة الثروة القومية ، والدخل القومي يعني محاولة تنمية جميع مصادر الدخل في الدولة ، وسوف نعرض لهذه المصادر ، على أننا وجدنا لزاماً علينا حتى تكون الصورة شاملة وعلمية وواضحة أن نستعين ببعض الجداول الإحصائية(٢) .

١ ـ في مجال الزراعة :

إن الزراعة كانت وما زالت أساس كل حضارة ، فهي تمثل نقطة تحول

---

(١) بيان السيد رئيس الجمهورية في مجلس الأمة في ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

(٢) اعتمدنا في إعداد الجداول الإحصائية على :

ا — الكتاب السنوي للاحصاءات العامة .

ب — كتاب المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة — من مطبوعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(ح) نشرات البنوك والمؤسسات المختلفة .

=

هامة فى تاريخ البشرية . . . انتقلت بالإنسان من عهد الترحال إلى عهد الاستقرار . وبمزاولة النشاط الزراعى ، تطورت معتقدات الشعوب من حب للأرض إلى حب للوطن .

وتعتبر الزراعة من الدعائم الأساسية لاقتصاد البلاد ، ومصدر أساسى لدخل نحو ٦٠ ٪ من جملة سكان الجمهورية ، ولقد كان التقدم فى هذا القطاع بطيئاً قبل الثورة ، ويرجع ذلك إلى أنه لم يكن هناك تخطيط فى وضع المشروعات الزراعية ، وكانت النتائج تختلف من عام لآخر حسبما يحظاه هذا القطاع من اهتمام المسئولين أو عدم اهتمامهم بما يؤديه من دور فعال فى اقتصاديات البلاد ، بل وكان واضحاً مدى قصور الطاقة الإنتاجية فى قطاع الزراعة عن مسايرة بل وملاحقة الزيادة السكانية الكبيرة التى هى سمة من سمات سكان الجمهورية . ولم يعد إنتاج البلاد من الغذاء يكفى حاجة السكان المتزايدة ، وظهر الاتجاه إلى سد النقص بالاعتماد على الاستيراد من الخارج .

لذلك وجهت الثورة اهتمامها إلى هذا القطاع ، ووفرت له كل ما يمكن من الإمكانيات والجهود لارتباطه بإنتاج غذاء الشعب ، وكذلك لتوفيره للخامات اللازمة للأخذ بسياسة التصنيع ، بجانب توفيره لحاصلات تصديرية رئيسية — مثل القطن والأرز والبصل — تعود على البلاد بحصيلة من العملات الأجنبية تكون عوناً لها فى تنفيذ خططها ومشروعاتها . فكان للثورة الفضل فى وضع إطار لسياســـة زراعية مستقرة مرسومة واضحة المعالم والأهداف ، شملت كل فروع الاستغلال الزراعى . وكان التخطيط فى سياسة الدولة الزراعية هو المنهج الذى سلكته الثورة منذ أيامها الأولى ، فوضعت أول خطة للتنمية الزراعية عندما عهد للمجلس الدائم لتنمية الإنتاج — الذى أنشىء عام ١٩٥٢ — بوضع سياسة عامة للمشروعات الزراعية والرى وغيرها من وسائل الإنتاج وذلك لتحقيق الأهداف الآتية :

— مشروعات لزيادة الإنتاج القوى عن طريق زيادة إنتاجية الموارد المتاحة من الزراعة .

— مشروعات لصيانة الإنتاج من تلك الموارد والمحافظة عليه .

— مشروعات عاجلة لتوسيع الرقعة الزراعية .

وفيما يلي أهم منجزات الثورة بالنسبة لهذا القطاع الحيوى فى اقتصاديات البلاد :

(أ) الاصلاح الزراعى :

صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أى بعد مرور شهر ونصف فقط على قيام الثورة ، محدداً الملكية الزراعية بمائتى فدان ، مع تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

وكان لهذا القانون أثره فى زيادة الإنتاج الزراعى ... وأصبح تطبيق الإصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة يمثل تجربة رائدة بالنسبة لجميع الشعوب النامية .

وقبل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ ، كان هناك نحو ألفين من الملاك ، يملك كل منهم ما يزيد عن مائتى فدان ، ويملكون فى مجموعهم ١١٧٧,٠٠٠ر١ فدان أى ما يوازى ١٩,٧٪ من جملة الأراضى الزراعية ، هذا علاوة على ثلاثة آلاف مالك ، يملك كل منهم مساحة تزيد عن مائة فدان ولا تتجاوز مائتى فدان ، ويملكون فى مجموعهم ٤٣٧,٠٠٠ر فدان بنسبة ٧,٣٪ من جملة مساحة الأرض الزراعية ؛ بينما كان هناك ٢,٦٤٢,٠٠٠ يملكون ٢,١٢٢,٠٠٠ فدان بنسبة ٣٥,٤٪ من مساحة الأرض الزراعية... أى أن القلة تملك الكثير والكثرة تملك القليل .

ونتيجة لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ ، أصبحت طبقة كبار الملاك والبالغ عددها نحو الألفين لا تمتلك سوى ٣٥٤ ألف فدان بنسبة ٥,٩٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية .

وفى ٢٣ يوليو ١٩٦١ — وسيرأمع مبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات — صدر القانون رقم ١٢٧ الذى قضى بأنه لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية ما يزيد عن مائة فدان ، وبذلك تغيرت صورة مجتمع الملكية الزراعية فى البلاد ، وأصبح الذين يملكون مائة فدان — وعددهم نحو ٥٠٠٠ — لا يملكون سوى ٥٠٠,٠٠٠ فدان بما يوازى ٨,٢٪ من جملة مساحة الأرض الزراعية بينما زاد عدد أفراد فئة صغار الملاك — والذين لا تتجاوز ملكية الفرد منهم خمسة أفدنة إلى ٢ر٩١٩ر٠٠٠ مالك وزادت ملكيتهم إلى ٣ر١٧٢ر٠٠٠ فدان بنسبة ٥٢ر١٪ من جملة مساحة الأرض الزراعية .

وفى عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى حظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة أو البور أو الصحراوية . وبذلك أعاد الأرض لصاحب الحق فى تملكها وهو الفلاح العربى الذى ترتبط حياته بهذه الأرض . وقد بلغ عدد الملاك الأجانب الذين خضعوا لهذا القانون ٢١٠٨ مالكا وكانت ملكيتهم ٦١ر٩١٠ فداناً .

وفى ٢٣ يولية عام ١٩٦٩ وطبقاً لما استلهمه الميثاق من روح قانون الإصلاح الزراعى حددت ملكية الفرد بحد أقصى قدره ٥٠ فداناً .

هذا وقد صدرت عدة قوانين أخرى مكنت الدولة من تجميع جزء كبير من الأرض الزراعية لتوزيعها على صغار الفلاحين أولها القانون الصادر عام ١٩٥٢ برقم ٥٩٨ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على ومن صودرت أموالهم طبقاً لأحكام محكمة الشعب ، وبلغت جملة الأراضى المصادرة طبقاً لهذا القانون ٤٧ر٥٩٩ فداناً . ثم القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى باستبدال الأراضى الموقوفة على جهات البر العامة والتى كانت تديرها وزارة الأوقاف ، وتولى الإصلاح الزراعى إدارتها والعمل على توزيعها

بالتمليك على صغار الزراع ، وقد بلغت جملة مساحة هذه الأرض ١١٠٤٥١ر١١٠ فداناً .

ثم صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى باستبدال الأراضى الزراعية الواقعة خارج نطاق المدن والموقوفة على جهات البر الخاص وتديرها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وتبلغ مساحة هذه الأرض ٣٨٣٣٦ر٣٨ فداناً بخلاف ما قامت وزارة الأوقاف بتسليمه إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من أراضى الأوقاف المشتركة لإدارتها لحين فرز حصة الخيرات لتوزيعها على صغار الزراع ، ثم شراء بعض أراضى شركة وادى كوم أمبو وقدرها ٨٥٧ر٢٥ فداناً لتوزيعها على صغار الزراع . كما صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بأن تؤول إلى الدولة ملكية أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارىء ، وبلغت مساحة الأرض التى تم استلامها ٥١٦ر٤٣ فداناً .

والبيان التالى يوضح أثر قوانين الإصلاح الزراعى على الملكية الزراعية التى تؤثر بدورها على إنتاجية الأرض نتيجة زيادة جهد المالك الزارع .

وبتطبيق قوانين الإصلاح الزراعى قامت الدولة بالاستيلاء على المساحات التى تزيد عن الحد الأقصى للملكية ، بجانب الأراضى التى قضت القوانين باستبدالها والتى كانت وقفاً على جهات البر العــامة والتى تولى الإصلاح إدارتها ، بالإضافة إلى الأراضى التى تم استلامها من ممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة ، ثم قامت بتوزيعها على الفلاحين المعدمين الذين لم تتح لهم فرص التمليك من قبل . وبذلك تحققت العدالة فى التوزيع ، إذ نص القانون على توزيع الأرض المستولى عليها على صغار الفلاحين ، بحيث ينتفع كل منهم بملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة ووضعت أولوية لمن يتم التوزيع عليهم على أساس عدالة

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف			المساحة المملوكة بالألف فدان		
	قبل ثورة ١٩٥٢	بعد قانون ١٩٥٢	بعد قانون ١٩٦١	قبل ثورة ١٩٥٢	بعد قانون ١٩٥٢	بعد قانون ١٩٦١
أقل من ٥ فدان	٢٦٤٢	٢٨٤١	٢٩١٩	٢١٢٢	٢٧٨١	٣١٧٢
٥ —	٧٩	٧٩	٨٠	٥٢٦	٥٢٦	٥٢٦
١٠ —	٤٧	٤٧	٦٥	٦٣٨	٦٣٨	٦٣٨
٢٠ —	٢٢	٣٠	٢٦	٦٥٤	٨١٨	٨١٨
٥٠ —	٦	٦	٦	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠
١٠٠ —	٣	٣	٥	٤٣٧	٤٣٧	٥٠٠
٢٠٠ فأكثر	٢	٢	—	١١٧٧	٣٥٤	—
الجملة	٢٨٠١	٣٠٠٨	٣١٠١	٥٩٨٤	٥٩٨٤	٦٠٨٤

اجتماعية ، فكان التوزيع أولا على مستأجرى الأرض ثم لأسر الشهداء والمصابين فى الحرب ثم لمن نزعت ملكياتهم الخاصة من الأراضى الزراعية لمنفعة عامة بنفس الزمام .

وقد بلغت جملة المساحات المستولى عليها نتيجة تطبيق قوانين الإصلاح سالفة الذكر فيماعدا القانون الصادر فى يولية عام١٩٦٩ الأخير ٨٧٥ر٠٤٤ فداناً تم توزيع ٧٥٤ر٤٨٧ فداناً منها حتى آخر عام ١٩٦٧ — وهى تمثل الجزء الأكبر من المساحة المستولى عليها — على المنتفعين من صغار الملاك وبذا تغيرت النسبة العددية لفئات التملك المختلفة وتغير بذلك هيكل الملكية الزراعية بما يؤدى إلى تقارب الفوارق بين الطبقات تحقيقاً لمبدأ العدالة .

وفيما يلى بيان يصور عملية الاستيلاء على الأراضى الزائدة عن الحد الذى قررته قوانين الإصلاح الزراعى وتطور عملية التوزيع لتلك الأراضى :

السنة	صافى المساحة المستولى عليها بالفدان		المساحة الموزعة على صغار المنتفعين بالفدان
١٩٥٢	٢٣٣٨٤٧	بالقانون ١٧٨ لسنة ١٦٥٢	٠٠٠
١٩٥٣			١٦٤٢٦
١٩٥٤			٦٥٢٨٥
١٩٥٥			٦٦٦٨٧
١٩٥٦	٢٥٨٠٧	الأمر رقم ٥ مكرر لسنة ٥٦ والأراضى المشتراه من الشركات	٣٥٥٥٨
١٩٥٧	١١٠٤٥١	القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧	٤٢٠٦٧
١٩٥٨			٤٢٩٢٠
١٩٥٩			٥٩٨٢
١٩٦٠			٢٣٤٢٦
١٩٦١	١٧٤٩٣٨	القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١	٢٨٣٨١
١٩٦٢	٣٨٣٣٦	القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢	١٠٦١٥٠
١٩٦٣	٤٨١٤٩	القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣	٩٠١٧٢
١٩٦٤	٤٣٥١٦	القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤	١٢١٦٤٥
١٩٦٥			٢٦٠١٣
١٩٦٦			٢٥٦٦٨
١٩٦٧			٥٨١٠٧
الجملة	٧٨٥٠٤٤		٧٥٤٤٨٧

(ب) التوسع الرأسى :

والتوسع الرأسى فى الزراعة أى زيادة غلة الفدان من المسالك التى سلكتها الثورة لرفع الكفاية الإنتاجية للأرض الزراعية ، وقد كان ذلك المسلك هدفاً من أهداف المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، وذلك بتنفيذ

مشروعات لزيادة الإنتاج القومى عن طريق زيادة إنتاجية الموارد المتاحة من الزراعة .

ولتحقيق التوسع الرأسى فى الزراعة اهتمت الدولة بتصنيف التربة التى تعتبر من أهم عوامل الإنتاج فى قطاع الزراعة ، وأعطيت الأولوية للبحوث والدراسات التى تنعكس نتائجها مباشرة على زيادة إنتاج الأرض ؛ فقد أجريت بحوث عن خواص التربة لتحديد الأراضى السليمة والمتدهورة والتالفة ، والأساليب التى يجب أن تتبع لإصلاح الأراضى المتدهورة والتالفة بتحسين صفاتها باستخدام محسنات التربة المختلفة ، من طرق خدمتها إلى طرق زراعتها ثم تحديد أنواع المحاصيل التى تتناسب مع الأنواع المختلفة للتربة للحصول على أكبر إنتاج ممكن .

كما اتجهت عناية الدولة إلى تحسين وسائل الرى والصرف بتعديل الترع والمصارف القائمة وإنشاء فروع جديدة للرى والصرف فى المناطق التى تحتاج إلى ذلك ، وتقوية محطات الصرف القائمة مع إنشاء محطات صرف جديدة ، كما وجه الاهتمام للمياه الجوفية التى تزخر بها التربة المصرية ، كما نفذ مشروع تعميم المصارف المغطاة .

ولرفع إنتاجية الأرض الزراعية اهتم المختصون بتحسين السلالات النباتية ، وذلك بالتوسع فى استنباط أصناف جديدة عالية المحصول تحمل صفات جديدة ، خاصة صفة المقاومة للأمراض ووضع لذلك برنامج مخطط لاستنباط الأصناف الجديدة عالية المحصول ، وتجديد الأصناف المتداولة فى الزراعة بصفة دورية منتظمة لضمان توفير التقاوى المنتقاة للزارعين مع التوسع فى مساحات الإكثار والإشراف المحكم على جميع مراحل إنتاج التقاوى وإنشاء محطات بحوث زراعية فى جميع أنحاء الجمهورية مع تخفيض أسعار التقاوى لتكون فى متناول المزارعين .

ولا شك أن لتسميد الأرض الزراعية دوراً هاماً فى رفع إنتاجية

الأرض ، فأجريت التجارب الحقلية لمعرفة أثر الأسمدة المختلفة على المحاصيل بمختلف أنواعها ، إذ أن التسميد الصحيح يرفع من غلة الفدان وقد تم ذلك بتحديد مقررات من السماد حسب نوع المحصول .

ولحماية المحصول وضمان حصاده عنيت الدولة بمقاومة الآفات التى تصيب المحاصيل والتى يتسبب عنها خفض الإنتاجية وضياع جزء كبير من الموارد المتاحة للدولة من هذا القطاع ، وقد حدث تطور كبير فى تنفيذ عمليات المكافحة نتيجة تقدم البحوث والتوسع فى إنتاج المبيدات الكيماوية .

ونتيجة للجهود التى بذلت فى المجالات السابقة ارتفع متوسط غلة الفدان بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الكلى للأرض الزراعية . وفى الصفحة التالية جدول يوضح متوسط غلة الفدان من أهم المحاصيل الزراعية فى سنة قيام الثورة وما بعدها .

(ج) التوسع الأفقى :

والتوسع الأفقى هو إضافة مساحات جديدة للأراضى الزراعية الموجودة ، أى تحويل الأراضى البور إلى أرض زراعية منتجة . وقد أعادت الثورة دراسة السياسة المائية على أساس استخدام مياه النيل فى التوسع الزراعى ، ولم تقم سياسة الثورة على مجرد تسوية الأرض وإقامة مجارى المياه لريها ثم استزراعها ، بل قامت على أساس تعميرها بإنشاء المساكن وإقامة المدارس والمستشفيات حتى يسهل التهجير إليها .

ولتنفيذ عمليات الاستصلاح والاستزراع والتعمير ، تم حصر الأراضى المختلفة وصنفت لكى تختار الأراضى الجديدة وفق أولويات معينة ، من حيث جودة التربة وسرعة إمكان استزراعها ، وسهولة ريها وصرفها ، وقربها لمناطق العمران . وقد تمت عملية حصر الأراضى فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ بكل من الوجهين البحرى والقبلى بلغت فى مجموعها ١٤,٥ مليون فدان أسفرت عن وجود مساحة صالحة للزراعة قدرها ١,٢٥ مليون

المحصول	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
قطن زهر	قنطار مترى	٤,١٩	٤,٦٨	٣,١٩	٥,١٢	٥,١٢	٥,٦٦	٥,٠٢	٤,٤٠	٤,٧٢
بذرة قطن	أردب	٣,٥٧	٣,٩٥	٢,٧٦	٤,٣١	٤,٣٩	٤,٧٢	٤,٢١	٣,٦٨	٣,٨٩
أرز	ضريبة	١,٤١	٢,٢٣	٢,٢٥	٢,٦٠	٢,٤٥	٢,٢٤	٢,٢٣	٢,١٠	٢,٢٤
ذرة رفيعة	أردب	٨,٦٢	٩,٥٠	٩,٨٥	١٠,٣٤	١٠,٧٦	١٠,٦٨	١١,٥٠	١١,٨٥	١٢,٠٤
ذرة شامية	»	٦,٣١	٦,٦٣	٧,٢١	٧,٨١	٧,٧٥	٨,٢٢	١٠,٥٤	١٠,٧٨	١٠,٤٠
قصب	قنطار	٧٨٥	٩١٠	٨٣٥	٨٨٢	٨٦١	٨١٠	٨١٨	٨٦٨	١٠٦٩
فول سودانى	أردب	١٠,١٣	١١,٣٧	٩,٩٥	١٢,٥٢	١١,٢٩	١٢,٢٤	١٢,٣٩	١١,٠٠	١٠,٤٢
سمسم	»	٢,٨١	٣,٠١	٣,٢٥	٣,٤٠	٣٦١	٣,٥٣	٣,٦١	٣,٢٠	٢,٨٧
قمح	»	٥,١٨	٦,٨٦	٦,٩٢	٧,٣٠	٧,٤٠	٧,٧٦	٧,٤١	٧,٥٧	٦,٩١
فول	»	٤,٥٣	٥,١٧	٣,١٦	٥,٧٤	٤,٧٢	٥,٧٨	٥,٥٢	٦,١٧	٤,٠٥
شعير	»	٧,١٩	٨,٧٤	٩,١٤	٩,٣٢	٩,٢٧	٩,٧١	٨,٦٥	٨,٦٩	٧,٧٤
حلبة	»	٤,٠٢	٤,٠٢	٣,٨١	٤,٧٧	٤,٥٣	٤,٧٨	٤,٧٤	٤,٧٤	٤,٢٤
عدس	»	٣,٤٥	٣,٦٨	٣,٣٩	٤,٤١	٣,٧٦	٤,١٦	٤,٣٠	٣,٦٧	٣,٢٢
بذرة الكتان	»	٣,١٨	٣,٣٦	٣,٣٤	٣,٣٨	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٢٩	٣,٢٨	٣,١٣
ترمس	»	٣,٨٥	٤,٣١	٤,٢٨	٤,٤٤	٤,٦٣	٤,٧٨	٤,٨٣	٤,٥٩	٤,٢٥
ثوم	طن	٤,٢٧	٤,٦٨	٥,٠٧	٤,٩٦	٥,٨٥	٥,٢٧	٥,٥٣	٦,٢٧	٥,٧٤

فدان وأخرى متوسطة الصلاحية قدرها ٨٥٠,٠٠٠ فدان .

وقد أنشئت مؤسســــات وهيئات تختص كل منها بجانب فى نشاط الاستصلاح والاستزراع ولم يقتصر نشاط الاستصلاح على الأراضى البور والقابلة للاستزراع والتى تجاوز المناطق الزراعية ، بل امتد إلى أرض الصحراء فى محاولة لانتزاع جزء منها وتحويلها إلى أرض زراعية ، وقد أمكن خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٠ أى ما قبل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية استصلاح ٧٨,٩٨٣ فداناً منها ٤,٣٠٠ فدان فى الصحارى .

وقد وضعت الخطة الخمسية الأولى مستهدفة استصلاح ٦٠٣ ألف فدان ، أمكن استصلاح ٥٣٦,٠٠٠ فدان منها خلال سنى الخطة الخمس ، منها ٢٧,٣٠٠ فدان استصلحت فى السنة الأولى ١٩٦١/٦٠ . وفى السنة الثانية أمكن استصلاح ٨٩,٣٠٠ فدان . أما فى السنة الثالثة فقد زادت المساحة المستصلحة إلى ١٢٢,٣٠٠ فدان . وفى السنة الرابعة من سنوات الخطة استصلح ١٥٩,٤٠٠ فدان ، وفى العام الخامس والأخير من الخطة الخمسية الأولى استصلح ١٣٧,٠٠٠ فدان . ومن ذلك يتبين أن المساحة المستصلحة سنوياً كانت فى زيادة مطردة حتى أ ٪ . تنفيذ ٨٩٪ من جمالى المساحة المستهدف إصلاحها فى سنوات الخطة ، وهى نسبة تدل على أن خطة الاستصلاح وضعت على أسس سليمة مدروسة ، كما أن خطة التنفيذ بذل فى سبيل إنجازها الكثير من الجهد الصادق .

أما فى سنوات ما بعد الخطة ، فقد سارت الدولة على سياسة استمرار خطة استصلاح الأرض ، وتم استصلاح ١١٦,٤٠٠ فدان فى عام ١٩٦٦/٦٥ وفى عام ١٩٦٧/٦٦ تم استصلاح ٥٢,٦٠٠ فدان ، أى أن جملة الأراضى المستصلحة فى حياة الثورة بلغت ٧٨٤,٢٠٠ فدان وهو ما لم يمكن استصلاحه خلال سنوات طويلة قبل الثورة . وتطبق خطة لاستزراع الأرض المستصلحة

جنباً إلى جنب مع خطة استصلاح الأرض ، علاوة على تزويد الأراضى المستصلحة بالمرافق والخدمات العامة المختلفة ، وبذلك يتحقق ما نادى به الميثاق من أن عمليات استصلاح الأراضى الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة ، وأن الخضرة يجب أن تتسع مساحتها كل يوم على وادى النيل .

ومن أهم مشروعات استصلاح الأراضى مشروع الوادى الجديد ، فهو يعد أكبر مشروع من نوعه فى العالم يعتمد استصلاح الأراضى فيه على المياه الجوفية . ويقع هذا الوادى غرب النيل ، حيث تمتد سلسلة من المنخفضات من جنوب أسوان إلى الشمال حيث منخفض القطارة ، ويشمل هذا الوادى الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوه بالصحراء الغربية ، وتبلغ مساحته حوالى ١٠ مليون فدان ، وتمتاز أرضه بأنها سهلة منبسطة فى معظمها . وتقدر المساحة السهلة الاستصلاح بحوالى ٢٠٪ من مساحته . وقد تمت بعض الأعمال التمهيدية لتنفيذ ذلك المشروع العظيم .

وفيما يلى بيان بتطور المساحات المستصلحة بالألف فدان حسب مناطق الاستصلاح (انظر الصفحة التالية) .

(د) الثروة الحيوانية والسمكية :

لا شك أن الثروة الحيوانية ذات أهمية اقتصادية كبيرة ، إذ أن النهوض بمستوى إنتاجها من شأنه توفير وتحسين مستوى غذاء الشعب ، وسد النقص الكبير فى البروتينات الحيوانية ، والتى مصدرها الأساس اللبن واللحم والبيض والأسماك . وكان نصيب الفرد فى مصر من هذه المنتجات ضئيلا بالنسبة لمتوسط الفرد فى دول أخرى متقدمة ، وكان ذلك يرجع إلى أن ثروتنا الحيوانية كانت فى حالة سيئة ، فكان إنتاج حيوانات اللبن فى الجمهورية ربع أو ثلث إنتاج قرينة فى البلاد التى تهتم بثروتها الحيوانية ، فلم تكن توجد قبل الثورة سياسة سليمة مرسومة لرفع الكفاءة الإنتاجية للحيوان الزراعى أو المحافظة عليه .

البيــان	المستصلح من ٥٢ – ١٩٦٠	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	الجملة
تعمير الأراضى	٣٢,٤	٣,٥	٣٥,٥	٤٥,٥	٥٠,٦	٧٠,٢	٤٤,١	٤٦,١	٣٣٧,٨
تهجير أهالى النوبة	—	—	٧,١	١٢,٣	١٥,٤	٤,٠	—	—	٣٨,٨
مديرية التحرير	٢١,٠	٣,٠	١٢,٣	٢٤,١	٤٠,٠	٤٢,٨	٥,٦	—	١٤٨,٨
قوتة – كوم أوشيم – أبيس	٢١,٢	—	٦,٠	٧,٩	١,٠	—	—	—	٢٦,١
أبوار تتخلل مناطق استصلحت	—	٩,٤	١١,٩	١٣,٤	٢٢,٠	٥,٠	١١,٨	—	٧٣,٥
الصحارى	٤,٣	١٢,٤	١٦,٥	١٩,١	٢٠,٥	١٥,٠	٥٤,٩	٦,٥	١٢٩,٢
الجملة	٧٨,٩	٢٨,٣	٨٩,٣	١٢٢,٣	١٥٩,٤	١٣٧,٠	١١٦,٤	٥٢,٦	٧٨٤,٢

وبعد قيام الثورة تم تنفيذ المشروعات التى تهدف إلى تحسين الثروة الحيوانية وذلك بإعفاء حيوانات إنتاج اللبن من العمل الزراعى بإحلال الآلات محلها ، وتوفير الطلائق الممتازة واستيراد أصناف ممتازة من الخارج تحمل صفات وراثية جديدة والتوسع فى استخدام التلقيح الصناعى للحصول على إنتاج ممتاز ، وبذلك تم رفع متوسط إنتاج اللبن من الجاموس إلى ٤٥٠٠ رطل فى الموسم للجاموسة الواحدة بعد أن كان المتوسط ٣٠٠٠ رطل فى الموسم . كما أن الأبقار المحلية تدر فى المتوسط ٢٧٧ رطلا فى الموسم بينما المستورد منها من نوع الفريزيان ينتج حوالى ٥٩٥٠ رطلا فى الموسم ، وقد ثبتت صلاحية تربية هذا النوع المستورد فى البيئة المحلية ، كما عنيت الدولة بتحسين الأغنام باعتبارها مصدراً للصوف . وتم تنفيذ مشروعات خاصة بتوسيع واستكمال مزارع الدواجن ليتضاعف إنتاجها ، وأنشئت مزارع جديدة كان لها أثر واضح فى زيادة الإنتاج من البيض الذى يعتبر غذاء أساسياً للإنسان ، فبينما كان المحصول منه عام ١٩٥٢ يبلغ ٤٥٥ مليون بيضة وصل المنتج منه إلى ١٢٤٢ مليون بيضة عام ١٩٦٧ .

وفى نفس الوقت عنيت الدولة بوقاية الثروة الحيوانية وتحصينها ضد الأمراض الوبائية فتم التوسع فى إنشاء الوحدات البيطرية .

أما بالنسبة للثروة السمكية فبالرغم من أن موقع البلاد الجغرافى وطول سواحلها المطلة على البحرين المتوسط والأحمر وما فى هذين البحرين من ثروة سمكية هائلة فإن هذا المورد الهام من الثروة الطبيعية لم يلق عناية تذكر قبل الثورة ، هذا بخلاف المياه الداخلية من بحيرات وترع ومصارف ومجرى النيل ذاته . ولاشك أن السمك غذاء أساسى وبديل لأنواع أخرى من أنواع الغذاء ، إلا أن نصيب الفرد منه كان يقل كثيراً عن نصيب الفرد منه فى البلاد الأخرى .

وقد نفذت الثورة الكثير من المشروعات فى هذا الميدان فأنشأت محطة لاستقبال السمك بالغردقة مجهزة بمصنع لعمل الثلج لتزويد مراكب الصيد به وتم تكوين أسطول بحرى لصيد الأسماك من أعماق البحار مجهز بأحدث وسائل الصيد . ولا شك أن متوسط نصيب الفرد من السمك زاد فى عهد الثورة عنه قبلها رغم الزيادة الكبيرة المستمرة فى عدد السكان .

أثر الثورة على الانتاج الزراعى :

لقد نتج عن اتباع سياسة مخططة رشيدة فى مجال الزراعة أن زاد الإنتاج الزراعى كماً وقيمة من عام لآخر متساهماً بذلك فى تدعيم اقتصاديات البلاد وسد حاجتها من المواد الغذائية الأساسية وتوفير الحاصلات الزراعية التى تستخدم كخامات للصناعة . وفى نفس الوقت تحقيق فائض منها يصدر للخارج مدراً بذلك دخلا للبلاد من العملات الأجنبية يساعدها على تنفيذ مشروعاتها . وفيما يلى نستعرض موقف الإنتاج وتطوره لأهم الحاصلات الزراعية :

القطن : كان وما زال من المحاصيل الزراعية التصديرية التقليدية وقد ارتفع معدل إنتاج الفدان منه من ٤ر١٩ قنطار مترى عام ١٩٥٢ إلى ٤ر٧٢ قنطار مترى عام ١٩٦٧ . فبعد أن كان إنتاج البلاد منه ١ر٢٩٦ طن عام ١٩٥٢ من مساحة منزرعة قدرها ١ر٩٦٧ر٠٠٠ فدان ، أنتجت البلاد منه ١ر٢٠٨ر٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ من مساحة قدرها ١ر٦٢٦ر٠٠٠ فدان .

الأرز : يعتبر من السلع الغذائية الأساسية ، وقد بلغ الإنتاج منه ٥١٧ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ وصل إلى ٢ر٢٧٩ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٧ . وأصبح محصول البلاد منه يكفى حاجة الشعب الغذائية ، وأمكن تحقيق فائض كبير منـــه يصدر للخارج حتى أصبح الأرز من الحاصلات الزراعية التصديرية .

(الوحدة بالألف طن)

الإنتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
قطن زهر	١٢٩٦	١٣٨٠	٩٩٩	١٣٣٥	١٣١٢	١٤٣٦	١٥٠١	١٢٨٩	١٢٠٨
قطن شعر	٤٤٦	٤٧٨	٣٣٦	٤٥٧	٤٤٢	٥٠٤	٥٢١	٤٥٥	٤٣٧
بذرة قطن	٨٤٢	٨٨٨	٦٥٨	٨٥٧	٨٥٨	٩١٢	٩٦١	٨٢٠	٧٥٨
أرز	٥١٧	١٢٨٦	١١٤٢	٢٠٣٨	٢٢١٩	٢٠٣٦	١٧٨٨	١٦٧٩	٢٢٧٩
ذرة رفيعة	٥٢٢	٦٠٣	٦٣١	٦٥٩	٧٢٩	٧٤٠	٨٠٦	٨٥٩	٨٨١
ذرة شامية	١٥٠٦	١٦٦١	١٦١٧	٢٠٠٤	١٨٦٧	١٦٣٤	٢١٤١	٢٣٧٦	٢١٦٣
قصب	٣١٥٨	٤٥٤٥	٤١٨٦	٤٨٠٨	٥١٥٣	٤٨٩٠	٤٧٣٩	٥١٨٩	٥٢٥٧
فول سوداني	١٠	٣٥	٢٥	٤٩	٤٥	٤٦	٥٠	٢٠	٣٢
سمسم	١٤	١٥	١٠	١٧	٢٦	٢٣	٢٢	١١	٧
قمح	١٠٨١	١٤٩٩	١٤٣٦	١٥٩٣	١٤٩٣	١٤٩٩	١٢٧٢	١٢٦٥	١٢٩١
فول	٢٥٠	٢٩٠	١٦١	٣٢٨	٢٦٣	٣٦٦	٣٤٤	٣٨١	١٨٨
شعير	١١٨	١٥٦	١٣٣	١٠٦	١٣٤	١٤١	١٣٠	١٠٢	١٠٠
حلبة	٣٤	٤٣	٢٤	٤٤	٤٢	٤٢	٢٧	٣٠	٢١
عدس	٣٢	٥	٢٤	٥٦	٤٧	٥٢	٦١	٤٤	٣٤
كتان (قش)	٢٦	٥٣	٦٩	٦٤	٦١	٧٩	٥٨	٥١	٥٤
بذرة الكتان	٥	٦	١٢	١١	١١	١٤	١٠	٩	٩
بصل	٢٤٣	٥٠٤	٤٦٩	٦٠٠	٦٥٩	٦٤٦	٦٧٠	٧ ١	٥٨٧
ترمس	٦	١٣	٩	١٢	١٣	١٣	١٢	٧	٧
حمص	٩	١١	٥	٧	٨	١٠	٩	٦	٦
تقاوي برسيم	٢٦	٤١	٣٩	٣٣	٢٧	٢٧	٢٨	٣٤	٣١
خضروات	١٨٣٤	٣٤٢٤	٣٥٧١	٣٩١٧	٤٣٢٠	٤٣٧٨	٤٦٣٦	٤٩٢٨	٤٥٠٥
فاكهة	٨٩٤	١٠٥٩	١٠٢٦	١١٥١	١٢١٦	١١٢٩	١٢٢٠	١٣٣٤	١٣٨٨

الذرة الرفيعة : وهى أيضاً من المحاصيل الزراعية الغذائية وقد زاد إنتاج البلاد منها ، فبعد أن كان ٥٢٢٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ وصل إلى ٨٨١٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ .

الذرة الشامية : وقد بلغ المنتج منها عام ١٩٥٢ ما مقداره ١٫٥٠٦٫٠٠٠ طن ارتفع إلى ٢٫١٦٣٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ ، وبذلك أمكن الوفاء باحتياجات الشعب من هذا المحصول الغذائى ، وعدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج .

قصب السكر : يعتبر قصب السكر إنتاجاً زراعياً تعتمد عليه صناعة من الصناعات الراسخة فى البلاد وهى صناعة السكر . كما يعتبر محصولا رئيسياً بالنسبة لمحافظتى قنا وأسوان ، وقد ارتفع المنتج منه من ٣٫٢٥٨٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ إلى ٥٫٢٥٧٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ .

القمح : وهو من الحاصلات الغذائية الرئيسية ، وقد أنتجت منه البلاد ١٫٠٨١٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ من مساحة منزرعة قدرها ١٫٤٠٢٫٠٠٠ فدان وقد خفضت المساحة المنزرعة منه حتى وصلت إلى ١٫٢٤٥٫٠٠٠ فدان فى عام ١٩٦٧ ، ومع ذلك وصل الإنتاج إلى ١٫٢٩١٫٠٠٠ طن .

البصل : وهو المحصول التصديرى الثالث بعد القطن والأرز ، وقد وصل الإنتاج منه إلى ٢٤٣٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ ، إلا أنه بلغ ٥٧٨٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ .

الخضروات : بلغ المنتج منها ١٫٨٣٤٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ ، إلا أنه وصل إلى ٤٫٥٠٥٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ . وبذلك أمكن سد حاجة الشعب المتزايد فى عدده لهذا العنصر الغذائى الأساسى .

الفاكهة : زاد الإنتاج منها من ٨٩٤٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٤ إلى ١٫٣٨٨٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٧ .

وفى صفحة ٢٦٨ بيان يوضح تطور الإنتاج الزراعى فى عهد الثورة كى تظهر الصورة واضحة بالنسبة للزيادة السنوية المستمرة فى الإنتاج(١) .

٣ ـ فى مجال الصناعة :

قرر الميثاق أن الصناعة هى الدعامة القومية الكبرى للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى ، والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط المدروس .

ولقد تغيرت صورة المجتمع خلال سنوات الثورة تغييراً جذرياً دحض الأسطورة التى كان يطلقها المستعمر على الوادى ، وهى أن مصر بلد زراعى ، وكان فى ذلك يخدم أهدافه بأن تظل مصر مزرعة لمصانعه . . . تمدها بالخامات اللازمة . وتضمن على مر الأيام الوفاء بها ، بل إن الجمهورية فى طريقها إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى ، فصارت تصنع احتياجاتها بنفسها ، وتصدر ما يفيض عن حاجتها إلى جاراتها العربية ، وإلى الدول الآسيوية والأفريقية .

ولما كان النهوض بالصناعة وتنميتها هو أحد الاتجاهات الأساسية التى تحقق التوازن المطلوب بين مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة ، كما أنها توجد التوازن بينها بما يؤدى إلى تدعيم الاقتصاد القومى وزيادة الدخل منه فقد تطلب الأمر وجود خطة قومية للتنمية الصناعية يمكن بها تنمية موارد

---

(١) انظر فى مجال الزراعة :

ا — الكتاب السنوى للاحصاءات العامة الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ب — كتب مجلس الإنتاج القومى .

ج — نشرات الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى .

د — محاضرة للمهندس الزراعى سليمان منصور وكيل وزارة التخطيط عن التطور الزراعى ومشاكله .

هـ — نشرة وزارة الزراعة فى خمسين عاماً .

البلاد وتحقيق التوسع الصناعى المنشود ، ولذا وضعت الثورة السياسة التى من شأنها النهوض بالصناعات التى كانت قائمة قبل الثورة والتى كانت قاصرة على بعض الصناعات الخفيفة الاستهلاكية مثل صناعة النسيج وصناعة السكر ، وإنشاء صناعات جديدة يمكنها النمو ، وسد حاجة الاستهلاك المحلى من منتجاتها مع الكشف عن الموارد الصناعية الجديدة بما يزيد الكفاية الإنتاجية ويدعم مركز الصناعة القائمة .

ولقد بدت هذه السياسة واضحة بما اتخذه المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى الذى أنشىء فى عام ١٩٥٢ من قيامه بالدراسات اللازمة لإنشاء صناعات جديدة وتنفيذه بعض المشروعات الصناعية . وقد أولى المجلس وقتئذ اهتمامه بالصناعات الأساسية التى تساعد على قيام صناعات أخرى . فقامت حكومة الثورة بالمساهمة فى رؤوس أموال المشروعات الكبرى ، وتدبير القروض اللازمة للتوسع فى الصناعة عن طريق البنك الصناعى ، وإقرار ما يلزم من حماية جمركية بعد أن كان مجرد التفكير فى الإقدام على الصناعات الإنتاجية الثقيلة ضرباً من الأوهام مع شدة حاجة البلاد لها .

ولأول مرة فى تاريخ البلاد بدأ منذ عام ١٩٥٨ تنفيذ برنامج صناعى متكامل من الناحية الفنية والاقتصادية بعد أن أنشأت الثورة وزارة خاصة بالصناعة فى عام ١٩٥٦ ، وقد بلغت تكاليف تنفيذ هذا البرنامج الذى أعد لثلاث سنوات ما قيمته ٣٣٠ مليون جنيه .

وبانتهاء هذا البرنامج بدأت الثورة فى تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة فى إطار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى هدفت إلى مضاعفة الدخل القومى للبلاد خلال عشر سنوات . وروعى فى مشروعات الخطة أن تتكامل مع مشروعات البرنامج الأول للتصنيع بما يحقق أكبر قدر من الزيادة فى الدخل ، ولمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى ، والتصدير مع تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج واستغلال الطاقات

المعطلة والفائضة فى بعض المشروعات القائمة مع ضمان جودة ودقة الإنتاج وخفض التكاليف . وبانتهاء الأجل المحدد للخطة الخمسية الأولى وبعد أن نفذت مشروعاتها سارت البلاد فى خطى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى بوضع أساس وتنفيذ الخطة الثانية .

وللنهوض بالصناعة وبعد إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى فى عام ١٩٥٢ ، وبعد أن دخلت الدولة فى مجال المساهمة فى الاستثمار الصناعى أنشأت الثورة المؤسسة الاقتصادية فى ١٣ يناير ١٩٥٢ تأكيداً للمعنى الذى نصت عليه المادة العاشرة من الدستور وهو كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب . وتتكون رأس مال هذه المؤسسة من أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة ورؤوس أموال المؤسسات العامة التى من أغراضها مباشرة النشاط الصناعى والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، والتى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية . وقد نص فى قرار إنشاء المؤسسة أن من أغراضها :

(ا) تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الصناعى والأنشطة الأخرى .

(ب) وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها .

(ج) القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى ، ووضع البرامج الكفيلة بتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصة فى هذا النشاط .

وقد قامت المؤسسة الاقتصادية منذ قيامها بإنشاء العديد من الشركات ، كما أقبلت المؤسسة على ميادين النشاط التى تخشى رؤوس الأموال الخاصة ارتيادها لضخامة المخاطر الإقتصادية المحيطة بها ، مثل نشاط البحث والتنقيب

واستخراج وتصنيع البترول والمنجنيز والفوسفات والرصاص ... الخ كما ساهمت فى تمويل المشروعات التى تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة مثل شركات الملاحةالبحرية .

وفى عام ١٩٦١ صدرت القوانين الاشتراكية التى قضت بتأميم المصانع الأساسية والكبرى مستهدفة أن تكون الصناعة الثقيلة والصناعات المتوسطة والتعدينية فى غالبيتها داخلة فى إطار الملكية العامة للشعب . وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله . وأن تظل الصناعة الخفيفة بمنأى عن الاحتكار ، وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ له بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب . ولذلك أنشئت المؤسسات العامة النوعية لتشرف كل منها على الوحدات الاقتصادية التى تباشر فرعاً من النشاط الصناعى .

ولبيان مدى التطور الذى حققته الثورة فى مجال الصناعة نستعرض فيما يلى أهم المؤشرات التى توضح هذا التطور :

* فى عام ١٩٥٢ كانت الاستثمارات فى الصناعة ١ر٢ مليون جنيه بينما استثمر فى هذا القطاع خلال السنوات من ٥٩/ ٦١ إلى ٦٦/ ٦٧ مبلغاً قدره ٢ر٦٥٢ مليون جنيه .

* كانت قيمة الإنتاج الصناعى ٨ر٣١٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، بينما وصلت إلى ٧ر١٠٨٦ مليون جنيه عام ٥٩/ ٦٠ ثم وصلت إلى ٦ر١٦٢٣ مليون جنيه عام ٦٤/ ٦٥ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، ثم واصلت الزيادة حتى بلغت ٩ر١٨٣٥ مليون جنيه فى عام ٦٦/ ١٩٦٧ .

* فى عام ١٩٥٢ كان يعمل بالقطاع الصناعى ٤٠١ ألف عامل ، فوصل عددهم إلى ٨و٦٠١ ألف عامل عام ٥٩/ ٦٠ ، ثم إلى ٨٢٥ ألف عامل عام

٦٤/١٩٦٥ ، ثم زاد عددهم إلى أن وصـــل إلى ٨٤٦ر٧ ألف عامل عام ٦٦/٦٧ .

* فى عام ١٩٥٢ كانت أجور العاملين فى القطاع الصناعى ٤٧ مليون جنيه زادت إلى٨ر٨٨ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠ ثم زادت إلى ٦ر١٤٩ مليون جنيه عام ٦٤/١٩٦٥ وإلى ٢ر١٥٥ مليون جنيه عام ٦٦/١٩٦٧ .

* فى عام ١٩٥٢ كانت قيمة الصـادرات الصناعية فى حـدود ٥ر١٣ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمة الصادرات منها ٩ر٤٠ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠ ثم وصلت إلى ٥ر٩٣ مليون جنيه عام ٦٤/٦٥ ثم وصلت ٩ر١٠٣ مليون جنيه عام ٦٦/٦٧ .

وفى الصفحة التالية جدول يوضح التطور فى أهم مؤشرات نمو الصناعة .

وقد كان النمو والتطور فى القطاع الصناعى شاملا لجميع أوجه النشاط الفرعيـــة ، وفيما يلى نوضح ذلك النمو والتطور فى كل فرع من فروع النشاط .

(١) الصناعة البترولية :

كانت غالبية الاستثمارات فى الصناعة البترولية عام ١٩٥٢ وقفاً على الأموال الأجنبية ، إذ كان المستثمر فيهامبلغ ٣ر١٣ مليون جنيه ، ولم تكن مساهمة المصريين تزيد عن ٧ر٢ مليون جنيه .

وقبل قيام الثورة بسنوات توقف نشاط الكشف والتنقيب عن موارد بترولية جديدة وذلك وفقاً لخطة رسمتها الاحتكارات الأجنبية التى تحكمت زمناً طويلا فى اقتصاديات البلاد ، حتى أصبح الاحتياطى المتبقى من الزيت الخام لا يزيد عن ٢٥ مليون متر مكعب وهو من الضآلة بحيث ينفذ فى خلال سنوات محدودة ، وبعدها تصبح البلاد دون أية موارد بترولية محلية .

التطورات فى أهم مؤشرات نمو الصناعة

البيـــان	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الاستثمارات بالمليون جنيه	٢ر١	٤٩ر٣	٦٧ر٨	٥٠ر٣	٨٠ر٥	١٠٥ر٤	٩٩ر٩	١٥٠ر٦	٩٨ر٤
قيمة الإنتاج الصناعى بالمليون جنيه	٣١٣ر٨	١٠٨٦ر٧	١١٥٢ر٣	١١٩٨ر٣	١٣٧٤ر٥	١٥٠٤ر٢	١٦٢٣ر٦	١٧٦٩ر٢	١٨٣٥ر٩
عدد العاملين بالألف	٤٠١	٦٠١ر٨	٦٢٥ر٦	٦٧٩ر٠	٧٢٥ر٩	٧٨٩ر٧	٨٢٥ر٠	٨٤١ر٧	٨٤٦ر٧
قيمة الأجور بالمليون جنيه	٤٧	٨٨ر٨	٧٨ر٤	٩٠ر١	١٢٥ر١	١٣٨ر١	١٤٩ر٦	١٦٤ر٢	١٥٥ر٢
قيمة الصادرات الصناعية بالمليون جنيه	١٣ر٥	٤٠ر٩	٥٠ر٨	٤٥ر٨	٧٠ر١	٩٧ر٩	٩٣ر٥	٩١ر٥	١٠٣ر٩

إلا أنه بقيام ثورة يوليه ١٩٥٢ شجعت الدولة استثمار الأموال الوطنية في الصناعة البترولية ، وتم تأميم كل من شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية وشركة شل عام ١٩٥٦ على أثر العدوان الثلاثي في ذلك العام .

وتقديراً لهـــذا النشاط أنشأت حكومة الثورة الهيئة العامة لشئون البترول التي اختصت بالتخطيط العام للسياسة البترولية ، من تأسيس للمنشآت البترولية واستيراد كافة احتياجات البلاد من البترول الخام ومنتجاته ، وتصدير الفائض ، وإبداء الرأي في ترخيص البحث عن البترول واستغلاله والقيام بعمليات البحث عن المواد البترولية وإنتاجها ثم تكريرها . ثم حلت المؤسسة المصرية العامة للبترول في عام ١٩٦٢ محل الهيئة في مزاولة اختصاصها .

ونتيجة لجهود الدولة في مجال الدراسة والبحث والتنقيب عن البترول تم اكتشاف العديد من آبار البترول منذ السنوات الأولى من قيام الثورة.

* في يناير عام ١٩٥٥ نجحت الجمعية التعاونية للبترول عن طريق الشركة الأهلية المصرية للبترول في كشف أكبر حقل بترولي في ذلك الوقت وهو حقل بلاعيم على الساحل الشرقي لخليج السويس .

* وفي عام ١٩٥٧ اكتشف حقل أبو رديس وهو يقع شمال حقل بلاعيم .

* وفي عام ١٩٥٨ اكتشف حقل كريم .

* وفي عام ١٩٥٩ تم اكتشاف حقل سدري وبكر شمال حقل غارب

* وفي عام ١٩٦١ اكتشف حقل رحمي شمال حقل بكر .

* وفي عام ١٩٦١ اكتشف حقل أكما جنوب حقل بلاعيم .

* وفي عام ١٩٦٤ اكتشفت حقول مرجان في خليج السويس ، والعلمين

فى الصحراء الغربية ، وأبو ماضى فى شمال الدلتا ، وحقل غاره على الشاطىء الشرقى لخليج السويس ، وحقل شقير جنوب رأس غارب ، وبذلك برزت الجمهورية العربية المتحدة كدولة مصـــدرة للبترول بعد أن كانت دولة مستوردة ، وقدر حجم الاحتياطى مع التحفظ الشديد فى نهاية الخطة الخمسية الأولى (٦٤/٦٥) بحوالى ١٥٠ مليون متر مكعب . هذا وقد تم استخراج ٣٠ مليون متر مكعب فى سنوات الخطة فقط ، وهذا القدر يوازى وحده ما تم استخراجه من البترول خلال ٤٢ سنة منذ عام ١٩١٠ عند بداية استخراج البترول فى مصر إلى عام ١٩٥٢ .

كما اهتمت الدولة بصناعة تكرير البترول فبعد أن كانت الطاقة المتاحة فى عام ١٩٥٢ لا تتعدى ٢٫٥ مليون طن سنوياً وصلت إلى ٨٫٥ مليون طن فى نهاية الخطة الخمسية الأولى .

وفى الصفحة التالية بيان يوضح تطور الانتاج من المواد البترولية بما يوضح التطور والزيادة المستمرة فى هذا النشاط :

(ب) الصناعات التعدينية :

كانت الصناعات التعدينية من الصناعات البطيئة التطور ، وكان البحث عن الخامات المعدنية ، أو استغلالها يعتبر لوناً من المغامرة والمخاطرة ، وكانت الأموال المستثمرة فى تلك الصناعة قبل الثورة مؤشراً واضحاً لما كانت عليه هذه الصناعة من إهمال ، وكانت الاعتمادات المخصصة لهذا النشاط فى ميزانية الدولة لاتكاد تفى ببعض ما تتطلبه أعمال البحث والمسح إذ كان المخصص فى ميزانية عام ١٩٥٢ فى حـــدود ٢٠ ألف جنيه وكانت الأموال المستثمرة بواسطة الشركات القائمة فى حدود ٢ مليون جنيه . وبينما كانت هـذه هى صورة هذا النشاط فى مصر قبل الثورة ، كانت الصناعة دائمة التطور والتقدم فى كثير من بلاد العالم ، إذ أن هذه

(بالألف طن)

البيـــان	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
بترول خام	٢٦١٣	٣٤٤١	٣٤٤٣	٤١٨٦	٦٠٤٨	٦٥٢٥	٦٩٧٧	٧٠٥٦	٧٠٢٩
بنزين	١٨٦	٣٤١	٣٥٤	٤٣٧	٦٦٥	٧٥٣	٧٥٨	٨٤٣	٨٥٣
كيروسين	٢١٩	٣٠٢	٤٣٤	٥٠١	٦٩٦	٩٠٨	٩٢٤	٨٧٢	٩٣٣
تربابن	—	—	١	١٣	٥٣	١١	٣٤	٢٥	٥٦
سولار	١٢٠	٣٠٢	٣٥١	٤٧٨	٧٤٤	٧٩٨	٩٨٢	٩٥٩	١٢١٤
ديزل	١١	١٧٦	٢١٠	٢٣٦	١٨٧	٢٨٨	٢٨٦	٣٢٣	٣٠٢
مازوت	١٧٠٢	٢٢٧٢	٢٧٨١	٢٦٧٧	٣٢٠٧	٣٨٣٤	٤٥٩١	٤٤٢٦	٤٢٠٢
بوتاجاز	٤	١٧	٢٣	٣٨	٣٦	٤٤	٥٥	٦٤	٨٠
أسفلت	٥١	١١٩	١١٤	١٣٦	١٥٥	١٤٥	١٣٩	١٥٠	١١٥
غاز	—	٢٨	٣٠	٣١	٣٢	٤٥	٢٥	٤٥	٤٩

الصناعة لا تقل أهمية عن الصناعات الأخرى بل وتعتبر من أكثرها دراً للربح .

وقد أولت حكومة الثورة هذا النشاط اهتمامها ، ولعل أبرز دليل على ذلك ، أن المخصص فى ميزانية الدولة كان يزيد عن ٧ مليون جنيه سنوياً ، وعملت الخرائط الطبوغرافية باستعمال التصوير الجوى الذى يساعد على أعمال الأبحاث الجيولوجية والتعدينية بعد أن كانت كثير من المناطق التى لها أهميتها من الوجهة التعدينية لا تتوفر عنها خرائط طبوغرافية ، كما توسعت الدولة فى إيفاد الكثير من البعثات الجيولوجية إلى الصحراء الشرقية والتى تعتبر جيولوجيتها من أفضل العوامل المساعدة على تكوين الخامات المعدنية ، والتى توجد بها أنواع من الصخور تتوفر بها أنواع الخامات المعدنية . وللنهوض بهذه الصناعة أنشئت الطرق والموانىء والمطارات ، وتم توصيل مياه الشرب إلى مناطق البحث ، ونتيجة لهذه الجهود نجحت الثورة فى استخراج خام الحديد الذى يتوفر فى أسوان والواحات البحرية والذى ساهم فى قيام صناعة الحديد والصلب دعامة الصناعات الوطنية والفتح الجديد فى مجال الصناعات الثقيلة .

وفى الصفحة التالية بيان يوضح تطور هذه الصناعة معبراً عنه بالإنتاج للأنواع المختلفة من المنتجات .

(ح) الصناعة المعدنية :

لم يكن بالبلاد صناعة معدنية قبل قيام الثورة ، وكانت تعتمد على الخارج كلية فى استيراد ما تحتاجه من عدد وأدوات ومعدات . ولم تكن توجد سوى بعض الوحدات الصغيرة التى تزاول نشاطاً يقوم على الحديد الخردة كمادة خام لإنتاج أسياخ من الحديد . ولم يكن رقم إنتاجها يمثل نسبة تذكر من احتياجات البلاد . ومنذ الأيام الأولى لقيام الثورة ، أعلنت عن

المنتج	١٩٥٢	١٩٦٠/٥٩	١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١	١٩٦٣/٦٢	١٩٦٤/٦٣	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦
فوسفات	٤٧٨	٥٩٩	٥٧٠	٥٨١	٥٧٤	٥٧٣	٤٨٢	٦٤٣	٦٩٩
منجنيز	٢٠٩	٢٣٨	٢٧٦	٣٢٤	٢٢٣	٣٠٣	١٨٩	١٩٨	١٤٧
خام الحديد	...	٢٤٣	٢٤٠	٤٤٧	٤٦٦	٤٦٢	٥١١	٥٥٣	٣٦٠
ملح الطعام	٤٩٨	٣٩١	٥٠٧	٤٠٤	٢٩٤	٥٣٨	٤٢٨	٤٨٤	٥٤٤
نطرون	..	٣	٢	٣	٥	٥	٣	٤	٢
كبريت	..	١٦	٢٠	٢٧	١٧	٣	٣	٦	١٥
كاولين	..	١١	٢٠	١٨	١٨	٣٧	٥٠	٤٢	٣٩
تلك	٥	٥	٦	٦	٦	٨	٢٤	٢٩	١٨
طينة دياتومية	١	١	١	١	١	٤	٨٨	٧٣	—

اهتمامها بمشروعات استغلال مصادر الثروة المعدنية المتوفرة فى بعض مناطق الجمهورية ، ومن أهمها خام الحديد الذى على أساسه تقام صناعة الحديد والصلب التى تعتبر من أهم الصناعات الثقيلة ، والتى تعتبر أساساً لكل تقدم اقتصادى باعتبارها أداة لاستغلال مصادر الثروة الطبيعية للبلاد ، وبتوفر إنتاجها يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى للكثير من احتياجات البلاد ، بجانب توفير الخامات الرئيسية للصناعات الأخرى التى تقوم على أساس استخدام إنتاجها .

ومن أهم أعمال الثورة فى هذا المجال إنشاء مصنع الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٥٤ ، والذى بدأ الإنتاج فى عام ١٩٥٨ بفرن عال واحد تلاه فرن عال ثان عام ١٩٦٠ . ويقوم هذا المشروع على اساس استغلال خام الحديد المستخرج من جنوب أسوان بعد تركيزه ونقله إلى مقر المصنع فى حلوان . وبقيام هذا المصنع — خصوصاً بعد أن تم افتتاح وحدة درفلة الشرائط فى عام ١٩٦١ — قامت الكثير من الصناعات الأخرى ، إذ تستخدم الأفران العالية فى إنتاج الأسمنت الحديدى ، كما قامت صناعة عربات السكك الحديدية وصناعة بناء السفن والمواصلات السلكية واللاسلكية وبناء صهاريج البترول .

وللنهوض بهذه الصناعة خصص لها ٤٧ مليون جنيه كاستثمارات لها خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، ونتيجة لذلك زاد الإنتاج من ١٨,٨ مليون جنيه عند بداية الخطة إلى ١٢٤,٤ مليون جنيه عند نهاية الخطة الأولى ، كما زادت العمالة من ١٢,٣٠٠ عامل إلى ٥٠ ألف عامل .

وخصص للصناعات الهندسية التى نمت بعد قيام مشروع الحديد والصلب ٦٢ مليون جنيه كاستثمارات لها فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ، والتى كان إنتاجها فى عام ١٩٥٢ يقدر بمبلغ ٣٧,٨ مليون جنيه زاد إلى ٥٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩ قبل بداية الخطة ، والتى قدرت الزيادة فى إنتاجها كنتيجة

تطور منتجات الصناعة خلال سنوات الثورة

المنتج	الوحدة	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
كتل حديد نصف مشكلة	ألف طن	—	٢٨	٥٦	٦٦	٦٩	٦٤	٢٠	٤	١٢
قطاعات من الصلب	« »	—	٣٠	٣١	٣٩	٤٦	٥٧	٨٨	٩٩	٨٠
ألواح صاج	« »	—	٢١	٢٩	٢٧	٢٨	٣٣	٣١	٣٦	٣٩
حديد زهر	« »	١٧	٤١	٤٦	٥٠	٥٤	٥٢	٤٢	٤٦	٣٣
حديد تسليح	« »	٥٠	١٤٥	١٦٠	١٩١	١٩٠	٢٠١	١٧٤	١٧١	١٦٥
مسامير	« »	٢	٨	٨	١١	١٢	١٢	١٦	١٢	١٢
أسلاك	« »	—	—	٧	٧	٩	٧	١٠	٩	٩
سيارات ركوب	عدد	—	١٢٠	٣٦٠	٤٣١	٤٢٦٠	٥٤٠٦	٤٢٧٠	١٨١٤	١٩٣
سيارات نقل	«	—	٣٠٧	٩٠٧	٦٥٣	١١١٥	١٣٦١	٩٣٢	٢٩٦	٧٥٦

سيارات أتوبيس	عدد	—	١٢٦	٢٧٢	٥٨٠	٤٤٤	٦٣٧	٤٠٠	١١٥٥	١٩١
جرارات	»	—	—	—	—	٤٣٢	٨٦٦	٢٨٦	٩٨٤	٨٩٥
دراجات	ألف	—	٣	٨	٢٦	٤٨	٤٥	٤٠	٥٥	٦٠
سخانات بوتاجاز	»	—	١	٢	٣	١	١٢	١٦	١٧	٩
عربات سكك حديد	عدد	—	—	٤٢٧	١٧١	٤٢٦	٢٨٢	١٣٠	٣٠٥	٢٨١
افران بوتاجاز	ألف	—	٣٣	٣٤	٥٣	٦٦	٧٩	٧٩	٨١	٦٨
مواسير ضغط عالى	ألف طن	—	٤	٥	٤	٥	٥	٥	٦	٥
ماكينات خياطة	عدد	—	٩٧٢	١٦٦٠	٨٧٠٠	٨٣٠٨	١١٥٦٥	١٢٥٠٠	١٢٠٠٠	١٣٦٠٠
اسطوانات بوتاجاز ولوازمها	ألف جنيه	—	١٢٠	٦٠١	٤٤٩	٣٦٢	٥٢٣	٤١٧	٤٩٧	٤٧٨
شبك ممدد	ألف م٢	—	—	١٥٥	٣٧٢	٢٤١	٢٨٨	٢٩٠	٣٤٩	٢١٩
إنشاءات معدنية	ألف جنيه	٣	٦٠٦	١٢١٢	١٨٥٩	١٩٩٥	٢٨٥٧	٣٩٠٠	٤٥٠٠	٢٥٠٠
مسبوكات صلب	ألف طن	—	—	٢	٢	٢	٤	٨	٦	٦
منتجات ألومنيوم	ألف طن	—	١	٤	٥	٥	٩	٩	١٠	١١

للاستثمارات المخصصة لها بحوالى ٧٠ مليون جنيه عند نهاية الخطة الخمسية الأولى .

وبالنظر إلى أنواع المنتجات التى استجدت فى ميدان الإنتاج الصناعى بعد قيام الثورة نجد الآتى :

* فى عام ١٩٥٨ بدأ إنتاج كتل الصلب وقطاعاته وألواح الصاج المصنوعة من الصلب وأجهزة طهى البوتاجاز واسطوانات البوتاجاز .

* وفى عام ١٩٥٩ بدأ إنتاج عربات السكك الحديدية وما كينات الخياطة .

* وفى عام ١٩٦٠ بدأ إنتاج سيارات الركوب والأتوبيس والنقل والدراجات ومحركات الديزل وسخانات البوتاجاز .

* وفى عام ١٩٦١ بدأ إنتاج مواسير الضغط العالى ومنظمات البوتاجاز .

* وفى عام ١٩٦٢ بدأ إنتاج الجرارات والشبك الممدد .

وفى الصفحتين السابقتين بيان يوضح التطور فى منتجات هذه الصناعة خلال سنوات الثورة .

(د) الصناعة الكيماوية :

تعتبر الصناعة الكيماوية إحدى الدعائم الأساسية لأنواع مختلفة من المنتجات الصناعية والإنتاج الزراعى . وقبل ثورة يولية عام ١٩٥٢ كانت وحدات هذا النشاط تقام بطريقة عشوائية غير مخططة وغير محددة .

وكانت المنشآت التى تباشر هذا النشاط وحدات صغيرة فيما عدا البعض الخاص بإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والصابون والأسمنت والتى أنشئت خلال

الحرب العالمية الثانية ، والتى استطاعت أن تؤدى دورها فى سد احتياجات البلاد فى ذلك الوقت عندما توقف الاستيراد من الخارج .

وفيما عدا ذلك فقد كانت البلاد تعتمد فى سد احتياجاتها من الكيماويات والمنتجات الكيماوية عن طريق الاستيراد ، فقد كان متوسط قيمة الواردات من هذه المنتجات خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ ما مقداره ٣٣ مليون جنيه من متوسط قيمة إجمالية للواردات قدرها ٢٣٨ مليون جنيه خلال هذه الفترة . وفى عام ١٩٥٢ لم تكن قيمة إنتاج المنشآت التى تزاول هذا النشاط الصناعى بما فيها صناعة الأدوية تزيد عن ٢٠٫٥ مليون جنيه ، ولم تكن قيمة الأدوية المنتجة منها تزيد عن نصف مليون جنيه .

وبقيام الثورة ، حظى هذا النشاط مثل بقية الأنشطة الصناعية الأخرى باهتمامها ، فعملت على تدعيمه وتنميته عن طريق توفير الإمكانيات المادية والفنية التى تحقق ذلك ، فشمل التطور صناعة الأسمدة بإنشائها شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) فى عام ١٩٥٦ . كما أنشأت أول مصنع حديث لتقطير الفحم ، والذى تعتبر منتجاته من الكيماويات مواداً أولية أساسية لصناعات أخرى ، بعد أن كانت البلاد تعتمد على استيراد الغازات من الخارج والتى تعتبر أساسية فى خدمة الصناعات الأخرى . وفى مقدمتها الصناعات الإنشائية والمعدنية والميكانيكية وبناء السفن ، لاحتياجاتها لأعمال اللحام والقطع التى تعتمد على الأكسجين والاستيلين ، وقد انتشرت وحداته الإنتاجية فى المدن الرئيسية والمراكز الصناعية . وأصبح الإنتاج المحلى يكفى حاجة الاستهلاك . ولقد استحدثت الثورة أيضاً صناعة إنتاج إطارات السيارات التى أصبحت ذات كفاءة عالية ، وأصبح إنتاجها يغطى حجم الطلب المحلى ، بل وأصبح لها سوقاً رائجة فى دول أوروبا . كما أنشىء مصنع فى الإسكندرية لإنتاج إطارات الدراجات والموتسيكلات . ونالت صناعة الورق قسطاً وافياً من عناية الثورة فأنشأت الشركة العامة لصناعة

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
صابون	ألف طن	٦٣	٧٥	٨٠	٧٨	٨٩	١٠٢	١١٦	١٠٧	١١١
جليسرين	طن	٥٥٠	١٨٠٠	١٩٢٩	١٧٢٤	٣١٥٤	٤٥٤٩	٤٣١٤	٣٤٢١	٢٦٤٩
منظفات صناعية	طن	٤٠٠	٢٠٠٠	٢١٥٠	٣٠٤٥	٢٣١٧	٢٨٦٨	٣٢١١	٥١٦٠	٥٦٨٣
مسلى صناعى	ألف طن	١٢	١٥	٢٣	٢٦	٢٦	٣١	٤٤	٤٤	٤٧
حامض كبريتيك	« »	٢٥	٩٨	١٠١	٩٣	٩٠	١٤٠	٢٠٠	٢٠٩	٢١٥
صودا كاوية	« »	٣	٤	٨	١٦	١٨	١٧	١٧	١٩	١٩
ورق عادى وكرتون	« »	١٠٦	٤٠	٦٠	١٠٧	٩٠	١٠٠	١٠٦	١٠٥	٩٧
أسمدة	« »	٢١٧	٤٢٨	٤٥٠	٤٣٢	٤٥٥	٥٣٦	٩١٩	٩٦٠	١٠٥٤
إطارات خارجية (سيارات .. دراجات)	ألف	...	٢٣٨	٢٧٠	٢٨٨	٢٦٩	٤٦٨	٥٢١	٦٩٧	٦٠٤

أنابيب داخليـــة (سيارات .. درجات)	ألف	...	١٥٠	٢٠٦	٢٥٥	١٨٦	٣٩٩	٤٩٤	٧٠٥	٤٢٢
مصنوعات مطاط	ألف طن	١	١	٣	٤	٦	٧	٧	٩	٩
زجاج مسطح وبللور	« «	٤	١٠	١٢	٩	٢٠	١٧	٢٣	٢٠	١٩
مصنوعات زجاجية	« «	١٣	٢٣	٢٤	٢٥	٣١	٣٢	٣١	٣٤	٣٧
زجاج أمان	ألف $م^2$	...	١٨	٢٣	١٦	٢٦	٣٢	٢٧	٣٧	٣٣
أقلام رصاص	ألف جنيه	...	...	١٦	١٦٣	١٨١	٢٥٥	٢٦٩	٣٧٧	٤٢٣
أسمنت	ألف طن	٩٥١	١٨٤٤	٢٠٦٧	٢٣١٧	٢٢٧٩	٢٤٣٤	٢١٩٠	٢٤٩٥	٢٦٦٢
أكسيجين وإستيلين	ألف $م^3$	١٥٣٣	٢٤٢٣	٢،٦٣	٢٩٩٨	٣١٧٦	٢٧٦٥	٤٠٨٨	٥٠٠٥	...
مبيدات حشرية	ألف جنيه	...	٥	١٠	١٣	١٢	١٢	١١	١٠	٥
حامض نيتريك	« «	...	...	...	٩٦	١٨٦	٢٣٨	٤٤١	٤٤٩	٤٩٣
أدوية	مليون جنيه	٥,	٣	٤	٥	٩	١٤	١٩	٢٥	٢٢

الورق (راكتا) برأسمال قدره ٦ مليون جنيه ، وتعتبر من أكبر المصانع لإنتاج ورق الكتابة والطباعة فى الشرق الأوسط ، كما أنشأت شركة أوراق التعبئة (كرافت) والتى بدأ إنتاجها فى عام ١٩٦٢ ، وغطى احتياجات البلاد . هذا وقد تم تطوير إنتاج باقى الصناعات الكيماوية التى كانت قائمة قبل الثورة ومنها صناعة الزجاج .

أما بالنسبة لصناعة الأدوية فمن المعلوم أنه حتى عام ١٩٥٢ كانت البلاد تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد الأدوية من الخارج ، ولم تكن قيمة الإنتاج المحلى فى هذه السنة تربو على ما يزيد عن نصف مليون جنيه ، ولقد حددت الثورة أهدافها فى هذا المجال بضمان إنتاج الأدوية كلها محلياً حتى تمنع عنها كل أنواع الاستغلال . وفى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ قبل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى وصل الإنتاج المحلى إلى ٣ مليون جنيه ، وبتنفيذ الخطة زادت قيمة الإنتاج المحلى زيادة مطردة سريعة حتى وصلت إلى ٢٥ مليون جنيه عام ٦٥/١٩٦٦ وأصبح الاستهلاك المحلى يعتمد كلية على الإنتاج المحلى .

وفى الصفحتين السابقتين بيان يوضح تطور إنتاج هذه الصناعة خلال سنوات الثورة .

(هـ) الصناعة الغذائية :

اهتمت البلاد منذ الحرب العالمية الثانية نظراً لتوقف الاستيراد من الخارج بتنمية الصناعات الغذائية . وكانت هذه الصناعات تنتج نسبة كافية من احتياجات البلاد من منتجاتها ، بالإضافة إلى احتياجات القوات العسكرية التى كانت تحتل البلاد فى ذلك الوقت . إلا أن هذه الصناعة واجهت منافسة شديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتدفق الواردات الأجنبية ، مما ترتب عليه إفلاس وإغلاق بعض المنشآت .

وظل هذا الوضع قائماً حتى قيام الثورة ، التى كان من أهدافها إعادة الحياة من جديد لهذه الصناعة ، وتدعيمها بإدخال الأساليب المستخدمة فى

الإنتاج ، وزيادة إنتاجها بما يتمشى وزيادة الاحتياجات المحلية نتيجة للزيادة المطردة فى عدد السكان

وعند إعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية روعى الربط بين المشروعات الجديدة والتطور والتنوع فى الإنتاج الزراعى ، فقد تضمنت الخطة قيام ٣٦ مشروعاً بتكاليف قدرها ٨٤ مليون جنيه . وتضمنت مشروعات الخطة زيادة إنتاج السكر بما يفى باحتياجات البلاد المقدرة حتى عام ١٩٧٠ كما تضمنت مشروعاً بتجديد آلات صناعة الدخان والتريكو بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج .

وتضمنت الخطة أيضاً إنشاء ثلاثة مصانع لبسترة الألبان ، بعد زيادة محصول البلاد من الألبان نتيجة للعناية بالثروة الحيوانية . كما عنيت الدولة بتطوير صناعة حفظ الأغذية لسد احتياجات الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض للأسواق الخارجية ، فبعد أن كانت البلاد تستورد من منتجات الخضر والفاكهة المحفوظة ما يتراوح بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن سنوياً ، أصبح الإنتاج المحلى يكفى الاستهلاك المحلى وتصدير كميات كبيرة للخارج .

واحتلت صناعة التجميد مكاناً هاماً بين الصناعات الغذائية فى البلاد ، كما أنها أخذت دوراً جديداً بين الصناعات المحلية الناشئة منذ عام ١٩٥٥ ، وتعتبر هذه الصناعة حديثة العهد ولم تكن موجودة بالبلاد من قبل .

كما تعتبر صناعة الجمبرى المجمد من أنجح الصناعات الغذائية فى الجمهورية ، حتى اشتد الطلب عليه فى الخارج خصوصاً فى الولايات المتحدة الأمريكية واليونان وإيطاليا وفرنسا وسويسرا .

كما أن صناعة تجفيف البصل من أهم الصناعات الغذائية وأغلب إنتاجها للتصدير حيث لا تتوفر هذه المنتجات المصنعة بحالتها الطازجة فى الخارج بالكميات الكافية .

الإنتاج	الوحدة	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
لحوم مجففة (مصنعة)	طن	٣٥٧	٨١٦	٩٩١	٨٣٠	٦٦٧	٦٧٣	٥٧٠	٥٧٤	٥٨١
جبرى مجمد	طن	...	٩٧٧	١١٣٩	١٣٨١	١٢٥٢	١٠٤١	٧٧١	٤٢٢	٦٤٣
سكر	ألف طن	١٨٩	٣٥٥	٣٢٩	٣٢١	٣٥٤	٣٧٨	٤٠٤	٣٦٦	٣٦٣
جلوكوز	ألف طن	٥	٥	٢٧	٢٨	٢٩	٣١	٣٤	٣٢	٣١
عسل اسود	ألف طن	٢٤	٢٦	٢٤	٢٦	٣٠	٣١	٣٢	٣٢	٣٨
شيكولاتة	طن	١٦٠٠	١٤٤٧	١٧٠١	٢٢١٢	٢٢٩٨	٢٥٠٩	٢٩٠٣	٢٤٩٨	٣٢٦٩
أعجنة غذائية	ألف طن	١٨	٣٢	٣٢	٣٩	٤٣	٤٨	٥٤	٦٦	٨٠
خضروات مجففة	طن	...	—	٤٤٨٦	٥٢١٢	٦٥٤٥	٦٩٩١	٤٣٢٠	٣٢٠٠	٤٠٥٩
فواكه محفوظة	طن	...	٨٣	٥٦	١٠٩	١١٠	٢٩١	١٩٤	١٧٠	٢٩٠
حلويات سكرية	ألف طن	٥٦	٥٣	٥٥	٥٧	٥٨	٥٨	٥١	٤٢	٤٢
صلصة طماطم محفوظة	طن	—	—	٩٧٩	١٣٩٦	١٨٢	٦٠٦	١٥٢٤	١٣٦٢	١٠٣٨

خضر وبقول محفوظة	طن	٩٠٠	١٥٠٠	١٤٩٧	٢٤٣٨	٣٠٣٢	٥٩١٠	٥٩٣٨	٦٢٨٢	٦٥٨٨
خميرة	طن	٨٤٠	٢٢٠٠	٢٢٠٥	٢٥٥٠	٢٦٥٥	٣١٢٩	٣٣٩٣	٣٢٢٠	٣٦١٠
مياه غازية	مليون زجاجة	١٥٦	٣٩٢	٤٩٢	٥٥٢	٦٦٣	٧٠٣	٧٥١	٥٦٤	٣٨٥
نشـــا	ألف طن	٥	٩	٩	١٠	١١	١٢	١٢	١٢	١٥
كحول	مليون لتر	١١	١٥	١٥	١٨	١٩	٢٠	٢٠	٢١	٢١
كسب (بذرة القطن)	ألف طن	٤١٠	٥٤٢	٥٧٣	٤١٩	٥١٠	٦٥٤	٥٦٦	٧٣٣	٥٠٣
مولاس	» »	١٠٠	١٥٠	٢٥٨	٢٤٤	١٨٧	١٩٢	١٨٢	١٦٨	١٦٠
سجاير ومنتجات تبغ	» »	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٦	١٧	١٨
جبنة بيضاء كاملة الدسم	» »	١٠٩	٩١	٩٨	٩٠	١١٠	١١٢	١١٤	١١٧	١١٨
جبنة مطبوخة وجافة	» »	٢	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٤
لبن مبستر	» »	...	٧	١٠	١٠	١٢	١٥	١٧	٢٦	٢٤
سردين فى علب	ألف علبة	...	١٠٠	٧١٤	٢٨٥٩	١٨٩٤	٥٣٣٠	٧٠٤٥	٧٣٧٠	٨٥٧٦

تطور إنتاج للنشآت التى تباشر هذا النشاط

المنتج	الوحدة	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
إنتاج الكهرباء	مليون ك.و	٩٩٢	٢١٠٣	٣١١٣	٣٧١٩	٤١٧٦	٤٨٦٨	٥١٥٦	٤٩١٣	٥٢١٥
كابلات مسلحة	طن	...	...	١٤٩٣	٢٩٩٧	٤٥٢٠	٥٢٧٣	٤٠٧٨	٣٦٩٣	٢٩٨٤
أسلاك كهربائية	طن	...	١٢٠٠	١٧٥٨	٢١٧٥	٣٨٥٥	٤٤٢٠	٣٧٨٨	٣٣٨٢	٣٥٠٤
أجهزة تكييف هواء	عدد	...	٨١٥	١٦٦٥	١٤١٥	٢١٣٨	٤٩٥٩	٥٧	٣٤٠٩	١٠٣٧
ثلاجات كهربائية	ألف	...	١٠	١٧	٢٤	٢٧	٣٣	٤٣	١١	٢٥
غسالات كهربائية	ألف	...	٣	٦	٨	١٣	١٦	١٧	١٨	١٠
عدادات كهربائية	ألف	...	٣٦	٣٩	٧٦	٨٢	١٠٢	١٠٨	١٠١	١١١

بطاريات سائلة	ألف	١٨	٣٤	٤٤	٨٧	١٢٨	١٧١	١٧٦	١٨٩	١٨٩
بطاريات للاسلكي	ألف	٢٠	٥٢	١٦١	١٥٠	٩٧	١٢١	١٨٠	١٥٧	٢٢٧
بطاريات جافة للانارة	مليون	...	١	٣	٤	١٠	٢٠	٢٣	٢٦	٣٢
مواسير عازلة	طن	٢٨٠	٢١٥	٢٠٣	٤٠٣	١٣٥١	٩١١	٩٢٠	٦٤٨	٥٧٤
مصابيح كهربائية	مليون	٢	٣	٧	٧	٩	١٠	٩	١١	١٢
لوحات توزيع كهربائية	عدد	...	...	٦٠	١٥٧	١٢٥	٥١٠	٦٠٣	٦٦٤	٦٢٩
دفايات كهربائية	عدد	...	...	١٨٦٠	١٧١٦	١٠٠٠	٥٠٠٣	٧١٩٠	١٢٢٧٩	١٠٠٩٠
جرامافون كهربائي	عدد	...	...	...	٥٤٧	١٣٣١	٩٣١٢	٧٢٣٨	١١٢٩٤	٣٣٩٧
أجهزة راديو عادية ترانزستور	ألف	...	٣١	٨٣	٩٠	١٢٠	٢٤٣	١٧٦	١٥٣	١٥٠
أجهزة تليفزيون	ألف	...	...	...	٢٢	٣٦	٥٢	٧٣	٥٤	٦٤
اسطوانات جرامافون	ألف	...	...	١٠٩	١٠٥	١٤٣	٩١٧	٧٤٩	١٣٢١	١٢٧٢

ونتيجة لجهود الثورة فى هذا المضمار زادت قيمة إنتاج هذه الصناعة من ١٢٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٧٧,١ مليون جنيه عام ١٩٦١ ورفعت مشروعات الخطة من قيمة الإنتاج إلى ٢٨٥٤, مليون جنيه عام ١٩٦٥ ثم إلى ٣١٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٦٦ وإلى ٣٤٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧ .

والبيان السابق يوضح التطور فى منتجات هذه الصناعة .

الصناعة الكهربائية :

لم يكن لهذه الصناعة وجود قبل قيام الثورة سوى بعض المنشآت الصغيرة التى لا يتعدى إنتاجها المصابيح الكهربائية والبطاريات وبعض أنواع مواسير الكهرباء العازلة . وحتى الإنتاج المحلى من هذه الأصناف لم يكن يكفى لتغطية حاجة السوق المحلى ، ولذلك كانت البلاد تعتمد على الواردات اعتماداً رئيسياً .

ويمكن أن يقال إن الصناعة الكهربائية المحلية بدأت فى عهد الثورة التى أولت عنايتها كافة قطاعات النشاط الاقتصادى . ويدل حجم الصناعة الكهربائية على مدى مستوى معيشة الشعب وذلك لأن إنتاجها يتوقف على مدى تقدم الدولة ، وارتفاع دخلها القومى وبالتالى مستوى المعيشة لأفرادها ومن العرض التالى يظهر بوضوح ما أنجزته الثورة بالنسبة لقيام الصناعة الكهربائية فى البلاد :

* فى عام ١٩٥٣ بدأ إنتاج الثلاجات الكهربائية .
* وفى عام ١٩٥٥ بدأ إنتاج الأسلاك الكهربائية .
* وفى عام ١٩٥٧ بدأ فى إنتاج الغسالات الكهربائية وأجهزة الراديو العادية .
* وفى عام ١٩٥٩ بدأ إنتاج العدادات ، والمحولات الكهربائية ، وأجهزة الراديو الترانزستور .

وفى عام ١٩٦٠ بدأ إنتاج الكابلات وأجهزة تكييف الهواء .

وفى عام ١٩٦١ بدأ إنتـــاج الدفايات الكهربائية ولوحات توزيع الكهرباء والجرامفون وأجهزة التلفزيون والاسطوانات وهوائى التلفزيون وأجهزة السينما .

وفى صفحتى ٢٩٢ ، ٢٩٣ بيان بتطور إنتاج المنشآت التى تباشر هذا النشاط.

صناعة الغزل والنسيج :

عملت الثورة على تدعيم هذه الصناعة — التى كانت قائمة منذ أمد فى البلاد — وذلك لزيادة إنتاجها ، ورفع جودتها حتى يمكنها مواجهة المنافسة الأجنبية . ولتدعيم هذه الصناعة اتخذت الثورة الخطوات التالية :

* فرض حماية جمركية ، بفرض رسوم جمركية على الواردات من غزل القطن لحماية السوق المحلية .

* منع استيراد السلع التى ينتج مثيلها محلياً .

* مساعدة المصانع المحلية فى الحصول على احتياجاتها من القطن محلياً بأسعار مناسبة .

* إنشاء العديد من مراكز التدريب لإعداد العمال المهرة للنهوض بالصناعة .

* إنشاء تخصصات جديدة فى كليات الهندسة لتخريج الإخصائيين فى صناعة الغزل والنسيج .

* إنشاء صندوق لدعم صناعة الغزل والنسيج .

ونتيجة لهذه الجهود زادت قيمة منتجات هذا النشاط من ٨٤٫٦ مليون

تطور إنتاج صناعة الغزل والنسيج بعد قيام الثورة

بالألف طن

الإنتاج	١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
غزل القطن	٥٦	٩٨	١٠٨	١١٦	١٢٣	١٢٩	١٣٤	١٤٢	١٥٢
منسوجات قطنية	٤٠	٦٩	٧٣	٧٢	٨٢	٨٥	٨٤	٩٧	١٠٤
غزل صوف	٢	٧	٨	٩	٩	٩	١٠	١٠	٩
نسيج صوف	—	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٣
غزل حرير صناعى	٤	١٣	١٣	١٧	١٣	١٦	١٥	١٧	١٤
منسوجات حرير صناعى	٤	٨	٩	٨	٩	٨	٨	٨	٩
غزل جوت	٢	١٢	١٨	٢٣	٢٤	٢٦	١٩	٢١	١٤
نسيج جوت	٢	١٠	١٦	٢٢	٢٣	٢٣	١٦	١٩	١٣
بطاطين وسجاد وكليم	١	٣	٣	٤	٣	٤	٤	٤	٤

جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٣٠٫٥ مليون جنيه عام ١٩٦٠ وبالتالى انخفضت الواردات من هذه المنتجات حتى تلاشت فى عام ١٩٥٩ .

وتعتبر الخطة الخمسية الأولى خطوة رئيسية فعالة فى سبيل تحقيق التوسع فى صناعة الغزل على أسس علمية وطبقاً لخطة مرسومة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من غزل القطن وبما يؤدى إلى إمكان غزل نصف إنتاج البلاد من القطن خلال عشرين عاماً .

كما تضمنت الخطة الخمسية الأولى مشروعات خاصة بغزل ونسج الصوف وإنشاء مصنع لإنتاج السجاد الأتوماتيكى فى دمنهور التى تعتبر مركزاً لتجارة صوف الأغنام ، وسوف يؤدى هذا المصنع إلى الوفاء باحتياجات البلاد من السجاد . هذا بخلاف مشروع لإنتاج المنسوجات من الألياف الصناعية لتحل محل المنسوجات الصوفية فى الاستعمال . كما توسعت البلاد فى إنتاج غزل ونسيج الجوت وإنتاج الحبال من السيزال المستورد ، كما نجح خبراء وزارة الزراعة فى إحلال التيل الذى يزرع محلياً محل الجوت المستورد من الخارج بما يوفر ٤ مليون جنيه من العملات الصعبة نظير استيراده سنوياً .

وبتنفيذ الخطة الخمسية الأولى زاد إنتاج هذا النوع من النشاط الصناعى إلى ٣٥٧٫٨ مليون جنيه عام ١٩٦٥ وإلى ٣٨٣٫٤ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ثم إلى ٣٨٩٫١ مليون جنيه عام ١٩٦٧ .

وفى صفحة ٢٩٦ بيان بتطور إنتاج هذه الصناعة بعد قيام الثورة .

٣ — فى مجال الكهرباء والسد العالى :

إن الطاقة الكهربائية من المقومات الأساسية لكل تقدم اقتصادى واجتماعى ، إذ أن التقدم الاقتصادى والاجتماعى يترتب عليه ارتفاع مستوى معيشة أفراد الشعب وبالتالى اتساع فى العمران . وهذا يتطلب زيادة مستمرة

فى الإنتاج للوفاء بالاحتياجات ، وهذه الزيادة لا يمكن تحقيقها إلا بنمو الصناعات التى تقوم على استخدام الآلات التى تحتاج إلى طاقة كهربائية متوفرة ومناسبة فى تكاليفها .

فالطاقة الكهربائية هى من أهم العناصر المكونة لتكاليف الإنتاج الصناعى ، فهى قد تصل إلى ٨٠٪ من قيمة التكاليف الصناعية فى بعض الصناعات كصناعة الألمونيوم . وإن توفير الطاقة الكهربائية باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة فى البلاد كان سبباً رئيسياً فى قيام الكثير من الصناعات فى بعض الدول التى لا تتوفر بها الخامات اللازمة لقيـــام تلك الصناعات ، وذلك عن طريق الإعتماد على استيراد المواد الخام من الخارج ثم إجراء عمليات التشغيل محلياً بتكاليف منخفضة نتيجة توفر الطاقة الكهربائيـة ذات السعر المنخفض ثم إعادة تصدير المنتجات . مثال ذلك سويسرا وإيطاليا التى قامت فى كل منهما صناعات كثيرة قوية فى اقتصادياتها لتوفر الطاقة الكهربائية بكل منهما .

ومن المقاييس الأساسية التى يقاس بها تقدم الأمم متوسط ما يخص الفرد فيها من الطاقة الكهربائية المستعملة فى كافة الأغراض . فكلما زاد متوسط نصيب الفرد كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى معيشة أفراد الشعب والعكس صحيح . ولقد كانت مصر قبل ثورة يوليه ١٩٥٢ تعتبر من البـــلاد المتخلفة اقتصادياً ، إذ أن متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة يقل كثيراً عن مثيله فى الدول المتقدمة ، إذ كان الكثير من المدن وجميع القرى لا تعرف أسلوب الإنارة بالكهرباء .

والجدول التالى يوضح مدى التخلف الذى كانت عليه البلاد قبل عام ١٩٥٢ بمقارنة متوسط ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية سنوياً فى الدول المختلفة عام ١٩٥٢ :

الدولة	متوسط استهلاك الفرد للكهرباء (كيلووات ساعة)	الدولة	متوسط استهلاك الفرد للكهرباء (كيلووات ساعة)
النرويج	٤٦٩٢	اليابان	٤١٥
السويد	٢٣٢١	إيرلندا	٢٧٨
سويسرا	٢١٣٣	أسبانيا	٢٢٦
انجلترا	١٢٢٤	البرتغال	١٠٩
بلجيكا	١٠٣٨	الجزائر	٦٦
فنلندا	٩٨٦	المغرب	٦١
ألمانيا الغربية	٩٢٩	(مصر)	٦٠
أستراليا	٩٠٧	تونس	٤٩
فرنسا	٨٢٤	تركيا	٣٨
لنمسا	٨٠٧	الهند	١٧
هولندا	٦٨٧	باكستان	٣

ومنذ قيام الثورة أولت هذا النشاط اهتمامها ، وأصبحت مشروعات الكهرباء فى مقدمة المشروعات وذلك إيماناً بدورها وضرورتها لتنمية البلاد صناعياً واقتصادياً ثم اجتماعياً . ولعل أبرز دليل على هذا الاهتمام ما أشار إليه الميثاق من « أن التوسع فى طاقات القوى المحركة وفى إقامة هياكل الإنتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الأهداف الجديدة للإنتاج فى الزراعة والصناعة معاً .

إن وصول القوى المحركة إلى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصادياً واجتماعياً من التخلف الذى كان ، إلى التقدم الذى يتطلع إليه النضال الوطنى » .

ولقد وضعت الدولة خطتين لتوفير الكهرباء بالبلاد إحداهما عاجلة ..

والأخرى طويلة الأمد تهدف إلى استغلال مصادر الطاقة الكهربائية لتوفير الكهرباء لكافة أوجه الاستهلاك فى جميع أنحاء البلاد والإشراف على جميع الجهات التى تتولى توليد ونقل القوى الكهربائية ، إذ كانت هناك هيئات كثيرة متعددة تشرف على هذا النشاط بعضها حكومى والبعض الآخر شركات متخصصة ، علاوة على الشركات التى تتولى توليد القوى الكهربائية اللازمة لاستخدامها الخاص . وكانت هذه الهيئات والشركات مستقلة عن بعضها فنياً واقتصادياً ، ولكل منها محطاتها وشبكاتها ووسائلها المختلفة المنفصلة لا تربطها شبكة كهربائية واحدة كما هو الحال فى البلاد المتقدمة ، مما تترتب عليه اختلاف وتعدد الضغوط الكهربائية فى التوزيع والنقل واختلاف السعر من منطقة لأخرى .

لذلك تم تكوين لجنة الكهرباء المصرية فى عام ١٩٥٤ للقيام بكافة الدراسات الفنية والاقتصادية لجميع شئون الكهرباء فى البلاد ، ووضع برنامج شامل للتوسع فى إنتاج الكهرباء واستغلالها خلال العشرين سنة التالية ، وكانت الخطوط الرئيسية للدراسات المطلوبة تتناول :

(ا) حصر موارد البلاد من مصادر الطاقة الكهربائية : مساقط المياه — البترول ...

(ب) جرد المركز القائم للكهرباء من إنتاج ونقل وتقسيم وتوزيع ، واستهلاك .

(ح) تقدير حاجات الاستهلاك المستقبلة مع مراعاة ما ينتظر من التقدم الزراعى والصناعى والاقتصادى للبلاد .

(د) تحديد المشروعات اللازمة لسد احتياجات البلاد من القوى الكهربائية ، وترتيب هذه المشروعات حسب أولويتها .

(ه) نقل القوى الكهربائية الكبيرة وشبكات الإتصال ، ولا سيما

النقل من أسوان إلى الدلتا مع مراعاة الإنتاج المنتظر الحصول عليه من السد العالى .

ثم وضعت المشروعات العاجلة لتوليد الطاقة الكهربائية وتم تنفيذها ، وكانت تتضمن توفير القوة اللازمة للشبكة الكهربائية بشمال الدلتا ، واللازمة لإدارة محطات طلبات الرى والصرف الجديدة فى الوجه البحرى ، وتوفير القوة اللازمة لإدارة محطات طلبات الرى والصرف الجديدة بمحافظتى قنا وأسوان . فأنشئت محطة طلخا الكهربائية بالوجه البحرى ومحطة نجع حمادى مع توسيع محطة أدفو بالوجه القبلى . وبالنسبة للقاهرة تم توسيع محطة شمال القاهرة وإنشاء محطة جنوب القاهرة . وهذه المشروعات من النوع الحرارى الذى يعتمد على مشتقات البترول . وحتى عام ١٩٥٥ تم صرف مبلغ ٧٫٨١٥ مليون جنيه وزادت المقدرة الكهربائية بمقدار ١١٨٫٧٠٠ كيلووات ، وفى عام ١٩٥٧ ، ارتفع المنصرف إلى ١٧٫٢١٥ مليون جنيه وحتى عام ١٩٦٠ تم صرف ٤٥٫٢٢٥ مليون جنيه ، وزادت القدرة المولدة بمقدار ٦٥٣٫٧٠٠ كيلووات .

أما بالنسبة لاستغلال مساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية ، فقد اهتمت الثورة بمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، وقد كان هذا المشروع حلماً يراود المصريين منذ عام ١٩١٢ . والذى ظل الخلاف فى الرأى قائماً فى طرق الانتفاع بالقوى المولدة منه ، فقد قررت حكومة الثورة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ إجراء تعديل على المشروع الذى طرح عطاء إنشائه فى عام ١٩٤٧ ، مع السير بخطى سريعة حاسمة فى تنفيـــذه وقد قدرت الطاقة الكهربائية السنوية الممكن توليدها من هذا المشروع بحوالى ١٨٨٠ مليون كيلووات ساعة يستخدم منها ١٣٥٠ مليون كيلووات ساعة فى مصنع السماد (كيما) بمحافظة أسوان بما يتيح إنتاج ٣٧٠ ألف طن من السماد ، وباقى الطاقة تستغل فى إدارة طلبات الرى التى تستخدم لرى الأراضى المحولة من

رى الحياض إلى الرى المستــديم وقد تم تشغيل المحطة الكهربائية لهذا المشروع فى عام ١٩٦٠ .

واستكمالا لهذا النمو فى توفير الطاقة الكهربائية فإن مشروع السد العالى العظيم يتضمن إنشاء محطة لتوليد الكهرباء صممت بحيث تسمح بإنشاء ١٢ وحدة لتوليد الكهرباء تدار بتربينات قوة كل منها ١٧٥ ألف كيلوات أى أن المجموع الكلى لقدرة الوحدات ستكون ٢٫١٠٠ مليون كيلووات ، ويتم نقل ١٫٥ مليون منها إلى القاهرة والباقى يستخدم فى تغذية الأعمال الصناعية ومشروعات استصلاح الأراضى وغيرها بالكهرباء فى منطقة أسوان نفسها ومناطق الوجــه القبلى . وفى ١٥ أكتوبر عام ١٩٦٧ تم توليد الكهرباء من الوحدة رقم (١) ، وفى ٣٠ أكتوبر من الوحدة رقم (٢) وفى ديسمبر ١٩٦٦ تم نقل الكهرباء المولدة من الوحدات الثلاث إلى القاهرة وهذا استلزم العمل لتركيب مهمات أساسية ومساعدة زنتها ١٥٧٠٠ طن علاوة على تركيب ورفع أبراج نقـــل الكهرباء يقع أغلبها فى أراضى صحراوية .

ونتيجة للمشروعات والجهود السابقة فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة من ٦٠ كيلووات عام ١٩٥٢ قبل قيام الثورة إلى ٢٠٩ كيلووات م ٦٣/٦٤ وإلى ٢١٥ كيلووات عام ٦٤/١٩٦٥ ثم إلى ٢٣١ كيلو وات عام ٦٥/١٩٦٦ ويقدر نصيب الفرد بعد ذلك وبعد تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من السد العالى أن يصل إلى ٥٢٠ كيلووات ، وبذلك ستصبح الجمهورية ضمن مجموعة الدول المتقدمة وتثبت تجربتنا الاشتراكية فى هذا الميدان أنها تجربة رائدة .

السد العالى :

اهتم المصريون منذ قديم الزمان بتهذيب نهر النيل وتخزين مياهه . وتطور الأمر إلى إنشاء الخزانات والقناطر ، فكان ذلك سبباً رئيسياً فى تطور

مساحة الأراضى الزراعية . وقد بدا واضحاً قبل قيام الثورة مدى قصور الأراضى الزراعية التى كانت تزداد بنسب بسيطة عن مواجهة الزيادة السكانية المستمرة ، والتى كانت تزداد معها حاجة السكان لناتج الأرض من المواد الغذائية الأساسية حتى اضطرت البلاد لاستيراد هذه المواد من الخارج لسد النقص فى الإنتاج المحلى وقصوره عن تغطية حجم الطلب المحلى .

وبقيام ثورة ١٩٥٢ كان من أهدافها رفع مستوى معيشة أبناء الشعب وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بزيادة ناتج العوامل الإنتاجية المتاحة ، ومن بينها الأرض الزراعية فكان التفكير فى زيادة رقعة هذه الأرض .

وزيادة مساحة الأرض الزراعية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الماء اللازم لعملية الرى ومصدره نهر النيل ، وكان من المعروف أن جزءاً كبيراً من مياهه تنساب إلى البحر المتوسط سنوياً رغم حاجة البلاد الماسة إلى هذه المياه الضائعة . هذا علاوة على عدم انتظام الفيضان ، ففى بعض السنوات يكون الفيضان عالياً مما يتسبب عنه عدم إمكان الوفاء بالمياه اللازمة لرى الأراضى الزراعية ، وفى كلتا الحالتين يتعرض الإنتاج الزراعى لخطر النقصان نتيجة للغرق أو الجفاف .

ولما كان القصد من الخزانات المقامة على نهر النيل تخزين سنوى يحجز كمية من المياه فى آخر الفيضان تكفى للاستخدام فى أيام التحاريق ، فإن البلاد كانت فى حاجة إلى خزان يسمح بحجز جميع مياه الفيضان وينظم استعمالها على مدار السنين . ولذلك ظهرت فكرة إنشاء السد العالى .

وإيماناً من الثورة بمبدأ رفع مستوى معيشة أبناء الشعب ، قرر مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٢/١٠/٨ البدء فى دراسة مشروع السد العالى على أن تساهم فى هذه الدراسة جميع الهيئات العلمية والفنية فى البلاد ، والتى أوصت بأهمية المشروع من الناحية الاقتصادية وضرورته رغم ضخامة العمل .

ثم شكلت لجنة دولية فنية تضم مجموعة من الأساتذة والخبراء العالميين المتخصصين فى تصميم السدود وتنفيذها ، وقد أنهت هذه اللجنة دراستها بتقرير فى ٤ديسمبر١٩٥٤ بإقرار سلامة المشروع من جميع الوجوه الفنية والاقتصادية . وهنا قررت الثورة البدء فوراً فى تنفيذ المشروع . ولما كان تنفيذ هذا المشروع ستترتب عليه آثار بالنسبة للانتفاع بفائض مياه النيل ، ونظراً لأن المعاهدات المائية السارية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان تقضى بأن يتم الانتفاع بفائض مياه النيل بالاتفاق بين الطرفين فقدأجريت مفاوضات بينهما انتهت عام١٩٥٩ باتفاقية تقضى بتوزيع كميات المياه الإضافية وقدرها ٢٢ مليار متر مكعب بين الطرفين منها ١٤ر٥ مليار مترمكعب لجمهورية السودان والباقى وقدره ٧ر٥ مليار متر مكعب للجمهورية العربية المتحدة التى تقوم بدفع ١٥ مليون جنيه للسودان تعويضاً عن الممتلكات التى ستغرقها مياه التخزين داخل أراضى السودان .

ولتنفيذ هذا المشروع الضخم رؤى الاستعانة بقرض خارجى لاستيراد المعدات اللازمة ووحدات توليد الكهرباء . وقد أبدى البنك الدولى للإنشاء والتعمير وقتئذ استعداده للساهمة فى تمويل المشروع بالاشتراك مع بعض الدول الأخرى ، بعد أن قام خبراؤه بالدراسات اللازمة عن هذا المشروع فنياً واقتصادياً . إلا أن البنك عاد وسحب هذا العرض فى ١٩ يوليه سنة ١٩٥٦ فتلى ذلك إعلان تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦[١] .

وفى ١٩٥٨/١٢/٢٧ عقدت البلاد مع الاتحاد السوفيتى اتفاقاً بالحصول على قرض قدره ٣٤ر٨ مليون من الجنيهات تستخدم فى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع ، وفى ١٩٦٠/٧/٢٧ عقد اتفاق آخر للحصول على قرض قدره ٤٧ر٧ مليون جنيه لإتمام المرحلة الثانية .

(١) انظر موضوع الثورة المضادة فى الباب الأول من هذا الكتاب .

وقد اصطلح على تقسيم أعمال المشروع إلى مرحلتين الأولى منها تنتهى بارتفاع جسم السد العالى إلى الدرجة التى تكفل البدء بالانتفاع به ، وتخزين ٥ر٩مليار متر مكعب بزيادة قدرها ٤ مليار متر مكعب عما كان يحجزه خزان أسوان ، هذا بالإضافة إلى حفر قناة تحويل مجرى النيل ، وحفر أنفاق التصرف الرئيسية الستة وتبطينها بالخرسانة ، وتركيب البوابات الرئيسية وروافعها . حتى يمكن التحكم فى كميات المياه طبقاً لاحتياجات الرى والملاحة مع بناء أساسات محطة الكهرباء ، والارتفـــاع بالجزء الأمامى لجسم السد لمنسوب ١٣٢ متر فوق سطح البحر ، وقد تمت هذه المرحلة فى مايو ١٩٦٤ حيث احتفلت البلاد بتحويل مجرى نهر النيل إلى قناة التحويل .

أما المرحلة الثانية فتشمل الارتفاع ببناء جسم السد إلى منسوب ١٩٦ م فوق سطح البحر ، واستكمال السد وحفر الأنفاق المائلة الباقية ، وعددها أربعة وتبطينها بالخرسانة واستكمال بناء محطة توليد الكهرباء ، وتركيب وحدات التوليد ، ومد خطين كهربائيين فائق الجهد من أسوان للقاهرة ، وشبكة من الخطوط الكهربائية الفرعية ذات ضغط عال لتوزيع الطاقة الكهربائية المنقولة إلى مراكز الاستهلاك بالوجه القبلى والدلتا .

وقد تم إنجاز الكثير من المرحلة الثانية ، ففى أكتوبر ١٩٦٧ وصل ارتفاع سد المجرى إلى ٨٧ متراً كما تم ردم الطمى بالستارة الأفقية بجسم السد والتى طولها ٢٣٠ متراً وكذلك (تلبيس)الصخور بالرمال ، ووصل ارتفاع النواة الصماء إلى منسوب ١٥٣متراً مما مكن من الوصول بمنسوب البحيرة إلى ١٥١ متراً وهو منسوب كاف لتشغيل وحدات محطة الكهرباء .

والسد العالى هو سد ركامى طوله ٣٢٠ متراً عند القمة . منها ٥٠٠ متراً بين ضفتى النيل ، ويبلغ عرضه ٩٨ متراً عند القمة وارتفاعه ١١١ متراً من قاع النهر ، يتكون جسم السد من صخور الجرانيت وصخور كبيرة للميول الخارجية وأخرى تملأ فجواتها الرمال وقطاعات من الطمى والرمال

ومرشحات من رمال وصخور مجروشة . وقاع النيل عند موقع السد مكون من مواد رسوبية يصل سمكها إلى نحو ٢٠٠ متر .

وتقع قناتا التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة اليمنى للنيل ، والقناة الأمامية طولها ١١٥٠ متراً وتؤدى إلى مداخل الأنفاق والمآخذ .

وقد جهزت مداخل الأنفاق ببوابات للتحكم والتشغيل بالإضافة إلى حواجز الأعشاب ولكل مأخذ من المآخذ الستة مدخلان الأول سفلى لتصريف المياه والتحكم فيها خلال فترة الإنشاء ثم يسد نهائياً بالخرسانة المسلحة قبل إتمام المشروع ، ليستخدم العلوى للتحكم فى تصريف المياه بصفة مستديمة .

وعند نهاية الأنفاق توجد محطة الكهرباء وبها ١٢ تربيناً رأسياً من طراز فرانسيس قدرة توليد كل منها ١٧٥ ألف كيلووات أى أن قدرة جميع الوحدات ٢ر١ مليون كيلووات ، وتنتج خلال سنين الفيضان المتوسطة طاقة كهربائية بتكاليف زهيدة تصل إلى ١٠ مليار كيلووات ساعة .

ويتدفق الماء من محطة الكهرباء إلى قناة تحويل خلفية طولها ٤٥٠ متر ومنها إلى مجرى النيل الخلفى .

وتتصل قناة التحويل الأمامية بقناة التحويل الخلفية بستة أنفاق طول كل منها ٢٨٢ متراً وقطرها ١٥ متراً . وهى مبطنة بالخرسانة المسلحة بسمك متر واحد على الأقل . وقد صممت الأنفاق لتسمح بمرور ميـــاه الفيضان بتصرف قدره ١١ ألف متر مكعب فى الثانية (مليار متر مكعب فى اليوم) وسرعة متوسطها ١٢ متراً فى الثانية - وقبل اتصال الأنفاق بمحطة الكهرباء يتفرع كل نفق إلى فرعين مستطيلى المقطع ٥ر٧ × ٢٢ متراً كى يغذى كل فرع تربيناً من التربينات الإثنى عشرة .

وسوف تصرف المياه الزائدة عن منسوب ١٨٣ متراً بواسطة مفيض

موجود على الجانب الأيسر للنيل ويبلغ طول هذا المفيض ٢٨٨ متراً ، ويتكون من ٣٠ فتحة مجهز كل منها بالبوابات الدائرية . ويعلو المفيض طريق اتساعه ١٠ أمتار . ولا يتضمن المشروع إقامة أهوسة للملاحة ، ولذلك أنشيء ميناء نهرى أمام السد يربط السودان وبحيرة ناصر مع باقى مناطق الجمهورية العربية المتحدة بخط للسكة الحديد يبدأ من الميناء .

وسيتم نقل الطاقة المولدة من محطة الكهرباء إلى القاهرة عبر خطين كهربائيين تتفرع منهما خطوط فرعية وخطوط توزيع فرعية أخرى فى الوجه البحرى ، ويبلغ طول خطوط الكهرباء ٢٥٢٠ كيلومتراً .

وسيترتب على تنفيذ المشروع تكوين خزان مائى كبير (بحيرة ناصر) سعته ١٦٤,٣ بليون متر مكعب ، أى ما يوازى إيراد نهر النيل فى سنتين عاديتين . وتعد هذه البحيرة واحدة من أكبر البحيرات الصناعية فى العالم ، إذ يبلغ طولها حوالى ٥٠٠ كيلو متر ومتوسط عرضها ١١ كيلو متراً وأقصى عمق لها ٩٨ متراً ، وتمتد حتى داخل أراضى جمهورية السودان .

وقد بلغت كميات المياه الإضافية التى تم سحبها من بحيرة السد العالى للرى الصيفى علاوة على الخمسة مليارات التى كانت تسحب عادة من خزان أسوان القديم منذ أن بدأ الحجز على السد العالى حتى نهاية عام ١٩٦٧/٦٦ كالآتى :

عام ٦٤ / ٦٥	مليار متر مكعب
عام ٦٥ / ٦٦	٤,٥ مليار متر مكعب
عام ٦٦ / ٦٧	٦ مليار متر مكعب

وقد أمكن استغلال هذه الكميات من المياه فى رى ما تم من مشروعات تحويل الحياض واستصلاح الأراضى التى سار العمل فيها حتى الآن على الوجه الآتى :

(ا) مشروعات تحويل الحياض :

وتبلغ مساحتها الكلية ٩٧٣ ألف فدان ، منها ٦٠٢ ألف فدان أراضى حوضية بحتة ، ٢٥٧ ألف فدان مناطق حبوب ، ١١٤ ألف فدان مناطق رى مزدوج ويقدر ماتم تحويلة حتى يناير ١٩٦٨ وأعطى مياهاً صيفية للزراعة فعلا ما مساحته ٧٨٢ ألف فدان .

(ب) الأراضى المستجدة :

وتبلغ مساحتها ١,٢ مليون فدان وقد تم استصلاح مساحة قدرها ٥٢٣ ألف فدان حتى نهاية عام ٦٦/١٩٦٧ وأعطيت فعلا مياهاً صيفية من المخزون فى بحيرة ناصر .

(ج) أمكن زيادة المساحات المزروعة أرز وأذرة صيفية حيث بلغت مساحة الأرز حوالى مليون فدان والذرة ١,٢ مليون فدن .

(د) قدرت المزايا الاقتصادية السنوية التى حصلت عليها البلاد من تنفيذ مشروع السد العالى حتى نهاية عام ١٩٦٧ نتيجة لما حققه المشروع من وقاية من الفيضانات العالية ورى الحياض المحولة ، وأراضى التوسع التى تم استصلاحها واستزراعها ، والتوسع فى زراعة الأرز والذرة بحوالى ٧٠ مليون جنيه .

وفيما يلى بيان يوضح مـــدى ضخامة حجم الأعمال الرئيسية لذلك المشروع العظيم[١] :

---

(١) المراجع : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

— نشرة السد العالى .

— كتاب مجلس الإنتاج القومى عام ١٩٥٥ — متابعة وتقييم الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

العمليـة	الوحدة	الـكمية
قناتا التحويل والإنفاق ومحطة الـكهرباء :		
حفر فى الصخر	متر مكعب	١١,٥٩٤,٠٠٠
حفر مواد رخوة	«	١,٦٣٣,٠٠٠
خرسانة مسلحة	«	٨٠٤,٠٠٠
بوابات وأجهزة ميكانيكية	طن	٢٤,٠٠٠
معدات لمحطة الـكهرباء	طن	٣٧,٠٠٠
صخور عادية ومفروزة	متر مكعب	٢٠,٩٠٥,٠٠٠
السد :		
رمال	متر مكعب	١٣,٨٠٥,٠٠٠
طين أسوان للنواة الصماء والستارة الأفقية	«	٣,٣٩٨,٠٠٠
مرشحات	«	٩٥٧,٠٠٠
حقن للستارة القاطعة الرأسية	«	١,٨٠٠,٠٠٠
خرسانة للممرات وحماية الميل الخلفى	«	٢٠٥,٠٠٠
حفر فى الصخر	«	٦٠٠,٠٠٠
خطوط نقل القوى الـكهربائية :		
حفر	متر مكعب	١,٤٣٠,٠٠٠
خرسانة	«	١١٦,٠٠٠
مبـــانى	«	١٢,٠٠٠
إنشاءات معدنية	طن	٦٧,٠٠٠
مواصلات	«	٣٥,٠٠٠
عازلات	قطعة	٦٣٠,٠٠٠
محولات ومعدات كهربائية	طن	٢٠,٠٠٠

٤ — في مجال النقل والمواصلات :

يحتل قطاع النقل والمواصلات فى عصرنا هذا مرتبة هامة بالنسبة لكافة القطاعات ، بل يمكن أن يوصف عصرنا هذا بعصر النقل والمواصلات . ويشكل هذا القطاع ركناً أساسياً فى اقتصاديات جميع الدول ، فبينما ينتج كل من قطاع الزراعة والصناعة إنتاجا سلعياً ، فإن هذا القطاع يتميز بأداء نوع من الخدمات التى تنعكس آثاره على كافة نواحى نشاط المجتمعات . وتتميز الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة بتقدم هذا القطاع . فبقدر تقدمه وتطوره بقدر ما يتاح للقطاعات الإنتاجية تحسين وتنمية إنتاجها ، ولقطاعات الخدمات من حسن أداء مهمتها .

ولبيان أهمية الدور الذى يؤديه هذا القطاع نسرد فيما يلى على سبيل المثال الخدمات التى يؤديها للمجتمعات : فهو الذى يتيح توفير المواد الغذائية لكافة البشر وفى أى مكان ، كما يتيح المواد اللازمة للتصنيع أينما كان مصدر إنتاجها إلى مكان تصنيعها ، كما أن له دور فعال فى نشر الثقافة من مصدر إشعاعها إلى جميع بقاع العالم فى يسر وسرعة ووضوح ، كما يساهم فى توفير الخدمات اللازمة للبشرية من خدمات تعليمية إلى خدمات صحية واجتماعية .

ويلعب هذا القطاع دوراً خطيراً فى النشاط السياسى ، فعن طريقه تنشر الأفكار السياسية داخلياً وخارجياً ، وعن طريقه يمكن تحقيق مقاومة الأفكار السياسية المضادة . ولا يحتاج الأمر إلى توضيح أهمية دور هذا القطاع فى المجال الحربى .

وبعد الحرب العالمية الثانية خطى هذا القطاع فى العالم خطوات جبارة نحو التطور والتقدم ، فقد أمكن عن طريقه تحقيق كثير من الأفكار العلمية والبحوث والتطلعات الفكرية من غزو وكشف للفضاء إلى الوصول إلى الأجرام السماوية محققاً بذلك المعجزات ، بل وعن طريقه تم الاتصال المباشر بين الكون الأرضى والكون السماوى بسرعة ووضوح .

و للأهمية الواضحه لهذا القطاع أولته الثورة اهتمامها ، فوفرت له الإمكانيات والخبرات والدراسات التى تكفل له التطور والتقدم . ويتكون هذا القطاع من عدة أوجه مختلفة من حيث النشاط ، يتصف البعض منها بالإنتاج المباشر والآخر بالإنتاج غير المباشر .

١ — السكك الحديدية :

وهو من الأنشطة التى تتصف بالإنتاج المباشر ، والذى يمكن تقييم إنتاجه بالحصيلة التى تحصل نظير أدائه لخدمة نقل الركاب والبضائع على حد سواء . ولتحسين الخدمة التى يؤديها هذا النشاط قامت الثورة بتنفيذ العديد من المشروعات من أهمها :

(ا) مشروع تحويل القاطرات البخارية إلى ديزل حديث عالى الكفاءة ، والتوسع فى استخدام وحدات الديزل بما أدى إلى زيادة فى حجم حركة النقل بما يساير الزيادة فى عدد السكان . وقد تم التحول إلى الديزل على كافة الخطوط الحديدية فى الجمهورية اعتباراً من أول أبريل عام ١٩٦٣ . فبعد أن كان عدد وحدات الديزل عند قيام الثورة ٢٤ وحدة وعدد الوحدات البخارية ٣٦ وحدة وصل عدد وحدات الديزل فى عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ٤٧١ وحدة وأوقف استخدام الوحدات البخارية ، وفى نفس الوقت جددت عربات نقل الركاب وزيدت من ١٤٧٠ عربة عام ١٩٥٢ إلى ١٧٦٠ عربة ركاب عام ١٩٦٧/٦٦ وزيد عدد عربات نقل البضاعة بمختلف أنواعها من ١٧٠٩٥ عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦٤٣ عربة عام ١٩٦٧/٦٦ .

(ب) كما نفذ مشروع لتجديد الخطوط الحديدية التى ساءت حالتها قبل الثورة لعدم تجديدها ، وقد كان متوسط أطوال التجديدات السنوية ٢٠ كيلومتراً سنوياً قبل الثورة زادت إلى ٢٢٥ كيلومتراً بعد الثورة .

(حـ) ولزيادة سرعة الوحدات وضمان أمن سيرها نفذ مشروع التحكم

المركزى فى خط الوجه القبلى ، وبتنفيذه أمكن عدم تنفيذ مشروع إزدواج الخطوط المفردة بما يوفر على الدولة الكثير من التكاليف والنفقات .

(د) وفى عام ١٩٥٣ بدأ تنفيذ مشروع كهربة خط حلوان ، وتم تشغيله بالوحدات الكهربائية عام ١٩٥٦ وقد أدى تنفيذ هذا المشروع إلى المعاونة فى سياسة تعمير المناطق التى يخدمها هذا الخط ، والتى من شأنها تخفيف الضغط على العاصمة .

(هـ) تم تجديد المحطات القائمة خاصة الكائنة فى مناطق سياحية ليتناسب مظهرها مع التقدم الذى حققته الدولة .

وفيما يلى بيان بالخدمات التى أداها هذا المرفق الحيوى فى سنة ما قبل قيام الثورة وفى عام ٦٦/٦٧ :

البيان	الوحدة	عام ٥١/٥٢	عام ٦٦/٦٧
عدد القاطرات	عدد	٧٨٥	١١٨٣
عدد عربات الركاب	عدد	١٤٧٠	١٧٦٠
عدد عربات البضاعة	عدد	١٧٠٩٥	١٩٦٤٣
الطول الإجمالى لمسير القطارات	مليون كيلومتر	٢٤	٤٢
عدد الركاب	مليون راكب/كيلومتر	٣٠٠٢	٦٢٦٨
البضائع المنقولة	مليون طن/كيلومتر	١٦٣١	٣٠٦٨

٢ — النقل البرى :

حظى هذا المرفق باهتمام الثورة التى قامت بتدعيم الأسطول المستخدم لنقل الركاب والبضائع داخل وخارج المدن ووفرت له الإمكانيات المادية لإنتاج وحدات النقل محلياً واستيراد الوحدات من الخارج لمقابلة الزيادة المستمرة فى حركة نقل الركاب والبضائع . وقد كان نشاط نقل الركاب خارج المدن يزاول بالكامل بواسطة القطاع الخاص ، وتم تأميمه فى يوليه ١٩٦١ فعملت الثورة على تحسين الخدمة بزيادة عدد العربات المستخدمة ، فبعد أن كان عددها ١٢٠٠ سيارة فى عام ٥١/٥٢ وصل عددها إلى ١٩٣٨ فى عام ٦٦/٦٧ . خدمت ٣٥٧٧ مليون راكب/ كيلومتر . كما دعم مرفق النقل داخل مدينة القاهرة والأسكندرية بزيادة عدد الوحدات واستخدام الترولى باس ، وتم ربط جميع أنحاء المدينتين بشبكتين تربط أنحاء كل من المدينتين ببعضها .

٣ — النقل النهرى والبحرى :

حظى قطاع النقل النهرى باهتمام الثورة باعتباره وسيلة من وسائل النقل الداخلى ، يمكن عن طريقها المساهمة فى رفع كفاءة النقل داخل البلاد ، فهو وسيلة سهلة لنقل البضائع ذات الكميات الضخمة والأحجام الكبيرة التى تتحمل النقل البطىء مثل الخامات والمواد البترولية ، ومواد البناء ، والمنتجات الثقيلة ، والمحاصيل الزراعية .

وتبلغ أطوال المجارى الملاحية الداخلية ٣٣١٥ كيلومتراً منها ١٦٤٩ كيلومتراً فى الوجه البحرى و ١٦٦٦ كيلومتراً فى الوجه القبلى .

وكان هذا المرفق يلاقى بعض الصعوبات قبل الثورة ، إذ كان اهتمام الدولة وقتئذ ينصب على نظام الرى فقط ، وكانت بعض المجارى المائية ضيقة قليلة العمق مما يعوق الملاحة فيها ، علاوة على عدم توفر الوسائل الحديثة الخاصة بإنجاز عمليات الشحن والتفريغ ، فأنشأت الثورة هيئة عامة

للنقل المائى الداخلى تختص بالنهوض بهذا المرفق والإشراف عليه ، وقد أقامت الهيئة الكثير من المراسى وموانىء الشحن خصوصاً لشحن خام الحديد بشمالى أسوان ، علاوة على أنه قد تمت إنارة الكبارى والأهوسة المقامة على المجارى الملاحية ، وأصبحت هناك خطوط ملاحية منتظمة لنقل الركاب بالوجهين البحرى والقبلى . ويبلغ متوسط عدد الركاب بخطوط الوجه البحرى ٤٦٠ ألف سنوياً وبخطوط الوجه القبلى ٩٢٠ ألف سنوياً بخلاف الخطوط الموسمية . أما بالنسبة لنشاط نقل البضائع فقد بلغت كمية البضائع المنقولة عام ٦٦/١٩٦٧ ما مقداره ١٫٤٥٠٫١٥١ طناً .

وقد أنشأت الثورة أسطول ناصر النهرى لنقل خام الحديد من أسوان — حيث يتم استخراجه وتكسيره — إلى مصانع الحديد والصلب بحلوان لمسافة قدرها ٩٥٠ كيلومتراً فى مجرى النيل بواسطة صنادل آلية ومقطورات .

أما النقل البحرى — وهو وسيلة الارتباط الدولى والنقل الخارجى لتجارة الجمهورية من صادرات وواردات — فقد دعمته الثورة بالكثير حتى يرفع علم البلاد عالياً فى بحار العالم مع توفيره للكثير من العملات الأجنبية التى تدفع لشركات الملاحة الأجنبية نظير نقلها لتجارتنا . وقد وصل عدد وحدات الأسطول التجارى إلى ٥٩ وحدة ، بحمولة صافية قدرها ١١٤٫٢٦١ طناً منها ٢٧ وحدة خاصة بنقل البضائع بحمولة صافية قدرها ٢٩٫٤٤٩ طناً خلاف ١٧ وحدة لنقل البترول بحمولة صافية قدرها ٣٦٫٥٨١ طناً و ١٤ وحدة لنقل البضائع والركاب بحمولة صافية قدرها ٤٦٫٩٠٠ طن .

٤ — قناة السويس :

تعتبر قناة السويس شرياناً هاماً بالنسبة للعالم فهى أقصر طريق موصل بين الشرق والغرب ، وأكثرها اقتصاداً فى الاستخدام حيث يجنب السفن من الدوران حول القارة الأفريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح .

ولقد أممت الثورة هذا الشريان البحرى فى يوليه ١٩٥٦ ، وبذلك انتزع الشعب حقه فى ملكيتها . وأنشئت هيئة مختصة لإدارة القناة ، فبذلت من الجهد الكثير ، ووفرت لها الإمكانيات الضخمة لتحسين المرفق بما يتمشى مع الزيادة فى عدد السفن المارة وحجمها ومسايرة التقدم العلمى .

وقد قامت الهيئة بدراسة البرنامج الذى كانت قد أعدته الشركة عام ١٩٥٤ لتحسين القناة ، وتبين أنه قاصر عن الوفاء باحتياجات التطور فى الملاحة ، فعملت الهيئة على وضع برنامج لتحسين القناة وقامت بتنفيذ مشروع ناصر الذى يهدف إلى : —

(ا) توسيع القناة بحيث يزداد عرضها عند عمق ١١ متر من ٦٠ — ٩٠ متر أو ١٠٠ متر حسب المناطق .

(ب) زيادة عمق القناة بما يسمح بمرور السفن التى يبلغ غاطسها ٣٧ قدماً ثم يزيد إلى ٣٨ قدماً ثم إلى ٤٥ قدماً بحيث يسمح بمرور السفن التى تبلغ حمولتها ما بين ٦٥ و ٧٠ ألف طن .

(حـ) توسيع القناة بحيث تزداد مساحة القطاع المائى من ١٢٠٠ متر مربع إلى ١٨٥٠ متراً مربع .

كما رصدت الهيئة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ عدد من المشروعات المتصلة بالخدمة فى القناة من إقامة طرق وكبارى ، وتوسيع ميناء بور سعيد عند المدخل الشمالى للقناة ، كما أنشأت حوضاً عائماً للسفن العابرة للقيام بأعمال إصلاح السفن وفى ذلك ما يدر على البلاد دخـــلا من العملات الأجنبية . كما أنشئت ترسانة لبناء السفن ببور فؤاد لتزويد الجمهورية العربية المتحدة بأسطول تجارى يتفق ونموها الاقتصادى المنطلق ، علاوة على إصلاح وحدات الأسطول العربى . كما زود المرفق بمهمات عائمة ذات كفاءة عالية بزيادة عدد سفن القطر ، ومحطات الإنقاذ ، وتزويد أسطول

الهيئة بأقوى قاطرتين فى العالم . وقد أدخلت الهيئة أحدث وسائل الاتصال التليفونى واللاسلكى والضوئى لإرشاد السفن وقناديلها لأية أخطاء ، واستخدام التليفزيون والرادار فى ضبط حركة الملاحة .

وقد أسفر الاهتمام بهذا المرفق عن زيادة ملحوظة فى الخدمة التى يؤديها سواء من حيث عدد السفن العابرة أو حمولتها ، وبالتالى عاد ذلك على الدولة بإيرادات أكبر مما كان يعود عليها من قبل .

وفيما يلى بيان يصور تطور حركة العبور فى قناة السويس والإيرادات المحصلة :

السنة	عدد السفن والناقلات	عدد الركاب بالألف	حركة البضائع بالألف طن	الإيرادات بالمليون جنيه
١٩٥٢	١٢١٦٨	٥٧١	٨٣٤٨٨	١٣
١٩٥٥	١٤٦٦٦	٥٢١	١٠٧٥٠٨	٣٢
١٩٥٨	١٧٨٤٢	٣٤٢	١٣٩٣٣٧	٤٢
١٩٦٠/٥٩	١٨٢٣٣	٣٤٧	١٥٨٥٦٩	٤٨
١٩٦١/٦٠	١٨٥٢٤	٣٤٠	١٧١١٤٦	٥١
١٩٦٢/٦١	١٧٩٧٨	٢٩٥	١٧٥٠٢٨	٥٢
١٩٦٣/٦٢	١٦٠٥٨	٢٩٩	١٨٩٧٥٣	٦٣
١٩٦٤/٦٣	١٩٥٣٩	٢٧٥	٢٠١٥٧٥	٧٤
١٩٦٥/٦٤	٢٠٢٩٨	٢٨٦	٢١٩٦٥١	٨٢
١٩٦٦/٦٥	٢٠٦٣٥	٢٨٩	٢٣٥١١٠	٩٠
١٩٦٧/٦٦	٢٠٣٢٦	٢٩٦	٢٣٠٠٢٢	٩٣

ومن هذا يتضح مدى الزيادة المضطردة فى عدد السفن والناقلات العابرة لقناة السويس من سنة لأخرى ، إذ تضاعف عددها تقريباً . كما زادت بالتالى حركة نقل البضائع المارة بها زيادة مطردة بحيث بلغت الزيادة نحو أربعة أمثال حجم حركة البضائع فى عام ١٩٥٢ . وقد أثمرت هذه المشروعات التى نفذتها الدولة ، إذ درت عليها عائداً متزايداً من رسوم العبور ، فزادت من ١٣ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥ ثم إلى ٩٣ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ ، وقد ساهمت تلك الزيادة فى إيرادات رسوم العبور فى تدعيم اقتصاديات البلاد .

٥ ـ النقل البرى :

عنيت الثورة بتدعيم مرفق النقـــل الجوى ، وذلك بتدعيم أسطول الطائرات بطائرات حديثة من النوع النفاث ، فاستخدمت طائرات البوينج فى خطوطها الجوية . وتم ربط القاهرة بالكثير من دول العالم وذلك بمد شبكة خطوط البلاد الجوية شمالا إلى لندن وشرقاً إلى طوكيو وجنوباً إلى نيروبى والصومال وغرباً إلى الجزائر ، وبذلك أصبحت القاهرة مركزاً حيوياً لشبكة الخطوط الجوية العالمية .

كما تم إنشاء ميناء القاهرة الجوى الجديد ـــ الذى تكلف خمسة ملايين من الجنيهات ـــ وفقاً لأحدث النظم الدولية لمواجهة الحركة المتزايدة للطائرات ، وزود المطار بأحدث الإمكانيات، والتسهيلات والخدمات اللاسلكية والملاحية والمعدات الآلية والإلكترونية حتى أصبح فى مصاف أحدث المطارات العالمية . وتستخدم هذا المطار ٣١ شركة دولية تسير خطوطاً منتظمة ، هذا بالإضافة إلى ٦٠ شركة أخرى .

ولا شك أن هذا التدعيم له آثاره بالنسبة لما يجلبه على الدولة من إيرادات نتيجة اعتبار القاهرة مركزاً من مراكز الطيران الدولية ، وتشجيعه لحركة السياحة للجمهورية . هذا علاوة على الاهتمام بالطيران الداخلى ،

السنة	القاهرة			الإسكندرية			جملة الجمهورية		
	عدد الطائرات	عدد الركاب بالألف	البضائع بالطن	عدد الطائرات	عدد الركاب بالألف	البضائع بالطن	عدد الطائرات	عدد الركاب بالألف	البضائع بالطن
١٩٥٤	٨٥٠٠	٢٩٩	١٧٥٠	١٥٠٠	٣٢	٥٦٢	١١٤٠٨	٣٥٤	٢٣٢٢
١٩٥٥	٦٩٠٠	٣٦٩	١٠١٠	٢٣٠٠	٤٣	٥٨٤	٢٤٠٩١	٤٤٦	١٦٠٤
١٩٥٨	١٠٣٢٧	٤٤٠	٣١٠٧	٢٢٦٧	٥٥	٥١٤	١٣٩١٠	٥٢٥	٣٦٥٠
١٩٦٠/٥٩	٧٨٦١	٥٩٧	٤٩٠٤	٢١٩٠	٥٩	٥٨٩	١٢٠٢٦	٧٢٩	٥٥٤٨
١٩٦١/٦٠	١٤٩١٠	٧٧٢	٦٤١٧	١٧٤٧	٥٢	٤٥٩	١٩١٤٥	٩٠٤	٦٩٤٤
١٩٦٢/٦١	١٤٢٠٠	٧٤٥	٥٢٧١	١٧٥٣	٥٠	٥٠٢	١٩١٤٥	٨١٥	٦٢٣١
١٩٦٣/٦٢	١٤٢٨١	٦٢٠	٦١١٩	١٤٠٥	٣٩	٦٠٤	١٩٢٦٧	٨٠٣	٧٦٥٢
١٩٦٤/٦٣	١٥٠٨٦	٩٢٦	٦٠٩٩	١٢٥٩	٣٧	٦٣٩	٢٠٥٣١	١١٦١	٧٩٠٤
١٩٦٥/٦٤	١٤٤٨٠	١٠٠٠	٦٧١٢	٩٣٢	٢٥	٣٢٩	٢٠٠٥٥	١٢٢٩	٨٢٤١
١٩٦٦/٦٥	١٧٠٨١	١١٤٨	٧٩١٩	١٤٣٦	٤١	٤٣٢	٥٣٥٦٩	١٣٩٧	٩٢٢٤
١٩٦٧/٦٦	١٦٧٧٥	٩٨٣	٨٢٦٩	١٣٣٤	٤٥	٤٤٩	٢٣٠٩٤	١٢٥٥	٩٩٠٦

فقد دعمت المطارات الداخلية بأحدث المعدات حتى أصبحت الخطوط الداخلية وسيلة سهلة لنقل الركاب يفضلها الكثيرون .

وفى الصفحة السابقة بيان يصور تطور حركة الطيران بكل من مطار القاهرة والأسكندرية وجملة الجمهورية .

٦ ـ الخدمات البريدية :

قامت الثورة بتعزيز تلك الخدمة عن طريق إنشاء العديد من المكاتب البريدية فى جميع أنحاء الجمهورية وتدعيم القائم منها ، إيماناً منها بما للخدمات البريدية من فوائد للجماهير كما نالت هذه الخدمة اهتماماً ملحوظاً فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، فخصصت لها الاستثمارات التى تكفل تحقيق الآتى :

(ا) التوسع فى الخدمات البريدية بحيث يخدم المكتب البريدى الواحد عدداً أقل من السكان .

(ب) تحسين هذه الخدمة عن طريق استخدام الأساليب الآلية فى الفرز والختم لتحل محل العمل اليدوى البطىء .

وفى سبيل تحقيق الأهداف السابقة تم تنفيذ الآتى :

(ا) إدخال نظام مكاتب البريد الأهلية لخدمة القرى النائية والمناطق التى تبعد عن المكاتب الحكومية ، وقد وصل عددها إلى ٢٣٢٣ مكتباً فى عام ١٩٦٧/٦٦ .

(ب) إدخال نظام الوكالات البريدية لخدمة الأماكن المزدحمة بالسكان والمناطق التجارية الهامة ، وقد بلغ عدد هذه الوكالات ١٣٢٦ وكالة فى عام ١٩٦٧/٦٦ .

(ح) إدخال نظام البريد المتنقل لتخفيف الضغط على المكاتب الثابتة ، كما أدخل نظام المقطورات البريدية لخدمة السكان فى المعارض والأسواق والمصايف .

(د) أنشئت مكاتب بالوحدات المجمعة حيث تجمع الخدمة البريدية إلى جانب خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية .

(ه) زود المرفق بوسائل نقل سريعة للعمل على سرعة نقل الرسائل وتوزيعها .

(و) تمت إقامة مطبعة خاصة للبريد فى عام ١٩٦١ ، وتوسعت الهيئة المشرفة على المرفق فى إصدار طوابع البريد التذكارية التى تلاقى إقبالا عالمياً من جانب الهواة .

(ز) وللنهوض بالخدمة البريدية وعملا على راحة الجمهور تم إعداد البرامج التدريبية لتوجيه وتدريب القائمين على شئون البريد لزيادة خبرتهم ، كما تم إنشاء مدرسة ثانوية للبريد .

وفى صفحات ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ بيان بتطور عدد المكاتب البريدية على اختلاف أنواعها يوضح مدى إتاحة هذه الخدمة للجمهور فى كل وقت وكل مكان .

٧ — التليفون والتلغراف :

على أثر إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى فى عام ١٩٥٢ كان من سياسته — بالاشتراك مع مصلحة التليفونات والتلغرافات فى ذلك الوقت — توفير الخطوط التليفونية لراغبى الاشتراك وإدخال النظام الآلى بين المشتركين ، هذا علاوة على تحسين الخدمة التليفونية والتلغرافية والنهوض بها إلى المستوى اللائق .

وكانت مشروعات الإنشاء فى التليفونات قد توقفت أثناء الحرب العالمية

تطور عدد المكاتب البريدية على اختلاف أنواعها

البيـــان	٥٢/٥١	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
مكاتب بريدية حكومية	٨٤١	٩٦٢	١١٢٤	١٢٢٦	١٢٨٥	١٣٠٨	١٣٤٦	١٣٩٩
وكالات بريدية	...	١٦٤	٥٧٧	٧٩٨	١١٠١	١٢٥٦	١٢٩٢	١٣٢٦
محطات نيلية	١٤	١٨	١٨	...	...	...	...	...
محطات سكة حديد	٤٩٩	٥٠١	٥٠١	٥٠١	٥٠١	...	...	...
خطوط طوافة	٥٦٦	٦٩٢	٩٤٣	١٧٥٤	١٧٥٣	١٧٥٠	١٧٥٩	١٧٥٩
مكاتب أهليـة	...	٣٦١	٩٥٥	١٣٨٨	٢٠٢٠	٢٢١٥	٢٣١٩	٢٣٢٣

والبيان التالى يوضح مدى التطور فى الخدمات البريدية التى قدمت خلال سنوات الثورة الأخيرة

البيـــان	الوحدة	٥٢/٥١	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
المراسلات الداخلية :									
للجمهور عادية	مليون	٨٧	١٢١	١٢٩	١٣٧	١٢٦	١٥٦	١٦١	١٦٨
حكومية عادية	»	١٧	١٩	١٩	١٨	١٨	١٩	٢٣	٢٤
للجمهور مسجلة	»	٦	١١	١١	١٢	١٢	١٣	١٧	١٧
حكومية مسجلة	»	٢٢	٢٣	٢٣	٢٤	٢٤	٢٤	٢٠	٢٠
تذاكر بريد عادية	»	٣	٥	٥	٦	٦	٦	٧	٨
جرائد ومطبوعات وعينات	»	٢٥	٤٢	٤٦	٥٠	٥٣	٥٦	٥٧	٥٧
بريد مستعجل	ألف	٧٠٣	٨٣٨	٨٤٤	٨٤٩	٨٥٥	٨٦٢	٩٢٢	٩١٥
طرود داخلية صادرة	ألف	٧٦٨	٨٧٩	٨٩٠	٩٠٢	٨٦١	٨٥١	٩٢٣	٨٤٨

مراسلات واردة من الخارج:									
عادية	مليون	١٩	٣٠	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٣
مسجلة	ألف	٧٠٠	١٢٧٣	١٣٨٧	١٥١٤	١٦٣٨	١٧٤٩	١٨٢٨	١٧٩٨
تذاكر بريد	مليون	١	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣
جرائد ومطبوعات وعينات	مليون	١١	١٦	١٦	١٨	١٨	١٩	٢٠	١٧
بريد مستعجل	ألف	١٣	٤٧	٥٢	٥٦	٥٩	٦١	٦٣	٤٣
مراسلات صادرة للخارج:									
عادية	مليون	١٥	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٨	٢٩	٢٨
مسجلة	ألف	٥٦٣	٩٧٠	١٠٣٦	١١٠٧	١١٧٧	١٢٥١	١٣١٩	١٣٠١
تذاكر بريد	مليون	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
جرائد ومطبوعات وعينات	مليون	٤	١١	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٤
بريد مستعجل	ألف	٤	١١	١١	١٢	١٣	١٤	١٤	٢٧

الثانية ، بينما زاد إقبال الجمهور عليها ، ونشأت بذلك أزمة مستحكمة لم تجد نفعاً فى تفريجها تلك المشروعات المحدودة التى بدأ تنفيذها بعد الحرب وقبل الثورة .

ولقد اتضح أن الحل الوحيد لهذه الأزمة الحادة المتجددة ينحصر فى رسم برنامج شامل يغطى مالدى المصلحة من طلبات ، ويحقق للجمهور الخدمة السريعة ، ويحل هذه الأزمة حلا نهائياً . مع تطبيق أحدث النظم التى تعود على الدولة والجمهور بالفائدة الكبيرة . وقد شمل هذا البرنامج عدة مشروعات خاصة بسنترالات القاهرة والإسكندرية والوجه البحرى والقبلى وخطوط الترنكات واللاسلكى ، وقد بلغت تكاليف تلك المشروعات ١٩,٩٩٤ مليون جنيه واعتمد مجلس الوزراء فى ١٩٥٤/٥/٢٦ هذا البرنامج ، وقد قدرت الإيرادات التى ستحصل نتيجة تنفيذ تلك المشروعات حتى عام ١٩٦٢/٦١ حوالى ١٧,٦ مليون جنيه أى التكاليف الخاصة بها تقريباً .

ولقد تضمنت المشروعات الخاصة بالسنترالات التليفونية مشروعات خاصة بسنترالات أوتوماتيكية جديدة لتوفير هذه الخدمة ، وحل أزمة التليفونات فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، ومشروعات سنترالات أوتوماتيكية لاستبدال السنترالات اليدوية بالأقاليم وذلك بتعميم النظام الأوتوماتيكى بالمدن الرئيسية لتحسين الخدمة وخفض تكاليف التشغيل ، علاوة على مشروعات سنترالات أوتوماتيكية لاستبدال السنترالات الأوتوماتيكية القائمة والمستهلكة ولزيادة سعتها . كما تضمن البرنامج مشروعات خطوط الترنك والتلغراف .

وحظى هذا المرفق باهتمام الدولة فى الخطة الخمسية الأولى ، فقد اعتمدت له الاستثمارات اللازمة ، ورصد لهذا القطاع وحده ٢,١ مليون جنيه فى الخطة . وقد ترتب على ذلك أن زاد عدد الخطوط من ١٢٨ ألف خط عام ١٩٥٢ إلى ٣٦٤ ألف خط عام ١٩٦٧ .

أما بالنسبة للتلغراف فقد استمر الحال منذ إنشائه على اتباع النظام البدائى ، ولم يكن هناك بد من إحداث تغيير شامل فى النظم والأجهزة حتى يمكن مسايرة العصر ، وتتبع التقدم العلمى فى البلاد الأخرى ليكون التلغراف خدمة عامة حقيقية بحيث تصل البرقيات إلى أصحابها فى أقصر وقت ممكن وبأقل التكاليف .

وفى عهد الثورة تم تحويل نظام المورس اليدوى البطىء والذى كان الوسيلة الوحيدة لتبادل البرقيات حتى عام ١٩٥٢ إلى نظام التلغراف الكاتب . فبعد أن كان عدد الآلات التلغرافية الكاتبة ٤٨ فى عام ١٩٥٢ ارتفع إلى ٥١٠ فى عام ١٩٦٧/٦٦ ونقص عدد الآلات التلغرافية اليدوية من ٢٥٨٠ فى عام ١٩٥٢ إلى ١٣٣٠ فى عام ١٩٦٧/٦٦ .

كما توسعت الدولة فى استخدام التليفون والتلغراف اللاسلكى باعتباره الوسيلة الأساسية لنقل الأخبار والمعلومات للعالم الخارجى ، فتمت إقامة عدة محطات فى جهات مختلفة مزودة كل منها بعدد من الأجهزة يفوق العدد الذى كانت مجهزة به المحطة الوحيدة فى البلاد عام ١٩٥٢ . كما أنشئت محطة خاصة لخدمة الصحافة ووكالات الأنباء فى عام ١٩٥٤ .

وفى الصفحة التالية بيان يوضح التطور فى الخدمات التى يؤديها هذا المرفق.

٨ — نشاط النقل بالأنابيب :

لم تكن بالبلاد خطوط للنقل بالأنابيب قبل الثورة . وفى عام ١٩٥٣ لم يكن هناك بالبلاد سوى خطين لنقل المنتجات البترولية من السويس إلى القاهرة حيث كانت المنتجات البترولية تنقل إلى داخل البلاد بواسطة السيارات والسكك الحديدية . وبينما كانت كفاءة إنتاج معامل تكرير البترول بالسويس تزيد عن ٣٫٥ مليون طن سنوياً ، كانت كفاءة وسيلة النقل النقل بالسيارات والسكك الحديدية فى ذلك الوقت لا تزيد عن ٦٣٠٠ طن سنوياً .

السنة	عدد الآلات التلغرافية		عدد الآلات التليفونية بالألف
	اليدوية	الكاتبة	
١٩٥٢	٢٥٨٠	٤٨	١٢٨
١٩٦٠	٢٣٠٨	٢٨٨	٢١٢
١٩٦١	٢٣٠٥	٢٨٨	٢٢٦
١٩٦٢	٢٢٣٨	٣٥٣	٢٦٤
١٩٦٣	٢٢١٩	٤١٣	٣٠٤
١٩٦٤	٢٢٠٠	٤٢٢	٢٩٠
١٩٦٥	١٦٦٦	٤٧٠	٣٢٦
١٩٦٦	١٤٧٠	٥١٠	٣٦٣
١٩٦٧	١٣٣٠	٥١٠	٣٦٤

وعند وضع الخطة الخمسية الأولى تضمنت مشروعات التوسع شبكة نقل البترول بالأنابيب بدلا من السيارات وصهاريج السكك الحديدية ، وقد شملت المشروعات إنشاء خط أنابيب للبترول من السويس إلى القاهرة وآخر من مسطرد إلى حلوان وثالث من الإسكندرية إلى كفر الدوار ومن الإسكندرية إلى طنطا . وقد تكلف إنشاء هذه الخطوط ٦,٢ مليون جنيه[1] .

ولقد ترتب على إنشاء هذه الشبكة من وسائل النقل توفير عملات صعبة كانت تنفق لشراء سيارات نقل البترول بالإضافة إلى خفض تكلفة نقل الطن الواحد من المنتجات البترولية بواسطة الأنابيب بالمقارنة بنقله بالسيارات أو السكك الحديدية .

(١) المراجع : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وكتاب المؤشرات الإحصائية الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أيضاً .

٥ ـ فى مجال البنوك والمال :

لا شك أن البنوك تلعب دوراً هاماً فى بناء اقتصاد كل دولة وتحقيق تقدمها ، وذلك لأنهـــا تقوم بعمليات التمويل والاستثمار فى مختلف القطاعات الاقتصادية . ويمكن القول أن السياسة المالية فى أى دولة تكون محصلة لعوامل عديدة تنبع من ظروف الدولة . وبقدر العناية بهذه السياسة المالية يتحقق نمو الدولة وازدهارها .

وإذا استعرضنا التطور المصرفى فى الجمهورية قبل قيام الثورة إلى وقتنا هذا يظهر جلياً مدى أهمية دور البنوك فى النشاط الاقتصادى . فقبل قيام ثورة يولية ١٩٥٢ كان الاستثمار الأجنبى فى هذا النشاط يكاد يكون مسيطراً عليه بالكامل ، إذ لم يكن قائماً من البنوك المصرية ذات رأس المال الوطنى سوى بنك مصر الذى لعب دوراً اقتصادياً هاماً ، فقد ساهم هذا البنك فى إنشاء وتدعيم الصناعات الوطنية فى ذلك الوقت .

وقد اتجهت الثورة منذ قيامها إلى السير قدماً نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى يعتبر أساساً للاستقلال السياسى . ولكن السير فى هذا الاتجاه كان حثيثاً ، نظراً لما يتميز به النشاط المالى من حساسية شديدة ، وحرصاً من الثورة على عدم إعادة التنظيم بإجراءات سريعة عميقة الأثر تهز النظام الاقتصادى .

إلا أن عام ١٩٥٦ يعتبر عاماً حاسماً بالنسبة لتحقيق أهداف الثورة فى هذا النشاط ، فنتيجة لعدوان ١٩٥٦ قامت الثورة بوضع المنشآت التجارية التى يمتلكها الأعداء تحت الحراسة . وقد أظهرت الحراسة مدى خطورة الدور الذى كانت تلعبه هذه البيوت التجارية فى استغلال البلاد وشل حركة النشاط الاقتصادى ، إذ كانت أغلب بيوت الائتمان فى البلاد فروعاً لمنشآت تقع مراكزها الرئيسية فى الخارج ، ولم تكن هذه الفروع تراعى

الظروف الاقتصادية الخاصة بالبلاد ، بل كانت سياستها تقوم وفق سياسة معينة مملاة من الخارج تهدف إلى عدم تمويل الأنشطة التى تزيد من تقدم البلاد ورخائها ، وكان نشاطها قاصراً على تمويل عمليات تجارة تصدير القطن ولم تكن تساهم فى تمويل الصناعات الوطنية .

ولقد كان من نتائج فرض الحراسة أن ظهر أنه بينما كانت مجموع الأموال المستثمرة فى البنوك الأجنبية فى البلاد فى حدود ٢ مليون جنيه كانت مجموع ودائع الوطنيين فى هذه البنوك حوالى ٩٦ مليون جنيه ، مما يوضح مدى استغلال تلك البنوك الأجنبية لأموال الوطنيين من أبناء البلد فى فرض سياسة مراكز تلك البنوك الأجنبية الاستعمارية .

ولقد أصدرت الثورة القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتمصير البنوك ، فقضى باعتبار جميع الفروع والوكالات التابعة لبنوك أجنبية قائمة خارج الجمهورية فى حكم البنوك ، ونص على أن تكون جميع الأسهم إسمية يملكها مصريون وأن تكون الإدارة مصرية . واستكمالا لذلك صدر القانون رقم ١٦٦/٢٣ فى شأن الرقابة والإشراف على هيئات التأمين وتكوين رؤوس الأموال ، إذ أن نشاط هيئات التأمين يتصل اتصالا وثيقاً بنشاط البيوت المصرفية وهى تقوم بدور فعال فى اقتصاد الدولة من حيث قيامها بتجميع المدخرات وتوجيهها الوجهات المناسبة .

ثم صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك وسياسة الائتمان ، والذى نص على أن يعتبر البنك الأهلى المصرى بنكا مركزياً للدولة ويختص بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية ، والعمل على تنفيذها بما يتفق والخطة العامة للدولة من أجل تدعيم وتنشيط الاقتصاد الوطنى ، وله فى سبيل تحقيق ذلك أن يؤثر على توجيه الائتمان بفرض إجراءات تسمح بمواجهة الاحتياجات الحقيقية للنشاط الاقتصادى بمختلف أنواعه ، واتخاذ الإجراءات الواجبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية مع الإشراف على

البنوك المختلفة ، وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية بما يحقق مصلحة الوطن ،

وفى عام ١٩٦٠ صدر قانون خاص بنقل ملكية بنك مصر إلى الدولة ، وقانون آخر بشأن نقل ملكية البنك الأهلى المصرى إليها ، وتلى ذلك صدور تشريعات أخرى منظمة لأعمال البنوك .

وفى يولية ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين فى ج. ع. م. تنفيذاً لسياسة الدولة فى تطبيق الاشتراكية ، وبهذا القانون وصل النظام المصرفى فى البلاد إلى وضع مستقر من حيث اتصافه بملكية الشعب وسيطرته عليه بما يحقق توجيه نشاط هذا القطاع لخدمة التنمية بأكبر قدر ممكن .

وقد سبق القانون الأخير فى عام ١٩٦٠ صدور قانون بإنشاء مصرف مالى ذى شخصية اعتبارية مستقلة يسمى البنك المركزى المصرى يتولى الأعمال والاختصاصات الخاصة بالبنوك المركزية على أن يزاول البنك الأهلى المصرى الأعمال المصرفية العادية للبنوك التجارية .

وتنظيماً للجهاز المصرفى أدمجت البنوك التجارية فى خمسة بنوك كبيرة ، وحول بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى مؤسسة عامة باسم المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وألغيت المؤسسة المصرية العامة للبنوك ونقل اختصاصها إلى البنك المركزى المصرى ، وبذلك أصبح للبنك المركزى سلطة الإشراف على البنوك التجارية وما يتفرع عن ذلك من مسئوليات .

وفى عام ٦٤/١٩٦٥ طبق نظام توزيع الأعمال المصرفية الخاصة بالشركات والمنشآت التابعة للمؤسسات العامة على البنوك التجارية ، كما تم تحقيق التماثل فى تصدير الميزانيات العمومية والحسابات الختامية للبنوك توحيداً لأسلوب قياس المراكز المالية والنتائج علاوة على توحيد أسس تقييم الأصول

والخصوم . وعملا على توفير الخدمة المصرفية فى جميع مناطق الجمهورية وضعت سياسة لتنظيم فروع البنوك القائمة والسير فى إنشاء الوحدات الجديدة .

وفى سبيل تنمية الوعى الادخارى بين المواطنين باعتبار أن المدخرات تساهم بجزء كبير فى عمليات تمويل المشروعات القائمة والمشروعات الجديدة عند إنشائها فقد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ **الذى قضى** بأن يعهد إلى البنك الأهلى المصرى بإصدار شهادات استثمار مختلفة على أن تعتبر حصيلتها مالا مخصصاً لمشروعات التنمية . وقد ساهمت البنوك الأخرى فى نشر الوعى الادخارى بين المواطنين بأن وضعت كل منها نظاماً لتشجيع الادخار حتى تتوفر بذلك حصيلة كبيرة من المدخرات تساهم فى تمويل المشروعات الاستثمارية بما يدعم الاقتصاد الوطنى مثل الودائع المتضاعفة والحساب الشخصى .

والبيان التالى يوضح التسهيلات الائتمانية التى أتاحتها البنوك المختلفة للقطاعات الاقتصادية المختلفة :

(بالمليون جنيه)

السنة	البنوك التجارية	البنوك المتخصصة	البنك المركزى	المجموع
١٩٥٩/٥٨	١٦١,٦	١٦,١	١١,٦	١٨٩,٣
١٩٦٠/٥٩	٢١١,٢	٢٦,٦	١٩,١	٢٥٦,٩
١٩٦١/٦٠	٢٣٨,٣	٣١,٧	١٣,٤	٢٨٣,٤
١٩٦٢/٦١	٢٤٨,٠	٤٦,١	١٥,١	٣٠٩,٢
١٩٦٣/٦٢	٣١٠,١	٤٧,١	١٥,١	٣٧٢,٣
١٩٦٤/٦٣	٢٥٦,٧	٣١,٤	١٥,٦	٣٠٤,٠
١٩٦٥/٦٤	٣٥٠,٨	٤٥,١	١٥,٩	٤١١,٨
١٩٦٦/٦٥	٣٥٧,٠	٣٧,٩	١٤,٧	٤٠٩,٦
١٩٦٧/٦٦	٣٥٨,١	٥٣,٧	١٣,٤	٤٢٥,٢

ومن البيان السابق يتضح مدى مساهمة البنوك على اختلاف أنواعها فى إتاحة التسهيلات الائتمانية لفروع النشاط الاقتصادى المختلفة . أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المتاحة من البنوك المتخصصة ، وهى البنوك العقارية ، والمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعـــاونى والبنك الصناعى فالبيان يقتصر حتى نهاية عام ١٩٦١ على التسهيلات الممنوحة للعملاء التى يجاوز حدها المصرح به ٥ آلاف جنيه بالنسبة للسلفيات بدون ضمانات عينية ، و ١٠ آلاف جنيه بالنسبة لكل نوع من الأنواع الأخرى المغطاة بتأمينات عينية . واعتباراً من يناير ١٩٦٢ يقتصر البيان على التسهيلات المصرح بها فى حدود ٥ آلاف جنيه لكل من نوعى السلفيات[١] .

وفى الصفحة التالية بيان بتوزيع تلك التسهيلات الائتمانية حسب نوع النشاط الاقتصادى الممنوحة له من قبل البنوك على اختلاف أنواعها .

ويتضح من البيان التالى أن البنوك المختلفة فى الجمهورية تتيح التسهيلات الائتمانية لكافة أوجه النشاط الاقتصادى على اختلاف أنواعه من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات ، إلا أن الصناعة تحظى بتسهيلات كبيرة لأهميتها الاقتصادية فى دور التنمية من جهة ولأنها النشاط الاقتصادى الذى يحتاج إلى تمويل خارجى .

٦ ـ فى مجال البحث العلمى ومشاريع التنمية :

لاشك أن الثورة بذلت الكثير فى مجال العلم والبحث العلمى ، وإن احتفال الثورة بعيد العلم هو المظهر النابض لحركة أمتنا نحو المستقبل ، وإن العمل العلمى بعد التفكير العلمى هو الحل الوحيد الذى تستطيع به أمتنا أن تعبر بالقوة والأمان من مرحلة إلى أخرى . وقد أشار الرئيس جمال

(١) نشرة البنك الأهلى المصرى — يناير ١٩٦٩ .

التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادى للمقترضين

(بالمليون جنيه)

السنة	الزراعة	الصناعة: مواد غذائية وتبغ	الصناعة: الغزل والنسيج	الصناعة: الورق والطباعة	الصناعة: الكيماويات والبترول	الصناعة: الحديد والصلب والمعادن الأخرى	الصناعة: مواد البناء	الصناعة: صناعات أخرى	الصناعة: المجموع	التجارة: القطن	التجارة: أنشطة أخرى	التجارة: المجموع	الخدمات	أنشطة أخرى	المجموع الكلى
آخر ١٩٥٩/٥٨	٤,١	٦,١	٢٥,٨	٣,٦	١٠,٨	١٠,٢	١٣,٦	٨,٧	٧٨,٨	٣٠,٤	٤٧,٧	٧٨,١	١١,٠	٢٧,٣	١٨٩,٣
١٩٦٠/٥٩	١٣,٧	١٠,٠	٣٧,٩	٥,٣	١٨,٤	١٢,٨	١٥,١	١٥,٩	١١٥,٤	٣٢,٤	٦٢,٤	٩٤,٨	١٢,٢	٢٠,٨	٢٥٦,٩
١٩٦١/٦٠	١٣,١	٩,٠	٣٩,٦	٥,٥	١٩,٧	١٥,٥	١٩,٧	١٨,١	١٢٧,١	٤٧,٤	٦٠,٩	١٠٨,٣	١٣,٨	٢١,١	٢٨٣,٤
١٩٦٢/٦١	٢٥,٠	٧,٥	٤٨,٨	٨,١	٢١,٧	١٨,٥	٢٠,٨	٢١,٤	١٤٦,٨	٢١,٢	٦٧,١	٨٨,٣	٢٢,٠	٢٧,١	٣٠٩,٢
١٩٦٣/٦٢	٢٨,٣	١٠,٧	٥٦,١	٥,٠	٣١,٨	١٨,٢	٢١,٢	٣٤,٤	١٧٧,٤	٣,٧	٨٥,١	١١٥,٩	٢٣,٤	٢٧,٣	٣٧٢,٣
١٩٦٤/٦٣	٢٣,٨	١٥,٠	٥٨,٣	٤,٥	٢٩,٥	١٧,٥	١٩,٨	٢٤,٢	١٦٨,٨	١١,٤	٦٤,٧	٧٦,١	١٩,٨	٢٥,٥	٢٠٤,٠
١٩٦٥/٦٤	٢٧,٧	١٤,١	٥٩,٥	٦,٥	٢٨,٧	٢٩,٣	٢٣,٨	٣٠,١	١٩٢,٠	١٥,٥	١١٨,٥	١٣٤,٠	٢٦,٠	٣٢,١	٤١١,٨
١٩٦٦/٦٥	٢٠,٢	١٧,٨	٦٠,٨	٥,٣	٢٤,٦	٢٣,٩	٢٧,٧	٣٣,٤	١٩٣,٥	١٢,٥	١١٤,٤	١٢٦,٩	٣٩,٣	٢٩,٧	٤٠٩,٦
١٩٦٧/٦٦	٣٢,٥	١٧,٣	٥٣,٥	٥,٦	٣٦,١	٤١,٢	٣٦,٥	٣٥,٥	٢٢٥,٧	٣,٢	١١٥,١	١١٨,٣	٣٠,٠	١٨,٧	٤٢٥,٢

عبد الناصر فى خطابه عند الاحتفال بالعيد التاسع للعلم إلى خصائص الأسلوب العلمى وهى :

١ — الأسلوب العلمى عمل مشترك وجماعى ، فليس هناك فرد يستطيع وحده اختراق حواجز المجهول ، وتطوير المعرفة ، وإنما كل فرد يعمل مع غيره ، وكل جهد يرتكز على جهد سبقه .

٢ — الأسلوب العلمى فكر وعمل ، وهو أسلوب لخدمة الحياة ذاتها لا لخدمة صاحبه فقط ، ولابد أن يكسر الفكر حدود الأنانية الذاتية .

٣ — الأسلوب العلمى بالطبيعة حركة منظمة نحو الأمام طبقاً لمنهاج وعلى أساس خطة ، وإلا فإن أى ارتفاع طارىء مهما علا يصبح مجرد قفزة فى الهواء أو موجة شامخة لاتستطيع سوى أن تحطم نفسها وتتلاشى على الصخور .

وترتبط سياسة البحث العلمى فى الجمهورية بتحقيق أكبر قدر ممكن من الارتباط بين البحوث العلمية وبين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها الفعلية ، وملاحقة التطورات السريعة فى مجال البحث العلمى الدولى ، ذلك المجال الذى أصبح سمة من سمات هذا العصر ، والعمل على الاستفادة من نتائج البحوث العلمية والتطبيقية فى الدول المتقدمة .

وإيماناً من الثورة بأهمية البحث العلمى والدور الذى يؤديه بالنسبة لمشاريع التنمية فقد نظم المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى عام ١٩٥٢ على أساس وجود سكرتارية فنية من الأخصائيين تعاون المجلس الدائم فى إعداد الأعمال، ووضع التقارير ، وإعداد البحوث والبيانات والإحصاءات ؛ وتتفرع عنها هيئات فنية تختص كل منها بمجال بحث علمى معين فى خدمة قطاع اقتصادى معين . وقد قامت هذه الهيئات بدراسة خطة التنمية الاقتصادية فى اتجاهاتها المختلفة .

ولم يقتصر البحث العلمى فى ذلك الوقت على تلك اللجان الفنية ، بل كانت هناك هيئات تتبع فى تنظيمها للمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى مثل المعهد القومى للبحوث الذى أنشىء فى عام ١٩٥٣ والذى كانت من أهدافه القيام بالبحوث العلمية أياً كان نوعها ، والتى تتولاها المصالح العامة والمؤسسات العلمية والمعامل والمعاهد الأخرى ، أو التى تباشرها المؤسسات الصناعية أو العلماء أو المخترعون أو الباحثون ، وخاصة البحوث العلمية التى من شأنها أن تحقق تقدماً فى الزراعة أو الصناعة أو الاقتصاد القومى . وقد زود المعهد بمركز للأجهزة العلمية . وفى عام ١٩٥٥ حول المعهد إلى مركز قومى للبحوث ، وقد قام المركز بالعديد من البحوث العلمية فى كافة المجالات : من بحوث خاصة بطرق استخدام الخامات المعدنية المحلية ، وبحوث خاصة بالإنتاج الزراعى والحيوانى ، وبحوث خاصة بالصحة العامة .

ومسايرة للتطور العلمى أنشئت مؤسسة الطاقة الذرية عام ١٩٦٠ لإجراء أبحاث حول طبيعة نواة الذرة وتركيبها ، والتعرف على خصائصها ، وفى عام ١٩٦١ أنشىء أول مفاعل ذرى لإنتاج النظائر المشعة التى تستخدم فى البحوث العلمية ، وكذلك فى الكشف عن المعادن فى باطن الأرض تحت سطح البحر .

كما أنشأت الثورة معاهد علمية نوعية تختص كل منها بإجراء البحوث فى مجال معين مثل معهد الصحراء الذى يختص بدراسة الصحارى علمياً للكشف عن جميع نواحيها ، ومعرفة أحوالها الجيولوجية والمائية والمناخية والنباتية والجيو فيزيكية والحيوانية وغيرها مع دراسة الوسائل التى تساعد على تنمية موارد الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية فى الصحارى ومعهد علوم البحار والمصايد الذى يختص بمسح مناطق الصيد وكشف مناطق تجمع الأسماك وهجرتها ، وأحسن وسائل الصيد . ومعهد بحوث البناء الذى يتولى إجراء البحوث فى مجال البناء ومعهد الأرصاد لإجراء البحوث العلمية فى

مجال الفلك والطبيعة الأرضية ، والمعهد الطبي بالاسكندرية لإجراء البحوث الطبية والتطبيقية في هذا المجال .

أما بالنسبة للأبحاث العلمية التي تم وضعها فهي بحوث ما بعد السد العالي ومشروع مكافحة البلهارسيا ، وبحوث الثروة المعدنية ، ومشروعات لتنمية الثروة الحيوانية وتحسين إنتاج الدواجن ، ومقاومة الآفات في الزراعة ، وبحوث المياه الجوفية ، وحماية الشواطئ من التآكل ، وغيرها من البحوث العلمية التي تساعد على التطور في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

وقد تم وضع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس بحوث اقتصادية من حيث الاستثمارات والتمويل اللازم والعمالة المطلوبة وقدرة المشروعات الجديدة على استيعاب العمالة ونوعية هذه العمالة . ومدى إمكان الاعتماد على الخامات المتاحة محلياً للمشروعات المقترحة ، وأثر هذه المشروعات على الدخل القومي ، وبالتالي دخل الفرد ، وما يتبعه بالضرورة من ارتفاع مستوى المعيشة . والإمكانيات المتاحة للدولة في في تقديم الخدمات العامة والتوسع فيها لأبناء الشعب حتى تتحقق بذلك أهداف الثورة .

ولقد نجحت الثورة في تنفيذ الكثير ، وليس أدل على ذلك من الأرقام التي توضح مدى التطور والتقدم في كافة المجالات .

وفيما يلي بيان يوضح الاستثمارات وقيمة الإنتاج المحقق وتطور الدخل القومي منذ سنة ٥٩/٦٠ باعتبارها سنة أساس للمقارنة وهي سنة ما قبل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[١] .

---

(١) الكتاب السنوي للاحصاءات العامة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

الاستثمارات فى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة

بالأسعار الجارية والوحدة بالمليون جنيه

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	١٦,٧	١١,٦	١٧,٨	٢٠,٦	٣٠,٩	٣٢,٥	٣٠,٧	٣١,٣
الرى والصرف	٨,٦	١٤,٨	١٩,٧	٢٩,٢	٣٦,٤	٣٧,٩	٣٢,٦	٣٤,٤
السد العالى	٤,٢	٦,٨	١٤,٤	٢٤,٠	٣٤,٨	١٨,٦	١٩,٠	١٦,٥
الصناعة	٤٩,٣	٦٧,٨	٥٠,٣	٨٠,٥	١٥٠,٤	٩٩,٩	١٠٠,٦	٩٨,٤
الكهرباء	٦,٢	٥,٦	٦,٣	١١,٩	٣٥,٦	٥٣,٢	٦١,١	٦٩,٣
التشييد	—	—	—	٣,٥	٤,٥	٥,٢	٦,٨	٣,٩
إجمالى القطاعات السلعية	٨٥,٠	١١١,٦	١٠٨,٥	١٦٩,٧	٢٤٧,٦	٢٤٧,٣	١٥٠,٨	٢٥٣,٨
النقل والمواصلات	٣٥,٨	٦٨,٩	٦٦,٥	٤٨,٦	٤٠,٩	٤٥,٩	٤٩,٤	٤٢,٦
وقناة السويس		٥,٩	٤,٧	٥,٢	٤,٢	٣,٤	٣,٧	٣,٥
التجارة والمال	-	—	٥,٠	٣,٧	٦,٥	٤,٣	٢,٧	٢,٦
المبانى السكنية	٣١,١	١٩,١	٣٧,٨	٣٧,٦	٣٧,٤	٣٠,٥	٤٧,٥	٤٢,٣
المرافق العامة	٧,٥	٧,٧	١٠,٢	١٣,٥	٨,٢	١١,٢	١٢,٤	٨,٦
الخدمات الأخرى	١٢,٠	١٢,٤	١٨,٤	٢١,٣	٢٧,٦	٢١,٧	١٧,٣	١٢,٤
إجمالى قطاعات الخدمات	٨٦,٤	١١٤,٠	١٤٢,٦	١٢٩,٩	١٢٤,٨	١١٧,٠	١٣٣,٠	١١٢,٠
الإجمالى العام	١٧١,٤	٢٢٥,٦	٢٥١,١	٢٦٩,٦	٣٧٢,٤	٣٦٤,٣	٣٨٣,٨	٣٦٥,٨

— طبقاً لآخر تقديرات التخطيط .

تطور الإنتاج

(بالأسعار الجارية والوحدة بالمليون جنيه)

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	٥٨١,٦	٥٨٢,٧	٥٦٤,٨	٦٢٥,٧	٦٧٧,٠	٨٢٢,٨	٨٨٤,٠	٩٢٨,٩
الصناعة	١٠٨٦,٧	١١٥٢,٣	١١٩٨,٢	١٣٧٤,٥	١٥٠٤,٢	١٦٢٣,٦	١٧٦٩,٢	١٨٣٥,٦
الكهرباء	١٨,٤	٢٢,٠	٢٨,٤	٣١,٦	٣٤,٦	٣٩,١	٤١,٩	٤٣,٥
التشييد	١٠٢,١	١٠٠,٥	١٤١,٧	١٦٥,٩	٢٠٦,٣	١٨١,٢	١٩٧,٨	١٨٨,١
إجمالي القطاعات السلعية	١٧٨٨,٨	١٨٥٧,٥	١٩٣٣,١	٢١٩٧,٧	٢٤٢٢,١	٢٦٦٦,٧	٢٨٩٢,٩	٢٩٩٦,٤
النقل والمواصلات	١٣٥,٥	١٤٦,٥	١٦٠,٣	١٨٢,٥	٢٠٩,١	٢٣٤,٧	٢٦٠,٥	٢٧٠,٥
التجارة والمال	١٦٥,٣	١٩٦,٠	١٩٢,٥	٢٠٢,٩	٢١٨,٩	٢٣١,٩	٢٥٤,٧	٢٧٣,٠
الإسكان	٧٦,٠	٧٧,٥	٧٩,٤	٨١,١	٨٢,٣	٧٨,٩	٨٠,٢	٨٣,٣
المرافق العامة	١١,١	١١,٣	١٢,١	١٢,٨	١٣,٢	١٤,٩	١٢,٢	١٦,٦
الخدمات الأخرى	٣٧١,٢	٣٩٦,٧	٣٩٩,٨	٤٧٧,٢	٥٥٨,٦	٦٣٦,٤	٧٠١,٨	٧٣٥,١
إجمالي قطاعات الخدمات	٧٥٩,١	٨٢٨,٠	٨٤٤,١	٩٥٦,٥	١٠٨٢,١	١١٩٦,٨	١٣١٣,٤	١٣٧٨,٥
تعديل قيمة الإنتاج	—	—	—	—	—	١٢,٤	١٤,٤	١٤,٤
الإجمالي العام	٢٥٤٧,٩	٢٦٨٥,٥	٢٧٧٧,٢	٣١٥٤,٢	٣٥٠٤,٢	٣٨٧٥,٩	٤٢٢٠,٧	٤٣٨٩,٣

تطور الدخل

(بالأسعار الجارية والوحدة بالمليون جنيه)

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعـــة	٤٠٥,٠	٤٠٢,٧	٣٧٣,٠	٤٢٥,١	٤٧٥,٠	٥٨٢,١	٦٠٨,٥	٦١١,٠
الصناعة	٢٥٦,٣	٢٨٥,٦	٣٠٩,٩	٣٥٠,٩	٣٩٢,٣	٤٢٣,٤	٤٦٣,١	٤٧٧,٤
الكهرباء	٩,٨	١٢,٢	١٦,٣	١٨,٤	١٩,٣	٢٣,٢	٢٤,٣	٢٥,٢
التشييد	٤٧,١	٤٤,٢	٧٣,٦	٨٣,٥	٩٦,٠	٩٢,٦	٩٤,٩	٩٤,٢
إجمالي القطاعات السلعية	٧١٨,٢	٧٤٤,٧	٧٧٢,٨	٨٧٨,٠	٩٨٢,٦	١١٢١,٣	١١٨٨,٨	١٢٠٧,٩
النقل والمواصلات	٩٢,٩	١٠٢,٢	١١٦,٩	١٣٢,٧	١٥٦,٢	١٧٦,٠	١٩٦,٦	٢٠٤,٨
التجارة والمال	١٢٩,٢	١٤٥,١	١٥١,٦	١٥٤,٠	١٦٠,٥	١٦٨,٠	١٨١,٥	١٩٥,٩
الإسكان	٧٣,٠	٧٣,٨	٧٦,٢	٧٧,٦	٧٨,٧	٧٤,٩	٧٦,١	٧٩,٠
المرافق العـــامة	٦,٤	٦,٨	٧,٠	٧,٤	٧,٦	٨,٢	٩,٢	٩,٤
الخدمات الأخرى	٢٦٥,٥	٢٩٠,٩	٢٨٦,٦	٣١٣,١	٣٥٤,٠	٤١٤,٢	٤٥٧,٥	٤٨٢,١
إجمالي قطاعات الخدمات	٥٦٧,٠	٦١٨,٨	٦٣٨,٣	٦٨٤,٨	٧٥٧,٠	٨٤١,٣	٦٢٠,٩	٩٧١,٢
تصحيح السعر	—	—	—	—	—	١٢,٤	١٤,٤	١٤,٤
الإجمالي العـــام	١٢٨٥,٢	١٣٦٣,٥	١٤١١,١	١٥٦٢,٨	١٧٣٩,٦	١٩٧٥,٠	٢١٢٤,١	٢١٩٣,٥

— طبقاً لآخر تقديرات التخطيط .

ثانياً — عدالة التوزيع

لقد كان القضاء على الإقطاع مقدمة طبيعية لعدالة التوزيع ، ولقد وجهت إلى الاستغلال ضربات متلاحقة بدأت بالإصلاح الزراعى إلى تأميم قناة السويس إلى التمصير إلى تأميم البنوك وشركات التأمين وتجارة القطن ... إلى قرارات يوليو المجيدة ، ثم قرارات أغسطس ١٩٦٣ وقرارات مارس ١٩٦٤ التى أنهت مشكلة التعويضات عن التأميم ، وقامت بعملية تصفية للامتيازات القديمة لم يكن منها مفر . ولم يكن توجيه الضربات إلى الاستغلال موقفاً سلبياً ، ولكن تحويل رأس المال أضخم أداة رئيسية للاستغلال إلى الإنتاج العام والخدمة العامة ، كان من أبرز نقط الارتكاز للعمل الوطنى الإيجابى .

وإذا كانت الكفاية تقتضى توجيه كل طاقات الأمة إلى الإنتاج فى كل نواحيه ، فإن العدل يقتضى أن يعود أثر الإنتاج على المواطنين جميعاً دون تفرقة ، فلا تستأثر به فئة على حساب حرمان غالبية الشعب .

ونستعرض فيما يلى مدى ما تحقق من عدالة فى التوزيع لكافة فئات الشعب[1] :

١ — فى مجال العمل :

العمل هو أحد عوامل الإنتاج بل ومن أهمها ، وأى جهد يبذل فى سبيل رفع كفايته لا بد وأن يؤدى إلى زيادة فى الإنتاج ، وبالتالى زيادة فى الدخل القومى مما يترتب عليه زيادة إمكانية إتاحة الخدمات للمواطنين على

---

(١) المراجع : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة — المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة — من مطبوعات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

اختلاف أنواعها ، فالعمل هو بحق أساس وجود المجتمع . ولقد اهتمت الثورة منذ قيامها بالعمل والعمال فرفعت شعار العمل من أجل رفعة الوطن ، ولم يقتصر اهتمامها على مجرد رفع الشعارات بل أصدرت التشريعات الأساسية لحماية القوى العاملة ومصالحها .

ومن أهم تلك التشريعات التى صدرت فى هذا الصـــدد التشريعات التالية :

* قانون بأن يكون لعمال كل شركة أو مؤسسة حق فى أرباحها بنسبة ٢٥٪ من هذه الأرباح يوزع منها عليهم مباشرة ما يوازى ١٠٪ ويخصص ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان، والباقى وقدره ١٠٪ لأداء الخدمات الاجتماعية المركزية لهم . وبهذا يصبح للعامل بجانب أجره حقه العادل فى نتيجة عمله . ويقصد بالعامل كل شخص يتقاضى أجراً عن عمله سواء كان من الموظفين أو العمال . ولا شك أن هذا التشريع تفسير لفلسفة الدولة الاشتراكية فى أن تكون معظم وحدات الإنتاج الرئيسية ملكا للشعب .

* قانون بأن يكون من بين العاملين فى كل شركة ، أو مؤسسة أربعة أعضاء فى مجلس إدارتها يجرى انتخابهم بالاقتراع السرى ، وفى هذا تأكيد لمعنى ملكية الشعب لتلك الوحدات الاقتصادية ، ومن ثم اشتراكه بمختلف فئاته فى إدارتها بما توفر لها سبل النجاح والمساهمة فى تدعيم اقتصاديات البلاد .

* قانون بمنع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة، وفى هذا تحقيق للعدالة الاجتماعية التى هى من أهداف الثورة ، وإتاحة فرص العمل للجميع ، وتحقيق لمبدأ التفرغ بما يضمن حسن أداء العمل المسند للشخص وفتح للمجال أمام الخبرات الشابة .

* قانون فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية يقضى بألا

تزيد فترة العمل عن ٤٢ ساعة فى الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة ، وفى ذلك توحيد لنظام العمل فى جميع الوحدات الاقتصادية بما يمنح للعامل من الوقت ما يسمح له برعاية أسرته وشئونه .

* قانون خاص بالتأمينات الاجتماعية يضمن الكثير من المزايا التى تؤمن العاملين فى حاضرهم ومستقبلهم ضد كافة أنواع المخاطر من التأمين ضد إصابات العمل والتأمين الصحى ، والتأمين ضد البطالة ، وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وقد أخذ هذا القانون بنظام صرف المعاش بدلا من صرف التعويض المستحق دفعة واحدة ، كما أخذ القانون بانتقال المعاش كاملا للأسرة بعد وفاة عائلهم ، واستمرار معاش الأولاد الملتحقين بالمعاهد الدراسية حتى سن السادسة والعشرين . وإعادة المعاش إلى الإبنة إذا طلقت ، أو ترملت .

* قانون فى شأن تطبيق الضمان الاجتماعى لضمان تعميم الرعاية فى صورها المختلفة على كل المواطنين الذين لا يستفيدون من الأنظمة الحالية للتأمينات الاجتماعية مثل المزارعين وأصحاب الحرف وأعضاء النقابات المهنية والروابط ، والعاملين لحسابهم والتجار . كما أنه يعالج موضوع تأهيل العاجزين بفرض معاشات للأيتام ، والأرامل ، والعاجزين عن العمل للشيخوخة ، أو أى سبب آخر وتقديم المساعدات الاجتماعية للحالات الطارئة والإغاثة .

* تشكيل لجان للأمن الصناعى فى المنشآت تختص ببحث ظروف العمل وأسباب الحوادث والإصابات والأمراض المهنيـــة ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بمنعها .

* قانون بتحديد حد أدنى لأجر العامل وهو ٢٥ قرشاً يومياً ، وسريانه على جميع الوحدات سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص ، ومهما كان

النشاط الذى تزاوله تلك الوحدات ، وفى ذلك ضمان لمستوى ومعيشة معين لجميع العاملين كحد أدنى .

وبذلك سايرت تشريعات العمل التطور الثورى فى حياة الشعب متوخية فى ذلك أن تكون فى جميع مراحل التطور أداة فعالة فى تدعيم مبادىء الكفاية والعدل بحيث تعكس فلسفة العمل فى المجتمع الاشتراكى ... تلك التشريعات التى تحقق النهوض بالطبقة العاملة ورفع مستوى معيشتها وضمان استقرارها . وليس أدل على تكريم العمل فى اشتراك العمال بنصيب كبير يتوازن مع الدور الذى يؤديه بالنسبة للاقتصاد القومى فى القيادات السياسية للبلاد عن طريق تمثيلهم فى مجلس الأمة السلطة التشريعية للبلاد .

ومن أجل حماية القوى العاملة الوطنية فإن الدولة لا تسمح للأجنبى بمزاولة العمل بالجمهورية إلا بعد حصوله على ترخيص بالعمل من السلطات المختصة بذلك ، والتى لا تمنح هذا الترخيص إلا بعد التأكد من حاجة سوق العمل المحلية إلى تلك الخبرة الأجنبية ، وفى ذلك ضمان لإتاحة فرص العمل لأبناء الوطن الراغبين فى العمل ومريديه وفيما يلى بيان بعدد التراخيص الصادرة للأجانب للعمل فى الجمهورية فى السنوات من ١٩٦٢/٦١ إلى ١٩٦٥/٦٤

السنة	عدد التراخيص الممنوحة للأجانب	الرقم القياسى
		٪
١٩٦٢/٦١	٢٨,٢٧٩	١٠٠
١٩٦٣/٦٢	١٦,٨٨٥	٦٠
١٩٦٤/٦٣	١٤,٥٠٣	٥١
١٩٦٥/٦٤	١٣,٤٩٩	٤٨

ومن البيان السابق يتضح أن تراخيص العمل للأجانب فى تناقص من سنة لأخرى ، متمشية فى ذلك مع تزايد الخبرات الفنية لأبناء الوطن ومبدأ إحلال الفنيين من أبناء الوطن بعد اكتسابهم الخبرة اللازمة محل الأجانب ، إذ أن ترخيص العمل يشترط وجوب تدريب الخبراء الأجانب لمساعديهم من أبناء الوطن لإمكان إجراء عملية الإحلال فى أسرع وقت ممكن .

وعملا من الدولة على رفع مهارة طالبى العمل والراغبين فيه ، أنشأت الدولة العديد من مراكز التدريب المهنى على اختلاف أنواعها ومستوياتها للتدريب وكسب المهارة والخبرة ، إذ أن التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم يجعل أولوية العمل للعمال الفنيين ، كما تعمل الوحدات الاقتصادية والأجهزة الإدارية على تدريب العاملين الجدد على الأعمال التى ستسند إليهم مع التدريب المستمر للعاملين . كما اهتمت الدولة بعمل تصنيف مهنى ليقوم بدور هام فى تنظيم عمليات الترشيح والتشغيل لاختيار العامل المناسب للعمل المناسب .

ومن المزمع إنشاء معهد لأبحاث الأمن الصناعى بالتعاون مع منظمة العمل الدولية . وسيكون من أهدافه الارتقاء بالمستويات العلمية والعملية للأمن الصناعى ، ونشر الوعى الوقائى فى المنشآت الصناعية ومتابعة الدراسات والبحوث الخاصة بأمراض المهنة والوقاية منها .

كما اهتمت الثورة بإنشاء النقابات العمالية فى جميع الأنشطة الاقتصادية ، وبدأ أخيراً تكوين نقابة للعمال الزراعيين (التراحيل) للعمل فى خدمة العاملين وحماية مصالحهم ومشاركتها الفعالة فى تدعيم المبادىء الاشتراكية . وقد زاد عدد العمال المنضمون لعضوية اللجان النقابية ، وذلك للمزايا التى تعود على أعضائها ، والإيمان بالدور الطبيعى الذى تقوم به النقابات فى المجتمع الاشتراكى .

وفى أسفل الصفحة بيان بتطور عدد أعضاء النقابات فى السنوات من ١٩٦٢/٦١ إلى ١٩٦٥/٦٤ .

وعلاوة على المنجزات سالفة الذكر فان الدولة تضع من الأهداف التى تتوخاها عند وضع إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إتاحة فرص العمل وفتح مجالات جديدة وتنفيذ المشروعات التى تسمح بتشغيل أكبر عدد ممكن من العاملين ، حتى أصبح المجتمع يتصف بعدم وجود ظاهرة البطالة بين أبنائه . وإتاحة فرص العمل تقوم على أساس تنظيم عمليات الاستخدام ، بحيث يحصل كل مواطن على العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداده على أساس من العدالة التامة وتكافؤ الفرص وبأيسر السبل ، فقد افتتحت الدولة مكاتب لتسجيل طالبى العمل فى كافة المناطق ، وبالنسبة لخريجى الجامعات والمعاهد شكل جهاز للتنسيق بين العرض والطلب ، أى بين العروض التى يتقدم بها خريجو الكليات والمعاهد لشغل الوظائف المختلفة وبين هذه القطاعات .

وفى الصفحة التالية بيان بتطور العمالة نتيجة لتنفيذ الدولة لسياستها فى هذا المضمار منذ بداية تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

السنة	عدد أعضاء النقابات	الرقم القياسى
		٪
١٩٦٢/٦١	٣٠١,٣١٠	١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٤٠٦,٥٩٥	١٢٥
١٩٦٤/٦٣	١,٠٩١,٦٧٥	٣٦٦
١٩٦٥/٦٤	١,٢٨٦,٧١١	٤٢٨

(الوحدة بالألف)

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	٣٢٤٥,٠	٣٦٠٠,٠	٣٦٠٠,٠	٣٦٣٢,٠	٣٦٧٣,٠	٣٧٥١,٠	٣٨٧٧,٢	٣٩٠٤,٢
الصناعة	٦٠١,٨	٦٢٥,٦	٦٧٩,٠	٧٢٥,٩	٧٨٩,٧	٨٢٥,٠	٨٤١,٧	٨٤٦,٧
الكهرباء	١١,٩	١٣,١	١٥,١	١٧,٤	١٧,٩	١٨,٠	١٨,٥	١٩,٠
التشييد	١٨٥,٠	١٦٦,٠	٢٦٣,٠	٣١٥,٧	٣٣٤,٢	٣٤٥,٢	٣٢٨,٠	٣٠٧,٦
إجمالي القطاعات السلعية	٤٠٤٣,٧	٤٤٠٤,٧	٤٥٥٧,١	٤٦٩١,٠	٤٨١٤,٨	٤٩٣٩,٢	٥٠٦٥,٤	٥٠٧٧,٥
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢١٨,٦	٢٥٢,٧	٢٣٩,٧	٢٤٩,٢	٢٥٨,٣	٢٨٣,٦	٣٠٧,٨	٣٢٤,٥
التجارة والمال	٦٣٥,٧	٦٦٣,٠	٦٨٠,٩	٧٠٢,٢	٧١٩,٠	٧٢٩,٧	٧٥٢,٧	٧٦٧,٧
الإسكان	١٦,٠	١٦,٠	١٨,٠	١٨,١	١٨,٥	٢١,٠	٢١,٩	٢٢,٦
المرافق العامة	٢٥,٢	٢٤,٣	٢٧,١	٢٨,٧	٢٩,٥	٣٠,٣	٣١,٢	٣١,٦
الخدمات الأخرى	١٠٦٦,٨	١١٥١,٢	١١٣٤,٦	١١٧٩,٠	١٢٤٤,٩	١٣٦٩,٨	١٤١٧,٧	١٤٩٠,٢
إجمالي قطاعات الخدمات	١٩٦٢,٣	٢١٠٧,٢	٢٠٩٩,٨	٢١٧٧,٢	٢٢٧٠,٢	٢٤٣٤,٧	٢٥٤١,١	٢٦٣٦,٦
الإجمالي العام	٦٠٠٦,٠	٦٥١١,٩	٦٦٥٦,٩	٦٨٦٨,٢	٧٠٨٥,٠	٧٣٧٣,٩	٧٦٠٦,٥	٧٧١٤,١

(بالمليون جنيه)

القطاع	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الزراعة	٩٨,٠	٩٩,٠	١١٧,٠	١٢٦,٣	١٣٩,٣	١٦٥,٨	١٩٧,١	٢٠٦,٠
الصناعة	٨٨,٨	٧٨,٤	٩٠,١	١٢٥,١	١٣٨,١	١٢٩,٦	١٥٤,٢	١٥٥,٢
الكهرباء	٢,٤	٣,٣	٣,٨	٤,٢	٤,٥	٤,٧	٤,٩	٥,٠
التشييد	٢٩,٩	٢٧,٣	٤١,٩	٤٧,٤	٥٢,٢	٥٣,٧	٥٦,٠	٥٥,٥
إجمالي القطاعات السلعية	٢١٩,١	٢٠٨,٠	٢٥٢,٨	٣٠٣,٠	٣٣٤,١	٣٧٣,٨	٤١١,٢	٤٢١,٧
النقل والمواصلات	٣٩,٣	٤٣,٣	٤٦,٧	٤٨,٨	٥٥,٧	٦٤,٣	٧٣,٨	٧٥,٧
التجارة والمال	٧٠,٢	٧٦,٩	٨٢,١	٨٨,٩	٦٦,٤	١٠١,٧	١٠٦,٤	١١٠,٥
الإسكان	١,٠	١,٨	١,٩	١,٦	١,٦	١,٨	١,٨	١,٩
المرافق العامة	٥,٤	٤,٨	٥,٩	٦,٢	٦,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٧
الخدمات الأخرى	٢١٤,٥	٢٣١,٧	٢٢٨,٩	٢٥٨,٢	٢٩٨,٠	٣٤١,٧	٣٧٧,٤	٣٩٥,٢
إجمالي قطاعات الخدمات	٣٣٠,٤	٣٥٨,٥	٣٦٥,٥	٤٠٣,٧	٤٥٨,١	٥١٦,٥	٥٦٦,٩	٥٩١,٠
الإجمالي العام	٥٤٩,٥	٥٦٦,٥	٦١٨,٣	٧٠٦,٧	٧٩٢,٢	٨٩٠,٣	٩٧٩,١	١٠١٢,٧

ومن هذا البيان يتضح أن العمالة زادت فى الفترة من عام ٥٩/٦٠ إلى عام ٦٦/٦٧ بنسبة ٢٨,٤٪ وقد عمت الزيادة جميع أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة سواء بالنسبة للقطاعات الإنتاجية أو قطاعات الخدمات ، ونتيجة لذلك زادت الأجور المدفوعة من ٥٤٩,٥ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠ قبل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى إلى ١٠١٢,٧ مليون جنيه عام ٦٦/٦٧ أى بنسبة قدرها ٨٤,٣٪ مما عاد على العاملين بزيادة دخولهم ، وبالتالى رفع مستوى معيشتهم نتيجة لتنفيذ خطط الدولة الخاصة بالتنمية .

ولقد ساهمت حصيلة اشتراكات التأمينـــات الاجتماعية فى تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى زادت نتيجة زيادة عدد المشتركين المستمرة .

والبيان التالى يوضح الزيادة فى عدد المشتركين من سنة لأخرى، وحصيلة الاشتراكات فى السنوات من ٦١/١٩٦٢ إلى ٦٤/١٩٦٥ :

السنة	عدد المشتركين	الرقم القياسى	المبالغ المحولة للخزانة لاستثمارها بالجنيه
		٪	
٦١/١٩٦٢	٥٥٦٠٤	١٠٠	١٣,٢٠٠٠٠٠
٦٢/١٩٦٣	٧٤٥,٩٠٩	١٣٢٣	٢٤,٥٠٠٠٠٠
٩٣/١٩٦٤	٩١٠,٨٧٥	١٦٣٦	٢٧,٤٧٠٣٠٠
٦٤/١٩٦٥	١,١٥٠,٤٣٢	٢٠٦٩	٤٧,٦٣٧٠٠٠

ومن هـذا يتضح أن حصيلة الاشتراكات الخاصة بنظام التأمينات الاجتماعية ساهمت بمبلغ كبير يصل إلى ١١٣ مليون جنيه تقريباً فى تمويل المشروعات الاستثمارية التى تقوم الدولة بتنفيذها بما يتيح فرصاً جديدة مستمرة للعمل .

٣ ـ فى مجال التعليم :

اتخذت الدولة من أسلوب التخطيط قاعدة للانطلاق لبناء مجتمع جديد على أساس من العدالة الاجتماعية لترفع من مستوى المعيشة لأبناء الشعب ، وتقلل من الفوارق بين الطبقات ، مع حشد القوى وتعبئة الجهود لتنمية الموارد الاقتصادية وتعميم الخدمات العامة لتحقيق العدالة فى التوزيع .

ويهدف التعليم إلى إعداد قوة بشرية على درجة معينة من المهارات المتنوعة لتواجه حاجة المجتمع ، ويعمل على إعداد المواطن الصالح فى المجتمع الاشتراكى ، وذلك بتوسيع قاعدة التعليم وتعميق خطوطه ورفع مستواه . فالتعليم حق أصيل للجماهير ولا يجوز حرمانها منه ، كما أنه الوسيلة الطبيعية لنجاح كل نظام سياسى أو اقتصادى . وقد وضعت خطة الدولة التعليمية على أسس إتاحة التعليم وتوفير الإمكانيات اللازمة لنشره وحسن أدائه ، وفى سبيل ذلك عملت الدولة على تنفيذ الآتى :

* جعل التعليم مجانياً فى جميع مراحله من مرحلة الإلزام إلى أعلى الدرجات الجامعية .

* الاهتمام بالمرحلة الأولى من التعليم باعتبارها المرحلة الأساسية . فوحدت مدارس هذه المرحلة وجعل التعليم بها إلزامياً مجانياً .

* الاهتمام بالتعليم الفنى بما يخدم متطلبات البلاد من العناصر المؤهلة فنياً ، تمشياً مع خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

* الاهتمام بالتربية إلى جانب الاهتمام بالتعليم خصوصاً التربية الدينية والقومية بجعلها إجبارية .

* ديمقراطية التعليم على أساس تكافؤ الفرص وإنشاء مجالس الآباء وإشراك أجهزة الحكم المحلى فى سياسة التعليم .

* توفير العدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق الخدمات الصحية للتلاميذ فى جميع مراحل التعليم ، وإنشاء نظام التأمين على التلاميذ فى مرحلتى الإعدادى والثانوى .

* ربط التعليم بسياسة الدولة على أساس توفير الأعداد المطلوبة من الدارسين المتخصصين مع استحداث تخصصات جديدة تتفق والنهضة الصناعية فى البلاد .

ولقد تطور التعليم فى جميع مراحله خلال سنوات الثورة ، فبالنسبة للمرحلة الابتدائية اهتمت الدولة بهذه المرحلة اهتماماً ملحوظاً وأتاحتها لجميع الأطفال البالغين سن الإلزام فى جميع مناطق الجمهورية ، فعملت على إنشاء مدارس هذه المرحلة فى جميع القرى والنجوع ليكون متاحاً للأطفال فى مكان بيئتهم دون تحميل أهلهم أية أعباء . وجعل إلزامياً حتى يمكن تكوين المواطن الصالح الذى يدرك حقوقه ويعرف واجباته نحو مجتمعه الاشتراكى ، ولتزول الصفة التى كانت تطلق على المجتمع قبل الثورة بصفة انتشار الأمية ، ولم تفرق الثورة فى تطبيق سياستها بين الأطفال ذكوراً أو إناثاً إيماناً منها بأن كلا الجنسين لازمان لتكوين المجتمع السليم ، وقد زاد عدد مدارس هذه المرحلة من ٦٧٥١ مدرسة عام ١٩٥٤/٥٣ إلى ٧٧٧١ مدرسة عام ٦٨/٦٧ وصحبت الزيادة فى عدد المدارس زيادة فى عدد الفصول بكل مدرسة لاستيعاب أكبر عدد من طالبى العلم فى هذه المرحلة . ولذلك زاد عدد الفصول من ٣٥,٢٢٣ فصلا عام ٥٤/٥٣ إلى ٨١,٦٨٥ فصلا عام ١٩٦٨/٦٧ . أى أن عدد الفصول قد تضاعف فى خلال سنوات الثورة وبالتالى زاد عدد التلاميذ المقيدين فى هذه المرحلة من ١,٣٩٢,٧٤١ تلميذاً فى عام ٥٤/٥٣ إلى ٣,٤٧١,٣٣٤ تلميذاً فى عام ١٩٦٨/٦٧ أى أن الزيادة فى عدد تلاميذ هذه المرحلة قد وصلت إلى ضعف عددهم عند بداية الثورة .

وبالنسبة للمرحلة الإعدادية وهى المرحلة التالية لمرحلة التعليم الإبتدائى ، والتى يلتحق بها من يؤهله استعداده ممن أتموا المرحلة الابتدائية على أساس مجموع الدرجات العلمية لمواصلة التعليم ، فقد عنيت الثورة بها باعتبارها مرحلة وسطى تؤدى بمن لديهم الاستعداد لمواصلة التعليم إلى المرحلة الثانوية التالية . وفى نفس الوقت تعد للحياة من لا يمكنهم الاستعداد العلمى من الاستمرار فى التعليم . وأدخلت الثورة فى هذه المرحلة التعليم الفنى ليلتحق به من يتوفر فيهم الاستعداد لهذا النوع من التعليم .

وقد تم إنشاء ثلاثة أضعاف عدد المدارس التى كانت قائمة فى عام ١٩٥٤/٥٣ . وتبع ذلك زيادة فى عدد الفصول وبالتالى عدد التلاميذ فقد زاد عددهم من ٣٥١,٨٣٤ تلميذاً عام ٥٤/٥٣ إلى ٧٤٤,٦١٤ تلميذاً عام ١٩٦٨/٦٧ بزيادة نسبتها ١١٧ ٪ .

أما المرحلة الثانوية التى تعتبر مرحلة تكوين لاستكمال مراجع التعليم أو ممارسة العمل فى الحيـــاة ، فقد أعيد وضع المناهج لها لتتفق مع الهدف من وجود هذه المرحلة التعليمية ، كما توسعت الثورة واهتمت بالتعليم الفنى فى هذه المرحلة باعتبارها مرحلة تخرج الفنيين اللازمين للنهضة الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية ، مع إتاحة مواصلة التعليم الجامعى فى الكليات ذات التخصص المتصل للمتقدمين علمياً فى هذه المرحلة على أساس مجموع درجاتهم العلمية عند تخرجهم من هذه المرحلة . ولإتاحة هذه المرحلة من العلم لطالبى العلم توسعت الدولة فى إنشاء المدارس فى مختلف المحافظات تخفيفاً للأعباء المادية على الملتحقين بها . فبينما كان عدد المدارس ٢٠٠ مدرسة فقط من مدارس هذه المرحلة فى عام ١٩٥٤/٥٣ ارتفع عددها إلى ٣٠٩ مدرسة من عام ٦٨/٦٧ وزاد عدد الفصول بها من ٢٦٦٧ فصلا

فى عام ١٩٥٤/٥٣ إلى ٦٨٧٥ فصلا فى عام ١٩٦٨/٦٧ ، وارتفع عدد التلاميذ من ٩٢,٠٦٢ تلميذاً إلى ٢٥٩,٧٩٢ تلميذاً .

أما بالنسبة للتعليم الفنى بهذه المرحلة ، فبينما كان عدد مدارس هذا النوع من التعليم ٨٦ مدرسة عام ١٩٥٤/٥٣ زادت إلى ١٩٨ مدرسة عام ١٩٦٨/٦٧ ، وبالتالى زاد عدد الفصول بها من ٧٦٣ فصلا إلى ٤٦٢٢ فصلا فى عام ١٩٦٨/٦٧ . وبعد أن كان عدد المقيدين بهذا النوع من التعليم ١٨,٨٣٨ تلميذاً زاد عددهم إلى ١٥٣,٠٩٤ تلميذاً عام ١٩٦٨/٦٧ . وهذا يوضح مدى اهتمام الدولة بهذا النوع من التعليم ومدى إقبال طالبى العلم عليه .

وقد انعكس التطور الثورى على التعليم العالى بالجامعات والمعاهد العليا ليمكنها من أداء رسالتها ومتابعة التطور الثورى فى مرحلة انطلاقه . وقد أعادت الثورة النظر فى سياسة هذه المرحلة التعليمية حتى تتمشى مع التطور العلمى فى العالم وتنفيذاً لما قرره الميثاق الوطنى من رسم إطار لمسئولية الجامعات والمعاهد العالية فى صنع المستقبل وإتاحة التعليم العالى لجميع المواطنين على أساس مبدأ تكافؤ الفرص الذى يقوم على قدر الاستعداد العلمى لكل طالب وتشجيع الطلبة النابهين تشجيعاً أدبياً ومادياً .

وقد وضعت خطة التعليم العالى على الأسس التالية :

* استحداث تخصصات جديدة فى الكليات والمعاهد العليا والتى تتفق والتطور العلمى واحتياجات المجتمع الحديث خاصة فى الكليات العملية كدراسة المناجم والبترول وعلوم الفضاء والفيزياء النووية .. إلخ .

* توجيه المستجدين بهذه المرحلة التعليمية على أساس حاجة البلاد المستقبلة من حيث الأعداد المطلوبة من التخصصات المختلفة لتغطية عملية الإحلال الطبيعية ومقابلة التطور فى أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، على أن يكون أساس توجيه المستجدين الرغبات والاستعداد العلمى بالنسبة للتخصصات المختلفة .

* إتاحة هذا النوع العالى من التعليم للطلاب الممتازين مع تخفيف أعبائه ، وذلك بإقامة الجامعات والمعاهد العليا فى بعض المحافظات التى توفر هذا النوع من التعليم لأبناء المحافظات المحيطة للتخفيف على الجامعات والمعاهد القائمة فى القاهرة والإسكندرية .

* تطوير جامعة الأزهر بحيث تكون رسالتها ورسالة الجامعات الأخرى والمعاهد العليا مكملة لبعضها ، وذلك باستحداث تخصصات ودراسات مناظرة للتخصصات الجامعية الأخرى حتى تخرج للبلاد الدارسين لهذه التخصصات مع استيعابهم لأصول الدين .

* التوسع فى سياسة إيفاد المبعوثين للخارج لتدعيم هيئات التدريس بالكليات والمعاهد من ناحية ، وتوفير المتخصصين فى مجالات العمل الجديد من ناحية أخرى .

* تشجيع الدراسة بالدراسات العليا بالجامعات فى التخصصات التى تحتاج الدولة إليها فى تنمية مواردها وإتاحة الفرصة للحصول على الدرجات العلمية العالية بالجامعات فى التخصصات المتاح متابعة دراستها محلياً .

وأخيراً كرمت الثورة العلم والعلماء باحتفالها سنوياً بعيد العلم تقديراً منها للنابهين من أبناء الوطن .

وفيما يلى بيانات توضح مدى التطور فى سياسة التعليم فى عهد الثورة .

الطلبة المقيدون بالكليات والمعاهد العليا

السنة	المعاهد العليا التجارية	المعاهد العليا الزراعيـــة	المعاهد العليا الصناعية	المعاهد العليا للتربية الفنية	المعاهد العليا للتربية الموسيقية	كليتا الفنون الجميلة	كليتا الفنون التطبيقية
١٩٥٤/٥٣	...	...	...	٢٦٦	٣٢٤	٣٦٧	٢٧٤
١٩٦٠/٥٩	١٠٩٣	١٤١٩	١٣٠٢	٣٧٨	٢٤٣	٨٥٤	١١٥٨
١٩٦١/٦٠	١٩٢٤	٢٣٠٨	١٧٦١	٤٠٤	٢٦١	١٠٢٠	١٤٥٦
١٩٦٢/٦١	٢٢٠١	٥٥١٩	٢٦٢٦	٤٧٣	٣١٩	١١٣٤	١٥٢٣
١٩٦٣/٦٢	٢٥٦٣	٦٥٩٠	٣٢٩٦	٤٧٢	٣٣٧	١١٢٦	١٢٠٥
١٩٦٤/٦٣	٣١٨٠	٦٧٧٣	٤٢٧٦	٥٦٠	٣١٧	١٢٣٨	١١٨٨
١٩٦٥/٦٤	٣٧٧٢	٦٤٤٨	٥٣٨٧	٧٤٦	٣٢٣	١٣١٨	١٠٤٨
١٩٦٦/٦٥	٦٧٦٥	٦٦٨٦	٦٨٧٠	٨١٧	٢٧٦	١٤٤٩	١٣٤٦
١٩٦٧/٦٦	٦٣٩٨	٥٨٨٥	٧٤٢٧	٩٥٨	٢٦٧	١٦٦٠	١٣٣٧
١٩٦٨/٦٧	٥٨٩٢	٥٦٧٨	٨٢٩٩	١٠٥٣	٣٦٥	١٩١١	١٣٥٨

(تابع) الطلبة المقيدون بالكليات والمعاهد العليا

السنة	كليات المعلمين والمعلمات	المعاهد العليا (١) للتربية الرياضية	المعهد العالى للاقتصاد المنزلى	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية	مدرسة الألسن	المعهد العالى الثقافى للبنات	الجملة
١٩٥٤/٥٣	٧٣٥	٢٩٦	٨٠٧	١٨٤	١٦١٨	...	٤٨٧١
١٩٦٠/٥٩	٢٢٦٤	١٠٧٤	٨٣٥	٤٤٤	٧١٠	٨١	١١٨٥٧
١٩٦١/٦٠	٢٦٣٣	١٤٨٢	٨٢٢	٤٨٤	٨٨٢	٨٣	١٥٥٢٠
١٩٦٢/٦١	٢٧٧٥	١٧١٢	٦٩٢	٥٥٤	٧٥٠	٥٧	٢٠٣٣٥
١٩٦٣/٦٢	٢٨٧٢	٢٠١٦	٦٥٦	٦١١	٦٩١	٦٣	٢٢٤٩٨
١٩٦٤/٦٣	٣١٦٧	٢٨٩٩	٦٨٩	٦٥٨	٦٣٢	٦١	٢٥٧٣٨
١٩٦٥/٦٤	٣٣١٧	٣٠٨٤	٦٣٧	٦٩٣	٦٠٤	(٢)	٢٧٣٧٧
١٩٦٦/٦٥	٣٣٤٧	٢٧٨٦	٦١٩	٧٣١	٥٩١	—	٣٢٢٨٣
١٩٦٧/٦٦	(٣)	٣١٥٢	٥٩٩	٧٧١	٥٧٢	—	٢٩٠٢٦
١٩٦٨/٦٧	—	٣٣٥٤	٦٦٧	٧٧٨	٦١٨	—	٢٩٩٧٣

(سنوات دراسية)

(١) يشمل طلبة شعبة العلاج الطبيعى اعتباراً من عام ٦٤/٦٣ .
(٢) حول إلى معهد السكرتارية للبنات بالزمالك وأصبح يتبع المعاهد التجارية منذ عام ٦٥/٦٤
(٣) تتبع الجامعات منذ عام ٦٧/٦٦ .

تطور التعليم فى الجامعات

السنة	جامعة القاهرة			جامعة عين شمس			جامعة الإسكندرية		
	طلبة	طالبات	الجملة	طلبة	طالبات	الجملة	طلبة	طالبات	الجملة
١٩٥٤/٥٣	٢١١١٤	٢٠٩٢	٢٣٢٠٦	١٥٨١٦	١٨٦٣	١٧٦٧٩	٩٥٣٧	٧٧٤	١٠٣١١
١٩٦٠/٥٩	٢٩٤٧٤	٥١١٣	٣٤٥٨٧	٢١٤٧٣	٤٣٣٠	٢٥٨٠٣	١٨٦٦١	٢١١١	٢٠٧٧٢
١٩٦١/٦٠	٢٩٢٤٢	٦٠٣١	٣٥٢٧٣	٢٢٦١١	٥٠١٦	٢٧٦٢٧	١٨٣١٥	٢٥٤٤	٢٠٨٥٩
١٩٦٢/٩١	٣٠١٢٠	٦٢٠١	٣٦٣٢١	٢٢٤١٢	٥٦٨٩	٢٨١٠١	١٩٨٨٤	٢٧٤٤	٢٢٦٢٨
١٩٦٣/٦٢	٣١٨٨٢	٦٩١٨	٣٨٨٠٠	٢٢٤١٨	٦٤١٧	٢٨٨٣٥	٢١٣١٤	٣٦٩٦	٢٥٠١٠
١٩٦٤/٦٣	٣٢٥٣٢	٨٦٨٥	٤١٢١٧	٢٤٦١١	٧٨١١	٣٢٤٢٢	٢٣٧٧٣	٤٧٤٧	٢٨٥٢٠
١٩٦٥/٦٤	٣٤٣٤٠	٩٥٠٣	٤٣٨٤٣	٢٦٢٣١	٨٣١١	٣٤٥٤٢	٢٦٣٧٢	٥٢٦٥	٣١٦٢٧
١٩٦٦/٦٥	٣٤٣٩٣	١٠٦٤٦	٤٥٠٣٩	٢٧٩٢٠	١٠١٠٦	٣٨٠٢٦	٢٧٩٦٥	٥٩٨٥	٣٣٩٥٠
١٩٦٧/٦٦	٣٤٣٢٥	١١٤٢١	٤٥٧٤٦	٢٧٦٧٧	٩٦٨٢	٣٧٣٥٩	٢٧٧٣٣	٦٤٩٥	٣٤٢٢٨
١٩٦٨/٦٧	٣١٥٠٤	١١٦٢٣	٤٣١٢٧	٢٨٥٠١	٩٧١٣	٣٨٢١٤	٢٦٠٧٤	٦٩٩٤	٣٣٠٦٨

(تابع) تطور التعليم فى الجامعات

السنة	جامعة أسيوط			جامعة الأزهر(١)			المجمـــوع		
	طلبة	طالبات	الجملة	طلبة	طالبات	الجملة	طلبة	طالبات	الجملة
١٩٥٤/٥٣	...	...	...	٢٨٩٣	...	٢٨٩٣	٤٩٣٦٠	٤٧٢٩	٥٤٠٨٩
١٩٦٠/٥٩	١٨٦٧	١١٢	١٩٧٩	٤٩٧٠	—	٤٩٧٠	٧٦٤٤٥	١١٦٦٦	٨٨١١١
١٩٦١/٦٠	٣٠٣١	١٩٠	٣٢٢١	٥٧٥٣	—	٥٧٥٣	٧٨٩٥٢	١٣٧٨١	٩٢٧٣٣
١٩٦٢/٦١	٤٠٢٤	٢٨٩	٤٣١٣	٦١٠٨	—	٦١٠٨	٨٢٥٢٨	١٤٩٢٣	٩٧٤٧١
١٩٦٣/٦٢	٤٨٤٩	٤٣٣	٥٢٨٢	٧٥٧٥	١٥٣	٧٤٢٨	٨٧٧٣٨	١٧٦١٧	١٠٥٣٥٥
١٩٦٤/٦٣	٦٨٣٤	٦٨٩	٧٥٢٣	٦٦٤٩	٢٠٢	٦٨٥١	٩٤٣٩٩	٢٢١٣٤	١١٨٥٣٣
١٩٦٥/٦٤	٧٩٦٦	١٠٥٣	٩٠١٩	٩٨٤٢	٣١٨	١٠١٦٠	١٠٤٧٥١	٣٤٤٥٠	١٢٩٢٠١
١٩٦٦/٦٥	٨٦٠٩	١٢١٤	٩٨٢٣	١٢٦١٦	٦٨٩	١٣٣٠٥	١١١٥٠٣	٢٨٦٤٠	١٤٠١٤٣
١٩٦٧/٦٦	٨٦٧٣	١٨٥٨	١٠٥٣١	١٥٧٥١	١٣٦٦	١٧١١٧	١١٤١٥٩	٣٠٨٠٢	١٤٤٩٨١
١٩٦٨/٦٧	٧٠٧١	١٨٢٨	٩٨٩٩	١٥٦٤٤	١٢٠٨	١٦٨٥٢	١٠٩٧٩٤	٣١٣٦٦	١٤١١٦٠

(سنوات دراسية)

(١) يضم البيان عدد الطلبة بمعهد الإعداد والتوجيه والقسم العالى للدراسات العربية والإسلامية بكلية الشريعة وعددهم ١٣٩٥ عام ٦٤/٦٥ ، ٣٣٦٣ عام ٦٥/٦٦ ، ٥١٠٤ عام ٦٦/٦٧ ، ٢٥٤٢ عام ٦٧/٦٨ .

تطور التعليم فى مدارس المعلمين والمعلمات

السنة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلبة		الجملة
			ذكور	إناث	
١٩٥٤/٥٣	٦٢	٧٣٨	١٢٥٠٣	١١١٣٣	٢٣٦٣٦
١٩٦٠/٥٩	٥٩	٥٥١	٦٨٤٧	٧٦٩٩	١٤٥٤٦
١٩٦١/٦٠	٥٧	٦٦٢	٨٥٥٧	٩٦٦١	١٨٢١٨
١٩٦٢/٦١	٥٧	٧٩١	١٠١٤٦	١٠٢٠٨	٢٨٣٥٤
١٩٦٣/٦٢	٥٩	٨٨٣	١٢١٤٤	١٠٩٩٧	٢٣١٤١
١٩٦٤/٦٣	٦٣	١٢٨٠	٢٠١٤٦	١٤٥٥٨	٣٤٧٠٤
١٩٦٥/٦٤	٧١	١٤٦٨	٢٣٥٢٧	١٧٧٣٢	٤١٢٥٩
١٩٦٦/٦٥	٧٢	١٧٥٧	٢٨٨٩٦	٢٠٥٥٢	٤٩٤٤٨
١٩٦٧/٦٦	٧٢	١٤٣٢	٢٤٣٦٨	١٨١٨١	٤٢٥٤٩
١٩٦٨/٦٧	٦٧	١١٢٦	١٩٢٩٠	١٥٦٠٤	٣٤٨٩٤

تطور التعليم فى المرحلة الثانوية

السنة	عدد المدارس			عدد الفصول			عدد الطلبـة				الجملة
	عام	فنى	الجملة	عام	فنى	الجملة	عام		فنى		
							ذكور	إناث	ذكور	إناث	
١٩٥٤/٥٣	٢٠٠	٨٦	٢٨٦	٢٦٦٧	٧٦٣	٣٤٣٠	٧٩١٥٩	١٢٩٠٣	١٥١٩٥	٣٦٤٣	١١٠٩٠٠
١٩٦٠/٥٩	٢١١	٩٢	٣٠٣	٣٦٧١	٢٠٠٦	٥٦٧٧	٩٧٢٩٦	٢٣٤٧١	٤٧٨٤٩	١٢٤٩٨	١٨١١١٤
١٩٦١/٦٠	٢٢٥	١٠٣	٣٢٨	٣٩٦٨	٢٤٧٢	٦٤٤٠	١٠٣٤١٣	٢٨٧٤٨	٥٩٠٤١	١٦٥٠٨	٢٠٧٧١٠
١٩٦٢/٦١	٢٣٦	١٠٠	٣٣٦	٤٢٢٢	٢٤٦١	٦٦٨٣	٩٦١٤٨	٣٥٧٣٧	٦٣٦٧٨	١٠٣٥٩	٢٠٥٩٢٢
١٩٦٣/٦٢	٢٣٩	١٠٤	٣٤٣	٤٢٣٦	٢٦٥٥	٦٨٩١	٩٦٢٤٤	٣٧٨٠٣	٦٧٠٩٤	١٢٥٤٥	٢١٣٦٨٦
١٩٦٤/٦٣	٢٤٨	١٠٨	٣٥٦	٤٣٥٢	٢٧٩٠	٧١٤٢	١٠١٩٩٤	٣٩٢١٠	٦٨٨١٠	١٤٥٦٣	٢٢٤٥٧٧
١٩٦٥/٦٤	٢٥١	١١١	٣٦٢	٤٩٣٦	٣٠٣٨	٧٩٧٤	١٢٤٧١٢	٤٩٥٣٤	٧٣٦٠٨	١٧٦٤٤	٢٦٥٤٩٨
١٩٦٦/٦٥	٢٦٣	١٩٦	٤٥٩	٥٧١٦	٣٣٢٦	٩٠٤٢	١٤٩٧٠١	٥٩٢٩٠	٧٩٠٩٨	٢٢١٠٦	٣١٠١٩٥
١٩٦٧/٦٦	٢٧٢	١٩٨	٤٧٠	٦٢٩٠	٣٨٠٧	١٠٠٩٧	١٦٦١٢٥	٦٨٤٩٤	٩٠٩٤٩	٢٨٨٦١	٣٥٤٤٢٩
١٩٦٨/٦٧	٣٠٩	١٩٨	٥٠٧	٦٨٧٥	٤٦٢٢	١١٤٩٧	١٧٩٢٧٣	٨٠٥١٩	١١٢٠٠٣	٤١٠٩١	٤١٢٨٨٦

(سنوات دراسية)

تطور التعليم فى المرحلة الإعدادية

السنة	عدد المدارس			عدد الفصول			عدد الطلبة				
							عام		فنى		الجملة
	عام	فنى	الجملة	عام	فنى	الجملة	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٥٤/٥٣	٣٧٩	٤١	٤٢٠	٩٥٧١	١٤٨	٩٧١٩	٢٧٦١١٢	٧٢٤٦٢	٣١٣٣	١٢٧	٣٥١٨٣٤
٦٠/٥٩	٨٠٧	١٠٤	٩١١	٨١٨٦	١٢٤٣	٩٤٢٩	١٨١٧٣٣	٦٩١٧٠	٢٧٠٣٩	٧٥٦١	٢٨٥٥٠٣
٦١/٦٠	٨٨٥	١١٤	٩٩٩	٧٦٧٤	١٤١٨	٩٠٩٢	١٨٤٠٣٤	٧١٧٩٨	٣١٤٤٦	٧٨٨٧	٢٩٥١٦٥
٦٢/٦١	٩٢٧	١٣٧	١٠٦٤	٨٥٦٨	١٥٢٩	١٠٠٩٧	٢١٦٦٠٠	٨٦٥٢٣	٣٣٨٨٠	٨١٨٨	٣٤٥١٩١
٦٣/٦٢	٩٥٠	١٤٢	١٠٩٧	٩٥٩١	١٧٤٢	١١٣٣٣	٢٤٨٦٦٥	١٠١٩٩٦	٣٩٥٠٥	١٠١٦٢	٤٠٠٣٢٨
٦٤/٦٣	١٠٠٢	١٢٦	١١٢٨	١١١٧٦	١٦٠٩	١٢٧٨٥	٢٨٥٨٨١	١٢٠١٦٢	٣٦٧٦٢	٨٢٥٧	٤٥١٠٦٢
٦٥/٦٤	١٠٤٥	١٢٦	١١٧١	١٣٠٥٣	١٤٦٥	١٤٥١٨	٣٣١٥٨٢	١٤٢٦٨٤	٣٤٨٣٥	٦٧٢٤	٥١٥٨٢٥
٦٦/٦٥	١١٢٧	٢٢(١)	١١٤٩	١٥٥٤٦	٩٢٠	١٦٤٦٦	٤٠٠٦٣١	١٧٣٧٨٩	٢٢٦٢٤	٣٩٠٦	٦٠٠٩٥٠
٦٧/٦٦	١١٧٨	١٧(١)	١١٩٥	١٨٠٤٠	٥٧٨	١٨٦١٨	٤٦٣١٧٥	٢٠٢١٤٦	١٣٢٤٣	٣٤٣٣	٦٨١٩٩٧
٦٨/٦٧	١٢٥٥	١٥(١)	١٢٧٠	١٩٨١٤	٢٧١	٢٠٠٨٥	٥٠٨٠٧٣	٢٢٨٦٢٢	٥٢٥٥	٢٦٦٤	٧٤٤٦١٤

(١) لا تضم الأقسام الملحقة .

(سنوات دراسية).

تطوير التعليم فى المرحلة الابتدائية

السنة	عدد المدارس	عدد الفصول	عـدد الطلبة		الجملة
			ذكور	إناث	
٥٤/٥٣	٦٧٥١	٣٥٢٢٣	٨٦٦٦٣١	٥٢٦١١٠	١٣٩٢٧٤١
٦٠/٥٩	٧٢١٣	٥٨٧٩٤	١٥٢٤٥١٤	٩٢٧٨٦٣	٢٤٥٢٣٧٧
٦١/٦٠	٧١٥٨	٦١١٦٢	١٦١٢٩٠٣	٩٩٧٢٦٦	٢٦١٠١٦٩
٦٢/٦١	٧٢٧٣	٦٣٨٩٣	١٧٠٠١١٢	١٠٥٤٤٥٤	٢٧٥٤٥٦٦
٦٣/٦٢	٧٣٧٤	٦٦٨٩٦	١٧٩١٦٦٥	١١١٨٣٣١	٢٩٠٩٩٩٦
٦٤/٦٣	٧٥٦٩	٧٢١٩٦	١٩١٨٢٣٩	١٢١١٤٥٣	٣١٢٩٦٩٢
٦٥/٦٤	٧٦٩٨	٧٦٢٨٦	٢٠٠٩٨٢٤	١٢٨٥٠٠٨	٣٢٩٤٨٣٢
٦٦/٦٥	٧٧٥١	٧٩٥٧٨	٢٠٧٧٨٨٢	١٣٣٩٨٧١	٣٤١٧٧٥٣
٦٧/٦٦	٧٨١٢	٨٠١٥٢	٢٠٩٠٥٦٢	١٣٢٣٤١٨	٣٤١٣٩٧٠
٦٨/٦٧	٧٧٧١	٨١٦٨٥	٢١٢٩٨٨٤	١٣٤١٤٥٠	٣٤٧١٣٣٤

(سنوات دراسية)

٣ ـ فى مجال رعاية الشباب :

كانت رعاية الشباب قبل الثورة عبارة عن جهود فردية منفصلة لا تقوم على تخطيط ولا تنظيم ، ولم يكن مخصصاً لها فى ميزانية الدولة عام ٥٢ / ١٩٥٣ إلا ٦٥٣٠٠ جنيه ، لا تكاد تكفى لإنشاء مركز واحد من عشرات المراكز التى تقيمها الثورة حالياً كل سنة ، إذ تضاعفت الميزانية المخصصة لرعاية الشباب إلى مايزيد عن ٣٠ مرة . ولقد وضعت الثورة نصب عينيها أن إعداد المواطن الصالح رياضياً وصحياً واجتماعياً وثقافياً هو الأمان الوحيد للمستقبل العربى ، فإيماناً من الثورة بالشباب والدور الذى يقوم به فى سبيل رفعة شأن الدولة ، أنشأت فى عام ١٩٥٤ المجلس الأعلى لرعاية الشباب من أجل نشر الوعى الرياضى بين فئات الشباب فى القطاعات المختلفة .

وفى عام ١٩٦٢ أنشئت لأول مرة فى تاريخ البلاد وزارة للشباب لترعى نشاطهم وتفتح أمامهم مجالات نشاط جديدة واسعة ، فقامت بتنظيم نشاط الشباب وتخطيطه والإشراف عليه . وتأكيداً من الثورة على استمرار إيمانها بدور الشباب فقد نص بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ على العمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب وإتاحة الفرص أمامه للتجربة .

وقد قامت الثورة بتحقيق برامج واسعة النطاق فى هذا المجال ونفذت مشروعات تجاوزت عشرة ملايين من الجنيهات ، بخلاف المشروعات الكبرى مثل إنشاء إستاد القاهرة ، وزودت الشباب فى جميع مراحل السن بالتربية الرياضية السليمة والثقافة والاجتماع والدراسات الفنية بخلاف المعسكرات الدائمة والمؤقتة والرحلات .

واعتبرت التربية الرياضية من أهم وسائل إعداد المواطنين ، وفى سبيل نشرها وترقيتها لم تأل الدولة جهداً فى نشر الوعى الرياضى عن طريق وسائل الإعلام ، وتطورت مناهجها وصارت التربية الرياضية مادة أساسية فى المدارس واهتمت الدولة بالمتفوقين رياضياً .

وقد قامت خطة الدولة فى سبيل ذلك على تحقيق الأهداف الآتية :

* تربية الشباب دينياً واجتماعياً وبدنياً .
* تنمية روح المسئولية لدى الشباب .
* إعداد الشباب قياديا فى كافة مجالات النشاط .

وقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية والاجتماعية إنشاء مؤسسات تخدم الشباب مع توفير كافة الإمكانيات مع تنويع المؤسسات بحيث تخدم الشباب من كافة القطاعات ، كما قامت الدولة بالمساهمة فى تمويل المشروعات الإنسانية فى القطاع الأهلى بما يحقق زيادة عدد الوحدات وبالتالى زيادة عدد المستفيدين من الشباب ، فقدمت ٣٦٥ ألف جنيه كإعانات إنشائية وزعت على الهيئات المختلفة .

وفيما يلى بيان بعدد الوحدات التى أنشئت واستكملت فى الخطتين الأولى والثانية سواء عن طريق الاستثمارات التى خصصت لها فى الخطتين الأولى والثانية أو عن طريق تقديم إعانات للهيئات الرياضية :

نوع الوحدات	عددها
مراكز الشباب بعواصم المحافظات	٣١
مراكز الشباب بالمدن	٧٩
منشآت الجامعات والمعاهد العليا	١٤
المدارس والوحدات المجمعة المطورة	١٤١
منشآت رياضية بالمدارس	٣٨٥
أندية ريفيـة	٧٣٥
أندية رياضية	٧٧٥
بيوت الشباب	١٤
حمامات السباحة الملحقة بالمدارس والمراكز والأندية	١٧

ومن هذا البيان يتضح أن جهود الدولة شملت رعاية الشباب فى كافة القطاعات وكافة المناطق الحضرية والريفية بمايتمشى وعدالة توزيع الخدمات وإتاحتها لجميع أبناء الوطن .

وفيما يلى لمحة عن النشاط الذى تتيحه الثورة للشباب :

* توسيع قاعدة المعسكرات والرحلات حتى ارتفع عدد المستفيدين من هذا النشاط من ٣٠ ألف قبل الثورة إلى ما يزيد عن النصف مليون .

* الاشتراك فى الدورات الرياضية الدولية والإقليمية .

* إقامة معسكرات العمل التى ترتبط بالأهداف القومية ، وقد جذبت آلاف الشباب للتطوع والعمل وبذل الجهد فى العديد من المعسكرات الدولية والقومية .

* نظمت الثورة أعياد الشباب واحتفالاته ، وهى تمثل نموذجا لقمة النشاط والخدمات التى تقدم للشباب .

* أما حركة الكشف كوسيلة تربوية حديثة للشباب ، فقد ازداد الاهتمام بها حتى أصبح بالبلاد ٢٩٢٧ فرقة كشفية عدد أعضائها ١١٣ر٧١ كشافاً بالإضافة إلى ٦٥٤ فرقة للمرشدات تضم ٤٤٩ر٣٩ مرشدة .

* التوسع فى إنشاء بيوت الشباب التى تعمل على إتاحة الفرصة للشباب للتعاون وتكوين صداقات وتوثيق صلات المودة بينهم وبين الشباب فى مختلف بلاد العالم .

وفيما يلى بيان يصور النشاط الرياضى الذى يمارسه الشباب فى أوجه النشاط الرياضى المختلفة عام ٦٥ / ١٩٦٦ .

عدد الفرق الرياضية واللاعبين وعدد المباريات والملاعب بالمنشآت الرياضية

البيـــان	الفرق الرياضية			اللاعبين			المباريات			الملاعب
	كبار	أشبال	جملة	كبار	أشبال	جملة	كبار	أشبال	جملة	
أندية رياضية عامة	١٩٩١	١٥١٨	٣٥٠٩	٢٥٥٩١	٢٠٥٩٥	٤٦١٨٦	١٨٧٣٦	١٠٥١٢	٢٩٢٤٨	٩٢٥
أندية رياضية خاصة	١٧٨٤	٧١٣	٢٤٩٧	٢١٦٠٧	٩٢٠٠	٣٠٨٠٧	١٢٠٩٣	٣٣٣٤	١٥٤٢٧	٥٩٥
مراكز الشباب بالمدن	١١٩١	٩٦٤	٢١٥٥	١٠١١٠	١٢٣٥٥	٢٧٤٦٥	٧٣٩٩	٣١٠٦	١٠٥٠٥	٦٢٧
مراكز الشباب بالقرى	٥١٣٥	٣٦٧٤	٨٨٠٩	٤٣١٨٤	٣٢٧١٩	٧٥٩٠٣	٣٥٠٧٥	١٧٠٦١	٥٢١٣٦	٩٨٨
الجملة	١٠١٠١	٦٨٦٩	١٦٩٧٠	١٠٥٤٩٢	٧٤٨٦٩	١٨٠٣٦١	٧٣٣٠٣	٣٤٠١٣	١٠٧٣١٦	٣١٣٥

وفيما يلي بيان يصور النشاط الرياضي في مراحل التعليم المختلفة

مراحل التعليم		عدد الفرق الرياضية	عدد اللاعبين	عدد المباريات الرسمية	عدد المباريات الحبية	عدد الملاعب
الجامعات	طلبة	٦٨٥	٧١٦١	١٧٥٩	٣٠٣٣	٣٠٤
	طالبات	٢٩٨	٢٠٩٦	٥٨٨	١٣٠٠	
معاهد عليا	طلبة	٢٧٠	٢٨٠٠	٩٣٠	٦٧٩	١٥٦
	طالبات	١٤٢	١٢٨٤	٣٧١	٢٨٧	
معاهد دينية	طلبة	٣٠٥	٣٥٣٢	٩١٧	٧١٤	٨١
	طالبات	١٠	٧٦	١٤	٠٠٠	
الثانوى	طلبة	٣٦٥٤	٤٠٣٨١	٥٣٨٦	٦١٨٢	٢٢٤٠
	طالبات	١١٧٨	١٠٣٦٦	٩٩٩	٢٠٢٤	
الإعدادية	طلبة	٣٣٩٧	٣٤٥٢٥	٢٩١٧	٦٤٣٩	١٦٧٢
	طالبات	١٥٧٣	١٤١٩٠	٩٥٥	٢٠٣٦	
الجملة	طلبة	٨٣١١	٨٨٤١٩	١١٩٠٤	١٧٠٤٧	٤٤٥٣
	طالبات	٣٢٠١	٢٨٠١٢	٢٩٢٧	٥٦٣٧	

وبالنسبة للظروف الحاضرة التى يمر بها العالم العربى تقوم الجمهورية بأعداد الشباب بما يتناسب مع تلك الظروف من تشجيع للنشاط الكشفى والتدرب على الأسلحة ونشر الهوايات العسكرية ، وقد رفعت الدولة شعار رياضة المعركة ، بنشر ألعاب الجودو والمصارعة الحرة والمصارعة اليابانية والملاكمة وغيرها مما يعطى للشباب لياقة بدنية وقدرة على تحمل واجبات العمل المطلوب للمعركة . كما تقوم الدولة بتنفيذ مشروع فصائل خدمة الجبهة والذى يتركز فى تكتيل وإعداد مجهود الطلاب ليعايشوا القوات المسلحة ، والقيام بأعمال المقاومة ، إلى جانب تشجيع الطلاب بالانضمام إلى تنظيمات الدفاع المدنى . كما يشترك الشباب فى جيش الدفاع الشعبى .

٤ ـ فى مجال الرعاية الصحية :

قرر الميثاق أن أول الحقوق الأساسية لكل مواطن هى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء أى مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما تصبح حقاً مكفولا غير مشروط بثمن مادى . ولابد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من أركان الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل المواطنين .

وقد بدأ الاهتمام بالسياسة الصحية للبلاد منذ بداية الثورة فى يولية سنة ١٩٥٢ ، وبنيت سياسة البلاد فى هذا المجال على أسس تخطيطية لرفع المستوى الصحى وتعميم الخدمات فى أنحاء البلاد ، وببداية تنفيذ الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى عام ٦٠ / ٦١ أعيد رسم السياسة الصحية بحيث ترتبط بالسياسة العامة تجاه باقى قطاعات الدولة . ثم أعيد النظر فى الخطة الصحية بصدور القوانين الاشتراكية فى يولية ١٩٦١ بحيث تلائم التطور الاشتراكى فى البلاد .

وفى يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار جمهورى بتعميم الخدمات الصحية فى الريف وذلك بانشاء ٢٥٠٠ وحدة صحية فى القرى والنجوع بحيث تخدم كل وحدة ٥٠٠٠ نسمة فى قرية واحدة أو مجموعة من القرى المتجاورة . كما عدات مشروعات الخطة فتضمنت إنشاء مستشفيات عامة ومركزية جديدة وإعادة بناء وتجديد المستشفيات القديمة ، وارتفعت بذلك تكاليف الإنشاء والتجهيز للمشروعات الصحية إلى ٢٨ مليون جنيه .

ونتج عن اتباع الدولة لسياسة توفير وتعميم الخدمات الصحية أن تحسنت الصحة العامة لمجموع أفراد الشعب كما يتضح من الحقائق التالية :

(ا) انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٣٦ فى الألف عام ١٩٥٢ إلى ١٠٥ فى الألف ، وكان لهذا أثره فى انخفاض معدل الوفيات العام من ١٩ فى الألف قبل الثورة إلى ١٤ فى الألف فى الأعوام الأخيرة . وإن انخفاض معدل الوفيات دليل على التحسن فى مستوى المعيشة مع التحسن فى توفير الخدمات الصحية للمواطنين .

(ب) وكنتيجة لتحسن الخدمات وتوفيرها وإتاحتها لمختلف المواطنين مع ارتفاع مستوى معيشة المواطنين ، ارتفع متوسط عمر الأفراد سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء .

(ج) انخفض معدل الأصابة بالأمراض المتوطنة نتيجة انتشار الوحدات الصحية فى جميع أنحاء الجمهورية علاوة على ازدياد الوعى الصحى للمواطنين وبذلك حافظت الثورة على القوى البشرية التى تعتبر عماداً لكل تقدم .

(د) منذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ وخلال سبعة عشر عاماً متوالية لم تظهر بالبلاد أمراض وبائية وهذا نتيجة للاهتمام بالخدمات الصحية .

وقد أصبحت الآن واضحة أهداف السياسة الصحية التى تتبعها الدولة والتى تتلخص فى الآتى :

(ا) توفير أعلى مستويات الوقاية للمواطنين من الأمراض المختلفة ، إذ أن الوقاية من الأمراض خير من العلاج .

(ب) تحقيق إشتراكية الطب والعلاج، وقد صدر قانون رعاية المواطنين والعمال المرضى بالأمراض المزمنة بما يضمن لهم مرتباً كاملا طوال مدة مرضهم إلى أن يشفوا أو تستقر حالتهم ، كما أن الدولة تتحمل نفقات علاج من تحتاج حالاتهم العلاج فى الخارج للمواطنين جميعاً على حد سواء دون تفرقة طبقية .

(ج) تنظيم التأمين الصحى وتعميمه إذ صدر قانون التأمين الصحى الذى يحقق رعاية طبية كاملة لكافة العاملين فى الحكومة والقطاع العام .

(د) توفير مقومات العلاج من إنشاءات صحية وأدوية وأفراد عاملين مع تطبيق نظام العلاج الاقتصادى فى المستشفيات العامة ليتوفر لها التمويل الذاتى لرفع مستوى الخدمة الصحية التى تتيحها وتقدمها للمواطنين .

(ه) توفير الدواء بالإنتاج المحلى بدلا من الاعتماد على الاستيراد حتى يمكن استمرار الخدمات الصحية على نفس المستوى مهما اختلفت ظروف الدولة السياسية والاقتصادية ، وأصبحت الدولة تنتج محلياً ماقيمته ٢٢مليون جنيه من الأدوية على مختلف أنواعها فى عام ٦٦ / ٦٧ بعد أن كانت قيمة الإنتاج المحلى لا تتعدى المليون جنيه فى عام ١٩٥٢ .

والبيانات التالية توضح مدى ما أحرزته سياسة الدولة الصحية من زيادة وتوفير للخدمات الصحية .

إجمالي عدد الأسرة بالخدمات العلاجية

البيان	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
أسرة وزارة الصحة	٣٧٣٣٦	٤١٣٥١	٤١١٦٥	٤١٩٧٣	٤٣٨٢٧	٤٥٢٢٨	٤٧٠٩٠	٤٩٦٦٥	٤٩٣١١
أسرة الوحدات الحكومية الأخرى	١١٣٣٨	٧٨٨٤	٨٥٥٥	٨٥٨٧	٨٤٨٣	٨٤٠٨	٩٢١٧	٧٩٥١	٩٢٣٢
أسرة القطاع العام والخاص	٧٠٠٠	٧١٨٠	٧٤٠٠	٧٦٧١	٨٠٥٩	٨٥٢٢	٩٥٥٧	٩٧١٢	٩٩٠٠
الجملة	٥٥٦٧٤	٥٦٤١٥	٥٧١٢٠	٥٨٢٣١	٦٠٣٦٩	٦٢١٥٨	٦٥٨٦٤	٦٧٣٢٨	[1]٦٨٤٤٣

(١) لا يشمل أسرة محافظة سيناء وعددها ٣٨٢ سريراً .

الوحدات الصحية التى تقوم بالخدمة فى المدن

البيـــان	الوحدة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
المستشفيات العـامة والمركزية	العدد	١٢٢	١٢٠	١٢٢	١٢٧	١٤٠	١٤٠	١٥٣	١٦٢	١٦٥
	عددالأسرة	٨٥٢٦	٨٢٥٨	٨٢٧٣	٨٨١٨	٩٨٢٩	١٠٩٦٦	١٢٢٨٧	١٣٨٧٧	١٣٩٨٤
مستشفيات وفروع الرمد	العدد	١٢٠	١١٧	١١٨	١٢١	١٢٨	١٣٢	١٣٧	١٤٧	١٥٠
	عددالأسرة	٢٦٤٩	٢٥٩٧	٢٦٤٦	٢٦٧٢	٢٦٥٨	٢٦٩٣	٢٧٧٠	٢٩٤٠	٢٩٥١
مستشفيات ووحدات الأمراض المتوطنة	العدد	١٤١	١٤٥	١٤٦	١٥٠	١٥٣	١٤٧	١٤٨	١٥٢	١٥١
	عددالأسرة	٢١١٤	٢١٤٠	٢١٦٥	٢١٤٨	٢٠٤١	١٩٣١	١٧٦٥	١٦٧٧ [1]	٩٦٤٧
مستوصفات وفروع الصدر ووحدات الفحص المتنقلة	العدد	٤٢	٤٩	٥١	٦٣	٦٤	٦٩	٧٣	٧٦	٧٦
	عددالاسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مصحات ومستشفيات وأقسام الأمراض الصدرية	العدد	٤٧	٤٩	٤٩	٥٠	٤٩	٥٠	٥١	٥٣	٥١
	عددالأسرة	٨٤٧٧	٨٥٠٣	٨٧٨٨	٨٩٠٠	٨٩١٩	٩٢٤١	٩٢٦٨	٩٣١١	٨٤٠٨

وحدات خدمات الأسنان	العدد	٩٧	١١١	١٦٨	٢٨٢	٣١٢	٣٤١	٣٦٩	٤٥٢[٢]	٣٥٦
	عددالأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أقسام الأشعة	العدد	٥٢	٦٦	١٠٠	٢٤٠	٢٥٧	٢٩٦	٣٢٦	٣٠٨	٣٢٦
	عددالأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
وحدات الصحة المدرسية ومستشفياتها	العدد	١٤٣	١٤٧	١٥٠	١٦٧	١٧٩	١٧٧	١٨٠	١٨٥	١٩٣
	عددالأسرة	٢٤٦	٢٩٦	٢٧٧	٢٨٢	٤٣٢	٤٣٤	٢٥٤	٤٦٠	٤٦٠
عيادات ومستشفيات الأمراض النفسية والعقلية	العدد	١٣	١٣	١٣	١٥	١٧	١٨	٢٠	٢٢	٢٢
	عددالأسرة	٣٣٣٤	٤٠٤٧	٣٨٥٠	٣٦١٤	٤١٣١	٣٩٢٦	٤١٢١	٤٢٣٧	٤٧٧٠
العيادات الخارجية (خارج المستشفيات)	العدد	٨	٨	١٠	٩	٩	٩	٩	١٦	١٥
	عددالأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(١) تضمنت وحدات الأمراض المتوطنة إلى أقسام الأمراض الباطنية بالمستشفيات للارتفاع بالمستوى الفنى .

(تابع) الوحدات الصحية التى تقوم بالخدمة فى المدن

البيــــان	الوحدة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
عيادات ووحدات العلاج	العدد	٩	٩	٦	٣٤	٥٧	٨٤	٩٦	١٠٥	١٠٠
الواقى من الـكلب	عددالأسرة	٢٩٦	٢٩٢	٢٩١	٣٠٦	٣١٧	١٠٢	١١١	١١٨	٩٨
عيادات ومستشفيات	العدد	٥١	٥١	٥١	٥٨	٦٤	٦٧	٦٦	٧٢	٧٢
الجذام	عددالأسرة	١٤٩٨	١٥٣٢	١٦١٥	١٨٩٥	١٧٢٧	١٩٢٧	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٩٩
مستشفيات ومعازل	العدد	٦٥	٦٩	٧٠	٦٩	٦٨	٦٩	٧١	٧٢	٧٠
الحميات	عددالأسرة	٥٠٦٠	٥٠٦٧	٥١٠٠	٤٩١٢	٥٢٠٧	٥٣٢٧	٥٥٠٥	٦٣٠٧	٦٣٠٣
عيادات الأمراض	العدد	٤٣	٤٣	٤٣	٤٤	٤٤	٤٤	٤٥	٤٩	٤٩
الجلدية والتناسلية	عدد الأسرة	١٢٨	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	٧٥	٧٥	٩٨	٩٩
وحدات القطاع الريفى	العدد	٧٢٣	٧٦١	٨٠٢	٩٩٧	١١٩٢	١٤١٠	١٥٧٧	١٦٨	١٧٣٧
	عددالأسرد	٧٠٢٠	٧٢٣٦	٧٤١٠	٧٦١٥	٧٧٣٠	٧٨٨٤	٧٩٤١	٨٠٠٩	٨٠٥٩

(١) وحدات الخدمة قد تشمل أكثر من وحدة علاج ويتضمن عدد وحدات الخدمة وحدات الأسنان المدرسية .

الخدمات الوقائية للأمراض المتوطنة

(الوحدة بالعدد)

البيان	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
تفاتيش البلهارسيا	١٣	١٦	١٦	١٦	١٨	١٩	٢٥	٣٠	٣١
مجموعات البلهارسيا	٧١	٨٤	٨٤	٨٤	١١٩	١١٦	١٢١	١٢٥	١٤٦
محطات الملاريا	٤٦	٤٦	٤٧	٤٨	٤٨	٤٧	٤٩	٥٥	٦٦
مأموريات الملاريا	٧٨	٨٥	٩٦	١٠٧	١٢٠	١٥٣	١٥٣	١٥٥	١٥٩
وحدات ومأموريات الحشرات الطبية	١١	١١	١١	١١	١١	١٠	١١	١١	١١

الخدمات العلاجية لقطاع الريف

البيان	الوحدة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
المجموعات الصحية	العدد	٢٥٦	٢٦٠	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٣	٢٦٢	٢٦٤	٢٦٢	٢٦١
	عدد الأسرة	٣٦١١	٣٦٣٢	٣٦٦٩	٣٦٩١	٣٦٧٨	٣٧٠٨	٣٦٧١	٣٦٦٣	٣٦٦٢
الوحدات المجمعة	العدد	٢١٣	٢٣٤	٢٤٦	٢٦٣	٢٨٣	٢٩٨	٣٠٥	٣١٠	٣١٣
	عدد الأسرة	٢٩٨٩	٣٢٧٦	٢٤٤١	٣٦٦٠	٣٩٥٢	٤١٧٦	٤٢٧٠	٤٣٢٦	٤٣٩٧
المراكز الاجتماعية(١)	العدد	١٠٥	١٠٩	١٢٢	١٢٧	١٢٦	١٠٩	١٠١	٩٦	٩٣
	عدد الأسرة	٤٢٠	٣٢٨	٣٠٠	٢٦٤	١٠٠	—	—	—	—
وحدات العلاج الشامل(٢)	العدد	١٠٩	١٥٨	١٦٣	١٤٤	١٢١	٩٥	٤٥	٣١	١٨
	عدد الأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الوحدات الصحية الريفية(٣)	العدد	—	—	٤	١٩٩	٣٩٩	٦٢٦	٨٦٢	٩٨١	١٠٥٢
	عدد الأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجملة	العدد	٧٢٣	٧٦١	٨٠٢	٩٩٧	١١٩٢	١٤١٠	١٥٧٧	١٦٨٠	١٧٣٧
	عدد الأسرة	٧٠٢٠	٧٢٣٦	٧٤١٠	٧٦١٥	٧٧٣٠	٧٨٨٤	٧٩٤١	٨٠٠٩	٨٠٥٩

(١) أسرة المراكز الاجتماعية مخصصة لرعاية الأمومة والطفولة .
(٢) جارى تحويل وحدات العلاج الشامل والمراكز الاجتماعية إلى وحدات ريفية .
(٣) الوحدات الريفية بدأ إنشاؤها فى عام ١٩٦٢ .

الخدمات العلاجية للأمراض المتوطنة

البيان	الوحدة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/١١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
مستشفيات وفروع وعلاج الأمراض المتوطنة	العدد	١٤١	١٤٥	١٤٦	١٥٠	١٥٣	١٤٧	١٤٨	١٥٢	١٥١
	عدد الأسرة	٢١١٤	٢١٤٠	٢١٦٥	٢١٤٨	٢٠٢١	١٩٣١	١٧٦٥	١٦٧٧	١٦٤٧
وحدات العلاج الشامل(١)	العدد	١٤٩	١٥٨	١٦٣	١٤٤	١٢١	٩٥	٤٥	٣١	١٨
	عدد الأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أقسام علاج الأمراض المتوطنة بالمجموعات الصحية	العدد	٢٥٦	٢٦٠	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٣	٢٦٢	٢٦٤	٢٦١	٢٦١
	عدد الأسرة	٣٦١١	٣٦٣٢	٣٦٦٩	٣٦٩١	٣٦٧٨	٣٧٠٨	٣٦٧١	٣٦٦٣	٣٦٦٢
أقسام علاج الأمراض المتوطنة بالوحدات المجمعة	العدد	٢١٣	٢٣٤	٢٤٩	٢٦٣	٢٨٣	٢٩٨	٣٠٥	٣١٠	٣١٣
	عدد الأسرة	٢٩٨٩	٣٢٧٦	٣٤٤١	٣٦٦٠	٣٩٥٢	٤١٧٦	٤٢٧٠	٥٢٩٧	٤٢٩٧

(تابع) الخدمات العلاجية للأمراض المتوطنة

البيان	الوحدة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
أقسام علاج الأمراض المتوطنة	العدد	١٠٥	١٠٩	١٢٢	١٢٧	١٢٦	١٠٩	١٠١	٩٦	٩٣
بالمراكز الاجتماعية	عدد الأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أقسام علاج الأمراض المتوطنة	العدد	—	—	٤	١٩٩	٣٩٩	٦٤٦	٨٦٢	٩٨١	١٠٥٢
بالوحدات الريفية	عدد الأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أقسام علاج الأمراض المتوطنة	العدد	٥٧	٥٧	٥٧	١٤١	١٠٣	١٢٨	١٥٨	١٦١	١٩٣
بالوحدات المدرسية	عدد الأسرة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجملة	العدد	٩٢١	٩٦٣	١٠٠٥	١٢٨٨	١٤٤٨	١٦٨٥	١٨٨٣	١٩٩٣	٢٠٨١
	عدد الأسرة	٨٧١٤	٩٠٢٨	٩٢٧٥	٩٤٩٩	٩٦٧١	٩٨١٥	٩٧٠٦	٩٦٨٦	٩٧٠٦

(١) وحدات العلاج الشامل تتحول إلى وحدات علاج ريفية .

خدمات رعاية الأمومة والطفولة

عدد الوحدات التى تقوم بخدمات رعاية الأمومة والطفولة

البيـــان	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
مراكز رعاية الطفولة والأمومة	٩٥	٩٨	١٠١	١٢٦	١٤٦	١٥٥	١٧٠	١٨٦	١٩١
أقسـام رعاية الأمومة والطفولة بالمجموعات الصحية	٢٥٦	٢٦٠	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٣	٢٦٢	٢٦٤	٢٦٢	٢٦١
أقسـام رعاية الأمومة والطفولة بالوحدات المجمعة	٢١٣	٢٣٤	٢٤٩	٢٦٣	٢٨٣	٢٩٨	٣٠٥	٣١٠	٣١٣
قسـام رعاية الأمومة والطفولة بالمراكز الاجتماعية	١٠٥	١٠٩	١٢٢	١٢٧	١٢٦	١٠٩	١٠١	٩٦	٩٣
أقسـام رعاية الأمومة والطفولة بالوحدات الصحية الريفية(١)	—	—	٤	١٩٩	٣٩٩	٦٢٦	٨٦٢	٩٨١	١٠٥٢
الجملـة	٦٦٩	٧٠١	٧٤٠	٩٧٩	١٢١٧	١٤٧٠	١٧٠٢	١٨٣٥	١٩١٠

(١) الوحدات الريفية بدأ إنشاؤها عام ١٩٦٢ .

نشاط مراكز رعاية الأمومة والطفولة

(الوحدة : بالألف)

البيـان	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
عدد الحوامل المترددات	٩٣٨	٧٥٣	١١٩٧	١٠٣٢	١٠٠١	١٠١٧	٩٢٦	٨٢٦
عدد الحوامل الجديدات	٢٤٠	٢٤٨	٣١١	٣٢٣	٣٠٧	٣١٧	٢٨٨	٢٧٥
عدد الولادات التى تمت بواسطة المراكز	١٩٢	٢٠١	٢٨٢	٢٨٠	٢٣٨	٢٤١	٢٢٩	١٩٨
عدد الأطفال المترددين على المراكز	٢٧٥٦	٢٨٢٣	٣٩١٣	٣٩٠٤	٣١٣٨	٣٦١٢	٣٥٠٤	٣١٧٥
عدد حالات التطعيم ضد الجدرى	٣٥	٥٧	٤٦	١٠٠	٩٨	٩٣	٨٥	٧٣
عدد حالات التطعيم ضد الدفتريا	٣٥	٦٠	٤٣	٦٨	٧٩	٧٣	٧٢	٧٥
عدد حالات التطعيم ضد شلل الأطفال	—	—	١٦٣	٩٦	١٢٢	٩٤	٧٨	٧٢

إنتاج معامل وزارة الصحة

(الوحدة : بالألف)

البيـــان	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
لقاح التيفود والباراتيفود سم٣	١٠٢٢	١٩٧٧	١٨٤٩	٩١١	١٥٦٩	١٦٧٣	١١٢٢
لقاح الـكوليرا سم٣	٣٣٥	٤٤٠	٣٨٨	٣٥٠	٤٩٢١	٥٨٩٧	٥٢٨
لقاح المادة الجدرية السائلة بالوحدة	١٨٤٤٢	٢٨٩١٩	٢٣٨٨٧	٢٧١٥٧	١٧٧٧٣	٢٥٧٠٨	١٨٤٠٦
لقاح المادة الجدرية الجافة بالجرعة	٤٢٣٨	١٣٩٢٠	١٣٠٠	٥١٣	٢٠٠٠	٦١٨	١٣٤١
لقاح الـكلب سم٣	٢٢٣٢	٢٦٢٦	٣١٠٧	٤٣٦٢	٤٧٨٨	٤٧٨٨	٤٥٥٤
بلازما بشرية بالزجاجة ٢٥٠ سم٣	٢	٨	١٢	٧	٨	١٣	١٣
زجاجات دم ٥٠٠ سم٣	١٢	١٨	٢٠	٢١	٢٢	٤٢	٢٧

٥ ـ فى مجال الاسكان :

ترك قطاع الإسكان قبل قيام ثورة يوليه ١٩٥٢ خاضعاً للنمو الذاتى دون خطة موضوعة أو إشراف فعال . وقد توقف نشاط البناء بقيام الحرب العالمية الثانية ، فقل المعروض من الوحدات السكنية ، وفى نفس الوقت أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر مع الزيادة السنوية فى السكان عموماً إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية حتى أصبحت أزمة الإسكان صورة مميزة للعواصم الحضرية فى الجمهورية . وقد كان ذلك داعياً إلى ارتفاع القيمة الإيجارية للوحدات السكنية ، إذ كان هذا القطاع وقفا على مساهمة ومباشرة القطاع الخاص فقط . وقد بلغت مساهمة الدولة قبل الثورة بالنسبة لإنشاء وحدات سكنية ما قيمته ½ مليون جنيه فقط .

وفور قيام الثورة هدفت الدولة إلى توفير المسكن الملائم بالإيجار الملائم كضرورة من ضرورات التقدم فى كافة المجالات ، لما للبيئة من آثار تنعكس على الصفات الخلقية والاجتماعية والصحية للسكان ، فأصدرت قانون تخفيض الإيجارات لتخفف من الأعباء التى يتحملها المواطنون على مختلف مستوياتهم وللحد من المغالاة فى تقدير القيمة الإيجارية للوحدات السكنية . كما قامت الثورة بوضع سياسة عاجلة بالنسبة لإقامة وحدات سكنية ، فقد تم فى الفترة من عام ١٩٥٢ عام الثورة إلى ما قبل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إقامة ٣١٫٨٤٧ وحدة سكنية بلغت تكاليفها ٢٢٫٢٥ مليون جنيه شملت كافة المحافظات بما فيها مدينة بورسعيد ، فقد أقيم بها ٥٣٤١ وحدة سكنية ضمن مشروع تخطيط وتعمير المدينة بعد عدوان ١٩٥٦ .

كما قامت الثورة بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر وفقاً لأسس موضوعية ثابتة ، فصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الوحدات السكنية بما يضمن للمالك عائداً مناسباً لاستثماراته ، ويوفر للمستأجر المسكن الملائم بالأجر الملائم دون تحكم فى تقدير القيمة الايجارية من قبل المالك

وحده بل تحدد بواسطة لجنة مختصة . والدولة دائمة الرقابة على الملكية العقارية حتى لا تجنح إلى الاستغلال وذلك بإصدار التشريعات التى تحول دون استغلال المالك للساكن وفى نفس الوقت تضمن للمالك حقه المشروع .

واعتباراً من عام ٦٠/١٩٦١ وهو عام بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى قامت الدولة بإنشاء الوحدات السكنية طبقاً للخطة الموضوعة . وقد تم إنشاء ١٣٩,٢٧١ وحدة سكنية بالإسكان الحضرى خلال الخطة الخمسية من ٦٠/٦١ إلى ٦٤/١٩٦٥ منها ٨٩,٠١٥ وحدة سكنية من المستوى الاقتصادى بالإضافة إلى ٤٠,٩٣٤ وحدة سكنية من المستوى المتوسط . أما فى المستوى فوق المتوسط فقد تم إنشاء ٩٤٢٢ وحدة سكنية خلال سنوات الخطة .

ومن هذا يتضح مدى التطبيق الاشتراكى فى سياسة الدولة بالنسبة لمجال الإسكان ، إذ أن الوحدات السكنية من المستوى الاقتصادى والتى أنشئت خلال الخطة الخمسية الأولى تمثل ٦٤٪ من جملة الوحدات السكنية المقامة فى الإسكان الحضرى ، وبلغت نسبة الوحدات السكنية من المستوى المتوسط ٢٩٪ ، والوحدات السكنية فوق المتوسط ٧٪ من جملة الإسكان الحضرى .

ولم يتوقف نشاط الدولة بالنسبة لإقامة الوحدات السكنية بانتهاء الخطة الخمسية الأولى ، بل استمرت المساهمة من سنة لأخرى ، إذ أقيمت ٣٠٥٠٩ وحدة سكنية فى عام ٦٥ / ١٩٦٦ : ٢٥٥٨٢ وحدة سكنية فى عام ٦٦ / ١٩٦٧ وقد اتخذ عند تنفيذ إقامة الوحدات السكنية خلال هاتين السنتين نفس الاتجاه الاشتراكى الذى اتبع عند تنفيذ الخطة الخمسية وذلك بجعل غالبية الوحدات السكنية المقامة من المستوى الاقتصادى .

وامتد نشاط الدولة إلى الإسكان الريفى فتم إنشاء ٤٥١٧ وحدة سكنية بمناطق الريف ، علاوة على ٣١١٨٣ وحدة سكنية بمناطق الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى خلال الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ وذلك

للمساهمة فى تعمير المناطق التى تم فيها استصلاح الأراضى لتسير سياسة التعمير مع سياسة الاستصلاح ، وبلغ عدد الوحدات السكنية فى قطاع الإسكان الريفى خلال الخطة الخمسية الأولى ٣٥٧٠٠ وحدة سكنية . وداومت الدولة المساهمة فى هذا الاتجاه فأقامت ١٤٨٦٣ وحدة فى عام ٦٥ / ٦٦ كما أقامت ٣٠٤٠٠ وحدة فى عام ٦٦ / ٦٧ . وقامت الدولة كذلك بالمساهمة فى إنشاء الوحدات السكنية بالمناطق الجديدة لتعميرها مثل مشروع إسكان حلوان ومشروع إسكان الزاوية الحمراء ومدينة نصر .

ولم تتخل الدولة عن القطاع الخاص فى الإسكان ، بل اتجهت إلى تشجيعه فى مزاولة نشاطه ، وذلك بتوفير مواد البناء والمعدات له والعمل على الحد من أسعارها وتخفيضها . ويرتبط نشاط الإسكان بإقامة المرافق العامة التى تخدم المناطق السكنية ، فأقامت الدولة مشروع تعميم مياه الشرب النقية بالريف الذى عاش محروماً من مثل هذه المشروعات ، فأتاحت له مياه الشرب النقية ، فتم مد شبكات المياه النقية إلى جميع قرى الوجه البحرى ، وقد بلغت الاعتمادات المستثمرة بالنسبة لتعميم مياه الشرب بالريف ٧٫٥ مليون جنيه قبل الثورة ارتفعت إلى ٢٦ مليون جنيه بعد الثورة ، وذلك فى الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٦٠ و ٦ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الأولى . وقد بلغ عدد المنتفعين بمياه الشرب فى الريف فى نهاية الخطة الخمسة الأولى ١٣٫٨ مليون نسمة . وفى نفس الوقت دعمت محطات المياه بالمدن لمواجهة الزيادة فى السكان وبالتالى زيادة الإستهلاك . وقد أمكن توسيع شبكات قائمة فى ٧٣ مدينة تكلفت ٣٫٦ مليون جنيه .

أما بالنسبة لمدينة القاهرة فقد وجهت جميع إيرادات مرفق المياه بها لخدمته وتوسيعه فأقيمت محطات جديدة تكفل مد المياه المرشحة إلى جميع المناطق الداخلة فى حدود العاصمة والوفاء فى نفس الوقت باحتياجات التصنيع المتزايدة وإلغاء استعمال مياه الآبار نهائياً . ويرتبط بمرفق المياه مرفق صحى آخر هو

مرفق الصرف الصحى (المجارى) إذ لابد من أن يكون التقدم فى كلا المرفقين متلازماً ، فضوعفت الاعتمادات المخصصة لمثل هذه المشروعات ، وأقيمت مشروعات فى مدن لم تكن بها مثل هذه الخدمات ، وخصصت لها فى الخطة الخمسية الأولى ٩ر١٧ مليون جنيه من استثمارات الخطة ، منها ٥ر٨ مليون جنيه لمدينة القاهرة لمواجهة التوسع العمرانى بها .

وفى الصفحة التالية بيان يصور مدى التطور فى تنفيذ خطة الإسكان فى ج . ع . م اعتباراً من عام ٦٠ / ٦١ حتى ٦٦ / ٦٧ .

٦ — فى مجال رعاية الأسرة :

من أهداف ثورة يوليه ١٩٥٢ رفع مستوى معيشة جميع أفراد الشعب والوصول إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ، ليصبح مكان كل منها فى المجتمع متكافئاً مع قدرتها على الإسهام فى الخدمة العامة لرفاهية هذا المجتمع ، والوصول إلى الكفاية فى الإنتاج والعدل فى التوزيع . فاهتمت الثورة بتوفير الخدمات العامة لجميع أبناء الوطن ، وتقديم الخدمات الإجتماعية واعتبارها حقاً للفئات التى تحتاج للخدمة والرعاية أى تحقيق عدالة اجتماعية مع توفير الاستقرار والحياة الكريمة للمواطن ، ومحو آثار التخلف الذى فرضته الظروف على الشعب خلال قرون من الاستعمار والإقطاع . فقامت الدولة برعاية الأسرة بما يكفل تماسكها وتوفير الاستقرار الأسرى للمواطن حتى يزيد إنتاجه ، كما عملت على توفير البيئة الصالحة لرعاية وإعداد الطفولة صانعة المستقبل ، فتوسعت فى إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة بحيث زاد عددها من ٧٩ مركزاً عام ١٩٥٢ إلى ١٨٦ مركزاً عام ١٩٦٧/٦٦ مع التوسع فى الأقسام المخصصة لرعاية الأمومة والطفولة بالمجموعات الصحية حتى ارتفع عددها من ١٤٩ قسما فى عام ١٩٥٢ إلى ٢٦٢ قسما فى عام ١٩٦٧/٦٦ وفى نفس الوقت زادت عدد أقسام رعاية الأمومة والطفولة بالمراكز الاجتماعية من ٦٧ قسما فى عام ١٩٥٢ إلى ٩٦ قسما فى عام ١٩٦٧/٦٦ .

المبانى السكنية	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الإسكان الحضرى							
المستوى الاقتصادى	٧٠٧	٢٧٥٧٥	٢٩٥٢٥	١٢٤٨٤	١١٩٢٤	٢٤٠٨٢	١٨٢٤٤
لمستوى المتوسط	٥١٩٥	١١٨٣٢	١١٧١٩	٧١٥٢	٥٠٣٦	٨٤٧٧	٦٧٨٨
المستوى فوق المتوسط	١٤٥٦	٣٠٣٦	٢٦٣٤	١٣٤٣	٩٥٣	٩٥٠	٥٥٠
جملة الإسكان الحضرى	١٤١٥٨	٤٢٤٤٣	٤٣٨٧٨	٢٠٦٧٩	١٧٩١٣	٣٣٥٠٩	٢٥٥٨٢
الإسكان الريفى							
مناطق الريف الحالية	—	٣٢٤	٨٧٥	١٥٥١	١٧٦٧	٧٧٨١	٢٣٠٠
مناطق إستصلاح الأراضى	٤٨٦	٢٩٠٥	٢٨٠٧	١٨٩٥٣	٦١٣٢	٧٠٨٢	٧٤٠٠
جملة الإسكان الريفى	٣٨٦	٣٢٢٩	٣٦٨٢	٢٠٥٠٤	٧٨٩٩	١٤٨٦٣	٣٠٤٠٠

وقد أقيمت الوحدات المجمعة بعد سنوات قليلة من قيام الثورة لتؤدى للريف مختلف الخدمات ، وألحق بكل وحدة قسم لرعاية الأمومة والطفولة حيث بلغ عدد تلك الأقسام ٣١٠ قسما فى عام ٦٦/٦٧ . كما أنشئت وحدات صحية ريفية فى عام ١٩٦٢ وبها أيضاً أقسام لرعاية الأمومة والطفولة بلغ عددها ٩٨١ قسما وبذلك وفرت الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة على طول البلاد . والرعاية مما يوفر الأمان والخدمة الصحية للأسرة المصرية فى كل مكان ، فقد قدمت تلك المراكز والأقسام خدمات جليلة فى مجال عمليات الولادة ورعاية الأم فى فترة الحمل لضمان ميلاد جيل من الأطفال متمتع بالصحة والرعاية ، كما تقوم هذه المراكز والأقسام بتطعيم الأطفال ضد الجدرى والدفتريا وشلل الأطفال لضمان حياة سعيدة لأجيال المستقبل .

كما أخذت الثورة بيد الفئات المختلفة وعاونتها على الانضمام إلى الركب المنتج ، بتنفيذ مشروع الأسر المنتجة الذى يهدف إلى تدريب أفراد الأسرة على صناعات مناسبة وتوفير الأدوات والخامات اللازمة للأسرة تمكيناً لها من تحقيق إنتاج يزيد من دخلها عن طريق استغلال الوقت الضائع لأفرادها فيما يعود عليهم بدخل جديد يرفع من المستوى الإقتصادى للأسرة ، وبالتالى يدعم من وحدتها .

وشملت الدولة بعنايتها الأيتام فأخذت بيدهم وقدمت لهم المساعدات المادية لتمنعهم من الانحراف وليكونوا مواطنين صالحين ، فقد بلغت قيمة المعاشات التى صرفتها لهذه الفئة من المواطنين ١٢٩٫٨٣٥ جنيهاً فى عام ٦٦/٦٧ استفاد منها ٧٢٧٦ أسرة ، ولم تنس الدولة أبناءها إذا حلت بهم الشيخوخة ولم يكن لهم من معين بعد مساهمتهم فى خدمة وطنهم إذ بلغت المساعدات التى صرفتها لهم فى عام ٦٦/٦٧ ما قيمته ٧٨٦٫٦٧٣ جنيهاً استفاد فيها ٢٤٠٦٠ أسرة .

وتم التوسع فى إنشاء الجمعيات التى تهتم بالأسرة وكيانها حتى بلغت تلك

الجمعيات التى تعمل فى مجال نشاط متخصص ٣٦٨٨ جمعية ، وبلغ عدد الجمعيات التى تعمل فى مجال نشاط متعدد ٦٨١ جمعية ، وهذه الجمعيات موزعة على جميع محافظات الجمهورية لتعم خدماتها ونشاطها جميع المواطنين فى كل مكان .

كما عملت الدولة على النهوض بالمجتمعات الريفية والصحراوية المستحدثة، وتنظيم الهجرة الناشئة عن التطور الصناعى والتوسع الزراعى . ووفرت وسائل شغل أوقات الفراغ بما يعد الشباب للحياة ، ويهيىء لهم وسائل إنتاجية وترويحية تشجعهم وتحفزهم على العمل .

وفى مجال خدمات التأهيل المهنى ورعاية ذوى العاهات ، أنشئت مراكز خاصة للتأهيل المهنى ، ووفرت الدولة أجهزة صناعية تصرف للمحتاجين من ذوى العاهات ليباشروا نشاطهم فى مجالات الحياة المختلفة وليؤدوا دورهم فيها .

وفى مجال تنظيم الأسرة قامت الدولة بوضع خطة خاصة بها ، فافتتحت مراكز لتنظيم الأسرة فى جميع أنحاء الجمهورية زودت بالإخصائيين والوسائل المختلفة لتنظيم الأسرة وإتاحتها للمواطنين مع إرشادهم ورفع الوعى لديهم من أجل تنظيم الأسرة لضمان حياة أفضل لجميع المواطنين ، وأخيراً تبحث الدولة وتدرس القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية لتعديلها بما يتمشى مع التطور وضمان ترابط أكثر فى كيان الأسرة وإيجاد الضمانات الخاصة بحفظ كيانها .

٧ — فى مجال الثقافة والاعلام :

لا شك أن كل ثورة سياسية يجب أن تصحبها ثورة ثقافية وإعلامية لما لها من تأثير كبير على الجماهير فى الداخل والخارج ، وهى الكفيلة بنشر وتعميق المبادىء التى تقوم عليها الثورة السياسية ، وهى الوسيلة التى تعكس حياة الشعب الجديدة ، وترفع من قيمتها وتغرس فى النفوس المبادىء والقيم .

وفى مجال الثقافة قامت الثورة بتنظيم هذا القطاع مترسمة فى ذلك ما جاء فى الميثاق من أن الثقافة النابضة بالقيم الجديدة تكون عميقة فى إحساسها بالإنسان صادقة فى تعبيرها عنه قادرة بعد ذلك على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك الطاقات الكامنة فى أعماقه خلاقة مبدعة . فأنشأت فى كل محافظة قصراً للثقافة تتركز فيه الخدمة الثقافية والإعلامية ويتولى الجهاز المسئول عن الثقافة الجماهيرية نقل ونشر الثقافة فى المدن والريف ، وذلك عن طريق تنظيم محاضرات وعروض سينمائية ومسرحية وخدمة مكتبية ، مع إتاحة عرض فنون ذات مستوى عالمى من فرق الفنون العالمية . كما بدأت تطوف الأقاليم معارض لكبار الفنانين ولإعداد جيل مزود بالدراسة العلمية لتحقيق نهضة فنية حديثة أنشئت المعاهد المتخصصة مثل المعهد العالى للموسيقى والمعهد العالى للفنون المسرحية والمعهد العالى للباليه . كما أنشىء مركز للفنون الشعبية عام ١٩٥٧ لإحياء الفنون الشعبية التى تعتبر أصالة قومية فى الإنتاج القومى . وقد قام هذا المركز بجمع وتسجيل وتصنيف الفنون الشعبية عن طريق التسجيل الصوتى للأغانى والألحان والتدوين والتسجيل السينمائى للرقصات والألعاب والعادات والتقاليد والمعالم الرئيسية .

ولقد شهدت البلاد نهضة مسرحية كبرى فقد أنشىء العديد من الفرق المسرحية المتخصصة وعددها ثلاثة عشرة فرقة ، ولا تقتصر عروض تلك الفرق على العاصمة والإسكندرية فقط ، بل تقوم بعرض مسرحياتها فى جميع محافظات الجمهورية لإتاحتها لجميع أبناء الوطن ، علاوة على عرض هذه المسرحيات فى جولات خارجية لنشر الثقافة النابعة من بلادنا فى الدول العربية . ولقد لقيت عروض هذه الفرق نجاحاً وتجاوباً وإقبالا من المشاهدين الذين زاد عددهم زيادة ملحوظة .

والبيان التالى يوضح التطور فى عدد الحفلات المسرحية وعدد المشاهدين لهذه الحفلات فى السنوات من ٦٠/٦١ إلى ٦٦/١٩٦٧ :

التطور فى عدد الحفلات المسرحية وعدد الشاهدين لهذه الحفلات

فى السنوات من ٦٠/١٩٦١ إلى ٦٦/١٩٦٧

البيـــان	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
عدد الحفلات المسرحية :							
مسارح ثابتة	٨١٦	١٢٦٥	١٨٨٥	٢٢٣٠	٢٨٨٤	٢٢٠٨	١٩٠٤
مسارح متنقلة	٨٦	١٦٣	٢٢٣	١٤٠	١٦٨	٦١	...
الجملة	٩٠٢	١٤٢٨	٢١٠٨	٢٣٧٠	٣٠٥٢	٢٢٦٩	١٩٠٤
عدد المشاهدين :							
مسارح ثابتة	١٣٢٢٥٠	٤٤٩١٢٤	٦٨٩٥٣٢	٨٧٧٢٧٠	٩١٧٦٠٣	٩٨٢١٠٢	٦٥٣٤٠٧
مسارح متنقلة	٨٣١٠٤	١٩٤٣٧٠	١٨٩٠٠٠	١٠٠٣٥٠	٤٢٧٢٣٠	١٣٨٧٥٠	...
الجملة	٢١٥٣٥٤	٦٤٣٤٩٤	٨٧٨٥٣٢	٩٧٧٦٢٠	١٣٨٥١٣٣	١١٢٠٨٥٢	٦٥٣٤٠٧

ومهما تعددت وسائل التثقيف ، فسيظل الكتاب أعرقها جميعاً ، ولقد طوعت الدولة الكتاب لخدمة الفكر الجديد . ويسرت اقتناءه لكل راغب فيه فوفرته رخيص الثمن غالى المحتوى حسن الصورة قوى الإخراج ، يحمل إلى القارىء خلاصة الإنتاج الفكرى لأعلام الكتاب العرب وينقل إليه من بعيد روائع الفن والأدب أياً كان موطنها .

ولقد شجعت الدولة الكتاب والناشرين عن طريق تزويد المعاهد والأفراد بها . كما عملت الدولة على رعاية وتشجيع قوى الخلق الأدبى والفنى والتوسع فى نظام التفرغ ، كما تقدم الدولة معاونتها للجمعيات العلمية والثقافية ، واهتمت الدولة بالصحافة فوفرت لها كل الإمكانيات المادية الكفيلة بنهضتها وتطورها ومسايرتها للنهضة العالمية ، كما وفرت لها سبل ووسائل نقل واستقبال الأخبار العالمية بأحدث المبتكرات العلمية فى سهولة ويسر .

كما عملت الدولة على زيادة رصيد دار الكتب من الكتب العلمية والأدبية ، وأنشأت المكتبات الفرعية فى جميع محافظات الجمهورية ، واستحدثت نظام المكتبات المتنقلة ، وبمقارنة أعداد الكتب المتوفرة بالمكتبات وكذلك عدد القراء يتضح مدى التطور الفكرى فى سنوات الثورة :

التطور الفكرى فى سنوات الثورة

البيان	الوحدات بالألف	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
دار الكتب وفروعها :									
عدد الكتب	كتاب	١١٠	٣٢٤	٦٢٣	٦٥٨	٧٠٣	٧٦٦	٨٠٥	٨٤٩
عدد القراء	قارىء	٧٤	٢٣٠	٦٧٦	٦٦٩	٨٤٧	٧٨٦	٧٦٢	٧٢٥
المكتبات الشعبية :									
عدد الكتب	كتاب	...	١٠١	١٢٣	١٥٧	١٨٩	٢٠٥	٢٥٤	٣٢٢
عدد القراء	قارىء	...	١١٢	١٧٩	٢٢٤	٢٤٠	٣٣٠	٣٥٢	٤٣٠

أما بالنسبة لآثار مصر القديمة الخالدة، فقد قامت الثورة بالكثير فى هذا المجال ، ومن أهمها إنقاذ معبدى أبو سمبل الذى يعتبر من أكبر الأعمال الثقافية فى العصر الحديث ، إذ نجحت الثورة فى أن تقنع دول العالم المختلفة بالمشاركة فى سبيل الحفاظ على ذلك التراث الخالد . كما تم نقل بعض المعابد الأثرية من مكانها إلى أمكنة أخرى أعلى من منسوب مياه السد العالى . ولقد نجحت فى ذلك وسائل الأعلام فى تحريك الضمير العالمى للمساهمة فى هذا المشروع .

ولقد اختطت الدولة بالنسبة للآثار الأهداف التالية :

* المحافظة على الآثار وترميمها وصيانتها واستكمال دراستها .
* تشجيع أعمال الكشف والتنقيب .
* تجميل المناطق الأثرية ، وتعبيد الطرق الموصلة إليها ، وتسهيل سبل المواصلات والإعاشة .

وفى ذلك الصدد قامت الثورة بترميم الكثير من الآثار المصرية أو مصر الإسلامية ، وأقامت متحف مراكب الشمس بمنطقة الأهرام بالجيزة ، كما عرضت بعض القطع الأثرية فى الخارج فى صورة معارض للآثار المصرية تعلن للعالم عن حضارتنا المتأصلة ، وداعية لتشجيع السياحة لبلادنا كما سايرت التطور بتنفيذ مشروع الصوت والضوء لجذب السياح وإتاحة مشاهد أثرية فى أسلوب جديد .

وفى عام ١٩٥٦ صدر قانون بإنشاء مركز خاص لتسجيل الآثار . وذلك عن طريق التصوير وعمل النماذج والرسم ، وقد تم تسجيل آثار بلاد النوبة تسجيلا شاملا .

وكانت لتلك الجهود آثارها سواء من حيث تطور أعداد السائحين أو المترددين على المتاحف .

وفيما يلى بيان بتطور أعداد السائحين حسب جنسياتهم فى السنوات الأخيرة (بالألف) .

الجنسية	١٩٥٢	٦٠/٠٩	٦١/١٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/١٥	٦٧/٦٦
عرب	٢١	١٢٩	١٠٨	١١٨	١٢١	١٧٧	٢٣٢	٢٥٥	٢٤٣
أوربيون	٢٧	٨٣	١٠١	٩٦	١٠٦	١٤٧	١٧٧	١٨٧	١٨٩
أمريكيون	١٨	٢٨	٤٢	٤٢	٤٨	٦٥	٦٤	٦٩	٦٥
جنسيات أخرى	١٠	٢٣	٣٠	٣٦	٥٦	٥٧	٥٦	٥٦	٤٨
الجملة	٧٦	٢٦٣	٢٨١	٢٩٢	٣٣١	٤٤٦	٥٢٩	٥٦٧	٥٤٥

وفيما يلي بيان بالزائرين للمتاحف بأنواعها المختلفة

البيان	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
متاحف أثرية	٢٦٥٤١٣	٣٧٦٩٥٤	٤٨٦٥٣٥	٥١٠٦٠٢	٥٣٩٣٣١	٥٥٨٥١٢	٥٠٥٤٥٢
متاحف سياحية	١٢٢٣٠٢	٣٠١٣٩٧	٢٣٠١١٩	٢١٣٣٨٨	٢٠١٤٣٧	٢٠٠٥١٧	١٧٢١٨٠
متاحف فنية	١٥٦٠٧	٧١٨٩٦	٦٥١٠٤	٧٠١٢٦	٧٨٩٣٠	١٠١١٥٤	١٠١٧٢٢
الجملة	٤٠٣٣٢٢	٧٥٠٢٤٧	٧٨١٧٥٨	٧٩٤١١٦	٨١٩٦٩٨	٨٦٠١٨٣	٨٣٩٣٥٤

أما مجال الإعلام فقدأولته الدولة الكثير من عنايتها لما له من تأثير كبير على الجماهير فى الداخل والخارج . فعملت على تنسيق الجهود بين الوسائل الإعلامية المختلفة لتشارك فى بناء المجتمع الجديد ، مجتمع ما بعد الثورة ،كما تعمل متعاونة فى سبيل نشر المعرفة بين أبناء الوطن وشرح وتعريف مقومات المجتمع الاشتراكى ، وفى نفس الوقت تعمل متعاونة فى سبيل تعريف العالم الخارجى بما حققته الدولة فى سبيل رفعة شعب الجمهورية ، والتعريف بالمكانة الدولية والحضارة العصرية التى وصلت إليها بلادنا ، والجهد الذى تبذله بالتعاون مع الدول الأخرى من أجل إرساء قواعد السلام فى العالم المبنية على الحق والعدل .

وقد أنشأت الدولة مصلحة للاستعلامات التى تحولت فى عام١٩٦٧ إلى هيئة عامة للاستعلامات والتى تعمل فى المجالين المحلى والدولى . فى المجال المحلى تعمل على توجيه المواطنين وإرشادهم إلى ما يرفع مستوياتهم ونشر الثقافة الشعبية عن طريق مراكز الاستعلامات بالمحافظات . والتى توفر لها قوافل تجوب أعماق الريف لنشر الثقافة الشعبية وعرض الحقائق . ويبلغ عدد هذه المراكز ٣٢ مركزاً ، وقد زودت تلك المراكز بأجهزة العرض السينمائى وأجهزة التليفزيون وأجهزة التسجيل، وتتولى هذه المراكز تنظيم المحاضرات والندوات، وتعمل متعاونة مع أجهزة الحكم المحلى وأجهزة التنظيم السياسى .

أما بالنسبة للعالم الخارجى فتباشر الهيئة نشاطها عن طريق ملحقيها الصحفيين ، ومكاتبها فى الخارج ، كما يعقد مؤتمر صحفى أسبوعى للمتحدث الرسمى للجمهورية موضحاً رأى الجمهورية وموقفها من مختلف القضايا والأحداث الجارية . وقد حددت اختصاصات الهيئة العاملة للاستعلامات فى الآتى :

* تنظيم الحصول على المعلومات عن شتى الموضوعات والأحداث والقضايا التى تهم الرأى العام فى الداخل والخارج ، ثم دراسة هذه المعلومات وتحليلها لاستخلاص الاتجاهات المختلفة .

* وضع خطة إعلامية تقوم على أساس تدعيم وتعميق المفاهيم الاشتراكية بين القواعد الشعبية وتحقيق الاتصال المستمر بين الشعب وقيادته ، وشرح سياسة واتجاهات الدولة وقراراتها السياسية والاقتصادية والإجتماعية ، وذلك عن طريق المحاضرات والندوات والمطبوعات والأفلام .

* وضع خطة إعلامية بالنسبة للعالم الخارجي لتعريفه بسياسة الجمهورية واتجاهاتها وأهداف اشتراكيتها وموقفها بالنسبة للمشاكل العالمية والرد على الدعايات المضادة .

* تعريف أبناء الجمهورية فى الخارج من مبعوثين وعاملين بالأحداث الجارية فى الوطن وسياسة الدولة تجاه تلك الأحداث .

* تنمية الروابط مع شعوب الدول عن طريق تزويد الهيئات والأفراد بالمعلومات ليكونوا على علم وفهم باتجاهات الجمهورية .

ولا شك أن الصحافة تلعب دوراً هاما بالنسبة للإعلام ، فهى تبرز كل تطور فى المجتمع ، وقد اهتمت بها الثورة فور قيامها فعملت على تنظيمها ، ونقل ملكيتها للشعب باعتبارها المعبرة عن أحواله وآماله لتكون أداة فى تعميق المبادىء الاشتراكية بين جميع الأفراد .

وإيماناً بالصحافة ورسالتها فقد خططت الدولة لإعداد جيل من الشباب للعمل فى ميدان الصحافة مزوداً بالعلم الحديث ، فأنشىء فى عام ١٩٥٤ قسم للتحرير والترجمة والصحافة بكلية الآداب — جامعة القاهرة لدراسة وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة . كما تم تنظيم الصحافة المدرسية بوزارة التربية والتعليم ، لتنمية المواهب الإعلامية عند الشباب فى مراحل التعليم المختلفة .

وفى عام ١٩٥٥ — وبناء على رغبة الصحفيين أنفسهم — تم تعديل القانون الخاص بنقابة الصحفيين بما يساير الاتجاه الاشتراكى ، وقصرت

(النسخ الموزعة بالألف)

اللغة		العربية		الإنجليزية		الفرنسية		أخرى		الجملة	
		الصحف	النسخ الموزعة	الصحف	النسخ الموزعة	الصحف	النسخ الموزعة	الصحف	النسخ الموزعة	الصحف	النسخ الموزعة
دورية الصدور :											
يومية :											
صباحية	١٩٦٥/٦٤	٤	١٤٠٦٠٦	١	٧٤١	٢	١٨٨٩	٢	٢٣٧٠	٩	١٥٣٦٠٦
	١٩٦١/٦٥	٤	١٨٥٤٠٤	١	٧٨٥	٣	٢١٣٣	٢	٢٠٢٠	١٠	١٩٠٣٤٢
مسائية	١٩٦٥/٦٤	٢	٨٥٠٧	—	—	—	—	٢	٣٩٢	٤	٨٨٩٩
	١٩٦٦/٦٥	٢	٥٩٨٢	—	—	—	—	٢	٣٩٦	٤	٦٣٧٨
غير يومية :											
أسبوعية	١٩٦٥/٦٤	١٥	٢١٨٢٠	٢	٤٤٦	٣	٣١٢	١	١٠	٢١	٢٢٥٨٨
	١٩٦٦/٦٥	١٦	٢٩٧٠٨	٢	٤٤٢	٣	٣٢٩	١	١٢	٢٢	٣٠٤٩١
أكثر من أسبوعية	١٩٦٥/٦٤	١٩	٤٥٩	—	—	—	—	—	—	١٩	٤٥٩
	١٩٦٦/٦٥	١٨	٤٦٩	—	—	—	—	—	—	١٨	٤٦٩
الجملة	١٩٦٥/٦٤	٤٠	٤٧٩٣٩٢	٣	١١٨٧	٥	٢٢٠١	٥	٢٧٧٢	٥٣	١٨٥٥٥٢
	١٩٦٦/٦٥	٤٠	٢٢١٥٦٣	٣	١٢٢٧	٦	٢٤٦٢	٥	٢٤٢٨	٥٤	٢٢٧٦٨٠

عضوية النقابة على المحررين المؤهلين وحدهم دون أصحاب الصحف ، بعد أن كان النظام القديم يجمع بينهم فى عضوية نقابة واحدة رغم اختلاف المصالح .

وفى عام ١٩٦٠ صدر قانون تنظيم الصحافة ، الذى قضى بنقل ملكية الصحف الكبرى إلى الاتحاد الإشتراكى العربى .

ولقد وفرت حكومة الثورة لدور الصحف المبالغ اللازمة من العملات الأجنبية لتزويدها بأحدث آلات الطباعة ، كما وفرت لهذه الدور أحدث وسائل الاتصالات مع العالم الخارجى ، لإتاحة الوقوف على الأحداث العالمية فور وقوعها .

وقد أولت الصحافة عنايتها بالمادة الصحفية الخاصة بالأطفال — وهم جيل المستقبل — فأصدرت المجلات الخاصة بهم للعمل على توسيع إدراكهم وتنمية مواهبهم .

وقد يسرت الدولة عملية التوزيع لتسهيل سبل نقل الصحف وتوزيعها فى كافة محافظات الجمهورية فى أوقات متقاربة .

وفى الصفحة السابقة بيان بتوزيع الصحف العامة التى توزع فى الجمهورية محلياً دورية الصدور واللغة التى صدرت بها فى عام ٦٥ / ١٩٦٦ .

ويوضح البيان السابق أن هذه الزيادة فى معدل توزيع الصحف بصفة عامة وللصحف الصادرة باللغة العربية بصفة خاصة تتمشى مع الارتفاع المطرد فى مستوى المعيشة . هذا بخلاف النسخ الموزعة فى الخارج والتى بلغت ٨٫٦٧٩٫٠٠٠ نسخة فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ و ٨٫٦٤٥٫٠٠٠ نسخة فى عام ٦٥ / ١٩٦٦ .

وعلاوة على الصحف فهناك العديد من الدوريات التى تصدر بلغة مختلفة وتوزع محلياً وخارجياً ، وتختلف دورية صدورها من أسبوعية إلى نصف

شهرية أو شهرية أو على فترات زمنية منتظمة أو سنوية . وقد بلغ مجموع تلك الدوريات ١٥٢ دورية فى عام ٦٤/١٩٦٥ وزع منها ٠٠٠ر٣٠٤ر١٩ نسخة محلياً . كما بلغت ١٤١ دورية فى عام ٦٥ / ١٩٦٦ وزع منها ٠٠٠ر٣٢٠ر٢٢ نسخة محلياً . أما بالنسبة للدوريات التى تصدر إلى الخارج فقد بلغ عددها ٦٢ دورية فى عام ٦٤ / ١٩٦٥ وزع منها ٠٠٠ر٦٢٠ر٤ نسخة ، وزاد عددها إلى ٧٣ دورية فى عام ٦٥ / ١٩٦٦ وزع منها ٠٠٠ر٠٥٦ر٤ نسخة .

الاذاعة :

شهدت الجمهورية تطوراً كبيراً بالنسبة للنشاط الإذاعى بعد قيام الثورة ، سواء من حيث عدد المحطات الإذاعية أوساعات الإرسال ونوعية البرامج .

فمن حيث عدد المحطات ، فقد كان الإرسال الإذاعى قبل الثورة قاصراً على محطتين ، إحداهما باللغة العربية ، والثـــانية خاصة بالبرنامج الأوربى . أما بعد قيام الثورة ، وإيماناً بما يؤديه الإرسال الإذاعى بالنسبة للنشاط الإعلامى والثقافى ، فقد توالى افتتاح المحطات المتخصصة . وفيما يلى بيان بالمحطات الإذاعية التى افتتحت فى عهد الثورة :

— فى ٣ يونيو ١٩٥٣ بدأ إرسال البرامج الموجهة لتعريف الرأى العام الخارجى بوجهة النظر العربية بالنسبة للأحداث والمشكلات العـالمية ، وقد ازداد عدد اللغات المستخدمة فى هذه البرامج إلى ٣٧ لغة .

— فى ٤ يوليو ١٩٥٣ ، افتتحت محطة إذاعة صوت العرب ، وتشمل إذاعة فلسطين والمغرب العربى ، بهدف إيجاد رابطة ثقافية وإعلامية بالنسبة للشعب العربى فى الوطن العربى كله .

— فى مارس ١٩٥٤ بدأ الإرسال محطة ركن السودان . لإيجاد رابطة بين أبناء السودان الشقيق وبين أشقائهم فى مصر .

فى ٢٦ يوليو ١٩٥٤ افتتحت إذاعة الإسكندرية المحلية ، فكانت أولى الإذاعات الإقليمية فى الجمهورية .

— فى ٥ يونيو ١٩٥٧ افتتحت محطة إذاعة البرنامج الثانى ، وذلك لخدمة الثقافة الوطنية وتعميقها .

— فى ٢٥ يوليو ١٩٥٩ بدأ إرسال إذاعة الشعب لخدمة طوائف الشعب العاملة فى قطاعات العمال والريف والأسرة والشباب .

— فى ٢١ مارس ١٩٦٤ بدأت إذاعه القرآن الكريم إرسالها لكافة المسلمين فى كل بقاع الأرض ، وهى متخصصة فى إذاعة القراءات مع الشرح والتفسير للقرآن الكريم .

— فى ٣٠ يونيو ١٩٦٤ افتتحت إذاعة الشرق الأوسط لتقديم البرامج الخفيفة ، مع تقديم الخدمة الإعلانية للوطن العربى .

— فى ٩ مارس ١٩٦٨ أنشئت إذاعة خاصة بالموسيقى ، وذلك لإشباع الراغبين فى التذوق الموسيقى .

ولقد تطورت ساعات الإرسال اليومية ، فبعد أن كانت بمعدل ١٥ ساعة يومياً قبل الثورة ، وصلت إلى ما يزيد عن ١٥٨ ساعة يومياً . وفى الصفحة التالية بيان يصور التطور بالنسبة لساعات الإرسال اليومية منذ قيام الثورة .

الاذاعة المرئية (التليفزيون) :

استحدثت حكومة الثورة إدخال التليفزيون لأول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة مسايرة بذلك ركب التقدم فى العالم . وقد بدأ الإرسال التليفزيونى فى ٢١ يوليو ١٩٦٠ على قناة واحدة ، وبعد عام واحد بدأ الإرسال على القناة الثانية ، وبعد عام آخر بدأ الإرسال على القناة الثالثة .

وتقدم القناتان الأولى والثانية برامج عامة تغطى كافة محافظات الجمهورية ،

متوسط ساعات الإرسال اليومى للإذاعة

البرنامج	١٩٥٢		١٩٦١/٦٠		١٩٦٢/٦١		١٩٦٣/٦٢		١٩٦٤/٦٣		١٩٦٥/٦٤		١٩٦٦/٦٥		١٩٦٧/٦٦	
	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س
البرنامج العام	٠٠	١١	٣٠	١٩	٤٠	١٩	٥٠	١٨	١٣	١٩	١٧	٢٠	١٥	٢٠	٠٠	٢٠
مع الشعب	—		٠٥	٨	٠٠	٨	٥٥	٨	١٠	٩	٠٠	١٠	٣٢	٩	٣٠	٩
صوت العرب	—		٠٥	٢٢	١٥	٢٢	٣٠	٢٠	٤٧	٢٠	٢٧	٢٢	٢٨	٢٢	٠٠	٢٦
البرنامج الثانى	—		١٠	٣	١٥	٣	٠٥	٣	١٠	٣	١٩	٣	٠٢	٣	٣٠	٣
البرنامج الأوربى	٠٠	٤	٣٥	١٣	١٠	١٥	٣٠	١٤	٥٤	١٢	٤٣	٨	١٨	١٢	٠٥	١٣
ركن السودان	—		٣٠	٤	٥٠	٤	٤٥	٤	٠٠	٥	٣١	٥	١٥	٦	٢٠	٦
إذاعة الإسكندرية	—		٤٥	٦	٠٠	٧	٠٠	٧	٠٣	٧	٠٤	٧	٠١	٧	٠٠	٧
البرامج الموجهة	—		٠٠	٢١	٠٠	٣٦	٢٥	٤٢	٤٠	٤٣	٢١	٣٥	١٥	٣٩	٢٥	٤٥
إذاعة القرآن الكريم	—		—		—		—		—		٠٠	١٤	٠٠	١٤	٠٠	١٤
إذاعة الشرق الأوسط	—		—		—		—		—		٥١	٧	١٤	١٢	٢٦	١٣
الجملة	٠٠	١٥	٤٠	٩٨	١٠	١١٦	٠٠	١٢٠	٥٧	١٢٠	٣٣	١٣٢	٢٠	١٤٦	٦٦	٩٥٨

وذلك بعد أن أنشئت عدة محطات فى المناطق المختلفة . أما القناة الثالثة ، فهى خاصة بمنطقة القاهرة حيث تقدم الثقافة الرفيعة فى الآداب والفنون والعلوم .

ويتولى التليفزيون إرسال برامجه فى كافة المجالات الدينية والثقافية والترفيهية والإخبارية والرياضية ، كما خصص برامج لفئات الشعب المختلفة ، من برامج خاصة بالأطفال لزيادة إدراكهم بالصوت والصورة معاً ، وبرامج خاصة بالشباب ، باعتبارهم أمل المستقبل ، وبرامج خاصة بأهل الريف .

وقد ساهم هذا الجهاز الإعلامى فى مشروع محو الأمية مساهمة فعالة ، لا شك أنه سيكون لها أثر فعال فى هذا المجال .

ولقد تطورت ساعات الإرسال فى السنوات القليلة من عمر هذا الجهاز الإعلامى ، إذ تضاعفت ، فبعد أن كانت حوالى ١٠ ساعات يومياً فى عام ١٩٦٠ ، بلغت ما يزيد عن ١٨ ساعة فى عام ١٩٦٧ . وفى الصفحة التالية بيان يوضح تطور ساعات الإرسال التليفزيونى :

مستويات استهلاك السلع

الاستهلاك بالمعنى الاقتصادى هو الاستخدام النهائى للسلع والانتفاع بالخدمات فى صورتها النهائية . وأنواع السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد عديدة ومتنوعة ، وهى تختلف بطبيعة الحال من مجتمع لآخر . إلا أن هناك حداً أدنى فى كل مجتمع لكمية السلع والخدمات التى تعرف بضروريات المعيشة ، وهو مستوى الكفاف . إلا أن زيادة الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج وتطور المجتمع وارتقائه من النواحى الإجتماعية والسياسية يتبعها دائماً ارتفاع ملموس فى مستوى المعيشة ، وبالتالى زيادة الكميات التى يستهلكها المجتمع من السلع والخدمات وزيادة نصيب الفرد منها .

وقد تزيد الكميات المستهلكة دون أن يقابل هذه الزيادة ارتفاع نصيب الفرد منها بسبب سرعة النمو السكانى وقصور الموارد والإمكانيات عن ملاحقة

متوسط ساعات الإرسال اليومى للتليفزيون

البرنامج	تاريخ بدء التشغيل	٦١/٦٠		٦٢/٦١		٦٣/٦٢		٦٤/٦٣		٦٥/٦٤		٦٦/٦٥		٦٧/٦٦	
		ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س
البرنامج الأول	١٩٦٠/٧/٢١	١٥	١٠	١٥	٩	٤٠	٩	٣٩	٩	٣٣	١٠	٥٧	٩	٤٧	٨
البرنامج الثانى	١٩٦/١٧/٢١	—		٤٥	٧	٢٥	٨	٢٩	٨	١٧	٨	٣١	٧	٢٨	٦
البرنامج الثالث	١٩٦٢/١٠/١٣	—		—		٤٥	٤	٠٠	٥	٢٤	٥	٤٥	٤	١٩	٣
الجملة		١٥	١٠	٠٠	١٧	٥٠	٢٢	٠٨	٢٣	١٤	٢٤	١٣	٢٢	٣٤	١٨

(سنوات مالية)

هذه السرعة مما يؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ، ومن جهة أخرى قد يؤدى التطور الاجتماعى إلى طموح المجتمع وأفراده فى استهلاك المزيد من بعض السلع أو فى الحصول على سلع أخرى لم تكن تشغل من قبل مكاناً فى برامجهم الاستهلاكية ، الأمر الذى يلقى على الدولة عبء المعاونة فى توفيرها لتحقيق الرفاهية للمجتمع . ولعل ذلك العرض يوضح الأثر المتبادل بين مشكلتى زيادة النمو السكانى وزيادة الاستهلاك فى الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى الأخص فى المرحلة التى تبنى فيها الدولة سياسة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى على أساس التوفيق بين إنشاء المشروعات الإنتاجية التى تؤدى إلى زيادة الدخل القومى فى الأجل القصير وفى المدى البعيد ، وبين زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتحقيق الرخاء والرفاهية للأفراد .

وقد زادت الكميات المستهلكة من السلع المختلفة زيادة مطردة منذ عام ١٩٥٢ كما يتضح من الجدول التالى البيان الوارد فى صفحة ٤٠٣ :

وتشير أرقام هذا الجدول إلى زيادة كبيرة فى الكميات المستهلكة من هذه السلع فى عام ١٩٦٧ عن عام ١٩٥٢ وترجع هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل :

أحدها زيادة السكان فقد بلغ معدل النمو السكانى ٢,٧٪ . ومما لا شك فيه أن جانباً كبيراً من هذه الزيادة يرجع إلى تقليل حدة التفاوت الكبير فى توزيع الدخل بين أفراد الشعب ونقل ملكية جزء من عناصر الإنتاج إلى الدولة ، وزيادة مقدرة البنيان الإقتصادى على توفير مجالات العمل فى ميادين النشاط الاقتصادى لتستوعب الزيادة المطردة فى السكان الذين فى سن العمل ، والراغبين فيه بأجور تمكنهم من الحصول على دخل يواجهون به احتياجات المعيشة . والبيان الوارد فى صفحة ٤٠٤ يوضح الدخل المحلى ونصيب الفرد منه فى السنوات ٥٢/١٩٥٣ — ٦٥/١٩٦٦ (بأسعار عام ٥٢/١٩٥٣) .

الكميات المستهلكة من بعض السلع الرئيسية فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٧

السلع	الوحدة	الاستهلاك		نسبة الزيادة
		١٩٥٢	١٩٦٧	٪
قمح ودقيق	ألف طن	١٦٤٧,٥	٣٧٦٢,٠	١٢٨,٣
ذرة شامية	»	١٠٨٢,٥	٢٥٢٢,٠	١٣٣,٠
ذرة رفيعة	»	٣٨٢,٠	٨١٦,٠	١١٣,٦
زيت بذرة قطن	»	٧٨,٠	١٣٢,٠	٦٩,٢
مسلى صناعى	»	١٢,٠	٤٨,١	٣٠٠,٨
شاى	»	١٦,٢	٢٧,٠	٦١,٧
سكر	»	٢٨٧,٠	٤٩٧,٠	٧٣,٢
أقمشة قطنية	مليون متر	٣٢٤,٨	٥٤١,٤	٦٦,٧
أقمشة حريرية	»	٤٤,٢	٥٨,٩	٣٣,٣

الدخل المحلى ونصيب الفرد منه فى السنوات ١٩٥٣/٥٢ — ١٩٦٦/٦٥
(بأسعار عام ١٩٥٣/٥٢)

السنوات	الدخل المحلى بالمليون جنيه	الزيادة ٪	نصيب الفرد بالجنيه	الزيادة ٪
١٩٥٣/٥٢	٨٠٦,٠	—	٣٧,١	—
١٩٥٤/٥٣	٨٧١,٠	٨,١	٣٩,١	٥,٤
١٩٥٥/٥٤	٩٣٠,٠	٦,٨	٤٠,٨	٤,٣
١٩٥٦/٥٥	٨٨١,٠	—٥,٦	٣٧,٧	—٧,٦
١٩٥٧/٥٦	٨٩٧,٠	١,٨	٣٧,٥	— ٠,٥
١٩٥٨/٥٧	٩٥٩,٠	٦,٩	٣٩,٩	٦,٤
١٩٥٩/١٨	٩٨٥,٠	٢,٧	٣٩,٤	—١,٣
١٩٦٠/٥٦	١٠٩١,٠	١٠,٨	٤٢,٦	٨,١
١٩٦١/٦٠	١١٣٩,٠	٤,٤	٤٣,٣	١,٦
١٩٦٢/٦١	١١٩٠,٠	٤,٥	٤٤,٢	٢,١
١٩٦٣/٦٢	١٣٢٤,٠	١١,٣	٤٨,٠	٨,٦
١٩٦٤/٦٣	١٤١٦,٠	٦,٩	٤٩,٩	٤,٠
١٩٦٥/٦٤	١٤٨٠	٤,٥	٥٠,٧	١,٦
١٩٦٦/٦٥	١٥٥٤,٠	٥,٠	٥٢,٢	٢,٩

وتدل بيانات هذا الجدول على أن الدخل المحلى أحرز فى تلك الفترة زيادة مطردة ، كما زاد نصيب الفرد من الدخل تدريجياً فبلغ متوسطه فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ٤٧,٢ جنيهاً مقابل ٣٩,٣ جنيهاً فى المدة من ١٩٥٣/٥٢ إلى ١٩٦٠/٥٩ وهى زيادة توازى ٢٠ ٪ تقريباً . وتلعب عملية التحضر ، أى تزايد نسبة سكان المدن وعواصم المحافظات ، دورها كذلك فى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وعلى الخدمات لاختلاف نمط الاستهلاك فى الحضر عنه فى الريف سواء من حيث انواع السلع أو معدلات الاستهلاك من كل منها .

المطبعة العالمية ١٦، ١٧ بشارع ضريح سعد بالقاهرة

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٦٩/٤٩٩٨